

التغيرات الاجتماعية في عهد محمد علي

دكتورة سلوى العطار

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية البنات - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

الناشر

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

١٩٨٩

تقديم بقلم

د. صلاح العقاد

نعددت الدراسات التى تناولت عصر محمد على واختلفت فى مناهجها وانصب بعضها على جانب خاص من الجوانب الكثيرة التى تتفرع عن عصر مؤسس مصر الحديثة .

ورغم تعدد هذه الدراسات الا أن الباب كان ومايزال مفتوحا للاجتهاد فى تفسير الظواهر والاحداث وخاصة فى مجال التاريخ الاجتماعى وهو المجال الذى اختارته صاحبة هذه الدراسة الهامة الدكتورة سلوى العطار.

وهذا البحث المتميز فى التغيرات الاجتماعية عن عصر محمد على هو جزء من رسالة جامعية حصلت بها صاحبها على درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث منذ بضع سنوات وكانت تشتمل فى الاصل على مرحلتين من مراحل التغيرات الاجتماعية هما : الحملة الفرنسية وعصر محمد على .

ولما كان التغير فى المرحلة الثانية أبعد أثرا من حياة مصر فقد آثرت الكاتبة أن تبدأ بنشر هذا الجزء لتنفيذ طالباتها ولو أن الدراسة الاكاديمية فى التاريخ لم تعد مقصورة على فائدة الطلاب ، فقد شغف العديد من المثقفين بالاطلاع على تاريخ بلادهم .

وقد كانت انجازات محمد على مثار جدل طويل بين المؤرخين وتأثر تقييم البعض بدوافع سياسية كما اختلفت وجهات النظر أحيانا من أجل البحث عن الحقيقة المجردة فهناك فريق من الباحثين أخذ على أسلوب محمد على فى الإدارة والحكم أنه حطم المؤسسات الشعبية المعروفة حينذاك مثل مؤسسة علماء الأزهر وطوائف الحرف بينما رأى آخرون أنه لم يكن ثمة من وسيلة لتحديث الإدارة والاقتصاد والتعليم بدون ازاحة تلك العناصر التقليدية ، فقد كانت هذه العناصر اما بسبب المصلحة أو بسبب جمود العقلية تعارض فى اجراء التغيرات وتعتبر ذلك بدعة من البدع المكروهة ،

— ٤ —

ويمكن التذكير فى هذا الصدد بمعارضة بعض شيوخ الازهر لاسلوب دراسة الطب الحديث بحجة تحريم التشريح مما اضطر الحاكم المستنير الى نقل مدرسة الطب بعيدا فى احدى ضواحي القاهرة .

وعموما فانه للحكم على مرحلة تاريخية ينبغى ان يتم التقييم بناء على مقاييس ذلك العصر وليس بمقاييس عصرنا الذى نطلق فيه الأحكام فلم يكن مطلوبا فى ذلك العهد على سبيل المثال تطبيق النظم النيابية التى كانت قد عرفتها أوربا كنتيجة لتطور اجتماعى يعود الى ثلاثة قرون سابقة دون أن تهر مصر بنفس التجربة ، وحين أصدر رفاعة الطهطاوى كتاب تليخيص الإبريز فى تليخيص باريس وتحدث فيه عن ثورة سنة ١٨٣٠ وما ترتب عليها من فرض نظام الملكية الدستورية فى فرنسا لم يشعر محمد على بأى تحد لسلطته لعلمه بأنه حتى النخبة التى تثقفت فى عهده لم يدر فى خلدها أن تنقل أساليب الحكم النيابى الى مصر ذلك لأن التغيرات التى تحدثت فى الثقافة والمجتمع لا تتحقق الا على مدى بعيد فى حين أنه من الممكن اجراء تغييرات سياسية واقتصادية فى مدة محدودة وهو المجال الذى اشتهر محمد على بتحقيق منجزات هائلة فيه سواء بنقل مصر الى مصاف الدول الرئيسية فى منطقة الشرق العربى أو باحداث طفرة فى وسائل الانتاج مما حقق زيادة هائلة فى الانتاج الزراعى والصناعى أتاح لمصر تصدير سلع هامة الى الخارج .

ومع ذلك فقد تعارضت مصلحة الدول الكبرى مع هذه المنجزات وكان موقفها من محمد على يتنازع عاملان : عامل الاعجاب بعملية التحديث وعامل البغض لوجود قوة اقتصادية تنافس أوروبا وتتحكم فى سعر المنتجات بفعل نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على كجزء من الدولة الشمولية المتعارف عليها فى ذلك العهد .

ورغم أن هذا البناء الضخم قد تحطم بفعل التدخل الأجنبى الا أن مصر تميزت منذ عهده بشخصية قائمة بذاتها وظهرت بعد فترة آثار التعليم والتغيرات التى حدثت فى الملكية الزراعية وتجلت ذلك فى عصر الخديو اسماعيل .

واذا كنا قد اتبعنا أسلوب التحليق فى هذا التقديم فقد كان من الطبيعى ألا تسلك الباحثة نفس هذا الطريق ذلك لأن دراسة اكاديمية كتلك التى نراها بين يدينا لابد وأن تعتمد على التوثيق ، وقد راجعت الدكتور سلى العطار كما كبيرا من الوثائق المتصلة بالموضوع والموجودة فى دار الوثائق بالقلعة وهى عبارة عن عدة محافظ تحمل أسماء مختلفة منها ديوان المدارس العربى ومحافظ أبحاث الصناعة والتزامت القرى وديوان التجارة والبيعات وسجلات ديوان المعية السنية ومحافظ أبحاث الفلاح المصرى وهى ولا شك تحتوى على معلومات قيمة جدا كذلك رجعت المؤلفة الى بعض الدوريات والندوات التى ألفت بعض الضوء على ما كان غامضا بالاضافة الى العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة باللغة العربية والاجنبية التى لها قيمة وثائقية فى رأينا .

ولم تنقل لنا الباحثة المادة الخام كما وردت فى هذه الوثائق بل استنطقتها وأخرجت منها أفكارا جديدة واستنبطت على وجه التحديد التغيرات الاساسية التى شهدتها مصر فى تلك الفترة فلا يسعنا الا أن نهنىء الباحثة على نشر هذا العمل حتى تعم الفائدة ونرجو لها التوفيق .

د. صلاح العقاد

١٩٨٨/١٢/٣

مقدمة المؤلف

تتناول هذه الدراسة التغيرات الاجتماعية التي شهدتها مصر محمد على واذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في أحداث تغيرات جوهرية في الحقل الاجتماعي بسبب قصر اقامتها في مصر وتعرضها للمقاومة من قبل غالبية فئات المجتمع المصري فقد شهدت فترة محمد على تغيرا واضحا وجوهريا اذ يعد هذا العهد بحق القاعدة الأساسية التي ظهرت فيها كل التغيرات التي أحدثها الباشا سواء بالنسبة لقطاعات المجتمع المصري أو حتى بالنسبة للنظم الاقتصادية فلم تكن تغيرات هذا العصر مجرد شواهد بسيطة لانها لم تحدث بطريقة عفوية بل تركت بصماتها واضحة على قطاعات اجتماعية كبيرة اذ تم القضاء على بعض القطاعات بينما قفزت أخرى الى أعلى درجات السلم الهرمي كالارستقراطية التركية وهذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

وقد شمل التغيير في عصر محمد على فئات متعددة سواء أكانت ذات انتماءات مصرية أم غير مصرية فقد اختفت طبقة المماليك وحلت محلها طبقة أخرى أكثر عنادا وهي الارستقراطية التركية ، كذلك أخذ المصريون يرقون الى درج الوظائف في الدولة الحديثة بعد أن كانوا مبعدين عنها تماما في العصور السابقة وعلى مدى قرون طويلة ، وهكذا أصبحت الطبقة الوسطى التي كانت صغيرة الحجم جدا بالنسبة لمكونات البناء الاجتماعي تنمو نمو ملحوظا بفضل الاهتمام الكبير بالتعليم في جميع مستوياته اذ لم يعد تعليم المصريين قناصرا على الازهر بل دخلوا المدارس الحديثة وقطعوا شوطا بعيدا في التعليم وأرسلوا الى البعثات وعادوا أكثر فهما للمعارف وأصبحوا أكثر ميلا الى التجديد والتأثر بالعلوم الغربية كرفاعة الطهطاوى .

واذا كان التغيير قد بدأ من أعلى فان آثار هذا التغيير قد امتدت بعد ذلك الى قواعد المثقفين ثم من هم دونهم من قواعد الشعب العريضة ولم يقتصر دور الشعب على مجرد قبول التغيير الذي أراده الحاكم أو حتى استيعابه بل امتد هذا الدور بالمشاركة في صنع هذا التغيير وان كان مرغما على ذلك .

ومن التغيرات الهامة التى شهدها عصر محمد على تلك التغيرات الاقتصادية التى حدثت كالتحول من اقتصاد اقطاعى فى العهد العثمانى والملوكى الى اقتصاد تسيطر عليه الدولة تهما ما وهو ما يسمى بنظام الاحتكار سواء فى الحقل الزراعى أو التجارى وحتى الصناعى .

وهذا النظام الجديد الذى اتبعه محمد على كان القصد منه النهوض بدولته الحديثة والانفاق على مؤسساتها لأن هذا هو الاسلوب الوحيد فى نظره الذى لا بديل له عنه .

والحقيقة أن هذه السياسة قد أضرت بفئات اجتماعية متعددة شملت الفلاحين الذين أصبحوا مجبرين طبقا لتدخل الباشا فى حياتهم الزراعية على زراعة أنواع معينة دون أن يعود عليهم ذلك بمنفعة حقيقية كما كلفوا أيضا بدفع ضرائب متعددة أصبح المجتمع الريفى كله متضامنا فى دفعها .

كما تعرض التجار أيضا لعدد من المضايقات بسبب انتشار الباشا بالنشاط التجارى ومنعهم من التعامل مع الفلاحين أو ممارسة نشاطهم بحرية وقد حدث نفس الشئ بالنسبة للحرفيين الذين لم يعودوا يعملون فى اطار طائفتهم الحرفية بل ألزموا بالعمل فى مصانع الحكومة وفرض عليهم صناعات معينة ومواصفات خاصة .

واذا كانت هذه الفئات قد حاولت التهرب من تلك القيود الا أن قبضة الدولة كانت قوية ففشلت جميع المحاولات التى كانت تهدف الى التخلص من سيطرة الباشا كذلك ساهم الجهاز البيروقراطى الذى اعتمد عليه الوالى فى تنفيذ خططه وأوامره فى الضرب هو الآخر على تلك المحاولات بيد من حديد حتى أنه فاق فى شدته وقسوته ما كان يفعل الباشا نفسه .

ولم تكن التغيرات التى شملت البناء الاجتماعى بأقل من التى أثرت فى البناء الاقتصادى فالفلاح المصرى لم يعد دوره قاصرا على فلاحه الارض بل أصبح جنديا مدربا على الانظمة الحديثة ويخوض المعارك ويحقق النصر، كذلك شهد عصر محمد على تكوين طبقات جديدة أصبح لها نفوذ لم يكن موجودا من قبل تلك هى فئات كبار الملاك الذين تمتعوا بميزات هامتين

الا وهما الجمع بين ملكية الاراضى الشاسعة وتولى الوظائف الحكومية سواء كانوا من أسرة محمد على أو من المقربين إليه وكذا أعيان المصريين والعربان والاجانب ولفيف من الاقباط .

ولهذا يمكننا القول بأن التغيير فى عصر محمد على كان مختلفا تماما عما حدث فى عهد الحملة الفرنسية لأن التغير الاجتماعى الحقيقى لا يتم الا اذا حدثت تغيرات فى البناء الاقتصادى والسياسى وعلى المدى الطويل وقد تمثل التغير السياسى هنا ليس فى بناء أجهزة شعبية بل فى سطوة الدولة وتدخلها فى جميع ألوان النشاط البشرى وهذا ما حدث فى عصر محمد على بعد أن كان العكس هو القائم بالفعل فكانت التجارة والصناعة والتعليم متروكة لنشاط الافراد او الجماعات الحرة .

أخيرا اذا جاز لنا القول بأن بونابرت قد أيقظ المصريين وفتح أعينهم على وجود حضارة مختلفة فان محمد على حاول اقتباس هذه الحضارة واستطاع أن يتغلب على معارضة العلماء وغيرهم من الفئات المحافظة ليحدث هذا التغير العميق الذى ظل يؤثر على المجتمع المصرى ويميز مصر بشخصية خاصة اتخذت مسارا تاريخيا مختلفا عن الولايات العثمانية الأخرى .

وأسأل الله أن أكون قد وفقت فى تناول الموضوعات التى شملتها تلك الدراسة كما أتمنى أن أكون قد أضفت جديدا على يفيد كل من يعمل فى حقل الدراسات التاريخية الاجتماعية ، وعلى الله قصد السبيل .

المؤلفة

د. سلوى إبراهيم العطار

مدرس التاريخ الحديث

كلية البنات — جامعة عين شمس

الفصل الأول

((اختفاء الممالك وظهور الارستقراطية التركية))

الفصل الأول

اختفاء المماليك وظهور الارستقراطية التركية

ان هيئة تتكون من المفاهرين مثل المماليك لا بد وأن تجد فى فترة الفوضى التى اعقبت خروج الحملة الفرنسية مجالا خصبا للعبث باقتدار الشعب بصورة أسوأ مما كانت عليه قبل الحملة .

ولم يتأثر المماليك كثيرا فى هذه الحقبة بالوجود العسكرى العثمانى الذى ازداد حجما فاستثمروا يمارسون وظائفهم السليقة لكنهم اصطدموا بالعثمانيين أحيانا وهنا ظهرت قوة ثلاثة لم تكن موجودة قبل الحملة وهى قوات الاحتلال العسكرى البريطانى ولهذا أراد المماليك أن يستفيدوا بالمضاربة بين الطرفين .

على أن هناك عامل ضعف آخر أثر فى قوة المماليك بعد خروج الحملة وهو استمرار الانقسامات فيما بينهم واعتماد كل فريق على احدى القوى الخارجية وهذه ظاهرة لم تكن موجودة قبل الحملة الفرنسية .

فهناك جماعة البرديسى والافى وابراهيم ، ومن جهة أخرى أصدر الباب العالى أمرا بمنع تصدير الرقيق من الجركس كى لا يتمكن المماليك من سد الخسائر التى تحملوها ابلن متاومة الفرنسيين من جهة وليتيسر للعثمانيين الخلاص من تحكمهم فى أمور البلاد من جهة أخرى فضلا عن ان التعليمات التى زود بها الباشا الذى عين من قبل الباب العالى للولاية على مصر بعد رحيل الفرنسيين كانت تقضى ببلادة المماليك والقضاء على آثارهم حتى لا تقوم لهم فيها بعد قائمة .

وذلك بابعادهم عن البلاد ومنعهم من الإقامة فى منازلهم بالقاهرة وطردهم منها الى اقليم آخر من اقليم الدولة العثمانية اذ اعتبرهم وزير الخارجية العثمانية أجنبى عن مصر وانهم اغتصبوا السلطة فيها وكانوا يقومون بحركات مستمرة معادية لكل حكومة نظامية يحاول الباب العالى انشاءها فى مصر .

ومن ثم فإن حياة عملية كبيرة كانت دائما مفتوحة أمام مطمع الممالك فمن عبيد يصبحون بكوات ورؤساء بيوت وحتى حكما لمصر ، ووسيلة ترقيةهم هي حملتهم وتعلقهم بيسادتهم وبراعتهم في التدريبات وإذا رفع المملوك الى رتبة كاشف أصبح مفتوحا أمامه طريق الحصول على حكم الاديريات أو رئاسة الحملات التي يجبرون فيها الفلاحين والعربان على خدمتهم ثم هم بعد ذلك يكونون الثروة لشراء عدد من العبيد يصبحون قوة حربية مؤثرة تساعدهم هي والثروة على الاندفاع قدما الى اعظم الاطائف .

وكثيرا ما كانت تنشب الخلافات بين الممالك من البيوت المختلفة من أجل السيطرة على الحكم والتي تؤدي الى انهزام بعضهم وفرارهم الى مصر العليا ومصادرة ممتلكاتهم على أن يحل محلهم كاشفون من الفريق المنتصر وسرعان ما يمنحون رتبة بك وكان رئيس البيت الحاكم الى جانب ممتلكاته المناسبة يحصل بهذه الطريقة على اعظم قدر من قرى اعدائه كما يحصل على قرى أخرى عن طريق التنازل بالقوة من المتزمين وبذلك يزداد دخله ويغتنى من في كنفه ويكثر عدد اتباعه .

ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات أن تشغلهم مصلحتهم الشخصية أكثر من الشؤون العامة فنجدهم يجتهدون في جمع الضرائب لانفسهم وينتهزون كل مناسبة لفرض الغرامات وابتزاز الهدايا من العربان والحرص على مصلحة جندهم على حساب القرى وكان هؤلاء الجند يوظفون بأمر من الممالك لحراسة المدن وحفظ الامن في قرى البكوات على أن تؤدي لهم اجورهم .

وهكذا كان الممالك - أي البكوات - يملكون زمام السلطة الفعلية في البلاد ولم يتركوا للبasha الذي ترسله القسطنطينية الا مكانة اسمية بل كانوا يجبرون في بعض الاحيان الى تسوية الحسابات على نحو لا يجعل هناك جزية تؤدي الى الدولة (١) .

وعقب خروج الحملة الفرنسية بقيت ثلاث قوى : العثمانيون ويمثلهم يوسف باشا بالقاهرة وحسين باشا القبطان في الاسكندرية ثم الجيش

الانجليزى برئاسة لورد كيث وأخيرا المماليك الا أن هؤلاء كانوا يشكلون الحزب الاقوى بسبب معرفتهم للبلاد وخوف الاهلين منهم وتعودهم على طاعتهم رغم ما نالهم من انكسار بسبب الحملة ، ولتعويض هذا الانكسار دعوا الى ضم العربان الى صفوفهم ، ومع رحيل الفرنسيين عاد المماليك من جديد الى طرقهم الاولى فى الحكم بالسطو على القرى واهلاك المحاصيل .

فقد حضر جمع غفير من أهالى الصعيد هروبا من الالفى وما اوقعه بهم من جور وظلم وما فرضه من ضرائب كما حضر أيضا الشيخ عبد المنعم الجرجاوى والشيخ العارف وخلافهم يشكون مما أنزله ببلادهم (٢) .

وكان يهم العثمانيون أن يقضوا على نفوذ المماليك السياسى باحلال أربعة برتبة باشا يوزعون فى الاقاليم المصرية محل المماليك ثم مصادرة املاكهم جميعا ومنح البعض منهم اقطاعيات لا أهمية لها (٣) .

وفى البداية سمح الباب العالى للمماليك بالدخول فى خدمة السلطان وفى الوظائف العامة وبنفس الرتب التى تمنح لضباطه ولكن بشرط عدم اقامتهم فى القاهرة وفصلهم عن الرئاسة وادخل جنودهم فى خدمة الباب العالى الذى كلن يرى صعوبة الموافقة على اعادة المماليك الى وضعهم السابق لما يشكله ذلك من تهديد لسلطة الدولة بينها كانت انجلترا ترغب فى بقاء المماليك فى مصر وضرورة اعادة ممتلكاتهم اليهم وأخيرا حددت الدولة موقفها من المماليك وقررت التخلص منهم .

وربما اعتبرت الفئات العثمانية فى ذلك الحين أفضل من المماليك لانه كما جرت العادة يقال ان السيد البعيد اخف وطأة من السيد القريب .

لقد حاول العثمانيون فى الفترة المضطربة التى اعقبت خروج الفرنسيين القضاء على المماليك غير انهم اخفقوا فى ذلك وكل ما تمكثوا من أنجازه هو أنهم نجحوا فى اثاره الفرقة بين المماليك اذ اعطوا امارة الصعيد واقطاعيات الوجه القبلى لحمد بك الالفى بعد أن كانت منطقة نفوذ مشاعة بين مماليك كل من مراد بك والالفى بك مما أدى الى زيادة التنافس بين المماليك المرادية والالفية (٤) .

وعلى عكس ما كان العثمانيون يتمنون أدى تركز المماليك فى الوجه القبلى الى ازدياد نفوذهم وكثرة اتباعهم سواء من الحرفيين او الهوارة بحيث لم يجرؤ العثمانيون على مهاجمتهم .

غير أن تحديد اقامة المماليك فى الوجه القبلى لم تكن تروقهم فسرعان ما طالبوا العثمانيين بالسماح لهم بارسال اولادهم ونسائهم الى القاهرة مع اعطائهم جهة يتعيشون بها وصرف ما يكفيهم من المرتبات والالتزام ، ولم يكن جميع المماليك فى حالة صراع مع العثمانيين بل كان هناك بعض الذين رغبوا فى العمل فى اطار الدولة ومن هؤلاء عثمان بك حسن * الذى تم صرف خمسة وعشرين كيسا له فى كل شهر ، أما الفريق الآخر من المماليك ففضل أسلوب النهب والسلب واستمر فى مهاجمة المناطق المجاورة له (ه) .

ولم يقف بهم الامر عند هذا الحد بل أصبحت القاهرة نفسها محاصرة حصارا شديدا من قبل المماليك والعربان وهكذا أصبح المماليك يشكلون قوة لا يستهان بها مكنتهم من ممارسة نفوذهم السياسى وبسطه على المناطق التى خضعت لهم دون غيرهم كذلك مكنتهم الانجليز بعد أن نجحوا فى الحصول على العفو عنهم من قبل العثمانيين من أن تسند لهم ادارة اقليم السودان ، لكن المماليك لم ينجحوا فى هون مكانتهم السياسية وفشلوا فى أن ينالوا مركزهم القديم بسبب انقساماتهم .

اذ كانوا تحت رئاسة اربعة رؤساء هم ابراهيم بك وعثمان بك البرديسى ومحمد بك الالفى وعثمان بك حسن وبددوا كثيرا من قوتهم ونشاطهم فى المنازعات الداخلية وخاصة تلك التى نشبت بين البرديسى والالفى الذين كانا يتنازعان قلادة كل فئات المماليك (٦) .

فالالفى أقوى زعماء المماليك شكيمه كان يمثل سياسة معينة هى الحياة فى ظل الحماية البريطانية وتخويل انجلترا احتلال الاسكندرية ورشيد ودمياط مقابل مساعدته على الاستقرار فى الحكم ولهذا اكرمه الانجليز فى لندن وتقابل خلال وجوده فى انجلترا مع اقطاب السياسة الانجليزية وعرض على الحكومة البريطانية أن تشمل المماليك بمساعدتها

وحمايتها ووعدته الحكومة بالتدخل لدى الباب العالى للتوفيق بينهما والعمل على حماية مصالح المماليك فى مصر على أسس ما كانوا يتمتعون به قبل الحملة الفرنسية .

وعندما عاد الالفى الى مصر سنة ١٨٠٤، حاول البرديسى الفتك به غير أن الاول نجح فى الفرار الى الصعيد بينما أخذ الثابى يسعى الى تدعيم مركزه ومحاولة ابعاد منافسه حتى لا يزاحمه فى الحكم (٧) ، غير أن محمد على نجح فى ابعاد البرديسى أيضا حين حرض الجند الالبانيين على المطالبة برواتبهم المتأخرة التى قدرت بـ ١٠ آلاف كيس أى مرتب أربعة أشهر من المتأخر لهم وبحجة دفع هذا المبلغ قلم المماليك بالضغط على سكان البلاد بطريقة وحشية حين فرضوا ضريبة اجبارية على المسيحيين والاجانب فاضطر الاخرون الى دفع ٢٠٠ كيس حماية لارواحهم (٨) .

أما سكان القاهرة فقد ثاروا عليه والجأوه الى الهرب فى سنة ١٨٠٤ (٩) .

كما هوجمت بيوت البكوات الآخرين وفى ١٢ مارس سنة ١٨٠٤ كان محمد على مسيطرا على القاهرة سيطرة تامة واستقطاع البرديسى وغيره من البكوات أن يفروا الى الصحراء ومن ثم الى الوجه القبلى .

ورغم أن محمد على صار باشا لمصر قلنا لكنه فى الواقع لم يكن يسيطر على غير القاهرة وظلت بقية البلاد تحت سيطرة المماليك اذ كان يحكمها البكوات عن طريق كشاف عينهم البكوات أنفسهم كما كان الحال فى الماضى ، أما الجهات الخاضعة لمحمد على فقد عين لها كشافا من قبله كان يجتمع بهم دوريا ويبلغهم رغباته فيما يتعلق بالضرائب وجمع المحاصيل وغيرها من الواجبات الادارية وأن كان هؤلاء لا يتمتعون بسلطة كاملة على الاقاليم كما كان الحال بالنسبة للمماليك (١٠) ، وطالما كان محمد على لا يمكنه السيطرة على المناطق المجاورة للقاهرة فقد ظل المماليك حتى سنة ١٨٠٦ أصحاب النفوذ والحكم فى الصعيد فالالفى كان يحتل اليوم وسليمان بك وثلاثة من اتباعه يرابطون شمالى اسيوط وعثمان بك حسن

فى اسنا و ابراهيم بك وعثمان بك البرديسى بين اسقوط والمنيا اذن كان معظم الصعيد تحت سلطة المماليك (١١) .

وكان من الطبيعى ان يظل مركز محمد على مزعزعا الى درجة خطيرة لولا أنه ركز اهتمامه على استعادة تأييد السلطان والتغلب على التيارات التى يحركها محمد بك الالفى فى اسطانبول واحبط المحاولات التى كانت تهدف الى زحزحته عن منصبه فى مصر ، فعمل على انهاء الائتلاف مع المماليك مستندا الى مساوىء حكمهم تجاه الشعب .

وعندما تم له ذلك نصحه الباب العالى بعقد الصلح مع المماليك والتعاون معهم فى صد أى محاولة من جانب العدو لاحتلال البلاد وعندئذ وافق محمد على على أن يسعى للوصول الى تسوية مع كل الاحزاب المملوكية ودخل معهم فى مفاوضات وفى هذه الاثناء وقبل أن تنتهى هذه المفاوضات توفى عدوا محمد على الرئيسيان فى مصر عثمان بك البرديسى - نوفمبر سنة ١٨٠٦ ، الالفى فى يناير سنة ١٨٠٧ وعندما استؤنفت المفاوضات مع المماليك وعلى رأسهم ابراهيم بك وعثمان بك حسن وبقياء حزب مراد كانوا لا يزالون يرفضون الوصول الى صلح مع محمد على وفى سنة ١٨٠٨ تم الصلح مع جماعة الالفى التى أصبح يرأسها شاهين بك الذى كان ضعيف النفوذ والعصبية بعد تفرق كلمتهم وتشردهم فى البلاد ، لكن هذا الصلح لم يكن سوى هدنة كثيرا ما اخل بها المماليك مرات عدة مما جعل محمد على يصمم على القضاء عليهم نهائيا (١٢) ، خوفا من أن يقلوه اذا قل الجند فى القطر المصرى بعد سفرهم الى بلاد العرب طبقا لامر السلطان فى سنة ١٨٠٧ لمحاربة الوهابيين ، لهذا رأى التخلص منهم فى مذبحة القلعة وهدفه من تلك المحاولة هو القضاء على المكانة السياسية التى كان يحظى بها المماليك ثم خشيته أيضا من قوتهم العسكرية ونفوذهم الاقتصادى .

لم تتأثر قوة المماليك العسكرية الا قليلا بعد خروج الحملة الفرنسية وفى بداية عهد محمد على قدر عدد الفرسان التابعين للمماليك بـ ٣٥٠٠ فارس ومثل هذا العدد من عربان العباددة ، ٢٥٠٠ من عربان أولاد على، ورغم كثرة هذا العدد الا أنه كان منقسما الى عشرين جماعة (١٣) ويبدو

أن العربان الفوا أساليب الممالك بعد أن انضموا اليهم فبدأوا هم الآخرون بفرض الضرائب والاموال على جميع بلاد الضفة الغربية للنيل بينهما ظل العثمانيون بلا حراك ازاء حوادث التخريب والتدمير التي ارتكبوها (١٤) (٥٠)

كما استغل الممالك بدورهم مساندة العربان لهم وبدأوا في تهديد المناطق الريفية فقد نزل الالفى بك بالقرب من الرحمانية فاضطرت قرية فوه أمام هذا التهديد السافر الى تقديم فدية قدرها ١٠٠ كيس حفاظا على ممتلكاتها من السلب والنهب (١٥) .

ولو لم يكن الشقاق مستحكم العرى بين هذه العناصر المتباعدة لما تمكن محمد على من القضاء عليهم فيما بعد ومما اثار مخاوفه هو انضمام الالبانيين الى الممالك وكان ذلك يحدث، في بعض الاحيان مما جعل من الممالك اصحاب الحل والعقد ويجبر العثمانيين على اظهار الاحترام لهم والاكثر من ذلك السماح لهم بالبقاء في القطر المصرى ومنحهم مرتبا سنويا قدره ١٥ كيسا لكل منهم بشرط الاحجام عن التدخل في شئون البلاد وجبالية اموالها ورضى البكوات واعربوا عن ارتياحهم لهذا الاتجاه .

وان كان هذا التحالف - او الهدوء بين الممالك والعثمانيين - لم يستمر طويلا اذ سرعان ما قام الممالك بمساندة العربان في يناير سنة ١٨٠٤ بمحاصرة الوالى ثم تعقبه وقتله - على باشا الجزائرلى - وظهر في بادىء الامر أن النظام والهدوء أوشكا أن يعودا الى مصر واطهر الريف الطاعة للممالك والالبانيين (١٦) .

وقد اختلف المؤرخون في تقدير القوة التي كان الالفى يعول عليها في سنة ١٨٠٦ اذ قدرت بـ ٣٠٠ مملوك وفصيلة من المشاة العثمانيين ، ٦٠٠٠ من العربان كما انضم اليه أيضا بكباشى الالبانيين المدعو رجب اغا باربعمائة من رجاله املا في الحصول على بعض المال الذي وعد به (١٧) .

ويذكر آخرون أن الالفى كان يعمل تحت امرته حوالى ٢٠٠٠ رجل بين ممالك وعثماني ومغاربة عدا بضعة آلاف من العربان (١٨) .

ويرى ثالث أنه كان تحت لواء الألفى ستة آلاف من العربان ، ٦٠٠ من فرسان الممالك وثمانمائة من الترك والنوبيين (١٩) ، وأخيرا يرى أن عدد الممالك قد وصل الى ثمانية آلاف لانضمام العربان والهواره والطموش اليهم أما الممالك أنفسهم فقد قدروا بـ ١٥٠٠ مملوك (٢٠) .

وبالإضافة الى ما كان تحت يد الألفى من ممالك كان الانجليز يقدمون له كل المساعدات الممكنة من أسلحة وعتاد فقد اعطوه وعدا بامداده بقوات أوروبية من مالطة قدرت بسنة آلاف غير أنه كان يشك فى نواياهم ووعودهم (٢١) ، ومع ذلك ظل ينتظرهم ثلاثة أشهر وشكا العربان لشدة ما هم فيه من الجهد ثم اقترحوا عليه الانتقال الى قبلى أو الاذن لهم بالرحيل فى طلب القوات ولم يسعه الا الرحيل « مكظوما من معاندة الدهر له » (٢٢) .

ولهذا كان الممالك يرفضون تحديد اقامتهم فى الجيزة لان معنى ذلك حرمانهم من عضد قوى لانه يعنى عزلهم عن عربان أولاد على والهنادى — عربان الشرقية — الذين يمثلون جزءا كبيرا من قوتهم وحرمانهم من نفوذهم فى الصعيد وتشجيع هروب أتباعهم أى وضعهم باختصار تحت رحمة محمد على (٢٣) .

ويلاحظ ان اعتماد الممالك على العربان قد ازداد فى هذه الحقبة الاخيرة من حياتهم السياسية وربما يرجع ذلك الى انقطاع الوارد من الرقيق .

فالألفى بما له من نفوذ وسطوة قد تمكن من السيطرة على عربان الوجه البحرى وجميع قبائل الشرقية حين قبض على كثير من شيوخهم وسحبهم وصادر أموالهم ومواشيهم بل وفرض عليهم كثيرا من الاموال (٢٤) .

ويبدو أن مسألة القوة العسكرية التى كان يعول عليها البكوات كانت الشغل الشاغل لمحمد على حتى انه فى مفاوضاته معهم فى مارس سنة ١٨٠٦ قد أبدى موافقته على توسيع املاك البكوات فى الصعيد حتى مستوى ولكن بشرط أن يطردوا كل العرب والعثمانيين واليونانيين الذين يعملون فى خدمتهم غير أن البكوات اشترطوا بدورهم

أن يخفّض محمد على قواته الى ٤٠٠٠ جندي وأن يخرج الباقي من مصر ، غير أنه لم يكن مستعدا لقبول هذه الشروط فبدأ يستعد لمقاومة البكوات (٢٥) .

والحقيقة أن الانتصارات التي أحرزها الالفى كانت تغرى العربان بالانضمام اليه ربما أملا في الحصول على المغنم أو نهب القرى أو فرض الرسوم والضرائب على الفلاحين لهذا انضم اليه في أواخر مارس سنة ١٨٠٦ عدة آلاف من العربان البرقاويين كما أخذ اللبنانيين في الهروب من الجيش واللجوء الى البكوات ، وبالطبع كان هذا دافعا قويا للالفى للتحرك نحو دمنهور بمساندة عربائه ومماليكه وأصبح العثمانيون غير مستعدين لمنع من اجتياح الوجه البحرى (٢٦) .

ثم وصلت هذه الجموع المخربة الى الجيزة وأوجس محمد على خيفته من مجيء خصمه الالد بهذه القوة الرهيبة وأخذ يستعد للمقاومة بأربعة آلاف (٢٧) غير أنهم رفضوا التحرك وبدأوا يعصون أوامره وظالبوا بدفع رواتبهم المتأخرة وعلى رأس هؤلاء الجند العصاة محو كبير العسكر المحاصرين بالمنيا والذي طلب علوفة عسكره ، دبوس أوغلى الذي فر من جنده الذين طالبوه بعلوفاتهم وكبار العسكر فى المنوفية الذين أرسلوا مكاتبة للباشا يطلبون علوفاتهم (٢٨) ، ورغم هذه العقبات — الا أن الظروف ساعدت محمد على فبدأ تخاذل رؤساء المماليك فى الصعيد حين تخلوا عن نصره الالفى وقد كان يأمل ان يتخذوه رئيسا لهم بعد وفاة البرديسى وعندما صرعه المرض اقر عليهم شاهين بك الالفى خليفة له وقضى نحبه فى يناير سنة ١٨٠٧ ، أما محمد على فأخذ يجتذب اليه بعض العربان الموالين للمماليك ويستميلهم بالمال وفى نفس الوقت يهاجم المماليك ليضعف من قوتهم العسكرية ويتعقب الفارين منهم الى حدود الصحراء وبعد أن هزمهم بالقرب من اسيوط احتل المدينة واتخذ معسكره فيها .

ومما ساعد محمد على أيضا وقوى من مركزه أنه بعد وفاة الالفى انفصل عن مماليكه طائفة أولاد على ورجعوا الى بلادهم والآخرون طلبوا الامان .

وهكذا انتهى حكم مصر الى محمد على لانه بعد وفاة الالفى تفرق جميع اتباعه وحينما ذهبوا الى الامراء القبلين ووجدوا طباعهم متنافرة عنهم انعزلوا عنهم ثم تصالحوا مع البلش (٢٩) .

وبمجيء الحملة الانجليزية على رشيد سنة ١٨٠٧ فكر محمد على فى مهادنة المماليك والاستفادة من قوتهم العسكرية لمواجهة هذا الخطر وعرض عليهم الصلح فوافقوه وركنوا الى السكينة .

وطالما كان محمد على بحاجة الى قوة المماليك نجده يهادنهم ويتحالف معهم كما استعمل الدهاء لكسر حدة المماليك ليضمن عدم انحيازهم الى صفوف الانجليز ففاوض زعماءهم فى ابرام الصلح معهم وكانت شروطهم لقبول الصلح ان يترك لهم الوجه القبلى فقبل منهم هذا الشرط على ان يؤدوا له خراج الصعيد وعلو، ان يكونوا الى جانبه فى محاربة الانجليز فوافق المماليك على هذا الشرط ولو كان الالفى على قيد الحياة لما رضى به .

لكن خلفاء الالفى لم يكونوا مرتبطين مع الانجليز بمثل الروابط والعهود التى قطعها الالفى على نفسه فضلا عن انهم خشوا من اساءة سمعتهم واتهامهم بالخيانة اذا هم انضموا الى الانجليز فقبلوا ان يحالفوا محمد على . ولم يكونوا صادقين فى التحالف بل رأوا الانتظار حتى تتكشف نتائج الحملة فان فازت انحازوا اليها وان اصابها الفشل فهم على تحالفهم مع محمد على وكذلك كان شأنهم فى كل عهد ان يكونوا مع الغالب ، على ان هذا الموقف قد افاد قضية مصر لانه حرم الانجليز عضدا قويا كانوا يعتمدون عليه فى حملتهم .

وبناء على هذا التحالف اخلى محمد على الصعيد وسار جنوده الى القاهرة واخذل المماليك عواصم الوجه القبلى وتقدموا الى الجيزة ، ويبدو ان الانجليز كانوا على ثقة كبيرة بقوة المماليك العسكرية لهذا بنوا خطتهم فى القتال على أساس ان يزحف المماليك على القاهرة ويحتلوها على ان يحتل الانجليز ثغور مصر ثم يزحفوا بعدها الى الداخل ويبيسطوا ايديهم على حكومة البلاد مستعينين بصنائعهم من المماليك .

ومن المعروف أن هذا الهجوم منى بالفشل مما أثر فى نفوس المماليك تأثيرا بالغا وأصابهم بصدمة شديدة وجعلهم ينكمشون فى معقلهم فى الصعيد (٣٠) .

ومن الطبيعى أن يستغل محمد على هذه الظروف ويشرع فى محاولة لاستئصال المماليك واجتذابهم الى القاهرة ليضمن خضوعهم له كخطوة أولى حتى تسنح له الظروف ويقضى عليهم نهائيا .

بدأ محمد على فى سياسة احتواء المماليك بأن اخذ يغرى أكبر عدد ممكن منهم بالاقامة فى القاهرة ومن هؤلاء شاهين بك الألفى حين وافق على أن يقيم بالجيزة ويكون له إيراد اقليم الفيوم بصفته ملتزما وحاكما إداريا كما اعطاه اقليم البهنسا مع كشوفيتها وعشرة بلاد فى الجيزة من البلاد التى ينتقيها ويختارها مع كشوفية الجيزة وضم له أيضا كشوفية البحيرة الى الاسكندرية وكتب له بذلك تقاسيط ديوانية واطلق له التصرف فى جميع ذلك ، وحذا حذوه بعض الأمراء حين أعلنوا الطاعة لمحمد على ومن هؤلاء أربعة من صناعى الألفى كأحمد بك ونعمان بك وحسن بك ومراد بك وقد خلع الباشا عليهم فراوى وقلدهم سيوفا وعقد لأحمد بك الألفى على عديلة هاتم بنت إبراهيم بك الكبير ودفع الباشا الصداق من عنده وقدره ثمانية آلاف ريال (٣١) .

وتشجيعا للأمراء الراغبين فى طاعة محمد على أخذ الباشا ينعم عليهم ويلبسهم الخلع ويقدم لهم الهدايا ويمنحهم مقادير كبيرة من الأكراس « وقصده الباطنى صيدهم » حتى أنه قد انعم على محمد بك المنفوخ بالتزام جهرى ديوان بولاق ثم عوضه عنه بستمئة كيس (٣٢) .

ويقال أيضا أن كثيرا من أمراء المماليك قد اقتدوا بشاهين بك وتركوا حياة المغامرة فى الريف وانتظروا تحت حكم محمد على حتى أن إبراهيم الكبير نفسه أرسل ابنه مرزوق بك الى القاهرة ومعه حاشية كبيرة العدد (٣٣) . ومن الطبيعى أن يشجع ذلك شاهين بك لان يرسل فى سنة ١٨٠٨ الى زملائه المماليك فى الصعيد يرغبهم فى الأذعان والولاء لمحمد على وكان لدعوة شاهين بك أثرها فى توقف حركات القتال فى الصعيد

خامسة بعد أن أصاب الضعف كبار زعمائهم كإبراهيم بك وعثمان بك حسن المحترف لهما بالزعامة بعد موت الألفى والبرديسى على أنهما مع ما أصابهما من الضعف واليأس ظلا على عهدهما القديم فى كراهية محمد على باشا وعدم الثقة فى مقاصده حيال الممالك لهذا تخطى الباشا هذين الزعيمين وصرف مساعيه نحو استمالة صغار البكوات والكشاك من اتباعهما فأخذ يرسل اليهم ويدعوهم الى الاخلاص للطاعة على أن يرتب لهم رواتب تقوم بلودهم فى القاهرة وانتهى بهذه الوسيلة الى فصلهم عرى الممالك واجتذاب بعضهم الى العاصمة .

كذلك أعطى محمد على لنفسه صلاحية اختيار رئيس الممالك وهى لم تكن من اختصاص الباشوات فعندما توفى شاهين بك خليفة البرديسى فى مايو سنة ١٨٠٨ عين محمد على سليم بك المحرمى رئيسا للممالك خلفا لشاهين بك كما خلع فى نفس الوقت على مرزوق بك ابن ابراهيم بك الكبير خلعة حاكم جرجا وبهذا التعيين المزدوج وضع الممالك امام الامر الواقع كما جمع محمد على بين اعلان سلطته عليهم واجتذاب ابراهيم بك بتعيين ابنه حاكما ولم يعهد الممالك من قبل مثل هذا التدخل فى شئونهم اذ كانوا محتفظين باستقلالهم فى اختيار زعمائهم .

لكن ماذا كان موقف الممالك حيال هذا التدخل المسافر الذى لم يعهده

من قبل ؟

اجتمع رؤساء الممالك للتشاور فى شأن هذا التدخل ثم استقر رأيهم على قبول الامر الواقع لكنهم امتنعوا عن سداد الاموال الاميرية وبعد أن وجه اليهم محمد على فى سبتمبر ١٨٠٩ جيشا لاختصاصهم واستخلاص الصعيد منهم بادر الممالك الى طلب الصلح واشترط عليهم محمد على أن يرحلوا عن الوجه القبلى ويقيموا فى القاهرة على أن يعطيهم بعض الجهات يستغلونها ويدفعون أموالها والضرائب المقررة عليها (٣٤) .

وهذه الشروط تدل على مدى ما بلغه الممالك من ضعف اذ كانوا فى البداية قد اشترطوا أن يتولوا حكم الصعيد مقابل دفع الخراج أما

الشروط الأخيرة فأساسها التخلي عن الحكم والاقامة فى القاهرة تحت حكم محمد على .

وبالفعل سار ابراهيم بك وزملاؤه الى القاهرة فى مايو سنة ١٨١٠ وعسكر بالقرب من الجيزة ولم يعره محمد على التفاتا أو اهتماما فقرر العودة الى الصعيد ناقضا الصالح وبذلك تجدد الخصام بين محمد على باشا والماليك ونجح ابراهيم بك فى اقناع شاهين بك الالفى بنقض اتفاقه هو الآخر مع محمد على والرحيل عن القاهرة فاستجاب له وتبعه فى انسحابه البكوات والكشاف الماليك الذين لبثوا بمصر سنتين راضين بحكم محمد على .

وهذا يدلنا على مدى ما ظل عليه ابراهيم بك من مكانة فى نفوس الماليك رغم ابتعاده فعليا عن السلطة ، ومن الطبيعى أن يستاء محمد على من هذه الاحداث ويجرد جيشا لمحاربة الماليك ليعيد اخضاعهم وبالفعل تمكن من الاستيلاء على أقليم الفيوم وانسحب ابراهيم بك وعثمان بك حسن وسليم بك الى اسوان ورجع شاهين بك الالفى يطلب العفو من محمد على (٣٥) .

وهكذا أخذ نفوذ الماليك السياسى ينكمش شيئا فشيئا خاصة بعد أن رجع شاهين بك الالفى وطلب العفو من محمد على الذى سمح له بالاقامة فى القاهرة تمهيدا للقضاء عليه نهائيا فى مذبحة القلعة ، وسار على دربه الكثيرون من البكوات والكشاف الماليك الذين طلبوا من الباشا أيضا الامان وعادوا الى القاهرة وانصرفوا الى عيشة الثراء غير مدركين ما يخبئه لهم القدر .

فاقامة الماليك فى القاهرة لم تكن الا لفترة محدودة حتى يتم تخطيط الوالى من أجل القضاء عليهم نهائيا حتى لا يعودوا الى منلوة سلطته .

واخيرا ادرك الحاكم أن المسألة بينهم وبينه أصبحت مسألة حياة أو موت وأنه يستحيل عليه أن يأمن جانب الماليك ماداموا يعيشون فوق أرض مصر فصمم على أن يغدر بهم لتأمن مصر شر هذه الطائفة ويخلص له الحكم فدبر لهم مذبحة القلعة .

وقبل ان نتناول كيف تم لحمد على القضاء على الممالك وماذا فعل ببقاياهم وكيف أنهم انخرطوا فى الارستقراطية الجديدة - التركية - أو أدخلوا فى سلك التعليم الحديث يجدر بنا أن نشير هنا الى النفوذ الاقتصادى الذى تمتع به الممالك ذلك النفوذ الذى جعل محمد على يعجل بالقضاء عليهم

لم يكن الممالك يشكلون قوة سياسية فقط بل اقتصادية أيضا فقد اثروا من وراء توليهم عدة التزامات تتفاوت أهميتها حسب أهمية ورتبة كل مملوك وهذا فارق مهم ميز الاقطاع المصرى المملوكى عن الاقطاع الاوروبى فى العصور الوسطى فالقطاع الذى يمنح للامير المملوكى لم يكن ثابتا وقد يستبدل باقطاع آخر بينما فى أوروبا كان السيد أو اللورد أو الشريف يملك اقطاعا معيناً يظل له ولاسوته من بعده بينما لم يكن كذلك فى الاقطاعات المصرية، كما أن الامير المملوكى لم يكن يقيم فى اقطاعه ولا يحكمه على نحو ماكان يفعل الامير الاوروبى فى ظل النظام الاقطاعى وانما كان الامير المملوكى يتعيش من وراء الاقطاع فكأنه نوع من المرتب يمنح له على أن يقدم عددا من الجند كانوا فى الغالب من الممالك الذين يشترتهم ويدربهم وينفق عليهم من الاقطاع الممنوح له (٣٦) ، ومن هنا كان تغلغل الممالك فى مختلف المجالات اذ كانت تتكون منهم القوات العسكرية ويشغلون الوظائف الهامة ويملكون موارد الثروة لهذا حرص العثمانيون على القضاء على نفوذهم فما كادت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال بليار تجلو عن القاهرة فى ١٠ يوليو سنة ١٨٠١ حتى اتخذ الاتراك الخطوة الاولى لتنفيذ سياسة السلطان فاصدر يوسف باشا الوزير الذى كان يتولى أمر القوات التركية فى مصر تعليمات الى كل القرى تقضى بعدم دفع ضرائبها الى ملتزميها بغير موافقته ثم ابلغ الملتزمين أن دفع الضرائب الى الادارة الجديدة سيصبح ذا اثر رجعى بحيث يغطى الفترة الواقعة بين سنة ١٧٩٨ : سنة ١٨٠١ أى عن فترة الاحتلال الفرنسى كلها وكرد فعل لهذا الامر احتج الملتزمون ومنهم عدد كبير من الممالك وقرروا أنهم لن يدفعوا أية ضرائب ما لم يبلغ أمر الوزير وقد أدى رفض الملتزمين دفع الضرائب عن السنوات الثلاث الى إلغاء الوزير لحقهم فى جباية الضرائب واصداره التعليمات الى الاقباط بالتوجه فوراً الى القرى

لجباية الضرائب مباشرة لحساب الحكومة وبعد ذلك بقليل تظاهر المتزعمون أمام مقر يوسف باشا واستجابة لهذه المظاهرة وافق يوسف باشا على سحب امره والسماح للمتزمين بجباية الضرائب كالمعتاد وأن كان الدفتر دار شريف افندى رفض التسليم بهذا التنازل لهذا بقيت مسألة جباية الضرائب المفروضة على أراضى الالتزام فى حالة ارتباك .

وعندما أدرك السلطان أن سياسته الجديدة لن تكفل بالنجاح مادام بإمكان المماليك أن يتحدوا سلطته قرر التخلص منهم فى أكتوبر سنة ١٨٠١ لكن بآت محاولته بالفشل بسبب تدخل الانجليز لصالح المماليك فأرسل الى الملك جورج الثالث يرجوه عدم تدخل الانجليز ويعرض له الشروط التى كان ينوى التنازل للمماليك عنها ، كإسماح للبكوات ومماليكهم بالتوجه الى ولايات عثمانية أخرى فى مقابل أن يضمن السلطان حياتهم فيما لو رحلوا فى سلام ويسمح لهم بأخذ ممتلكاتهم الشخصية بينما تباع بيوتهم فى مصر الى الاهالى ويقبضون ثمنها ويمنح السلطان معاشات سنوية للبكوات وكشائهم تعويضا لهم عن فقدان أراضيههم على أن تعود هذه الاراضى الى الباب العالى طبقا لقوانين الامبراطورية العثمانية .

لكن المماليك رفضوا شروط السلطان وفروا الى الصعيد حيث استمر الصراع بين القوات العثمانية والثوات المملوكية وحاول البريطانيون التوسط لكنهم اضطروا الى مغادرة مصر قبل حسم المسألة (٣٧) .

ثم استصدر على باشا عفوا من السلطان فى يوليو سنة ١٨٠٣ يحمل بين طياته السماح للمماليك بالبقاء فى مصر على أن يعطى لكل منهم خمسة عشر كيسا من العائد الفائض والحلوان المقررين على الارض التى ظلت شاغرة ثمانى سنوات وتلحق الوسايا والمضافات والبرانيات بالميرى ، أما المقررات المتعلقة بإدارة البلاد وجباية الميرى والإشراف على الحدود — الموانى — فتصبح من اختصاص الباشا والروزنامجى الذى يرافقه ويشرف على الدفتردار الذى كان على وشك الوصول الى مصر على الجمارك وجباية الضرائب (٣٨) .

ومن الغريب أن يقبل المماليك هذه الشروط التى لا تحمل فى طياتها سوى تجريدتهم من اختصاصاتهم الاقتصادية وحرمانهم من الموارد المالية التى

كانوا يعولون عليها كمصدر أساسى لثرواتهم آملين أن يسود السلام بينهم وبين العثمانيين . وعندما لم تتحقق آمالهم لم يرضوا بالشروط السابقة وظلوا يتحينون الفرصة حتى قتلوا الوالى العثمانى على باشا اذ ادركوا بعد ذلك أن عودة العثمانيين بعد الحملة كانت بمثابة لطمة اقتصادية لنفوذهم اذ أنهم نزعوا منهم كثيرا من الوظائف الاقتصادية التى كانوا يتولونها من قبل لذلك عمد خورشيد الى استغلال كل يوم من أيام حكمه القصير بغير أن يدبر تدبيرا جديدا فى سبيل تثبيت مكانته ومحاولة القضاء على المماليك والحد من نفوذهم وظهر فى ذلك عنادا عجيبا فعندما لم يتمكن من دفع مرتبات الجند لوقوف الجيوش المحاربة على أبواب مصر ولان الامراء كانوا احرارا فى الذهاب حيث شاءوا يجربون من الاهلين ما يمكنهم أخذه منهم من الاموال والمؤن فلم يجد أمامه سوى أن يتبض على نساء الامراء (٣٩) ، كنفيسة المرادية وعديلة ابنة ابراهيم بك وطلب منهما تسديد ثمانمائة كيس فوزعتهما بمعرفتهما على باقى النساء واضطر اكثرهن لبيع متاعهن فلم يجدن من يشتري كما طالب المتزمن بدفع ما عليهم من الاموال مع انهم لا يتمكنون فى مثل هذه الظروف التى تشبه الحصار من الذهاب الى الريف لتحصيل الاموال من الزراعة (٤٠) .

ولم تكن النتيجة النهائية قد اتضحت بعد عندما أصبح محمد على واليا على مصر فى مايو سنة ١٨٠٥ لان محاولات السلطان العثمانى فشلت فى وضع مصادر الدخل تحت الاشراف المباشر للدولة كما فشلت فى ابعاد الطبقة المتأثرة القديمة على أن الاجراءات التى اتخذها كانت سوابق استند اليها محمد على الذى اتضح فيما بعد أنه كان يؤيد هذه الحركة الإصلاحية فى الامبراطورية بوجه عام ومصر بوجه خاص .

كما أن استغلال المماليك لم يقتصر على موارد الاهالى فى الريف فقط بل أمتد الى المدن حيث حاولوا أن يفرضوا ضرائب على العقارات يقوم بتسديدها الملاك والمستأجرون على السواء ، واذا كان اهل الريف قد ضعفوا أمام استغلال المماليك الا أن اهل المدينة حاولوا المقاومة ، وكان هذا فى عصر الفوضى التى سبقت عهد محمد على .

وفى هذه الاثناء انحاز العسكر الى جانب الاهالى الذين كانوا غير مجبرين على دفع الفرض اذ أن علوفات العسكر مكلف بدفعها الميرى وليس الرعية وكان هذا الموقف من جانب الجند من شأنه أن يؤدي الى انحراف طباع الناس عن الامراء ويؤدي الى التقارب بين الاهالى والعسكر .

والحقيقة أن محمد على هو الذى خطط لذلك امعانا فى تثبيت نفوذ المماليك رغبة فى ايجاد نوع من الائفة بين جنده والرعية لمساعدته فى الوصول الى السلطة فمالى قلوب العامة الى الجند أما البرديسى فقد صب جام غضبه على أهل مصر حين قرر فرض الضريبة عليهم لمدة ثلاث سنوات متوالية (٤١) ، ومن الطبيعى أن يثير ذلك غضبا شديدا فى الاوساط الشعبية فخرجت نساء الحارات بالدفوف مظهرة استياءها بقولها ايشى تاخذ من تغليسى يا برديسى (٤٢) .

وعندما ازداد غى المماليك ونهبهم للقرى بمساندة العربان حاول بعض مشايخ العربان الذين يعملون فى الزراعة وقفهم عن هذه الاعمال فيقال ان أبى طويلة شيخ العائد قد حضر عند الامراء ووجه اليهم اللوم على أعمال النهب ذاكرا بأن هذه المزروعات غالبها للعربان والفلاحين الذين اشتركوا معهم فى زراعتها وذكر أن هبود العرب المصاحبين للمماليك ليس لهم رأس مال فى ذلك وطلب المماليك بمنعهم من أعمال النهب فى مقابل اعطائهم كفايتهم منها ، غير أن المماليك لم يعيروا لذلك الوساطة أى اهتمام بل استمروا فى طلب مشايخ النواحي مثل شيخ الزوامل والعائد وقلوب والزموهم بالضرائب الفادحة ولم تنج القرى أيضا منها اذ فرض عليها مبالغ كبيرة تراوحت ما بين ألف ريال وألفين وثلاثة وكلفت بطلبها العربان كما عيتوا لهم خدما وحق طرق فى مقابل عشرين ألفا من فضة أو يزيد .

وكانت القرى التى تمتنع عن الدفع تحرق وتنهب لهذا قتل الواقدون بالغلل الى المدينة وأصبحت حاجة الباشا ماسة الى الاموال لدفع علوفات العسكر فاضطر الى فرض بعض الاكياس على الاقباط والسيد المحروقي وتجار البهار ومياسير التجار والمثزمين وطلبوا أيضا مال هذه السنة معجلة (٤٣) .

وقد شجع هذا الوضع الممالك المقيمين فى الوجه القبلى على أن طلبوا الصلح من الباشا فى يوليو سنة ١٨٠٤ على أن يكونوا طوع بنائه فى دفع الاموال اللازمة لمرتبات العسكر التى دفعته الى المصادرات وطلب الاموال غير أنه رفض ذلك العرض قائلا « ليس لهم عندى الا الحرب » (٤٤).

وربما اتخذ الوالى هذا القرار مؤخرا حينما بلغ الممالك فى ظلمهم للاهلى حدا لا يمكن التغاضى عنه تمثل فى « اسر النساء وبيعهم ونهب الخائنات والوكائل وجميع بضائع التجار وبيعها بأبخس الاثمان » (٤٥) .

وامام هذا المد الصاعد لنفوذ الممالك اصبح العثمانيون يخشون بأسهم وأثر عدد كبير منهم قدير بالغين الخروج من مصر أما من بقى منهم فاضطر الى اللجوء الى بعض المصرية وانتموا اليهم (٤٦) .

وربما ادى انكماش العثمانيين على هذا النحو الى تشجيع الممالك على المضى فى استغلال الشعب فنجد أهلى الاسكندرية يتركون بلادهم ويذهبون الى أزمير أو قبرص ورودس ولم يبق الا من لم يكن يملك نفقات السفر فعم الغلاء معظم أنحاء البلاد وخربت قرى كثيرة ورغم هذا لم يكثرثوا لتعاب المصريين وحركة الهجرة خارج البلاد .

وامام هذا الوضع اجتمع البرديسى والالفى وابراهيم بك فى سبتمبر سنة ١٨٠٣ للتشاور فى تدبير مرتبات الجند ووزعوا على أنفسهم قدرا من المال وقدرا آخر على الامراء والكشاف والجند على حسب مقدرتهم فى الدفع كما طلبوا من جمرك البهار مبلغا كبيرا من المال واخذوا بن الحضارمة والينبعاوية ولم يقف بهم الامر عند هذا الحد فى اول اكتوبر سنة ١٨٠٣ انزلوا ضريبة جديدة قاموا بتوزيعها على التجار وارباب الحرف بحيث أصبح على كل طائفة قدرا من الاكياس قد يصل فى بعض الاحيان الى خمسين أو أقل ومن الطبيعى أن يتضرر منها أصحاب الحوانيت ويطلبوا تخفيفها كذلك حدد الممالك سعر الغلة ولم يكن فى مقدور صاحبها بيعها الا بأذن من القيم الذى كان يأخذ نصفها أو ثلثها أو ربعها دون أن يدفع شيئا .

ومن الطبيعى أن يثير ذلك غضب العامة الذين تشكوا الى كبار المالكين لمنع هذا الظلم لكن المالكين والجند كانوا يخطفون كل ما يصادفونه من الفلة أو التبن أو السهمس فلا يقدر من يشتري شيئاً من ذلك أن يمر به الا بصحبة أحد العسكر أو المالكين لحمايتهم (٤٧) .

هكذا نجد انه فى الوقت الذى عانى فيه الشعب الامرين من جراء أعمال السلب والنهب والقحط والغلاء حاز المالك ثروة هائلة ربما تكون هى التى شجعتهم على الاستمرار فى اجتياح رشيد والاسكندرية لتحقيق المزيد وكانت أول خطوة هى اجبار القرى على دفع ضريبة جديدة تحت اسم — رسم سنوى — يتحقق على المواطنين للحكومة وهددوهم بأنهم سيستخدمون فى حملاتهم نفس الاساليب التى كانوا يستعملونها أيام كانوا الاسياد المطلقين فى مصر وانه يكفى مرور مملوكين أو ثلاثة مع بضعة اعداد من العربان المسلحين على القرى لجمع مبلغ طائلة فهم يطالبون بحقوقهم فى الميرى المستحق لهم منذ وصول الجيوش الفرنسية الى مصر لهذا لجأ معظم مشايخ القرى وحقيرهم الى رشيد بينما بقى مسلحوا المدينة لحمايتها من النهب متخذين كل الاجراءات اللازمة لذلك فى حين كان Petrucci المندوب البريطانى فى رشيد يقوم بتوفير كافة المؤن والاسلحة اللازمة للمالكين (٤٨) .

وقد شجع وجود هذا المندوب فى رشيد عثمان بك البرديسى فى الا يدخر جهدا فى الاستمرار فى تحصيل الاموال الكثيرة من المدن ومن مصادرة الموارد الزراعية وبخاصة رشيد التى اجبرها على دفع ستمائة وثمانين كيسا كما تعرضت دهباط والمحلة لغرامات مشابهة ، وعبثا حاول ابراهيم بك منع اتباعه من ممارسة أعمال السلب والنهب ، وعندما قدم محمد على وعثمان بك البرديسى ليتوليان أمور البلاد تم فتح مخازن الغلال وفرقت على المساكين والفقراء والخبازين وانفرد عثمان بك البرديسى بتدبير أمر رواتب الجند ثم فرض على جميع الصنائع والكشاكف والاغوات

وذوى القدرة من الوجاقات والمترمين مقدار ألف كيس كما فرض على أهل البلد المسلمين مقدار مائتى كيس فقط كذا أرباب الحرف والصناعات وجمع كل ذلك ودفعه الى الجند كما تم عقد اتفاق بين محمد على والصناجق مؤداه ان يفوا فى كل شهر بثلاثمائة كيس لمرتبات الجند ومائة كيس لرؤسائهم بشرط ان يدفعوا لهم مرتباتهم القديمة فوافق رؤساء الجند وبقي الجند غير راضين ولو لم يكن المالك يستندون الى ثروة اقتصادية لا بأس بها ما كانوا تعهدوا بكل ذلك غير انه لا ينبغي أن ننسى أن هذه الثروة فى معظمها كانت مستمدة من الشعب واساسها الضرائب الاجبارية الباهظة .

ومما يدلنا أيضا على مكانة البرديسى الاقتصادية ومدى الثروة التى حازها استعداده لدفع ثلاثة وثلاثين كيسا وثلث الى كل من عائلة محمد بك الالفى وابراهيم بك وذلك لارضاء العائلة المرادية فى مقابل أن ينفرد البرديسى بالاحكام ويبقى شيخا للبلد وفى هذه الاثناء صدر فرمان من الدولة العلية بتولى ابراهيم بك مشيخة البلد مع توليته دفتردارا من قبل الدولة لمباشرة الامور المالية وتحصيلها ثم ارسالها للدولة العلية كما منع الفرمان امراء مصر من اصدار الاحكام ومن الحصول على الالتزامات باستثناء البلاد التى اشتروها بمالهم ، كما أمر كل صنجق أو كاشف له بلد مشتراه بدرهم بأن يتصرف فيها على أن يدفع للدفتردار مئى تلك البلد ثمانى سنين مقدما فى مقابل تسلم صك التصرف بها واذا فاض دخل دائرة التزامه عن اثنين وعشرين كيسا يكون الفائض مضبوطا للسلطان ، وكانت هذه الشروط اساسا لاثامة المالك فى مصر .

ثم ما لبثت الدولة أن اظهرت رضاها عن المالك وسمحت لهم بأن يصبحوا حكاما للاقطار وأصبح جملة المتولين بمصر سنة ١٢١٨ هـ سبعة وعشرين صنجقا ورضعوا ايديهم على جيخانات عظيمة (٤٩) .

ورغم هذه المناصب التى اسندت اليهم الا انهم لم يكفوا عن اعمال السلب والنهب التى أصبحت أسلوبا مألوفاً بالنسبة لهم .

وإذا كان محمد على فيها بعد سيلجأ الى استغلال الاهالى بفرض الضرائب المتنوعة وانتزاع الملكيات الا أنه كان أسلوب دولة بعكس أسلوب الممالك القائمة على النهب والصدقة ، اذ استمر الالفى فى نهبه للوجه البحرى حتى أدت أعماله فى تلك المنطقة الى وضع سىء ومؤسف عندنا . أمر بحرق عدة قرى وقتل عددا كبيرا من الفلاحين وبعض المسئولين عن القرى لعدم تأديتهم الاموال المطلوبة منهم (٥٠) .

ومن الغريب ازاء هذا الظلم أن يطلب الاهالى من الممالك الحضور الى رشيد والاستيلاء عليها والحلول محل العثمانيين الذين واجهوا مقاومة شديدة من الاهالى فى يونيو سنة ١٨٠٥ (٥١) .

ومن المدهش أيضا أن ينظر الشعب مثل هذه النظرة للممالك ويعتبرهم أقرب اليه من العثمانيين رغم انتهاء الممالك الى بيئات مختلفة تعد بعيدة كل البعد عن البيئة المصرية .

وربما شعر محمد على بهذا الميل فحاول من جديد جذب الممالك فى سنة ١٨٠٥ قبل مهادنة الالفى فى سبتمبر سنة ١٨٠٥ مستغلا سوء العلاقات بينه وبين زملائه ثم الخلافات التى نشأت مع محمد على للحصول على ضمانات تحمية من اخطار المستقبل (٥٢) خاصة وانهم فى هذه المرحلة كانوا يريدون توفير العيش الهنىء لاتبعاعهم وليس البحث عن نظام حكومى جديد كما توهم الانجليز (٥٣) .

ومما يؤكد وجهة النظر هذه ان الممالك ادركوا ان عملهم بالسلب والنهب اجدى لهم من مقاومة العثمانيين فاستمروا فى ولوج هذا الطريق لما يعود عليهم من وزائه بالملكاسب .

ومن الطبيعى أن يسعى العثمانيون جاهدين الى التقليل من نفوذ وسيطرة الممالك الاقتصادية حين طلبوا من القرى الامتناع عن اعطاء أى شىء للممالك وهكذا ضاع الشعب بين نهب الممالك ومطالب العثمانيين لانهم حين امتثلوا لاوامر الآخرين اصابهم كثير من الاضرار بسبب تحريضهم « فلما حصل لهم ما حصل لم يسعفهم ولم يخرجوا من اوكرهم » .

وقد شجع هذا الوضع الالفى على أن يكسب أعماله السابقة صفة الشرعية حين أرسل للبائسا - مصطفى كاشف المولى من أتباعه ومعه خطاب يطلب فيه تدخل الباشا من أجل راحة الفلاحين والفقراء وذكر أن عملية تعديده على القرى وطلب المغارم وغيرها من أعمال السلب لم يكن أمرا مقصودا إنما اجبروا عليه للاتفاق على ما كان بصحبته من العربان الذين استعانوا بهم كما كان العثمانيون يعولون على العساكر الرومية والمصرية .

وفى آخر الخطاب طالب الالفى قائلا « القصد منكم بل الواجب عليكم السعى فى راحة الفريقين وكف الحرب واعطائنا جهة نرتاح فيها وعند وصول الرد يكون العمل بمقتضاه » (هـ) ، وجاء رد العثمانيين بمنحه إقليم الجيزة دون التعهد بأى شئ آخر وسلموا هذا الخطاب الى مصطفى كاشف ولم يكن ذلك يكفى الالفى الذى كان ملتزما على فرشوط وغيرها من البلاد القبلية والبحرية علاوة على أنه تقلد كشوفية بلبيس (هـ) .

كما أنه أوهم الوزير بتحصيل مقادير عظيمة من الاموال من الصعيد فقلده امارتها وبخاصة من تركات الاغنياء الذين توفوا بالطاعون وليس لهم ورثة وغير ذلك من الجهات وقد وافقه الوزير طمعا فى تحصيل الاموال التى وعده بها وكتب له فرمانا بتولى اماره الجهة القبلية واطلق يده فى جميع ما يريد دون أن يعارضه أحد وبالفعل ذهب الى اسيوط وشرع فى جباية الاموال وارسل للوزير دفعة من المال واغناها وعبيدا وغلالا .

والحقيقة أن العثمانيين آثروا فى بداية الامر الانتفاع بثروات الممالك واستغلال نفوذهم الاقتصادى ثم ما لبثوا أن اوقعوا بهم للنيل من هذا النفوذ كخطوة للقضاء عليهم .

والحقيقة أن السلطة العثمانية كانت بحاجة الى شخصية قوية لكى تحد من سطو الممالك على ثروة البلاد ومن الطبيعى أن يتمكن محمد على من اتخاذ هذه الاجراءات بعد أن استقرت له الامور فى مصر ولكن فى خلال السنوات الاولى من حكمه واجه مقاومة حتى انه اضطر احيانا الى

اللجوء الى عمر مكرم ليطلب مساعدة الالفى بالمال ثم لا يلبث أن يضيق الخناق عليهم ليحدد من نفوذهم فبعد أن استقر الامر لحمد على « منع الذهب الى الامراء المصريين كما منع مجيئهم أيضا وعين اشخاصا فى البر والبحر لرصد من يخالف ذلك فامتنع الباعة وغيرهم من الذهاب اليهم بشيء مطلقا لانهم كانوا يتعرضون للقبض عليهم ومصادرة ما يحملونه لهم (٥٦) .

وامام هذا الحصار الشديد لم ير الالفى بدا من طلب الصلح مع الباشا واذا كان هذا الاخير قد وافق مبدئيا الا أن الالفى عاد مرة أخرى الى طلب كشوفية الفيوم وبنى سويف والجيزة والبحيرة ومائتى بلدة من الغربية المنوفية والدقهلية ليستغل فائضها على أن تكون اقامته فى الجيزة ويتعهد مقابل ذلك بطاعته للباشا الذى لم توافقه هذه الشروط (٥٧) ، خاصة وأن المماليك لم يؤدوا فى مقابل الاراضى التى تنازل لهم عنها أية اموال او غلال مما ادى الى خرق الهدنة .

ولما شعر المماليك بعدم مقدرتهم على الجاهزة حاولوا مرة أخرى تجديد الهدنة مع محمد على فعرض على مندوب الالفى أن يدفع ألفا وخمسمائة كيس فى مقابل اطلاق بيع المماليك وشرايهم وجلب الجلابين لهم الى مصر كعادتهم بعد أن كان قد منع ذلك وسر الالفى بذلك وراى ضرورة مفاوضة بقية المماليك فى دفع الاموال المطلوبة غير أن البرديسى رفض الدفع كما رفض كبار المماليك الآخرين مساعدته خوفا من أن يستقل هو بالحكم فيما بعد دونهم لأنه لم يكن قد نسى بعد ما فعله باتباعه اثناء سفره علاوة على أنه كان قد أخذ صكا مسبقا قبل سفره الى لندن مع الانجليز يضمن له عند حضوره سالما أن يتولى رئاسة المماليك (٥٨) ، ولهذا ظل المماليك على انقسامهم وعدم تعاونهم * .

كذلك ادى اتفاق البرديسى مع محمد على الى ضعف نفوذ المماليك وتشنتهم كما أن الاعمال التى ارتكبها الالفى الصغير جعلت اقرانه يكرهون حكمه فأبعده الالفى وظل كذلك حتى قتل (٥٩) .

وقد زاد رحيل الانجليز من ضعف المماليك الذين اسرعوا فى مفاوضة
الوالى فى الصلح خاصة بعد أن ظل الجند يطاردون بقيتهم فى الوجه
القبلى ، وكان هناك فريق آخر منهم انتهز فرصة خلو البلاد من الحماية
العسكرية بسبب الحرب الوهابية وعادوا لتقلد السلاح واستعدوا من
جديد لمحاربة محمد على فى سنة ١٨٠٨ فبادر فريقا منهم ثم أوقع بالفريق
الآخر اقصى العقوبة مما دفع زعماء بيت الالفى أن يعرضوا من جديد على
باشا مصر مؤازرته ضد اعدائه غير انه كان قد فقد الثقة تماما بوعودهم (٦٠) .

ويبدو أن عدم الثقة اصبح متبادلا بين الفريقين لان ابراهيم بك وزملاءه
لم يطمئنوا للباشا الذى أخذ فى استدراج المماليك الى القاهرة ومنحهم
الخلع والفراوى كما صرف لهم المرتبات فقد اعطى لمحمد بك المنفوخ ايراد
جمرك بولاق أو ما يوازيه أى ٦٠٠ كيس وقد فسر المماليك ذلك بأنه ليس
الا وسيلة لضمان خضوعهم كخطوة أولى للقضاء عليهم نهائيا حيث أن
عدددهم بلغ فى سنة ١٨٠٩ عشرة آلاف ما بين مقدمى الوفاء وامراء وكثائف
واكبر وجاقات ومماليك وعدة اتباع وكان لكل أمير منهم اقطاع خاص
به يتحصن فيه (٦١) .

وعندنا انه كان يهم محمد على بعد أن استقطب المماليك فى القاهرة
أن يقوض من نفوذهم السياسى فى مقابل أن يسمح لهم ببقاء جزء بسيط
من نفوذهم الاقتصادى لكن أسلوب الباشا فى اغراء المماليك لم ينجح
الى حد كبير ففى يونيو سنة ١٨١٠ انشق شاهين بك على حزب الارنؤوط
مفضلا الانضمام الى اخوانه الذين اختاروه لزعامة مماليك الامير مراد بك
. بينما نجح محمد على فى أن يضم اليه أربعة من البكوات وستة عشر كاشفا
ونحو مائتى فارس من معسكر شاهين بك ومنحهم فى مقابل ذلك ٢٠٠
كيس وهاجم بقية المماليك الى ما وراء الشلالات أما من لاذ منهم بالفرار
الى اطراف الصعيد فاستمروا فى أعمال النهب كما لم يعذل الفريق الذى
دنا منهم من القاهرة عن فكرة الاخلال بالنظام ونشر الفتنة فلما انس منهم
الوالى هذه النزعة عقد النية على التكنيل بهم وابادتهم عن آخرهم .

ويقال أن عدد المماليك الذين ذهبوا ضحية مذبحه القلعة كانوا ٤٧٠ مملوكا (٦٢) وقد لجأ محمد على إلى الخديعة للقضاء على عدد آخر قبل هذه المذبحة حيث حث عمر مكرم وكبار المشايخ على طمأننة المماليك والايقاع بهم لدخول القاهرة حتى اعتقد المماليك أن الرأي العام عاد للعطف عليهم وعندما دخلوا القاهرة تعرضوا للانتقام جند محمد على وهنا يجب أن نشير إلى أن الباشا كان قد عقد النية على الاستمرار في تتبع المماليك بغرض القضاء عليهم إذ لم تعد المسألة بينه وبينهم مجرد صراع على السلطة بل مسألة حياة أو موت لهذا أرسل الباشا أوامره إلى حكام الاقاليم يحثهم فيها على قتل كل مملوك تقع عليه أيديهم فنفذ الكشاف الاوامر وتباروا فيمن يرسل إلى القاهرة رؤوسا أكثر حتى بلغ عدد القتلى في الاقاليم أكثر من ألف مملوك (٦٣) .

ويرجع ارتفاع عدد القتلى إلى اسراف الجند في قتل المماليك ومن كانوا يرافقونهم أو حتى من كان يرتدى زيا مملوكا لزيهم من أولاد الناس وأهالي البلد كما تتبعوا المماليك الهاربين بالقرب من القلعة والذين لجأوا إلى المنازل وقبضوا على الأحياء منهم والقوا بهم في السجن وبعد أن انتهوا من قتل الأمراء المصريين اتجهوا إلى بيوتهم لنهبها كما لم تسلم البيوت المجاورة أيضا من سطو الجند (٦٤) وعندما علم المماليك الذين كانوا بالصعيد بأنباء الكارثة التي حلت باخوانهم أرسلوا إلى محمد على يطلبون أن يحدد لهم المكان الذي يختاره هو لأقلامهم ليعيشوا في سلام غير أنه أرسل إليهم جيشا تعقبهم وطاردهم حتى أجلاهم عن البلاد والجأهم إلى الأقامة بدنقلة حيث عاشوا عيشة مهينة (٦٥) .

أما الذين تمكن الجند من القبض عليهم والذين بلغ عددهم أربعة وستين شخصا من بقايا البيوت المملوكية القديمة فقد تم قتلهم ، كما فر ستون مملوكا نحو سورية والبعض توارى والتجأ إلى طائفة الدلاه وتزيا بزيهم والبعض الآخر تزيا بزي النساء الفلاحات وخرجوا ضمن الفلاحات اللاتي يبعن الجبن .

ولما كان الباشا يعلم شدة كراهية كتخذه للمماليك فقد فوض له الامر فيهم حتى صار لا يرحم منهم أحدا فكان كل من احضروه ولو فقيرا هرما من المماليك الأمراء الأقدمين يأمر بضرب عنقه (٦٦) .

أما من تبقى من الممالك وهم اعداد قليلة فقد لجأوا الى بلاد الحبشة وعندما تمكن الباشا من ابادة معظمهم اصدر أوامره بالامساك عن مطاردتهم وعلل ذلك بأنه يريد محاربة الجماعة لا افرادها وليبرهن على ذلك سمح لمن تبقى منهم بالانتظام فى سلك خدمته وابعاح لهم التمتع بما كانوا يملكونه من الثروة الثابتة والمنقولة بل بالغ حينما أجرى على نساء القتلى وأولادهم الارزاق والاعطيات التى تجعلهم غير محتاجين والتى كانت بمثابة معاش يصرف لهم شهريا (٦٧) .

كما زوج نساءهم لضباط جيشه واتباعه من العثمانيين والالبانيين المخلصون له .

وقد ذكر أحد الفرنسيين المدعو بلايورت العضو فى لجنة مصر التى ألفها بونابرت قبل وقوع كارثة الممالك بأيام بأن القضاء على الممالك كان خير ذريعة لقطع سلسلة الاضطرابات والفتن والجرائم التى لا نهاية لها فى مصر (٦٨) ، ويضيف آخر أن القضاء على أولئك المستبدين الذين كانوا يفرضون المفارم على الشعب فى مختلف نواحي مصر خلص المصريين من مظالمهم التى تضارع عند جمع الاموال واغتصابها (٦٩) .

واذا كان الكثيرون قد تجنوا على محمد على حين اوقع بالممالك بهذه الطريقة الخادعة فإنه لا ينبغي أن نحكم عليه بمقتضى تقاليد الامم الراقية فى حينه خاصة وأن الممالك لم يدعوا مجالا لمحمد على للترتيب فقد اعياء أمرهم « فما كانت الحروب تفنيهم ولا المعاهدات تربطهم ولا الوفاق يستميلهم ولا المعروف يأسرهم فكلما هزموا عادوا من جديد حين تسنح لهم الفرصة بذلك ، هذا بالاضافة الى ان مصالح الممالك الحقيقية كانت متنافرة مع مصلحة البلاد والاهالى وكانهم حكومة داخل الحكومة تتعارض اغراضها مع كل شئ .

لهذا رأى محمد على لى تخطو مصر خطوة واحدة فى سبيل الرقى والاصلاح أن تأمن جانب الممالك ففعل ما اراده بهم فى مذبحه القلعة وبعد علم منها سير ابنه ابراهيم لتعقب الهاربين فى الوجه القبلى وأجهز عليهم وكان عددهم يقرب من ٨٠٠ وعلى أثر هذا الانتصار الجديد استطاع

محمد على أن يقول انه استراح من الممالك الى الابد (٧٠) ، وان كان هذا لم يمنعه من تسيير الحملات اليهم من حين لآخر .

ففى سنة ١٨١٥ عندما عاد جفده الالبان من بلاد العرب خشى أن يعوقوا اصلاحاته ويعودوا الى ما كانوا عليه من سلب ونهب ففكر فى ارسالهم الى السودان ليطاردوا بقايا فلول الممالك الذين استوطنوا دنقلة ونصبوا من أنفسهم حكما فيها ويتسيروا الحملة الى دنقلة دعر الممالك وفروا الى اقلصى السودان (٧١) ، فى الوقت الذى استتب فيه الامر لمحمد على فى مصر ودخل فى مرحلة البناء العظيم .

واذا كان محمد على قد فنك بكبار الممالك الا أنه ابقى على عدد كبير من صغارهم وجعلهم فى جملة الجند المنوط به حراسته فى مقره . كذلك استعان بعدد منهم والحقهم بالخدمة العسكرية وغيرها كما اخذ يعلمهم القرآن واللغة التركية والرياضة بالاضافة الى التدريبات العسكرية ، وفى سنة ١٨٢٥ انشأ مدرسة اعدادية سماها التجهيزية الحربية ادخل بها خمسمائة غلام بعضهم من صغار الممالك (٧٢) ، ثم ازداد هذا العدد فوصل فى سنة ٣٣ الى ١٢٠٠ منهم ٢٥٠ من أبناء الممالك تتراوح اعمارهم ما بين العشرة والخامسة عشرة (٧٣) .

كما تم اختيار ٣٥ من طلبة مدرسة الجهادية بمصر من الممالك وأولاد البلد وتم ارسالهم فى البعثات الى أوروبا لتعلم الهندسة والطب والصناعات ووافق الباشا وقرر ارسالهم مع ضرورة تعيين من يشرف عليهم تسهيلا لتثقيفهم وتعليمهم (٧٤) .

وقد ذكر أن معظم هذه البعثات كانت مشكلة من أبناء الأتراك والممالك كما تألفت نواة الجيش المصرى من اربعمائة من ممالك محمد على وعدد من ممالك كبار المصريين بلغوا ألفا (٧٥) ، كذلك عين محمد على حسن أفندى المعروف بالدرويش الموصلى لتعليم ممالكه الكتابة والحساب ورتب له خروجا وشهرية (٧٦) .

وعلى خلاف الشائع فإن تصفية الممالك الجسدية تمت بالتدريج وعلى المدى الطويل ولم تكن مذبحة القلعة سوى الحلقة الكبرى فى هذه السلسلة، كما انها لم تكن الحد الفاصل بين محمد على والمماليك لانه بدأ فى امتصاص اعداد كبيرة منهم فى خدمته كما سبق أن اشرنا لهذا شعر بقية المماليك الذين آثروا الفرار بالفرية الشديدة من طول اقامتهم فى الصعيد فسارعوا بإرسال أحد اتباعهم لمفاوضة الباشا من جديد محاولين استعطافه لى ينعم عليهم بالامان على ارواحهم ويأذن لهم بالانتقال من دنقلة الى جهة من اراضى مصر يقيمون بها فى مقابل دفع الخراج المقرر وقد كلفوا سليم كاشف بهذه المهمة أى مهمة التفاوض مع الباشا .

فى ذلك الوقت كانت قد انقضت خمس سنوات على مذبحة القلعة ولم يعد المماليك يشكلون خطرا على حكم الباشا ولذلك وافق على عودتهم بشروط بل أنه لم ير ضررا من أن يصرف لهم المرتبات والاعانات مما اتاح لهم استثمار وضعهم فى مصر كاتلية ممتازة اقتصاديا واجتماعيا لا سيالسا فحسب وهذا هو الفرق ، صحيح أن هذا الامتياز الاقتصادي أصبح محدودا جدا بالقياس الى ما كان عليه المماليك قبل الحملة ولكنه على أية حال رفعهم فوق مستوى عامة الشعب المصرى .

أما الشروط التى تم الاتفاق عليها فتتمثل فى عدم التنقل من مكان الى آخر الا بعد اخبار الباشا بذلك .

ويعنى هذا الشرط تحديد اقامة المماليك وتقييد تنقلاتهم وتصرفاتهم مما يضمن خضوعهم كذلك منعهم الشرط الثانى من اخذ البرانى من بلاد الصعيد وتم تعيين أشخاص لتقديم كافة الاحتياجات اللازمة لهم ، وقد جرد هذا الشرط المماليك من أساليب الاستيلاء على موارد البلاد بالقوة وفى نفس الوقت لم يشأ محمد على أن يتحول المماليك الى فئة فقيرة تشبه الطبقات الفقيرة من صميم الشعب المصرى .

ويعنى الشرط الثالث عدم منحهم أية اقطاعات من الاراضى والنواحي، أو حتى الإقامة فى أى جهة من الجهات - فى اراضى مصر - بل أمر الباشا على أن يحضروا اليه ويعترفوا بحكمه ولهم بعد ذلك الحق فى اعطائهم المسكن أو المرتب الذى يليق بكل منهم حسب قوته أو ضعفه .

وينطوى هذا الشرط على القضاء التام على نفوذ الممالك السياسى بل ومحاولة صهر الاقوياء منهم فى الارستقراطية الجديدة أو احالة غير اللائقين للخدمة فى المناصب الحكومية الى الاستيداع .

وأخيرا كان الشرط الرابع يهددهم بعدم حقهم فى طلب أى شىء مسبقا اذا جاءوا الى مصر والا نقض العهد معهم (٧٧) .

غير أن هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ ففى نوفمبر سنة ١٨١٩ قيل أن الباشا اخذ يسعى من جديد الى القضاء على من بقى من الممالك المقيمين فى دنقلة لاستعجال أمرهم اذ اخذوا يكثرون من شراء العبيد وصنع الاسلحة والمدافع حتى ذكر انه من بين أسباب حملة السودان هو القضاء على هذه البقية الباقية من الممالك .

والخلاصة انه اذا كان محمد على قد نجح فى القضاء على الممالك واخضعهم اما بمحاربتهم أو بادماجهم فى الارستقراطية الحديثة ، فقد كان لاختفاء هذه الطبقة بسبب سياسة محمد على أزاءهم جانبان احدهما سلبى والآخر ايجابى ويتمثل الاول « فى انه حرم الحكومة على حد قول البعض خيرة جندها كما قضى على دورهم فى أجهزتها التنفيذية بأكملها لكنه رد اليها الاقطاعات التى كانوا يمتلكونها وكانت تعادل ثلث الاراضى الزراعية وهذا هو الجانب الايجابى » (٧٨) .

كذلك يعد نجاح محمد على فى التخلص من البكوات الممالك الذين كانوا يمثلون الطبقة الاقطاعية الاقتصادية والعسكرية تأكيد لسلطة دولته المركزية (٧٩) .

وهكذا اعتقدت الدولة العثمانية أن محمد على قد قام بدور مخلص القط بالنسبة لتقليم اظافر الممالك واعادة السلطة العثمانية المطلقة على مصر ولم تجل بخاطر السلطان فكرة تحطيم خصم واستبدال آخر به أشد خطورة ومن نحس طالع الحكم العثمانى أن السلطان فشل فى وزن الشخص الذى عينه نائبا له فى مصر بميزانه الصحيح وحين تم له ذلك فى آخر الامر كانت الاحداث قد مضت بسرعة لصالح محمد على .

وهكذا فإن اختفاء المالك اختفاء تاما من الحياة المصرية لم يكن اختفاء لها كطبقة حاكمة ولكن كطبقة نامية أيضا تعتمد في أسبابها على جلب العبيد من أسواق النخاسة وبيعهم في الأسواق المصرية ، وحل محلهم كطبقة اجتماعية قومية طبقة اريستقراطية تركية هي طبقة كبار الموظفين التي احتلت كافة المناصب الكبرى سواء العسكرية أو الادارية والتي منحت فيما بعد الاقطاعات الكبيرة كالجنالك والأبعاديات على نحو ما سنرى .

ان استمرار وجود طبقة ممتازة رغم اختفاء المالك هو من سمات عصر محمد علي فما هي عناصر هذه الطبقة ؟ لقد كانت تتكون من « خليط من بقايا المالك واتباع الباشا من الاتراك والالبانيين (٨٠) » ، مما يوحى بوجود تضامن بين هذه العناصر الوافدة في مواجهة المصريين فالأتراك كانوا يؤلفون في مصر طبقة ممتازة على حد ما شاهده كلوت بك اذ كان زهوهم شديدا بالفارق الذي يتخللونه فاصلا بينهم وبين المصريين ولذلك فهم لا يرتضون أن يكونوا على قدم المساواة معهم أما الذين يحتلون المناصب الصغرى فهم وحتهم الذين يقبلون مصاهرة المصريين بشرط أن تكون هذه الروابط مع الاسر الوطنية ذات المركز الاجتماعي المرموق أو المعروفة بسعة ثروتها وجاهاها ويفضلون في هذه الحالة أهالي المدن دون الريف (٨١) .

ومما لا شك فيه ان محمد علي نجح في احداث تغير في القوى الاجتماعية ويتضح ذلك اذا ما قارنا بين حكم المالك وحكم محمد علي وأسرته ومن هنا يبدو الفرق عظيم بين حكم الامراء المالك « الذين بحكم شرائهم من أسواق الرقيق واعتمادهم على هذا المصدر في تكوين اتباعهم وجنودهم كانوا يستمدون كيانهم وقوتهم من مصدر خارجي فهم يعدون انفسهم غنصرا منفصلا عن البلاد وهم لذلك لم يندمجوا في الهيئة الاجتماعية المصرية ولا كان لهم بها صلة ما أما محمد علي وأسرته فقد وسعوا من نطاق الادارة الحكومية بحيث امتصت عددا كبيرا من المصريين وان بقى الاتراك والعناصر الوافدة في القمة على أنه حدث تغير اخر بالنسبة لهذه العناصر فبعد أن اشتركت في حروب ضد الدولة العثمانية بدا شبه شعور بالانتماء الى مصر يسمى بطينا بين هذه الفئات ويغلى البعض حين

يذكرون انهم اندمجوا فى الشعب وصاروا جزءا من الهيئة الاجتماعية المصرية ولا غرابة فى ذلك فان من مميزات مصر انها تصهر فى بوتقتها العناصر المختلفة وهكذا شنعروا انهم ليس لهم وطن الا مصر ويؤكد ذلك ما ذكره مصطفى مختار بك يلاور ابراهيم باشا ناظر ديوان المعارف العمومية فى عهد محمد على حين قال « اننا وان كنا مولودين فى تركيا لكننا قد اكتسبنا الجنسية المصرية بحكم التوطن قد جئنا لمصر قبل ان نتجاوز سن الصبا فلسنا الآن اترাকা ولم يبق فينا ما يربطنا بهذا الشعب الذى لا يترك فى طريقه سوى دلائل الخراب اينما سار ولقد اندمجنا فى أمة اخرى ارقى وانبل واذكى من الامة التركية » .

واذا كان محمد على قد نجح فى ادماج شخصيته وشخصية أسرته فى كيان مصر فقد سار على دربه اعدائه فى الحكم ممن كانوا من اصل غير مصرى ولا شك ان اندماج هذا العنصر فى الهيئة الاجتماعية المصرية قد قواها وبعث فيها روحا جديدة كان لها اثرها فى تقدم مصر السياسى والاجتماعى ، صحيح ان فئة منهم ظلوا ينظرون الى المصريين بعين الزراية غير ان هذا الشعور ما لبث ان تلاشى بسبب سياسة محمد على التعليمية التى صبغت ثقافتهم باللصغة المصرية العربية كما ساعدهم اتصالهم بالمجتمع المصرى عن طريق النسب والمصاهرة على الاندماج فى الاهالى ومشاركتهم ايامهم فى الحياة الاجتماعية باشتغال الكثيرين منهم وخاصة سكان الاقاليم بالتجارة والزراعة (٨٢) .

بدأ محمد على حكمه بدائرة ضيقة من ابناء وطنه وبمضى الوقت واتساع الدولة شرع فى الاعتماد على خليط من الاتراك والشراكسة والالبان والاكراد والارمن واليهود والشوام والاقباط وغيرهم من الاجانب وشكل من هؤلاء ارسنقراطية جديدة موالية له ولاسرتة على أن تستمد مكائنها من ارتباط مصالحها بحكومته لا من جذورها فى المجتمع وحرص على أن تبقى هذه العناصر متميزة بعضها عن بعض ليضمن عدم غلبة عنصر على آخر كما انه لم يهيىء لها فرصة الاندماج بالشعب .

وعندما تأكد من نظريته الرامية الى عدم تفوق عنصر على آخر عهد بالوظائف الادارية والتنفيذية والعسكرية للاتراك والمشاركة فى المحل الاول ثم وضع الارمن والاوروبيين فى المناصب التالية (٨٣) .

وفى ظل أسرة محمد على مارست السراى دورها كمؤسسة للاستبداد فخلقت خلال الممارسة العناصر التى تدعّم هذا الدور وتحرص على بقائه فتجاوزت بهذا شخص الحاكم لتصبح تعبيراً عن فئات اجتماعية تضيق رقعتها أكثر مما تنوع وتتوزع فى هرم قاعدته المصلحة المباشرة وقمته العقيدة السياسية وقد ارسى محمد على خلال حكمه الطويل قواعد هذه المؤسسة وحدد ملامح شخصيتها وكان من الصعب أن تتخلص من تأثيرات تركها عبر حوالى نصف قرن حكم فيها مصر خاصة أن التركيب الاجتماعى لم يكن يسمح بحصار السراى وايقافها عند الحدود المعقولة ، علاوة على أن السراى كانت كلنا ذا تقاليد راسخة ورثها محمد على عن الولاة الاتراك الذين كانوا يسكنون القلعة وطورها وأضاف اليها وهكذا تجمع حول السراى قوى اجتماعية تمثلت أساساً فى الارستقراطية التركية المملوكية ثم اتسعت لتشمل اعداد من المثقفين المصريين الذين شاركوا بمراكز متواضعة فى جهاز الحكم — أما الارستقراطية التركية المملوكية فعلاوة على أنها كانت تتولى الوظائف الحكومية العالية فقد سعت الى تدعيم نفسها بالملكيات الشاسعة واصبح لها مصالح اقتصادية متميزة مستظلة فى ذلك بالسراى (٨٤) .

وبينما كان ديوان بونابرت يشتمل على العديد من العلماء المصريين لم يكن من بين « وزراء محمد على » مصرى واحد كما حدث نفس الشيء بالنسبة للتنظيم الادارى الذى اقتصر على الاتراك الذين تم تعيينهم على المديرية السبع وهما اثنتان فى الوجه البحرى وواحدة فى مصر الوسطى واربع فى الوجه القبلى ثم قسم المديرية الى مراكز والمراكز الى اخطاط. وكان رؤساء المراكز من المصريين الذين يدعون بالأمير أما المديرون فكانوا جميعاً من الاتراك وكانوا يمثلون الولى فى كل محافظة (٨٥) .

وحيثما قسم محمد على القاهرة الى ثمانية اقسام عين لكل منها رئيس يسمى شيخ ثمن ولكل اثنين من مشايخ الاثمان شيخ ربع على أن يرأس الجميع رئيس تركى يقال له ناظر اشغال المحروسة (٨٦) ، كما كان يضم الديوان الخديوى جميع رؤساء الادارات وعين عليهم رئيس يتناول اختصاصه جميع المسائل الادارية (٨٧) .

ويتضح مما سبق أن المناصب العليا فى الدولة كانت وقتها على الارستقراطية التركية بينما كان المصريون يحتلون المراكز العادية .

بعبارة أخرى كانت الاوامر تركية والتنفيذ مصرى وبهذا امكن للارستقراطية التركية أن تحكم من وراء واجهة مصرية فتنقى بهذه الواجهة سخط الشعب اذ أن المأمير المصريين كانوا يعاملون الاهالى بأقل مما كان يعاملهم به الاتراك من الرفق والرحمة (٨٨) اذ كانوا يختارون من بين مشايخ البلاد الذين يعرفون كل ما لدى الفلاحين من أساليب المكر والخداع فكان اختلاس شئ منهم ضرب من المستحيل (٨٩) .

وكان محمد على يهدف من وراء ذلك الى جعل حكومته حكومة ابوية لها سلطة الوصاية على الذين عينهم فى هذه المراكز من الخبراء والاداريين لمعاونته فى الحكم ، فنجده يظهر غرابة شديدة من عدم عناية عباس باشا الاول بالرد على الكتب الرسمية التى ترسل اليه مع أنه عينه فى هذه الوظيفة ليكون مثالا صالحا لغيره من المديرين .

كذلك كان حريصا على متابعة حسن العلاقات بين موظفيه وقد كتب الى احمد باشا يكن بعد أن حدد سلطة كل موظف مما لا يدع مجالا للاحتكاك أو المشادة ، كما حرم بعض المديرين من تمتعهم بالسلطة التشريعية حين نهى مدير ادارة سك النقود من صرف بعض العلاوات ، كذلك حذر كبار الموظفين وذوى الحثيات من قبول أية خطابات توصية أو حتى مجرد اصدارها الى مشايخ القرى للتقرب من رؤسائهم الاداريين وهدد بنفى كل موظف يوصله جواب توصية ولا يعرضه على الجهة المختصة ، وأخيرا لم

ينسب ان يسدى النصح لكل من تسوله نفسه للانحراف عن طبيعته كسعيد بك وابراهيم بك لكى لا يعاشر الاول قرناء السوء ولينهى الثانى عن عدم تقليد الانجليز فى عاداتهم ولباسهم وحضه على التمسك بالعادات الاصليه وعدم تغييرها (٩٠) .

واذا كان الباشا قد حرص على مراقبة جميع موظفيه بما فيهم الكبار فهذا لم يمنعهم من الاستمتاع الكامل بما فى ايديهم من سيطرة حتى ان السلطة بدت فى كل مكان وقفنا على الاقلية التى كانت تتشكل فى معظمها من الاتراك وغيرهم .

فقد ذكر دوهاميل فى تقريره ان عدد الاتراك بلغ سنة ١٨٣٧ فى القاهرة وحدها تسعة آلاف وهو عدد يكاد يعادل عدد اولئك الذين استقروا بعاصمة مصر أيام الفتح العثمانى اما عدد افراد أسراتهم فيقدر بخمسة وثلاثين الفا .

ولم يكن هؤلاء جميعا بالطبع تتشكل منهم الارستقراطية التركية بل كان معظم الذين يقطنون فى العاصمة هم الذين يعملون فى خدمة البلاط والحكومة اما من كان يقيم منهم فى الاقاليم سواء الوجه القبلى أو البحرى فكانوا يعملون فى الزراعة واغلب ابنائهم يتعلمون فى المدارس الحربية استعدادا للالتحاق بالجيش . وربما كان هؤلاء هم الذين تشكلت منهم الارستقراطية التركية العسكرية .

ولما كانت الارستقراطية التركية تتمتع بثروة لا بأس بها فقد مكنها ذلك من ان تتخذ نحو الفين من المالك يعملون لديهم خدما وحراسا (٩١) .

واستكمالا للصورة يجب ان نشير هنا الى انه بعد ان كان المديرون فى قمة السلم الادارى والذين كانوا بالطبع يعينون من بين الاتراك اخذ الوالى فى تعيين اثنين من الموظفين بدرجة اعلى احدهما لمصر العليا والوسطى والآخر لمصر السفلى ومنحها لقب مفتش وعليهما ان يقدمتا حسابا عن أعمالهما الى مفتش عام مقره القاهرة ، وهذا المنصب الذى انشئ منذ سنة ١٨٣٧ كان يشغله عباس باشا أحد اخفاد محمد علي (٩٢) .

كما تم تعيين ناظرين فى المعية السنية يرأس احدهما الادارة العربية ويرأس ثانيهما الادارة التركية ثم أخذ لقب ناظر بعد ذلك يعنى رئيس الديوان (١٣) ، كما تولى عدد من اقارب الباشا بعض الوظائف الهامة ومن هؤلاء الوزير طاهر باشا ابن اخت محمد على باشا اذ كان ناظرا على ديوان الجبرك ببولاق وعلى معظم الخمرات وحينما توفى عين الباشا ابنه فى منصبه (١٤) ، ومن اقارب الباشا الذين تولوا مناصب هامة الامير مصطفى بك والى نسيب محمد على الذى تولى كشوفية الشرقية وتمكن من اخافة العربان وقتل منهم عددا كبيرا وجمع اموالا جمّة للباشا (١٥) .

والى جانب هؤلاء كان هناك عدد من الموظفين الذين يعملون فى خدمة الباشا والذين اتوا الى مصر أيام الوزير — يوسف باشا — واستقروا فى مصر وحصلوا على بعض النفوذ والثروة ، ومن هؤلاء على سبيل المثال محمد افندى الودلى الذى عرف بنظر المهمات وعين فى عهد ولاية خسرو كاشفا على اسيوط ثم رجع الى مصر فى ولاية محمد على باشا فجعله ناظرا على مهمات الدولة ويبدو انه حاز من جراء توليه هذا المنصب ثروة لا بأس بها جعلته يضطلع بمهام عديدة كعمل الخيام والسروج ولوازم الحروب واقام عدة ورش للصناعة وكان يشرف عليها بنفسه كما اشرف على بعض المساجد وكان هو المكلف بصرف المرتبات المستحقة للعاملين بها.

غير انه من اهم الاعمال التى انجزها انه منع القلقات المعينين على ابواب القاهرة من اخذ نقود من الداخلين والخارجين من القاهرة من الفلاحين اذ علم بتضرر الناس وخصوصا الفقراء منهم لان هؤلاء القلقات كانوا يتقاضون مرتبات من الباشا وليضمن نجاح خطته عين بكل مركز شخصا من اتباعه لمراقبتهم وبذلك امتنعوا عما كانوا يفعلونه من قبل كذلك منع الجاويشية والقواصة الاتراك المتخصصين فى خدمة الباشا والكثفندا من الطواف على بيوت الاعيان واصحاب المناصب واخذ البقائشيش وبالإضافة الى كل هذا كان مشرفا على عدة انوال وبيده عدة دفاتر لكل شئ دفتر مخصوص وعندما أثبت كفاءته اضيفت الى اختصاصه عدة مناصب اخرى ، فاصبح يشرف على معمل البارود وقاعة الفضة ومداينج الجلود فحقده عليه كتحدا بك فوشى به حتى جرده من كل سلطاته وقلدها

لصالح كتحدا الرزاز بدلا منه ، كما حاول اثارة الباشا عليه معتمدا على أن ناظر المهمات كان يجمع حوله الفقراء بأموال الباشا (٩٦) .

ومن الذين تولوا مناصب هامة من طائفة الارنؤود جحا الذى أصبح كاتباً للخزينة فقد عهد اليه الباشا بدفاتر الايراد جميعها ثم ارتبط فيها بعد بعلاقة المصاهرة معه حين عقدا لولدين له على ابنتين من اقارب الباشا (٩٧) . ولم تكن الارستقراطية التركية تقتصر على الموظفين فحسب بل كان من بينهم ايضا بعض الضباط الذين حرص محمد على على اجتذابهم اليه بعد ان غل السلطان يده فى منح مرتباتهم بينما بسط محمد على لهم يده كل البسط فهرع اليه الضباط ، وليضمن خضوعهم وإخلاصهم له أجزل لهم العطاء وكان سخيا فى منح الهدايا لهم ليحول بينهم وبين اقتناء الممتلكات ويسعى لان يكون لهم بين الاهلى نفوذ وسلطان (٩٨) .

كما تمتع بهذا النفوذ والسلطان أيضا رؤساء الدواوين كبوغوص بك الذى تولى مهام الشئون الخارجية والتجارة ومختار بك الذى خلفه ادهم بك فى المعارف والاشغال العمومية وتحسن بك ناظر البحرية وحشمت باشا ناظر الحربية ومحمد افندى ناظر المالية وحبيب افندى رئيس المجلس وناظر الداخلية الذى خلفه عباس باشا بن طوسن باشا (٩٩) .

ولم يشأ محمد على أن يكون تحت رحمة هذه الارستقراطية التركية لذلك اشترى فئة من المماليك والحقهم به ليشركهم فى الحكم خشية من وقوع أى صراع بينه وبين الباب العالى قد يضع اخلاص الضباط الاتراك له موضع الاختبار الدقيق ولذلك لم يشأ ان يعتمد عليهم اعتمادا كلياً فدعا المماليك الى مشاطرتهم السلطة التى عهد بها اليهم سواء فى الجيش او الادارة .

ولما كان الاتراك يمثلون طبقة النبلاء وساعدتهم طبيعتهم العسكرية على السيطرة فقد تملك المماليك نفس الشعور وغلبت عليهم النزعة العسكرية لانهم لما كانوا قد تربوا فى بيوت الكبراء فكانوا مقتنعين بأنهم جئء بهم لحكم البلاد غير ان استمرار الاتراك والمماليك فى الاستئثار بملاء الوظائف الهامة لم يستمر طويلا فقد سمح لنفر قليل من اهل البلاد ممن تلقوا

قنسطا من التعليم من تولى بعض الوظائف الحكومية بل والارتباط بالذوات والاتراك الذين كانوا يشكلون عصب الجهاز الإداري في ذلك الحين .

لكن يبدو انه لم يكن كل أولئك الاتراك على قدر كبير من الكفاءة ويستدل على ذلك بما ذكره Henry Dodwell حين قال « لقد كان كل شيء خيرا في حكم الباشا من فعله هو بينما كان السوء عامة من عمل أولئك الذين اضطر لاستخدامهم لانه ليس هناك من هم أفضل منهم فهم موظفون لكنهم في حقيقة أمرهم طلاب للمال » (١٠١) .

فالمأمور والمدير يضطهد من في دائرته ولم يتسموا بعدم الامانة وجدها بل كانوا جهلاء كذلك ، أما القدر الذي تلقوه من التعليم فلم يضرهم بالقدر الذي يصبحون فيه مرشدين إداريين أو رجال أعمال ماهرين بل اتاح لهم فرصة الاختلاس الذي يتسم بالحدر كما أن كثرة تنقلهم من مكان لآخر قد أضعفت من خبرتهم وقللت من اهتمامهم في ممارسة وظيفتهم وكان عامل الزمن وحده هو الكفيل بمنع كل هذه المساوئ التي لا سبيل الى تجنبها الا بنهوض جيل جديد ربما يكون قد نال حظا من التعليم يمكن التفويل عليه ، غير أن الباشا لم يفقد الأمل في الإصلاح باستمراره في تهديد المهملين عن طريق خطبائه الدورية التي تتراوح بين ما يثير السخرية الى ما يثير الاشفاق وان كانت احيانا تحمل طابع التهديدات المخيفة وقد أعلن في احداها والمؤرخة بسنة ١٨٢٦ أنه على وشك التفتيش بنفسه على الموظفين لعدم تجشهم المشقة الكافية في تنشيط الزراعة وهددهم بالموت جميعا بدقتهم احياء بية أن هذه التهديدات أو التحذيرات لا يمكن أن تكون قد عنت مضمونها بالفعل (١٠١) .

لكن هؤلاء الموظفين استمروا على ما هم عليه مما جعل محمد على يوجه كتابا دوريا في سنة ١٨٢٣ يذكرهم بخصوبة مصر وأن ادخار الجهد عمل من نكران الجميل واستمر في دعوته بصرامة الى أداء واجبهم وعدم التراخي في ذلك كما اجبرهم على حلف يمين الاخلاص في عملهم وأن ينقلوا اليه أى اساءة استخدام للسلطة يعلمون بها بشرط اشرافه المباشر عليهم (١٠٢) .

ولم يقتصر استئثار الارستقراطية التركية بالاناصب الادارية بل امتد ليشمل قطاعات أخرى كحيازة الملكيات .

ويرجع Reynie بأصل الاتراك الذين حازوا الملكيات وعاشوا في المدن على انتاج قراهم الى سلالة الضباط الاتراك الذين غزوا مصر في ظل حكم سليم الثاني ومن الممالك الذين تقاسموا معهم الحكم منذ ذلك الحين اذ حصل هؤلاء الجند على منح كبرى في الريف وقد اعطيت لهم دخولها فرصة لصيفة قرقر جندهم التي كان عليهم تقديمها للدفاع عن الدولة غير ان هذه الملكية لم تكن تامة اذ كان في امكان الحاكم التصرف في العزب بمجرد وفاة شاغليها (١٠٣) .

وكان هذا قبل صدور قرارات الملكية التي أصبحت تعطى ورثتهم الحق في ملكيتها ملكية تامة .

وفي عصر محمد علي اختلف الامر فالارستقراطية التركية الزراعية أصبحت تتكون من اصدقاء البلاش وحاشيته الذين معهم حوالى مائتى ألف فدان كملاكية شخصية لهم عرفت بالابعديات ليستقروا فيها ويعملوا على اصلاحها ويقوموا على زراعتها حتى تتوفر لهم اسباب المعيشة ثم منح عدد آخر مساحات اكبر من السابقة وعرفت بالشفلاك .

وتعتبر هذه المنح استثناء لنظام محمد علي الاقتصادي الذي ألغى الملكية الفردية في الزراعة ، ولما كانت هذه الارض ضعيفة الانتاج لهذا اعفيت من الضرائب بل وملكت أيضا ولتشجيع حائزي هذه الارض على استصلاحها تم اقرار حقوق ملكيتها بما فيها حق التصرف والتوريث وعندما ازداد انتاجها فرضت عليها ضريبة قدرت بعشر انتاجها .

وقد كان لهذه الاراضي طابع خلص سواء في شكل الملكية او علاقات الانتاج السائدة فيها فقد كان ملاكها هم اكبر ملاك الاراضي من حيث المساحة يدعمهم اصولهم اذ كان معظمهم — ان لم يكن كلهم — من الاتراك الجراكسة وهي العناصر التي شكلت حاشية محمد علي وأصدقائه وأسرته فضلا عن أن هؤلاء كانوا يلعبون دورا رئيسيا في جهاز الدولة (١٠٤) .

ويقال - أن محمد على قد خلق هذه الطبقة من ملاك الأرض التي كانت تتكون من أسرته وحاشيته ومحاسبيه وذلك بعد أن أصبح محاصرا بسبب التدخل العسكرى الأوروبى داخل حدود مصر وازمة الضغط الدبلوماسى الأوروبى على التخلّى عن احتكاراته وبهذا أقام محمد على نمطا من الملكية الزراعية الكبيرة التي حالت دون ظهور طبقة مستقلة ومسئولة من صغار المزارعين (١٠٥) .

ومن الذين عينهم الباشا لمباشرة الامور الزراعية ابراهيم أفندى الذى حضر من اسطنبول وأصبح مختصا فى النظر فى أمور الاطيان والرزق والالتزام (١٠٦) .

كما كلف أيضا محمود بك الخازندار والسلحدار سليمان أغا بتدبير أمور البلاد والاطيان والرزق والمساكنات وقبض الاموال الاميرية رغبة منهم وطعما فى التوصل للسيادة والرياسة (١٠٧) .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن أصحاب الجفالك والابعديات كانوا قد منحوا هذه الاراضى ليس لانهم من حاشية واتباع محمد على فحسب بل لانهم كانوا موظفين فى دولة محمد على وان كان هذا لا يمنع من تولى بعض الاتراك الآخرين مهمة الاشراف على حسابات الاراضى فقد كان لدى حسين أفندى الروزنالمجى **لكتين همسا مصطفى باشا** جاجرت وقيطاس أفندى ويبدو أن الباشا قد عينهما من أجل كشف المستورات وما قد يخفيه الروزنالمجى عنه وبالفعل اخبرا الباشا عن أمور يفعلها ويخفيها عنه ، وانه اذا حوسب - أى الروزنالمجى - على السنين الماضية يصبح مدينا للوالى بالوف من الاكياس وعندما سمع الباشا ذلك أمرهما بجرد حساباته عن أربع سنوات خلت .

كذلك شغل خليل أفندى منصب كاتب الذمة (١٠٨) .

ومن الملاحظات الهامة التى لا يجب اغفالها أن الباشا حينما اعتمد على الاتراك والمماليك فى تولى الوظائف الادارية فانه غلب العناصر التركية والشركسية فى المراكز القيادية فى الجيش اذ انه كان من أهم أجهزة الدولة فى ذلك الوقت ثم بدأ المصريون يحلون محلهم بالتدريج خلال القرن التاسع عشر « وذلك طبقا للتغيرات الاجتماعية التى طرأت فى ذلك

الوقت « ذلك أن سيل الأتراك الذى انههر على مصر خلال عصر محمد على وعباس أخذ فى الانحسار ولم يعد أى عنصر من العناصر التركية أو الكردية أو الشركسية يقبل على الهجرة الى مصر كما توقف جلب المماليك مما حرم طبقة ذوات مصر فيما بعد من المورد الذى يضمن استمرار نموها فلم يعد امامها الا أحد طريقين أما الاندماج فى الشعب أو الاعتماد على الاجانب للبقاء .

وقد ازداد اضمحلال شأن الأتراك كقوة اجتماعية بعد الاحتلال فقد أصبحت الوظائف الحكومية الكبرى من نصيب الاوروبيين عامة والانجليز خاصة واتجهت سلطات الاحتلال الى أسناد الوظائف الادارية الهامة الى عدد من السوريين وإلى الجيل الجديد من ابناء اعيان المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى أوروبا (١٠٩) .

وهكذا فقدت الارستقراطية المملوكية والتركية ما كان لها من نفوذ سياسى مستمد فى أساسه من الوظائف الادارية والمناصب العسكرية .

هوامش الفصل الأول

- (١) Reynier, Egypt, After the battle of Hiliopolis, London, 1802, pp. 90 - 93.
- (٢) الجبرتي — عجائب الآثار في التراجم والاخبار ج ٣ — أحداث سنة ١٨٠١ ص ٢٠٠ .
- (٣) ادوارد جوان — مصر في القرن التاسع عشر — سيرة محمد على و ابراهيم باشا — القاهرة سنة ١٩٣١ ، ص ٢٢٦ .
- (٤) د. جلال يحيى — مصر الحديثة — الاسكندرية سنة ١٩٦٩ — ص ص ٥٦٥ — ٥٦٧ .
- * يعد هذا الأمير من اغنى امراء المماليك وعاش بمنأى عن المتاعزات الحزبية ولهذا طالب الباب العالي ببقية المماليك أن يلجأوا الى السلام مثله والمعيشة في القاهرة كأحد سكانها (ادوار جون — مصر في القرن ١٩) صفحة ٢٥٢ .
- (٥) الجبرتي — ج ٣ — ص ٢٢٣ ، ص ٢٢٤ ، ص ٢٣٠ ، ص ٢٣٥ .
- (٦) ريفيه قطلاوى بك — محمد على وأوروبا سنة ١٩٥٢ — ص ص ٤٣ ، ٤٥ .
- (٧) شفيق غربال — اعلام الاسلام . محمد على الكبير ص ٣٢ .
- (٨) Georges Douins, l'Egypte de 1802 à 1804 - le. Caire, 1926, p. 68.
- (٩) محمد صبرى — تاريخ مصر الحديث — دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٢٦ ص ٣٢ .
- (١٠) هيلين ريفلن — الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ص ١٢٤ — ١٢٥ .
- (١١) الرافعى — عصر محمد على — ص ١٩ .
- (١٢) هيلين ريفلن — ص ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ .
- (١٣) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٢٤٩ .

- (٣٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد في العالم الاسلامي — ص ١١٤ .
- (٣٧) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٦٢ ، ص ٦٣ .
- (٣٨) الجبرتي — ج ٣ — ص ٢٦٧ .
- (٣٩) محمد فريد أبو حديد — سيرة عمر مكرم — ص ١٣٠ ، ص ١٣٢
- (٤٠) الجبرتي — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٢٩٧ ، ص ٢٩٨
- (٤١) الجبرتي — ج ٣ — ٦ مارس سنة ١٨٠٤ — ص ٢٨٣ ، ص ٢٨٤
- (٤٢) نفس المصدر — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٤٣ .
- (٤٣) نفس المصدر — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٢٩٤ .
- (٤٤) الجبرتي — ج ٣ — مايو سنة ١٨٠٤ — ص ٣٠٣ .
- (٤٥) نفس المصدر — ص ٢٥٧ .
- (٤٦) نفس المصدر — يوليو سنة ١٨٠٣ — ص ٢٦٠ .
- (٤٧) الجبرتي — ج ٣ ص ٢٦٢ ، ص ٢٦٤ .
- (٤٨) Georges Douins, Op Cit, p. 32
- (٤٩) مذكرات نقولا الترك — ص ١٥٢ ، ص ١٦٩ سنة ١٢١٨ هـ .
- (٥٠) Georges Douins, Op Cit, p. 35.
- (٥١) Ibid - p. 49.
- (٥٢) Ibid - p. 78.
- (٥٣) شفيق غريبال — اعلام الاسلام — ص ٢٨ .
- (٥٤) الجبرتي — ج ٤ — ابريل سنة ١٨٠٦ — ص ٤ .
- (٥٥) نفس المصدر — ج ٤ — ص ٢٦ ، ص ٢٧ .
- (٥٦) الجبرتي — ج ٤ — فبراير سنة ١٨٠٧ — ص ٣٠ ، ص ٣٣ ، ص ٤١ .
- (٥٧) نفس المصدر — ج ٤ — ص ٣٣ ، ص ٣٧
- ✽ انظر مساعي الالفى مع زملائه في الياسن الايوبي ص ٦٩ .
- (٥٨) نقولا الترك — مذكرات نقولا الترك — ص ١٧٧ .

- (١٤) نفس المصدر — ص ٢٦٠ .
- (١٥) Georges Douins, L'Egpte de 1802 - 1804, le Caire, 1926, p. 31.
- (١٦) ادار جوان — نفس المصدر — ص ص ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ .
- (١٧) نفس المصدر — ص ٣٤٠ .
- (١٨) Georges Douins, Mohamed Aly Pacha du Caire 1805 - 1807 p. 49.
- (١٩) الرافعي — عصر محمد علي — ص ٣٢ .
- (٢٠) نقولا الترك — مذكرات نقولا الترك — القاهرة سنة ١٩٥٠ ، صفحة ١٢٤ .
- (٢١) Georges Douins, Op Cit, p. 49.
- (٢٢) الجبرتي — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٣٧ .
- (٢٣) Georges Douins, Op Cit, p. 81.
- (٢٤) الجبرتي — ج ٤ — ص ٢٦ .
- (٢٥) Georges Douins, Op Cit, p. 93.
- (٢٦) Ibid, p. 95.
- (٢٧) الرافعي — عصر محمد علي — ص ٣٣ .
- (٢٨) الجبرتي — ج ٤ — ابريل سنة ١٨٠٦ — ص ٥ .
- (٢٩) الجبرتي — فبراير سنة ١٨٠٧ — ص ٣٩ .
- (٣٠) الرافعي — عصر محمد علي — ص ٤١ ، ص ٤٦ .
- (٣١) الجبرتي — ج ٤ — ديسمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٣ .
- (٣٢) الجبرتي — ص ١١٠ .
- (٣٣) الياس الايوبي — محمد علي سيرته وأعماله ، دار الهلاك ، سنة ١٩٢٣ ، ص ٩٢ .
- (٣٤) الجبرتي — ج ٤ — ديسمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٣ .
- (٣٥) الرافعي — المصدر السابق — ص ٨٢ ، ص ٨٥ .

- (٥٩) جلال يحيى - المصدر السابق - ص ٥٩٣ .
(٦٠) كلوت بك - لحظة عامة الى مصر - ص ١٠٨ .
(٦١) الجبرتي - ج ٤ - مايو سنة ١٨٠٩ - ص ١١٣ .
(٦٢) ادوار جوان - المصدر السابق - ص ٤١٢ .
(٦٣) الجبرتي - ج ٤ - مارس سنة ١٨١١ - ص ١٣١ .
(٦٤) نفس المصدر - ج ٤ - مارس سنة ١٨١١ - ص ١٢٨ ،
ص ١٢٩ .
(٦٥) الرافعي - المصدر السابق - ص ٩٠ .
(٦٦) الجبرتي - ج ٤ - مارس ١٨١١ - ص ١٣٠ ، ١٣٢ .
(٦٧) Georges Douins, Op. Cit, p. 79
(٦٨) ادوار جوان - المصدر السابق - ص ٤٣٥ .
(٦٩) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٦٨٦ .
(٧٠) كريم ثابت - المصدر السابق - ص ٥٩٠ .
(٧١) محمد زفعت - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ٥٤ .
(٧٢) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٨١ .
(٧٣) د. عزت عبد الكريم - التعليم فى عصر محمد على - القاهرة
سنة ١٩٣٨ - ص ٢٢٣ .
(٧٤) ديوان المدارس عربى (٥٠) دوسيه « ٢ » دفتر ٢١ معين
تركى وثيقة ٣٧ ، ١٢ شعبان سنة ١٢٤٠ هـ من الجناح العالى الى
بوغوص .
(٧٥) كريم ثابت - محمد على - ص ٨٩ ، محمد فؤاد شكرى -
ص ١٥٠ .
(٧٦) الجبرتي - ج ٤ - سبتمبر سنة ١٦ - ص ٢٦١ ، ص ٢٦٢ .
(٧٧) نص هذه الشروط فى الجبرتي ج ٤ مارس ١٨١٦ - ص
٢٤٦ ، ص ٢٤٧ .
(٧٨) صبحى وخيدة - أصول المسئلة المصرية - ص ١٤٨ ، ١٤٩ .
(٧٩) د. اتينس - مجلة الكاتب - دراسة فى المجتمع المصرى
ص ١١٢ .

Charles Issawi, Op Cit, p. 8.

(٨٠)

(٨١) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ١٨٣ ، ص ١٨٥ ،
ص ١٩٥ ، ص ١٩٦ .

(٨٢) الرافعى — عصر محمد على — ص ٤٩٢ ، ص ٤٩٤ .

(٨٣) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٧ .

(٨٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٦١ ، ص ١٦٣ .

(٨٥) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٣٩ ، ص ٤٠ ،

كلوت بك — الجزء الثانى — ص ٢٧٦ ، ص ٢٧٨ .

(٨٦) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٨٩ ، ص ١٩٠ .

(٨٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣١٧ .

(٨٨) لويس عوض — ج ١ — ص ٨٨ ، ص ٩٠ .

(٨٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٢٠ ، ص ٣٢١

(٩٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٣١ ، ص ١٣٤ ، ص ١٣٥

(٩١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل سنة

٣٧ — ص ٣٨٩ .

(٩٢) نفس المصدر — ص ٣١٩ .

(٩٣) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — القاهرة سنة

١٩٧٥ — ص ١٠ .

(٩٤) انجبرى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨١٨ — ص ٢٩٦ .

(٩٥) الجبرى — ج ٤ — سبتمبر سنة ١٨١٦ — ص ٢٦٣ .

(٩٦) نفس المصدر — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٢ — ص ١٦٦ ،

ص ١٦٧ .

(٩٧) نفس المصدر — فبراير سنة ١٨١٦ — ص ٢٤٥ .

(٩٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٤٨ .

(٩٩) نفس المصدر — ص ٤٧١ .

Henry Dodwell, Op Cit, p. 194.

(١٠٠)

Ibid - pp. 197 - 198.

(١٠١)

Ibid - p. 201. (١.٢)

Ibid - pp. 79. - 80. (١.٣)

(١.٤) صلاح عيسى - المصدر السابق - ص ١٣٢ .

(١.٥) هيلين ريفلن - المصدر السابق - ص ٣٦٢ .

(١.٦) الجبرتي - ج ٤ - فبراير سنة ١٨١٩ - ص ٣٠٢ .

(١.٧) نفس المصدر - ج ٤ - نوفمبر سنة ١٨١٦ - ص ٢٦٩ .

(١.٨) الجبرتي - ج ٤ - يناير سنة ١٨١٣ - ص ١٧٠ ، ص ١٧٣

(١.٩) رؤوف عباس - المصدر السابق - ص ١١٠ .

الفصل الثاني

الجيش وأثره فى التشكيل الاجتماعى

- - القضاء على الجند غير النظاميين
- - تجنيد الفلاحين والعربان والتجار والاقباط

الفصل الثاني

الجيش وأثره فى التشكيل الاجتماعى

كانت القوات العسكرية فى مصر قبل انشاء الجيش الحديث تعكس القوضى السياسية التى سبقت عصر محمد على ، ومما زاد من تدهور الانتظام فى الفرق العسكرية المراقبة فى مصر انها كانت تتكون من عناصر متباينة غير منسجمة فيما بينها مما يجعل من الصعب اطلاق كلمة جيش عليها .

ولا شك ان هذه الاوضاع قد اضررت بالقوة العسكرية نفسها كقوة دفاع عن البلاد واضرت أكثر بحياة المجتمع المصرى الذى عانى الامرين من تنازع هذه الفرق وعدم التزامها بحماية حقوق الاهالى بل على العكس كانت اداة نهب وسلب كلما اتيج لها ذلك وتتشكل هذه الفرق من الالبانيين والدلاة والانكشارية .

وقد ارتبط محمد على بالفرقة الالبانية رغم أنه لم يكن واحدا منها اذ عهد اليه فقط برئاستها «^(١) وكان الارنؤود ينقسمون الى فرقتين : فرقة تميل الى العثمانيين والاخرى تعمل لحسابها الخاص اما الدلاة فيشعرون بميل نحو العثمانيين بينما كانوا يكرهون الارنؤود كرها شديدا وحتى هؤلاء الاخيرين لم يختلفوا كثيرا عن غيرهم » (١) .

ولهذا لا بد من التعرف على السمات المميزة لكل فرقة من هذه الفرق فالالبانيون اشتهروا بأنهم رجال حرب عصابات وانتظموا فى قبائل تحت قيادة رؤسائهم اما فى خدمة الدولة او فى خدمة أنفسهم ومنهم ايضا أصحاب الاراضى والفلاحين وسكان المدن المختلفة جنودا وحكما وصناعا وتجارا (٢) .

وبالرغم من أن محمد على قد قدم الى مصر على رأس القوة الالبانية الا أنه لم يكن البانيا ولم يكن له أيضا ارتباط وثيق بهم بل كان ارتباطهم

وثيقا بزعمائهم الطبيعيين من رجال العشائر الالبانيين ورؤساء العصابات فى بلادهم أمثال طاهر باشا وحسين باشا وصالح قوج (٣) .

ويبدو ان الالبانيين كانوا على قدر لا بأس به من القوة اذ تمكنوا من اخراج الامراء المماليك ورجالهم من القاهرة كما رفضوا فيما بعد تولية محمد على من قبل الشعب لانهم كانوا يشعرون بالولاء لرؤساء آخرين منهم عمر آغا ، وعندما جاء فرمان الدولة بتثبيت محمد على فى ولاية مصر لم ييسعهم الا الموافقة وربما ساعدهم كثرة عددهم على المشاركة فى الاحداث اذ بلغوا عقب خروج الفرنسيين اربعة آلاف جندي (٤) .

ولا يمكننا اغفال موقف الالبانيين من الفئات المتصارعة على السلطة فى ذلك الوقت والمتمثلة فى العشوات والمماليك ومجموعات الجند الاخرى كالانكشارية والدلاة اذ استمر الصراع بين المماليك - قوات الالفى - والالبانيين وتبادل الفريقان المناوشات دون ان يقضى احدهما على الآخر سواء فى المنيا أو فى ضواحي الرحمانية (٥) .

وقد حاول المماليك تضيق الخناق على الارنؤود ليتمكنوا من القضاء على نفوذهم فقد حاربوا جماعة من كبار العسكر وعلى رأسهم سليمان آغا الارنؤودى الذى كان متوليا لكشوفية منفلوط وقتلوا عددا منهم وأسروا رئيسهم الذى لجأ إلى بعض الجند لحماية (٦) .

ولم تكن كفة المماليك دائما راجحة فكثيرا ما كان يقوم الالبان بحركة عصيان ويرفضون الاعتراف بالرياسة الا لقائدهم طاهر باشا ويلحدون فى المطالبة بمرتباتهم مما يؤدى الى وقوع الخلاف بينهم وبين البرديسى فيضطر الى فرض الضرائب التى تثير السخط وتؤدى الى الاضطراب ومن الطبيعى ان ينهز محمد على الفرصة للتقرب من الشعب ويكسب الالبانيين فى صفه ويطرد البرديسى من العاصمة .

وقد شجع انقسام المماليك واستمرار الصراع بينهم وبين الالبانيين على التصادم فى الاضطرابات وفى الوقت الذى اضعف هذا الصراع قوة المماليك ازدادت شوكة الالبانيين ، فأصبح محمد على سيد الموقف (٧) .

وبالرغم من وجود بعض الاختلافات بين الالبانيين والماليك فقد كان هناك أيضا في بعض الأحيان نوع من التحالف أو الائتلاف بين الطرفين إلا أنه واجه عدة صعوبات بعد قتل ظاهر باشا وتولى محمد على قيادة الارنؤود ولذلك لم يستمر هذا الائتلاف طويلا بسبب سوء ادارة الماليك وكثرة الضرائب وانتشار الفوضى واعتداء الجند على الاهالى وعجز السلطة عن كبح جماحهم الامر الذى اعطى محمد على الفرصة لاستغلال الموقف وانزال ضربة شديدة بالماليك وأخراجهم من العاصمة وانتهاء التحالف الموجود بينهم وبين الارنؤود على تولى السلطة فى مصر اذ كان لابد لمحمد على ليحوز رضا السلطان أن ينهى الائتلاف بين الماليك والارنؤود ويعتمد على جنوده كقوة أساسية ومادية تسهل له عدم التعاون مع الماليك ، ولهذا دفعهم الى احراج الماليك بطلب رواتبهم المتأخرة وحاول قادة الماليك التخلص من محمد على وجنوده الارنؤود ففشلت هذه المؤامرة وخرج الماليك من القاهرة ، وهكذا نجح محمد على فى استنزاف كل القوى والشخصيات التى كان فى وسعها أن تقف أمامه أو تنافسه على السلطة (٨) .

وإذا كان الارنؤود وقائدهم قد حطموا نفوذ الماليك باعتبارهم خصوم أشداء لهم فقد أجبرت قوة نفوذ الارنؤود أيضا الباشوات العثمانيين على الازعان حين أجبروا خورشيد على الاعتصام بالقلعة بسبب الخلاف الذى نشأ بينه وبين رئيس الالبانيين الذى أدى الى نجاح الآخر فى تولى حكم مصر (٩) .

كان خورشيد باشا بصفته أحد قواد الانكشارية لا يحظى بتأييد الارنؤود وكان فى وسعه أن يتخلص منهم بأخراجهم من العاصمة وتوجيههم الى مجاربة الماليك وبذلك يصبح محمد على مضطرا لتنفيذ ذلك الامر غير أنه حاول أن يحتفظ بقواته سليمة وقد واثته الفرصة حينما استقدم خورشيد باشا قوات جديدة من أجل تدعيم مركزه وقد وصل عددهم الى ما يقرب من ثلاثة الاف من الجند الدلاة مما كان يدعم سلطة خورشيد وبذلك يصبح محمد على مجرد قائد عادى لاحدى الفرق المكلفة بمجاربة الماليك (١٠) .

والواقع أن هذا الصراع لم يكن صراعا بين باشا وآخر من أجل السلطة بل كان صراعا بين جماعات عسكرية تمثلت فى الإنكشارية والارنؤود والدلاة ولم تكن الدولة العثمانية راضية عن هذه الصراعات بين فئات الجند المختلفة وكل ما كان يهمها هو عدم ازدياد نفوذ الارنؤود ومحاولة اقامة التوازن بين هذه الشرازم حتى تصبح هي سيدة الموقف ولانها كانت تخشى من وجود الارنؤود فى مصر فقد أرسلت الدلاة بما أثار مخاوف محمد على الذى أسرع فى ترك المنيا عائدا الى القاهرة فى أواخر ابريل سنة ١٨٠٥ ونجح فى كسب الدلاة الى جانبه كما اكتسب تأييد المشايخ له وبذلك حاصر خورشيد حتى وهب مندوب البلب العالى ومعه فرمان تثبيت محمد على فى ولاية مصر فى ١٨ مايو ١٨٠٥ (١١) .

وما فعله الالبانيون مع خورشيد لا يختلف كثيرا عما انتهجوه من قبل مع خسرو باشا الذى رفضوا تعيينه وانزلوه عن كرسية وارسلوه مخفورا الى رشيد (١٢) .

ولم يقف الالبانيون عند هذا الحد بل يبدو أن ما حازوه من نفوذ ومكانة جعلهم يسيئون الى الاهالى بما ارتكبوه من أعمال السلب والنهب فتعددت اشتباكات الاهالى مع الجند وقتل عدد كبير منهم وخوفا من انتشار الاضطرابات والفتن تدخل المشايخ فى محاولة لاعادة النظام ومعهم رؤساء الجند وهددوا الجند الذين سيشتبكون مع الاهالى بالاعدام (١٣) .

غير أن استمرار وجود القوات فى العاصمة جعل الاهالى يعيشون فى رعب مستمر خوفا من تجدد أعمال السلب والنهب ، حتى أنهم تمنوا عودة الفرنسيين أو قدوم غيرهم من الاجانب عسى أن يخلصوهم من هذا الشر الذى ابتلوا به .

وقد بلغ فساد الجند حدا لا يمكن تحمله اذ كانوا يشاركون اصحاب المنازل فى السكنى معهم ويستعملون فراشهم وحاجياتهم بل ويجبرونهم على الانفاق عليهم وأحيانا يضطرون صاحب الملك أن يترك داره لهم بعد أن يضيق بالاقامة فيها معهم ، ولم تنج حتى منازل بعض الفقهاء من السرقة واثموا المشايخ بأنهم ليسوا مسلمين والغريب أن الباشا والكتخدا لم

يستمتع للشاكين من الناس بل أجاب « بأن أناس قاتلوا وجاهدوا أشهراً وأياماً وقتلوا ما قاتلوه حتى طردوا عنكم الكفار وأجلوهم عن بلادكم أفلا تسعواهم في السكنى » !! § (١٤) .

كما أضرت مفسد الجند بالفلاحين والتجار والحرفيين وكثروا غير حافظين لسلطة المحتسب ومن تولى منهم رئاسة حرفة من الحرف قبض من أهل الحرفة مقدم أربع سنوات وتركهم (١٥) .

كذلك كانوا يبدلون الدينار المزيفة بالدراهم الفضة قهراً وإذا صرفوا دراهم أو بدلوها اختلسوا منها وانتشروا في القرى يطالبون بحق الطريق ويقبضون على مشايخ القرى ويكاثونهم ما لا يطيقون مما أدى إلى هرب الفلاحين إلى المدن (١٦) .

وقد تعرض الأجانب لفظائع مماثلة لتلك التي تعرض لها الأهالي من قتل الألبانيين وأصبح الحي الفرنسي مهدداً بالدمار (١٧) .

ويرجع سبب سلوك الجند هذا المسلك إلى أنهم لم يجدوا لهم عملاً يشغلهم بالإضافة إلى تأخر مرتباتهم بسبب إفلاس خزانة الوالي وعدم قدرة الأهالي على الدفع لما حل بهم من الغرامات ، ولم يكن أملهم من حل سوى تزويج بناتهم من الجند اتقاءً لشهرهم وفي هذا الصدد يقول الجبرتي « حدث اختلاط اجتماعي بين العساكر العثمانية وأهل البلد فنودي عليهم بالألأيزوجوهم النساء » (١٨) .

وقد حاول الجند أيضاً إثارة الفتنة مع الصناجق حين صمموا على قتل ثلاثة أقباط كبار من مباشري الصناجق أمثال جرجس الجوهري وبقطر المحاسب والمعلم غالى . وأمام هذا الوضع المخرج اضطر البرديسي إلى إجبار الأقباط على دفع مائة كيس للارنؤود ليعدلوا عن عزمهم (١٩) .

ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الابتزازات من جانب الجند إلى استياء الماليك بسبب ما الحقوه من خراب بالاقليم لهذا طالبوا بالباشا بإخلاء الوجه القبلي منهم وتحديد عددهم بألفى جندي (٢٠) .

ولما كان محمد على يسعى الى الافراد بالسلطة وأمله عدة قوى متصارعة منها الجند كان عليه ان يسعى للقضاء على سلطة الارنؤود بضرب تلك القوة بالقوى الاخرى كالمملك والوالى العثمانى ليشق لنفسه طريق النجاح .

وعندما استغل الجند فوزهم على الحملة الانجليزية واستمروا فى السلب والنهب وذهبوا الى الريف فى جماعات من أجل تنفيذ هذا الغرض واتبعوا ضروباً شتى فى الفتن بالاهلين رأى محمد على وجوب تأديبهم تأديباً صارماً خاصة بعد أن اطلقوا عليه رسائل بئسهم ولم يبد حرسه الخاص الا دفاعاً واهياً عنه وأدرك محمد على خطورة الموقف ومنذ تلك اللحظة فكر محمد على جدياً فى اثناء جيش نظامى خاص بعد أن انقسم هؤلاء الجند على انفسهم عدة اقسام فمنهم من رأى وجوب الانضام الى الترك بينما رأى بعضهم العمل على انفراد دون الاعتراف بأية سلطة ، وهناك فريق آخر رأى أن العمل فى غير نهب الاهلين مضيعة للوقت (٢١) ، وقد قدر عدد هؤلاء بأربعة آلاف مقاتل من المشاة وخمسمائة ألف من الفرسان (٢٢) .

والحقيقة أن مؤامرات الجند لم تقتصر على الالبانيين وحدهم فالدلاة أيضاً كانوا عنصر اقلق شديد للاهلى والحكم على حد سواء لذلك كان لابد لخورشيد أن يكون على درجة كبيرة من المهارة والجرأة لكى يستغلهم من أجل مصلحة الشخصية خاصة وأنهم اشتهروا بروح المغامرة « وان كان لفظ دلاه يعنى المجائين » (٢٣) . وقد بلغ عدد الدلاة ٤٠٠ فارس ، ٦٠٠ جندى من المشاة (٢٤) .

وينتمى الدلاة فى معظمهم الى اصل كردى وقد أتى خورشيد بهذه الطائفة من الشام وجبل الدروز والمتولة لجعلهم حرساً خاصاً له لتخوفه من محمد على وجنوده الارنؤود وعدم ثقته فيهم لا سيما وأن محمد على كان محبوباً من الاهلى ، بينما كان الدلاة موضع حقد شديد من الشعب لسوء افعالهم فازداد كره الاهلى لهم حتى أنهم تمنوا عودة الفرنج بدلا منهم وكنوا يصرخون بذلك على مسمع منهم فيزداد حقدهم وعداوتهم للاهلى ويتهموهم بأنهم ليسوا مسلمين بسبب كرههم لهم ، وقد اتبع الدلاة

نفس الاساليب التي كان يتبعها الالبانيون في اغتصاب الاهلى واقتحام منازلهم والاقامة فيها ، ولم يقتصر كره الدلاة على الشعب بل امتد ليشمل المماليك أيضا فقد اتحد قائد الدلاة كور اوغلى Keuroglou مع محمد على ضد الالفى لمحاربتة (٢٥) ، وبعد ان اخرج محمد على المماليك من القاهرة لم يبق امله الا نفى الدلاة الذين ظلوا معسكرين في شمل القاهرة حتى عانت منهم تلك الجهات ضروبا شتى من القهر والظلم لهذا ظل يقاومهم حتى تمكن من اخراجهم عبر حدود مصر الى الشلم (٢٦) .

واخيرا لم يبق بالعاصمة الا خاصة المقربين اليه واتباعهم .

وكما تمكن محمد على من اخراج الدلاة والارنؤود فقد حلفه الحظ أيضا في القضاء على القوة الثالثة من الجند المتمثلة في الانكشارية اذ كانوا عقبة كئودا تحول دون سيطرة الدلاة على السلطة علاوة على ما تشيره من فساد واضطراب على نحو ما كانت تفعله الفرق الاخرى فقد ثارت هذه الفرقة على طاهر باشا الذى لقي حتفه على أيديهم واتفقوا فيما بينهم على تعيين أحمد باشا قائد الانكشارية واليا على مصر وقد حاول الوالى استمالة محمد على ليكون له عضدا قويا في حكم مصر خلسة وانه كلن تحت تصوفه ما يقرب من أربعة آلاف جندى تحتل القاهرة والقلمة (٢٧) .

لم يوافق محمد على على اختيار الانكشارية لهذا الوالى وسرعان ما تحالف مع المماليك على اقضائه في مقابل ترك السلطة لهم وقد القى في روع كبيرهم ابراهيم بك أنه الاحق بلولاية وبذلك ضرب الاتراك بالمماليك (٢٨) ، ليقتضى على سلطة الانكشارية ثم اصر على خروج احمد باشا ورجاله من مصر . وبعد أن تم خروج الباشا حول محمد على فكرته الى الفتك بالانكشارية مخافة أن يثوروا عليه كما فعلوا مع طاهر باشا فأوعز الى الارنؤود بذلك فانتقضوا عليهم وسلبوا أموالهم وقتلوا اعيانهم واجتمع الباقون منهم بمصر القديمة وعزموا على التوجه الى الشام ورغم هذا لم ينجوا من فتك الارنؤود ولم يبق منهم الا من اختفى في المنزل (٢٩) .

وهكذا كان عماد الدفاع عن مصر قبل عهد محمد علي، متمثلا في الفرسان المماليك وبشاياء الفرقة العثمانية غير النظامية ولما كان قد انتهى عصر حرب العصابات لهذا رأى محمد علي ضرورة إيجاد جيش منظم يعتمد فيه على أبناء المصريين وإن كان قادته من الأتراك .

وهنا يجب طرح عدة تساؤلات بخصوص هذا الامر .

هل نجح محمد علي في القضاء على هذه الشرازم قضاء تاما ؟ أم تمكن من صهرها في الجيش الحديث باخضاعهم لنظمه ؟ وما هي محاولاته التي انتهجها بخصوص ذلك الامر والمدى التي وصلت اليه ثم التأثيرات الاجتماعية التي طبعتها تلك المحاولة الجريئة على القطاعات الاجتماعية الأخرى التي كان يتشكل منها المجتمع المصري حينئذ أصبحت فكرة إنشاء جيش حديث ضرورة حتمية بالنسبة لمحمد علي لحماية سلطته والمحافظة عليها من التداعى بسبب مؤامرات هؤلاء الجند كما أن هذه المحاولة كانت تعد بحق شرطا ضروريا لتحقيق طموحاته الشخصية ، وتمثلت المحاولة الأولى التي اتبعها محمد علي للتخلص من الجند غير النظامي لإنشاء جيشه الحديث وإقرار سلطته في إخراجهم من البلاد ، أما الخطوة الثانية فكانت تهدف الى التخلص منهم باستخدامهم في محاربة المماليك أو إرسالهم الى الحروب الخارجية لمحاربة الوهابيين وفي فتح السودان .

يقول مؤاد شكرى في هذا الصدد « وجد الباحث أن خير وسيلة لتخلص من هؤلاء الجند هي إرسالهم في الحملات المتعددة ضد بكوات المماليك وترحيل أكثر الطوائف شغبيا الى بلادها ونفى زعمائها ولو أن نفى كبار الجند لم يكن بالامر اليسور إذ كان من الصعب عليهم ترك مصر بسهولة لانهم صاروا فيها أمراء وأكابر بعد أن كانوا يعيشون في بلادهم عيشة بسيطة ويقتصر عملهم على ممارسة بعض الحرف ، ولهذا لم يكن غريبا أن يعصى هؤلاء الزعماء أماس الباحث ويحثدوا الجنود للاستتباك مع قوات الحكومة في معارك دامية وسط شوارع القاهرة وينتهزون هذه الفرصة لاقتحام الدور من أجل النهب والسلب وقد حدث ذلك حين أراد الباحث أن ينفي رجب أغا الارنؤودى ويخرجه من البلاد في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٠٧ ولم تستتب الامور الا بعد أن حضر عمر بك كبير الارنؤود وصالح

قوج الى رجب اغا واجبروه على ترك البلاد وقد استمر الباشا فى اخراج الجند من مصر فقطع رواتب بعض الدلاة وأمرهم بمغادرة البلاد كذلك أدت مذبحه القلعة الى خروج عدد منهم قدر بـ ٥٠٠ جندى .

وعندما اطمأن الباشا على قدرته فى اخضاع الجند لم يتردد فى تكليف عماله فى مقدونيا والاناضول أن يجمعوا له الجنود الالبان وغيرهم لارسالهم الى ميادين القتال الجديدة فى يوليو سنة ١٨١١ ثم بدأت متاعب محمد على من ناحية العسكر تظل الى حد كبير فلم يصدر عنهم أى بادرة للعصيان ولم يعتسوا على أحد من الاهلين الا فى حالات نادرة جدا بل كادت اضطراباتهم تتلاشى تماما فيما تلا ذلك من الاعوام (٣٠) .

وعندما عادوا الى عصيانهم وتمردهم من جديد بعد عودة محمد على من الحجاز فى يونيو سنة ١٨١٥ شرع فى محاولة لتنظيمهم على النمط الاوروبى غير أنه وجد معارضة شديدة من قبل قواد هذه الفرق وقضى مدة طويلة فى محاولة اقناعهم دون جدوى لذلك عزم على تنفيذ مشروعه رغم أنفهم . كذلك اعترض العلماء على هذا النظام الجديد باعتباره بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار .

لكن محمد على لم يعر تلك التفاهات أى اعتبار وبدأ بالفعل فى تزيين الفرقة التى كانت تحت قيادة ابنه اسماعيل فى ١٢ أغسطس سنة ١٨١٥ وأعلن أن كل من لم يقبل هذا النظام الجديد سوانه أكان من الانفان او البكوات يجرد من ممتلكاته ويطرد من مصر ، ومن الطائفة أن يتكلم الجند ويقرروا الفتك به وعلى رأسهم ثلاثة من كبارهم كحجر بك وعبد الله اغا صارى جله وحسين اغا الارزنجلى غير أن محاولتهم منيت بالفشل وأخذ الباشا فى استمالة قلوب الجند فوزع عليهم النقود والعلائف وترك مشروع تدريبهم على النظام الاوروبى لفرصة أخرى (٣١) .

وعندما تم النصر لمحمد على على الوهابيين شرع فى تنفيذ ما عزم عليه من ضرورة انشاء الجيش الحديث وتدريبه على النظم الاوروبية لانه لم يعد فى حاجة الى مراعاة خاطر الجند خاصة بعد أن قتل الكثير منهم فى بلاد العرب ، اذ كانت الحرب الوهابية التى استمرت من سنة ١١ الى

سنة ١٩ فرصة نادرة للقضاء على هذه العنصر المشاغبة (٣٢) كما أنها اتاحت الفرصة تدريجيا أمام محمد على لتأسيس الجيش النظامي وإن لم يتمكن من تنفيذ مشروعه إلا في سنة ١٨٢٠ بعد أن أخرج الفرق المتمردة إلى ثغور مصر ، ورغم هذا ظل متيقظا لأخفاة كل فتنة تبدو من الباقين وكبح جماح من يحيد عن جادة النظام العسكري . وقد تصادفت هذه الخطوة مع انتهاء حروب نابليون وتسريح جيوشه ووجد كثيرا من ضباط الإمبراطورية أنفسهم بلا عمل فلجأوا إلى الدولة الناشئة التي قلمت في أوائل القرن التاسع عشر لكي ينضموا إلى القوات العسكرية فيها .

ومن أهم تلك الشخصيات الكولونيل سيف الذي عهد إليه محمد على بتدريب الجند وكان من الصعب على جماعة الأرناؤود قبول هذا الضابط الفرنسي بنظمه العسكرية الحديثة فرفضوا الامتثال لأوامره وتجهروا حول القلعة فأغضى محمد على العين عن تعليمهم .

اذ لم يكن يهم الباشا في تنشئة جيشه الجديد نوع الجند الذي يكون منه نظمه الجديد بقدر ما كان يهمه نوع التدريب الذي يأخذون به (٣٣) فلو اعتمد محمد على على الألبانيين فقط لحرمه السلطان من تجنيد المصريين كما حرم على المماليك من قبل شراء الرقيق من جيورجيا وأوروبا .

اذن كان من حسن طالع محمد على مقومة الألبانيين للنظام الجديد وعدم قبولهم له . ومن هنا بدا محمد على في تسريح عدد كبير منهم ممن لم يشأ الالتحاق بالجيش النظامي فاضطر معظمهم أمام هذا القرار إلى الرحيل إلى بلادهم . وهكذا تخلص منهم دون أن يطلق رصاصة واحدة أما من بقي منهم في القاهرة فقد صار يتلقى مرتبًا ضئيلة للغاية (٣٤) .

ويعتبر الكولونيل سيف بحق مؤسس جيش مصر الحديث ، وخوفا من إثارة شكوك البلب العالي بعث محمد على بسيف إلى أسوان وزوده بألف من مماليكه ليتولى تدريبهم على النظم الحربية بعيدا عن أعين الباب العالي ورجاله وقد خضع هؤلاء للنظام الجديد لأنهم كانوا ملكا خلاصا لمحمد على ولكنه عندما حاول تطبيقه على المماليك الآخرين ثاروا ضده ولم يهدأوا إلا بعد أن وعدهم بعدم التعرض لنظمهم الحربية التي ألفوها من قبل (٣٥) .

وقد قدر عدد هؤلاء الذين رفضوا النظام الجديد بـ ٥٠٠ مملوك من ممالك عظماء القطر (٣٦) ويقال أن العلماء مارسوا نوعا من الضغوط على الشبان وحرصوهم على عدم الانصياع لتعاليم الفرنجة ولينلافى محمد على هذه المصاعب رأى تدريب قواته التى عول عليها بعيدا عن الدسائس فأرسلهم الى أسوان وأمضى سيف فى تعليمهم ثلاث سنوات بلحا فى نفوسهم روح الاخلاق العسكرية ونجح بالفعل فى تخريج الضباط الجدد الذين أخذوا بدورهم يدربون جنود الجيش الجديد من السودانيين أولا ثم من المصريين ثانيا (٣٧) .

وهناك حقيقة لا يمكن اغفلها وهى أنه لم يذعن جميع الاتراك والمماليك لهذا النظام الجديد كما أنهم أخذوا يتفكرون الاهلى منه لما سيحدثه هذا النظام من أخذ أولادهم وابعادهم عن أوطانهم وجعل الخدمة العسكرية اجبرية على كل شلب مصرى سواء أكان من المزارعين أو سكان المدن كما حرصوا العلماء ضد النظام الجديد باعتباره وسيلة لدخول الاجانب الى مصر خصوصا فى الادارة العسكرية وأن ذلك مخالف للشرع والقرآن كما أن بعض المماليك كانوا يفضلون المعيشة ضمن الخدم على الاتعاب والتمرينات العسكرية غير ناظرين لما ينالونه فى المستقبل ولهذا تأمروا على مدرّبيهم، غير أنه نجح فى ازالة ما فى انفسهم من بغض نحوه .

ويبدو أن اعتماد محمد على على المماليك والترك فى الجيش كلن مهما لتوطيد نفوذه فى مصر فقد كان يتوقع أن صراعا سوف ينشب فى يوم من الايام بينه وبين البلب العالى ولا جدال فى أن هذا الصراع سوف يضع اخلاص الضباط الاتراك له موضع الاختبار الدقيق ولذلك لم يشأ أن يعتمد عليهم اعتمادا كليا فدعا المماليك الى مشايرتهم العمل سواء فى الجيش أو فى الادارة .

وكان محمد بك لاخلوغلى هو أول من تقلد وظيفة ناظر ديوان الجهادية وقد أطلق عليه اسم رجل الباشا الاوحد (٣٨) . ثم خلفه فى منصبه محمود بك عزت ، ومن الذين شغلوا مراكز هامة فى الجيش وكلن لهم دور هام عثمان نور الدين الذى نقل الى اللغة التركية القواعد العسكرية الفرنسية

التي صارت أساسا لتعليم الضباط الجدد ، ومن الأتراك الذين عهد اليهم محمد على برئاسة لواءين من الفرسان اللواء أحمد المنيكى بك وسليم بك (٣٩) .

كذلك عهد الى صهره محرم بك محافظ الاسكندرية بلمارة الاساطيل المصرية وكان هو أول أمير وناظر للبحرية المصرية (٤٠) .

وعموما فان أبناء الباشا والمماليك هم الذين كانوا يتمتعون بالرتب العالية دون النظر الى أهليتهم أو كفاءتهم وهكذا ظلت مناصب الجيش العليا فى مدى سنوات عدة تسند الى الترك والمماليك لأن محمد على لم يشأ فى بادئ الامر أن يستسلم للأهلين ويجعل نفسه تحت رحمتهم .

وقد بنى محمد على خطته على اعتقاد خاطئ فكان يتصور أن ترقية المصريين فى الجيش ستؤدي الى عواقب وخيمة اذ اعتقد انهم حينما يصلون الى المراكز العليا لن يصونوها ولهذا حال دون وصولهم الى المراكز القيادية حتى يتقن قيلم الجيش المصرى بثورة تطيح به كما أن فقد المصريين على الأتراك جعله لا يطمئن الى تسليم المراكز القيادية لهم فى القوات المسلحة ، وربما كان هذا الشعور قاصرا على الفترة الاولى من انشاء الجيش لانه بعد فترة سمح بتنصيب بعض المصريين ضباطا فى الجيش وان لم يتعدوا رتبة اليوزباشى (٤١) .

وبعد أن كون محمد على العدد الكافى من الضباط أخذ يفكر فى حشد الجنود وهنا أيضا واجهته صعوبة جديدة وهى من أى الطبقات يتم حشد جنده ؟ وكيف يختارهم فهو لم يشأ فى المبدأ أن يجند الأتراك ولا الارنؤود فى النظام الجديد لما شبوا عليه من حب الشغب والنفور من النظام فأعرض عنهم ولم يشأ أيضا أن يفاجئ المصريين بتجنيدهم حتى لا يثير الهياج فى البلاد لانهم لم يعتادوا التجنيد من قبل فخشى اذا عجل بحشدهم أن يعدوا ذلك عبئا جديدا يثقل كاهلهم فوق أعباء الضرائب والالتوات التى كانوا ينوعون بها وخشى من جهة أخرى أن يؤدي تجنيدهم الى حرمان مصر من العاملين بالزراعة فتسوء حالة البلاد الاقتصادية . ولهذا حاول تجنيد السودانيين ، وعندهما فشلت تجربته رأى أنه لا مناص من تجنيد المصريين

بمختلف فئاتهم من فلاحين وتجار وصناع وأقباط وعربان غير عابىء بالمخاطر التى تحف بهذه التجربة الجريئة .

وهكذا سار محمد على بخطى سريعة فى تكوين جيشة من الفلاحين تحت رئاسة الأتراك الذين شجعهم على دخول الخدمة النظامية ما وعدوا به من مرتبات عالية وبذلك أصبح لدى الباشا فى وقت قصير عدد كاف من الجنود أعدوا أعدادا يمكنهم من أن يقفوا موقف التحدى ازاء شرازم الجند وقد بلغ عدد المجندين الجدد الآيين (٤٢) .

وهناك فرق جوهرى بين هؤلاء الذين أعدهم محمد على أعدادا حديثا وبين أولئك الذين دخلوا فى سلك الفرق العسكرية العثمانية من قبل من أبناء البلاد سواء بطريق التطوع أو الرغبة فى التمتع بمزايا الانتماء الى القوة العسكرية العثمانية حيث أصبحت سجلات الانكسارية مليئة بأسماء رجال ينتمون الى طوائف الحرف دون أن يقوموا بمباشرة العمل سبها كما وجد عدد من الفلاحين والبدو بين فرق المماليك (٤٣) .

وإذا كان هؤلاء قد تطوعوا فى هذه الفرق بناء على رغبتهم فان الوسائل التى لجأ اليها محمد على فى تجنيد المصريين كانت تتسم بالعنف والشدة فلم ترض الفلاحين وغيرهم فثاروا ضدها وقاوموها بشتى الوسائل على نحو ما سنرى .

لقد كان التجنيد سخرة حقيقية تتبع فيها أساليب وحشية لتجنيد الفلاحين الذين اعرضوا اعراضا شديدا عن التجنيد وكانت الاوامر تصدر الى موظفى الحكومة فى المقاطعات والقرى لجلب العدد اللازم من الرجال ولما كانت ثمة حاجة فى كثير من الاحيان للمساعدة العسكرية للتمكن من جمع هؤلاء الفلاحين فقد عهد الى جماعات من الجنود بمحاصرة القرى وأعطى لها حق القبض على العدد اللازم من الفلاحين وسوقهم مكبلين بالحديد الى المدينة الرئيسية فى الناحية حيث يختار من بينهم اللائقون للخدمة العسكرية وكانت الرشوة والمجسوبة توفر للاثرياء او ذوى النفوذ قرصا لشراء أعفائهم من التجنيد كما لم يجد الفلاحون صعوبة كبيرة فى رشوة موظفى الحكومة الذين كانوا قائمين على تنفيذ سياسة محمد على الخاصة بالتجنيد وفى اقتداء انفسهم عدة مرات ليتهربوا من التجنيد (٤٤) .

وقد كلف العمد والمشايخ — بمعاونة الجنود — بالانقضاء على القرى لجمع الجنود وقد راعوا زيادة هذه الاعداد عن القدر المطلوب لكنهم لم يميزوا بين من تقدمت به السن ومن لم يشبوا عن الطوق أو من الاصحاء المعافين وغيرهم من المرضى وذوى العاهات وهكذا لم يكن التجنيد يسير على طريقة منظمة أو ترتيب معين أو حتى تسجيل للاسماء أو الاقتراع (٤٥) .

وقد استوجب ذلك اصدار عدة أوامر الى نظار الاقلام بلغت نظرهم الى عدم ارستال كبار السن لانه يعد مضيعة للوقت واذية لهم وتعطيل للمصالح ودحض كل حجة تقوم على عدم وجود من هو صالح للجندية (٤٦) ، ثم ما لبث محمد على أن هدد المتكاسلين فى ارسال الجند اللازمين للتجنيد وصمم على معاقبتهم اما بالقتل أو بالضرب بالنبوت (٤٧) .

ويمكننا ان نلتبس العذر لمثل هؤلاء المسئولين اذ أن كثيرا من المحمولين بغرض التجنيد كانوا يهربون فى الطريق أو يموتون من المرض والاعياء فرأى المشرفون على عملية جمع الجند جمع عدد يزيد على العدد المطلوب حتى يمكن سد هذا النقص ، وقد حدث فى سنة ٢٥ أن وصل الى معسكر الخانقاه نحو سبعين ألف نسمة لم يقبل منهم غير اثنى عشر ألفا ورفض حوالى اثنين وعشرين ألفا والباقيون كانوا من النساء والفتيات والاطفال الذين يصحبون ذويهم الى معسكرات الفرز .

وقد كان اقارب الجند يشركونهم ما تخصصه لهم الحكومة من غذاء ولما كان الطعام لا يكفيهم جميعا فقد لجأ الاطفال الى التسول وانزلت النساء الى مهوى الفساد (٤٨) ، وأمام هذا الوضع المؤسف تهرب الفلاحون من التجنيد وفضلوا هجر بيوتهم على الاستسلام لعنت محمد على وقد هاجر عدد كبير منهم بالفعل الى سورية يتراوَح بين ألف والفين (٤٩) ، بينما ذكر آخرون أنهم بلغوا ١٨ ألف فلاح (٥٠) .

وكان عبد الله بلاشا والى عكا يمنح أولئك اللاجئين المصريين أرضا ويعفيهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات وحينما طالبه محمد على بلراجع هؤلاء الفلاحين كان رده بأن المصريين من رعايا السلطان وأنه بالتالى لا يستطيع منعهم من الإقامة فى أراضى تقع تحت سيطرته .

وكان عبد الله باشا يريد أن يذكر محمد على بأنه مازال خاضعا للسلطان وربما كان هذا ذريعة لمحمد على لغزو سورية .

كذلك هرب الفلاحون الى اراضى المستنقعات المجاورة لقراهم وفى كثير من الاحيان كانوا يهربون الى قرى بعيدة او الى الصحراء حيث يستقرون مع البدو ثم يعودون الى قراهم بعد أن ينقضى خطر التجنيد كذلك هرب الفلاحون الى المدن وبخاصة الاسكندرية حيث تمكّنوا من اقامة قرى أخرى ومارسوا بعض الاعمال التى تكفى بالكاد لقمة العيش .

لهذا اضطر محمد على الى اصدار أوامره الى موظفى الحكومة بمحاصرة جميع الفلاحين الهاربين واعادتهم بالقوة الى قراهم وكلف مشايخ القرى بالحضور الى القاهرة والاسكندرية كل ربيع وخريف للبحث عن الفارين من قراهم وكان الفلاحون الذين يقبض عليهم يوضعون فى سجون الحكومة الى أن تتاح الفرصة لارسالهم من جديد الى قراهم (٥١) .

كما توعّد محمد على المشايخ أنفسهم بسوء العقاب إذا هم أهملوا فى جمع الانفار اللازمين للجنسية (٥٢) ولم ينجح النظام من هذه التهديدات (٥٣) كذلك شملت هذه التهديدات من كان يستخدم خدما لائقين للخدمة العسكرية سواء اكانت امرأة أو مخدمة أو شيخ قسم .

ومن الطبيعى أن يكره الاهالى التجنيد ويعترضوا عليه ويلقبوا محمد على بباشا النصارى لأن هذا الامر لم يكن مألوما بالنسبة للمصريين الذين لم يسبق لهم أن خضعوا لنظام عسكرى ما ولم يكن من السهل جعلهم بالحسنى على الانتظام فى سلك الجيش ، وكان لابد من مضي وقت طويل لانتقالهم من الحالة التى الفوها الى حالة مفايرة لها بل الى حالة لم يعهدوا لها مثيلا من قبل لا سيما وهى تتنافى مع عاداتهم وأخلاقهم بل وفى أسلوب معيشتهم .

وألم اصرار محمد على على تجنيد الفلاحين بالاكراه وارجاع الهاربين لمقد لجأ الفلاحون الى وسيلة أخرى للتهرب من هذا العبء بتشويه أجسامهم فقد عمدت الامهات الى تشويه أطفالهن وأصابتهن بالعمى أو العجز حتى

لا يجبروا على التجنيد وكثيرا ما كان الرجال البالغون يقطعون سبابة يدهم اليمنى أو يفتئون عينهم اليمنى وقد بلغ عدد الجند الذين أعموا أبصارهم ١٢٠٠ (٥٤) .

كذلك كان الرجال يلجأون الى نزع أسنانهم الامامية ليتهربوا من التجنيد غير أن محمد على هدد هؤلاء ليمنع انتشار مثل هذه الجرائم بأن كان يأخذ من نفس العائلة واحدا آخر بدل الذى شوه نفسه أو يرسل المشوهين للعمل على سفن الحكومة مدى الحياة .

وقد جاء فى أحد التقارير المسجلة فى سنة ١٨٣٤ أن الاحوال ازدادت سوءا بحيث أن جرجا التى كانت تضم ستا وتسعين قرية لم تستطع توفير سبعة رجال لاثقين للخدمة العسكرية وأن الحكومة طلبت أن يجلب من خمس مقاطعات أخرى أربعمائة رجل وجد من بينهم مائة وسبعين رجلا فقط قادرين على حمل السلاح كذلك أمرت الحكومة من شوهوا أنفسهم بالعمل فى المصانع ورغم هذا استمر التشويه ليس على نحو لا يصدق فحسب بل أنه دخل فى سنة ٣٨ الى مقاطعات لم يكن معروفا فيها منذ عدة سنوات وقد أدى استنفاد الرجال اللاثقين بدنيا الى تكوين كتائب من العميان والاطفال البالغة أعمارهم أربع عشرة وخمس عشرة سنة (٥٥) .

كما أمر الباشا جميع المعهود اليهم بالاشراف على مسائل التجنيد بأن يبذلوا قصارى جهدهم لمنع حوادث التشويه والا عد ذلك اهمالا منهم فى تادية واجبه وحق عليهم مجازاتهم بتشويه اجسامهم (٥٦) .

غير أن الوسائل التى اتبعها الفلاحون لمقاومة التجنيد لم تكن قاصرة على الهروب أو التشويه فحسب انما وصلت فى بعض الاحيان الى الثورة على النظام ومعارضة السياسة التى اتبعتها الحكومة. وفى مايو سنة ٢٣ أعلن الفلاحون الثورة فى مديرية المنوفية ضد التجنيد والضرائب الباهظة وسرعان ما أجهت الثورة وعوقب الثائرون عقابا شديدا ولكن ما لبثت أن نشبت ثورة أخرى فى ابريل سنة ٢٤ وامتدت من اسنا حتى أسوان وكانت هذه الثورة نذيرا بخرق الاتفاقيات من جانب عدد من قبائل العربان القوية التى كانت تسيطر على الصحراء الغربية من القصير الى سواكن (٥٧) .

ويقال أن الذى شجع هذه الثورة أحد المغاربة المدعو أحمد بن باديس - وهو شيخ ممن يدعون أنهم مهبط الوحي الالهى - (٥٨) اذ وجد استعدادا لدى الاهالى المتذمرين من التجنيد وانضمت اليه الجموع الصاخبة وكادت تستفحل « الفتنة » لولا أن الحكومة اتبعت العنف فى تشييتهم (٥٩) .

وقد استعان محمد على بالقوات التركية وعدد من العربان المتحالفين معه للقضاء على الثوار الذين استمرت ثورتهم ما يقرب من ستة أسابيع ، ورغم أن الخسائر فى الارواح لم تكن معروفة لكن يبدو أنها كانت ضخمة لدرجة أنها اقنعت الفلاحين الى حد ما بالتكيف مع سياسة التجنيد أو ايجاد وسيلة أخرى للتهرب منها (٦٠) .

وعندما أصبح الشعور الشعبى كله مهيبا للثورة اضطر محمد على الى اتخاذ اجراءات تأديبية ليحول دون تطور ذلك السخط الى ثورة علنية لأن الاساليب التى اتبعها فى التجنيد لم يعد من الممكن تجاهلها نظرا لارتباط الفلاحين الوثيق بالغيل وبقرامهم وبالأرض (٦١) .

وكان أبشع ما فى هذه السياسة فى نظر الفلاحين الذين درجوا على العلاقات الاسرية المثينة هو أنها تدمر الحياة العائلية فقد كان الفلاح يجند فى الجيش مدى الحياة ورغم أنه كان يسمح لاسر الجنود المعسكرين فى مصر ببناء ثكنات من الطين قرب المعسكر فعند رحيل القوات من مصر لم تكن الزوجات والاطفال يستطيعون مرافقتها وكان هذا أمر طبيعى انما الذى كان يتنافى مع المنطق أنهم كانوا يتركون بلا نفرد أو أى مورد يتعيشون منه ولهذا كانت الروابط الزوجية تنحل بطريقة آلية وبذلك لا تلبث كثير من زوجات الجنود أن يتمن علاقات جديدة .

ومن مساوئ التجنيد أيضا أن الفلاحين كانوا يعانون شظفا شديدا فى الميدان نظرا لقلّة المؤن المنصرفة لهم علاوة على سوء معاملة قوادهم الاثراك والوقت الحرب كان عدد قليل جدا من كبار الضباط هم الذين يهتمون بأمر الجنود مثلما يفعل نظراؤهم فى الجانب المقابل لقواتهم الاوروبية .

وبالاضافة الى ذلك كانت رواتب الجند متأخرة على الدوام ففى اغسطس سنة ٢٥ قيل أن الجنود لا يتلقون رواتبهم وفى ١٣ ابريل سنة ٢٧ قتل عابدين كاشف حاكم احدى المديریات فى الصعيد بأيدى الجنود «المتمردين» طلبا لرواتبهم ، وفى سنة ٢٨ ذكر ان القوات المحاربة فى المورة لم تتلق رواتبها منذ ستة عشر شهرا وفى سنة ٣٢ تمرد الجيش العامل فى الحجاز لانه لم يتلق رواتبه منذ عشرين شهرا وأثناء الحرب السورية الثانية وعد الباب العلى بأن يدفع الرواتب المتأخرة لمدة سنة لمن يقع فى الاسر من الجنود فكان هذا الوعد حافزا لكثير من جنود محمد على للفرار من جيشه (٦٢) خلاصة وأن محمد على اضاف عبء الجندية على الأعباء الأخرى التى تحملها الفلاح المصرى .

ويضاف الى ما سبق من عيوب نظام التجنيد أنه كان يحول دون نمو عدد السكان علاوة على أنه كان يلقى بهذه العائلات — أى عائلات الفلاحين — فى مهاوى الحزن والفاقة (٦٣) .

لهذا كله رأى محمد على لتقليل النفور من الجندية اتباع سبيل آخر غير الشدة فى ترغيب الأهالى فى التجنيد وهو الاستعانة بالوعاظ لتوعية الفلاحين وتوسيع أفقهم بحيث يعوا أهميته كما أوعز الى ابنه ابراهيم أن يذكرهم بالاقباط الذين لبوا نداء الفرنسيين ابان الاحتلال الفرنسى وأستخدموهم فى الجيش لغيرتهم على دينهم فالاولى بالفلاحين الذين شرفوا بنور الايمان أن تأخذهم الغيرة على ذلك .

وقد صادفت محمد على صعوبات أخرى غير المقاومة من جانب الأهالى فللزراعة قد تحول بينه وبين مشروعاته فى التجنيد وخاصة فى المواسم التى تحتاج الى أيدى عاملة كثيرة ولذا فقد حاول محمد على فى خطابه لابنه ابراهيم أن يوفق بين ما تستلزمه الزراعة من أيدى عاملة وبين ما يتطلبه التجنيد اذ أصبح الواجب يقتضيه أن يجند الفلاحين حين يتيسر له ذلك ويستخدمهم على نحو ما يستوجبه الموقف (٦٤) .

والحقيقة أن محمد على بدأ يفكر على هذا النحو بعد أن استمر فرار الشبان الأصحاء الى الصحراء والاختفاء بها شهورا مما أدى الى تعطيل أعمال الزراعة .

وامام مقاومة الاهالى للتجنيد رأى الباشا أنه لا مناص من ضرورة تغيير هذا الأسلوب أو حتى محاولة اصلاحه فشكل مجلسا للتجنيد من كبار ضباط جميع الاسلحة وعهد برئاسته الى احد قواد الطوبجية وبدأ بمديرية قليوب لقربها من القاهرة واستدعوا مشايخ البلاد واخبروهم بحاجة الدولة الى القوى العسكرية وضرورة تشكيل الجيوش على أن يكونوا حائزين للشروط المطلوبة فيما يتعلق بالسن وصحة البدن والا يكونوا مرتبطين بالهيئة الاجتماعية بروابط وثيقة لى لا تترك وفاتهم أثرا سيئا فى نفوس أسرهم وشرح لهم كيف أن التجنيد فى فرنسا قائم على القرعة فلما سمع الحاضرون من المشايخ هذه القاعدة أعربوا عن استحسانهم لذلك ووافقوا عليها وحينئذ طلب منهم العودة الى قراهم وتحرير كشف بأسماء الذين تتراوح اعمارهم فيها ما بين الثانية عشرة الى الثانية والعشرين لكنهم ما كادوا يفتحون فى امر تلك الطريقة الجديدة حتى ولى جميع السكان الادبار وركنوا الى الفرار فلم تجد الحكومة ازاء هذه الحالة الا اللجوء للقوة من جديد وعاد المصريون مرة أخرى لعمليات التشويه فرارا من الجندية (٦٥) .

وعبثا حاول محمد على أن يجعل التجنيد قائما على أسس وقواعد عسكرية مشبهة للنظام المتبع فى فرنسا لأن هدف التجنيد فى مصر لم يكن مفهوما لدى الشعب كما كان مفهوما عند الفرنسيين الذين حاربوا باسم الوطنية .

كما أن افتقار الضباط الى اللياقة كان من ضمن المصاعب التى اعترضت هذا الموضوع . وهكذا استمر رفض السكان قائما ضد تقديم المجندين المطلوبين .

لهذا اضطر محمد على الى تخفيف الفظائع والمتاعب التى كانت تصحب عملية التجنيد الاجبارية من قبل ففى سنة ٣٩ قصر عملية التجنيد على الشبان الذين تتراوح اعمارهم ما بين الخامسة عشرة والخامسة والعشرين بينما اعفى ارباب الاسر والابناء الوحيدون منه ، وفى النهاية اضطر محمد على الى التخلّى عن التجنيد فى سنة ١٨٤٠ عندها أبلغ عدد من المديرين

والمأمورين أنهم لا يستطيعون تجنيد المزيد من الفلاحين. وهنا أدرك باشا أنه يجب إيجاد وسائل جديدة (٦٦) .

ففى ربيع سنة ١٨٤٠ أنشأ محمد على الحرس الوطنى وهو نوع جديد من المنظمات العسكرية على نسق الحرس الوطنى الفرنسى وكان القصد منه أن يكون مدخلا للجيش وأن يهىء الفلاحين المصريين للخدمة العسكرية ويستفزههم الى القيام بواجباتهم عن طيب خاطر فمضى قضى الفلاح بعض الوقت فى التدريب، والمناورات وألف المعيشة فى المعسكر بالقرب من أهله ربما زال تخوفه وكرهه للجندية وبذلك تصبح عملية التحول والانتقال من النظام المدنى الى النظام العسكرى عملية سهلة ومن ثم لا يلجأ الى مقاومة التجنيد (٦٧) .

وبالفعل جرى التجنيد لهذا الحرس بحماس لا بأس به وقام عدد من الشيوخ البارزين بارتداء زى النظام لاثارة بعض الحماس بين الفلاحين ففى القاهرة تعهد عثمان بك السنارى وهو أحد علماء الازهر السابقين بتجنيد أربع كتائب ووعده محمد على بأنه سينعم عليه بلقب باشا بذيلين فى حالة نجاحه كما منح ابراهيم عارف بك رتبة عسكرية كبيرة وكان من تجار القاهرة وتعهد بتجنيد كتيبتين كذلك قام أحد العلماء السابقين المدعو محمد بك بتجميع كتيبتين أخرتين ، وعموما فإن موجة السخط استمرت قائمة بالنسبة للتجنيد ولم تخف وطأتها الا عندما شاع الامل فى تسوية المسألة المصرية فى يناير سنة ١٨٤١، لكن الحرس الوطنى ظل مكروها فى جميع أنحاء البلاد وبذل محمد على جهدا كبيرا لتهدئة الاهالى لدرجة أنه ذهب بنفسه فى سنة ١٨٤١ الى مديرية المنصورة حيث وعد بتخفيف الضرائب على الفلاحين المتذمرين أملا فى قبولهم للمطالب العسكرية الجديدة التى فرضها عليهم وذهب احمد باشا المنيكى الى مصر الوسطى لنفس الغرض .

وعلى أى حال لم يطل البقاء بالحرس الوطنى (٦٨) ففى سنة ١٨٤١ ذكر أنه قد حل فى كل من القاهرة والاسكندرية ولا شك أن سياسة تصفية الحرس هذه قد اتبعت فى كل مكان ورغم ذلك فقد بلغ عدد قوات محمد على مائة ألف ثلاثة أرباعهم من الفلاحين اذ كان يبدو أن كل من بإمكانه

أن يمشى كان يجند فى الجيش وبذلك أصبح محمد على قادرا على أن يجند لجيشه وأسطوله قوة محاربة قوامها تقريبا ١٥٧ ألف رجل .

وعندما انتهت الحرب السورية الثانية واجهت محمد على مشكلتان أولهما تخفيض الجيش الى ١٨ ألف جندى طبقا للخطة الشريفة الصادرة فى سنة ١٨٤١ ثم اعاد دمج هذا العدد البضخم من الفلاحين الذين جندوا لمدى الحياة وبدلا من أن يسرح محمد على جنوده ويعيدهم الى قراهم خصصهم للعمل فى مشروعات الزراعة والرى وبذلك عانى الجنود ليس فقط من النظامسكرى واعباء الحياة العسكرية بل أيضا من متاعب العمل الزراعى (٦٩) .

وسنعود الى التمرض لاثار التجنيد الاجتماعية بعد أن نذكر الفئات الأخرى التى دخلت فى الجيش الحديث .

الزعم بالخدمة العسكرية فى مصر كل شخص من رعايا الدولة العثمانية المولودين لآبوين مستوطنين فى القطر المصرى حين ولادته وكذا الذى توطن بمصر هو وأولاده خمسة عشر عاما قبل بلوغه التاسعة عشرة والسودانى المتوطن بالقطر المصرى (٧٠) .

وهكذا لم يقتصر التجنيد على الفلاحين فسكان المدن أيضا كانوا يجبرون على الخدمة العسكرية فقد ذكر أن التجار الذين جاءوا من جميع أنحاء مصر فى إبريل سنة ١٨٣١ ليشتروا فى الأسواق التجارية السنوية التى كانت تقام فى القاهرة والاسكندرية حاصرتهم عدة كتائب من الفرسان وأتلفت بضائعهم وأخذوهم وجندوهم فى الجيش ففى يونيو سنة ١٨٣٢ قرر محمد على أن يجند ٦٠ ألف رجل من مدن مصر اذ قامت عصيات « ضبط » معسكرة فى كل حى بالقبض على سكان القاهرة الذكور فى وقت واحد وشامت أيضا باغلاق الحوانيت وقيل ان هذا الاجراء العنيف قد وفر ١٥ ألفا اختير منهم ٤ آلاف « لخدمة العداية » (٧١) .

كذلك لم ينج الاقباط واليهود من التجنيد « اذ ان القوة المنشوم هى التى كانت تلحق بهم فى أحضان الجيش وذلك نتيجة لعدم التمييز رغم أن الاقباط كانوا معفون من التجنيد (٧٢) .

فقد تم احضار ١٢٠ قبطيا وكتبوا أزواجاً بالسلاسل ليجنّدوا فى جيش محمد على وقيل أيضا أنه أوشك على تجنيد ٥ آلاف من الطوائف المسيحية الأخرى كما تم القبض فى يناير سنة ١٨٣٣ على مائة يهودى فى دمياط من بين الجالية اليهودية التى كان يتراوح عددها بين ثلاثمائة وأربعمائة (٧٣) .

ويرجع فؤاد شكرى ذلك الى الفوضى التى اتبعت فى التجنيد اذ كان يتم جمع العدد المطلوب من كل جهة دون نظام أو ترتيب أو تسجيل للاسماء فالاقباط معفون من التجنيد بحكم الشريعة الاسلامية وهناك حالات أجبروا فيها على دخول النظام على اعتبار أنهم مسلمون ولهذا تشكى القبط فى كثير من الاقاليم لأن افراداً من طائفتهم انخرطوا فى جيش الباشا قسراً عنهم وعرض الامر على المسؤولين باعتبار التدخل عامل انساني وحصلوا على وعد أكثر من مرة باتخاذ وسائل حازمة لمنع تكرار ذلك (٧٤) .

لكن احدى الوثائق تثبت أن الاقباط ظلوا يعملون فى الترسانات وهم مجنّدون فى مقابل راتب مناسب وقد اعفوا فى نظير ذلك من دفع الفردة أو الجزية (٧٥) .

وبالإضافة الى الفلاحين والتجار والاقباط واليهود قيل « أن جميع عمال الفاورينيات فى القاهرة وعددهم ١٥ ألف عامل كانوا يقومون يومياً بالتدريبات على المناورات الحربية والاجراءات العسكرية وكان من الممكن حشد عدد كبير منهم اذ كانت هناك حاجة ماسة الى ذلك علاوة على استعداد الرجال الآخرين الذين كانوا يعملون فى المدارس والذين بلغ عددهم ١٢٠٠ عسكرى (٧٦) .

أما ذوى اليسار الكبير أو الصغير من أهل مصر الذين يصح أن نطلق عليهم اسم الطبقة الوسطى فلم يقبلوا فى عهد محمد على اختيار العسكرية لابنائهم لابتعادهم عنها قروناً عديدة (٧٧) .

بقى أيضاً أن نتعرض للبدو وكيفية اخضاع محمد على لهم وأدخالهم فى سلك التجنيد ومدى استفادته منهم والمكاسب التى حققوها من جراء عملهم فى هذا المجال .

من المعروف وكما سبق أن أشرنا أن البدو كانوا مصدر اطلاق للسلطة لما اعتادوا عليب من حب للأنهب والسلب وعدم الخضوع لاية سلطة مركزية واذا كان المماليك حاولوا أما استمالتهم أو القضاء عليهم وكذا الفرنسيين الا ان اخضاع محمد على لهم اتخذ صورة جديدة حين أخذ منهم الرهائن واستعان بهم في الجيش ليضمن ولاءهم له .

ففى الوقت الذى تسلم فيه محمد على زمام مصر كان العربان قد بلغوا من الجبروت وشدة البأس حدا يصعب كبحه لهذا قرر الوالى أن يمد رواق سلطته المطلقه على السحارى كما نشر لواءها على الريف .

واذا كان الفلاح معرضا أيام المماليك الى استباحات مديري الاقاليم الذين كانوا يصادرون للجيش كل ما يجدونه بحجة تغذية العساكر ويتقاضون من الفلاح منحا ورسومما يبتدعونها بتفنن فان أشد تلك الاتاوات هولا عند الفلاح تلك التى كان يؤديها صاغرا الى بدو الصحراء (٧٨) .

لهذا أيقن محمد على أنه لا مناص له من الاعتماد على القوة لقمع العربان وتأديبهم فعول على قتلهم وسير لمطاردتهم فرقا من الفرسان المتحركة أنطلقت لتناوشهم حتى اضطرتهم الى التماس الصلح وطلب العفو ومنذ هذا الوقت ثابوا الى الطاعة لوالى مصر وأقسموا بالولاء له واشترط على عقد الصلح معهم أن يسكن كبار زعمائهم وشيوخهم مدينة القاهرة ليكونوا كرهينة لديه ضمانا لوفائهم بعهودهم ولتقع على عواهنهم تبعة ما يرتكبه رجالهم من الجرائم ضد النظام والامن (٧٩) .

ثم عرض محمد على عليهم تشكيل جيوشه منهم واقترح أن يدفع لهم الاجور فى مقابل خدمتهم على شرط أن يأتى كل منهم بفرسه وبندقيته .

وبينما كان تجنيد محمد على للفلاحين وغيرهم من فئات الشعب اجباريا كان تجنيد البدو اختياريا فى مقابل منحهم مرتبات ، وبينما كانت الفئات الاولى تشكل القوات النظامية كان البدو يشكلون قوات الباشا غير النظامية .

اذ تألفت منهم جماعات من الفرسان غير النظاميين وخضعت لنظام
يقف فى صرامته كثيرا عن نظام الجيش وكانوا يمتطون خيولهم الخاصة
ويحتفلون بنوع من الاستقلال على الرغم مما يتقاضونه من الحكومة من
مرتبات وجرات وكان عدد هؤلاء الجند يختلف من وقت لآخر (٨٠) .

وقد أمدت هذه الفرق محمد على فى حروبه وكانت منزلتهم من
الجيش من الوجهة العسكرية كمفزة القوزاق غير المنتظمين فى بعض
الجيش الاوربية فعلى عائقهم تقع مهمة الاستطلاع أثناء زحف الجيوش
ومطاردة العدو وأثناء الهزيمة أو مناوشته أثناء انسحابه وهم من أسلح
ما يكون لآداء هذه الاعمال الحربية وهكذا اتبع محمد على مع المربين أصوب
خطط السياسة وأحكمها كما اتبع أسلوبا لم يسبقه أحد اليه وبذلك اتقى
شرهم . لأن تنظيمه لقليل من الالايات أوقع أشد الرعب فى القلوب وأخضع
فى النهاية هؤلاء القوم من أبناء الصحراء الذين لم يكن أحد يظن
أن اخضاعهم لنظام الدولة أمر ميسور ، واستخدم منهم فى جيشه خمسة
آلاف بدوى (٨١) ، وعلاوة على ذلك أصبحت بعض قبائل العربان كأولاد
على والهنادى والهواره والعبادة وغيرها مستعدة دائما لتوريد الرجال
والخيول والجمال وكل لوازم القتال بمجرد صدور أول إشارة من
الباشا لها (٨٢) .

وهكذا اتبعت الدولة الحديثة نفس الأسلوب الذى كانت تتبعه الدولة
العثمانية فى شبه جزيرة العرب وهو الاستعانة ببعض العربان شدد
بعضهم لآخضاعهم .

واذا كانت الحكومة نجحت فى تحويل بعض البدو لخدمتها فى بعض
المهام العسكرية فقد نجحت أيضا فى تحويل البعض الآخر الى أعمال الزراعة
بعد أن أعفتهم من الخدمة العسكرية ، ويبدو أنهم الفوا هذا النوع من
الحياة وغير دليل على ذلك ما جاء على السنة العربان أنفسهم حين قالوا
« ان السلب لم يعد تجارة رابحة » وقولهم « من ذا الذى يرضى أن يكون
بدويا يوجه اليه الاتهام ويقع تحت طائلة العقاب كلما حدثت حادثة من
حوادث السرقة » ولهذا استقر عدد كبير منهم على حدود الفيوم واشتغلوا

بالزراعة وكانوا يدفعون للبائسا عن الاراضى التى يشغلونها ايجارا يبلغ تسعة قروش عن الفدان الواحد (٨٣) .

ويرى البعض أنهم كانوا يعفون من الضرائب وأعمال السخرة وكذا من الخدمة العسكرية فى مقابل منحهم الاراضى الزراعية وامتلاكها على أساس فلاحيتها بأنفسهم كل ذلك من أجل تحبيب الحضارة لاقوام عاشوا على النهب والسلب والحد من تنقلاتهم غير أنهم كانوا يؤجرونها للفلاحين ولا يقومون بزراعتها رغم تهديد محمد على لهم الا أنهم لم يمتثلوا لأوامره لهذا اضطرت الحكومة فى أواخر عهد سعيد الى إصدار أمر بتجنيدهم وفرض عليهم اعطاء انفار للجهادية فى مقابل اعطائهم اطينا للزراعة (٨٤) .

وأخيرا يجب أن نشير الى آثار التجنيد الاجتماعية بوجهيها السلبي والايجابى لقد حاول محمد على أن يوازن بين حاجة الجيش الى الجنود والاعتماد على تجنيد الفلاحين بالدرجة الاولى من جهة وبين استمرار الانتاج الزراعى بحيث لا يتأثر من نقص الايدى العاملة من جهة أخرى ذلك لأن الموارد الزراعية كانت من أهم مصادر الدولة الحديثة وضرورية أيضا لتنفيذ الخطط التوسعية فبعد أن لاحظ تأثير التجنيد على نقص الايدى العاملة قلم بتجربة استخدام الرقيق المجلوبين من أفريقيا أو السودان فى أعمال الزراعة فباعت بالفشل لأن العبيد كانوا أقل خبرة من الفلاحين ومن ثم كانت تكلفة الانتاج عالية (٨٥) .

وفى محاولة ثالثة للنهوض بالزراعة وانقاذها من التدهور لجأ محمد على الى الاستعانة بالجنود والضباط فى أعمال الزراعة المتعلقة بالرى واستصلاح الاراضى كما تم استخدام رجال الاسطول لنفس الغرض فمن بين ١٤٥٠٠ مجندا فى الاسطول أرسل ٦٥٠٠ فى سبتمبر سنة ١٨٤١ للعمل فى القرى وفى نوفمبر سنة ١٨٤١ أمر محمد على بزرع سلاح خمس سفن وبهذا تفرغ ثلاثة آلاف رجل آخرين للعمل فى الارض وعندما تأثر ضباط الجيش والاسطول بسياسة الوالى الجديدة فقد سمح للضباط الاتراك على وجه الخصوص الذين لم ترقهم سياسة محمد على الجديدة بالاستقالة من الخدمة المصرية (٨٦) .

كذلك التمس بعض المديرين ارسال ثلاثين نفرا من العسكريين للمحافظة على بعض المحاصيل فى سنة ١٢٥٢ هـ - كما طلب معاونته فى الاشغال فى القرية نظرا لقلّة المعيين من الجند فى الجفالك المستجدة بقسمى نبروه وبيلة وقد تمت موافقة الباشا على التماسه وكلف وكيل ناظر الجهادية بضرورة ارسال الجند اللازمين له يرأسهم ملازم ثان وصف ضابط برتبة امبلىنى (٨٧) .

وبمقاييس الحرب الحديثة وفى مجتمع صناعى متقدم يعتبر جيشا يتألف من ٤٪ من السكان جيشا ضخما أما فى النصف الاول من القرن التاسع عشر وخصوصا فى بلد يقوم اقتصاده على الزراعة فان النسبة تعد مهولة (٨٨) .

فقد بلغ عدد الجيش المصرى فى سنة ١٨٣٩. ٢٣٥٨٠٠ من بين عدد السكان الذى كان يقدر تقريبا بثلاثة ملايين وهكذا تكون نسبة الجنود الى عدد السكان ٧٪ (٨٩) ، ولم يكن من بقى من سكان الريف الذين أصبحوا اقل كفاءة بسبب التشويه الاختيارى قادرين على اجابة طلبات محمد على غير المعقولة فيما يتعلق بالمحاصيل والضرائب الباهظة فكان الفلاحون اما يهجرون قراهم من الابتزازات التى كانت تفرضها الحكومة واما ان ينحدروا الى هاوية الافلاس .

وكان من اثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر وهى مسأوىء شنعاء فعلى الفلاح اذا كان أيسر حالا من جيرانه أن يفدى نفسه بالمال المية تلو الاخرى ، ومن آثار التجنيد التى بلغت بجيش الباشا حدّ الاعياء تفشى مرض الحنين الى الوطن ووفاة عدد كبير بسبب ذلك (٩٠) .

كما تسبب التجنيد فى نزع ملكية الاراضى التى كان محمد على قد أعطاها للفلاحين فى سنة ١٨١٣ وأعطائها لغيرهم ليزرعوها وقلم بهذه المهمة مشايخ البلد لايجاد آخرين للزراعة بدلا من الذين أخذتهم القرعة وان كان يسمح بعوده تلك الاطيان مرة أخرى اذا عاد الجندى الى بلده عند انتهاء مدة الخدمة العسكرية (٩١) .

ولا شك فى أن الاكثار من تجنيد الفدحين فى الجيش قد أثر على محصول القطن بسبب قلة الأيدي العاملة فى الزراعة مما أدى الى تناقص محصول القطن حتى بلغ ١٦٠ ألف بالة فى سنة ١٨٣١ بعد أن كان من قبل يصل الى ٢٠٠ ألف بالة (٩٢) .

ولا يجب أن نحكم على سياسة محمد على الخاصة بالتجنيد بآثارها المباشرة على التطورات الزراعية فى مصر أو نحكم عليها فقط من زاوية أثرها على رفاهية الشعب إذ كانت آثار التجنيد على المدى الطويل هى الاعتبار الأكثر أهمية التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند تقييم النتائج التاريخية للسياسة التى بررها محمد على نفسه .

فلعل تحمل الفلاحين المصريين وحدهم أعباء الجندية واستحقاقاتهم وحدهم شرف المباهاة بالانتصارات الإبراهيمية كانا باعثن على اتجاه التفكير السياسى المصرى فى أطواره التالية لعصر محمد على نحو تقرير المساواة فى الحقوق (٩٣) .

كما أن نظام التجنيد تمخض عن تكوين جيش نظلمى فى مصر داعيا لايجاد روح نظامية سرت فى كل طبقات المجتمع فتمتع الأهالى بانتشار الأمن سواء على حياتهم أو أملاكهم ولم يعد وجود هؤلاء الجند فى الريف يقرن بأعمال العنف والسلب التى كان يتميز بها مسلك المماليك عادة بل صار الجند يحمون الممتلكات بدلا من أن يقوموا بتخريبها كما أصبحوا ركنا فى بناء الإصلاح الاجتماعى (٩٤) .

كذلك أفسح انشاء الجيش الحديث المجال أمام الجنود المصريين ليصبحوا ضباطا حتى رتبة اليوزباشى بالإضافة الى من دخل منهم المدارس العسكرية وتخرجوا ضباطا عاملين .

كما أن الجيش الحديث أعد الافراد للعمل فى المنشآت الاقتصادية الحديثة (٩٥) ولو أن الاتراك أرادوا أن يحولوا دون تجنيد المصريين أو ترقيتهم الى رتب عالية إذ زعموا أن وضع السلاح فى أيدي الفلاحين إنما هو تسليمهم الاداة التى يطردون بها العثمانيين (٩٦) .

لكن هؤلاء الجند - المصريين - سرعان ما ألفوا حياتهم الجديدة وقللت حوادث هروبهم وأصبحت حالتهم خيرا مما كانت عليه أثناء عملهم فى الحقول اذ وجدوا فى التجنيد بعض الهناء الذى لم يكن يتمتعون به فى بيوتهم والاكثر من ذلك انهم اخذوا يألفون الجندية بل ويعتزون بها ويفخرون بأنهم جند محمد على ويقابلون غطرسة الترك بمثلها ولم يقبلوا أن يسموا فلاحين وعدوها تصغيرا لسانهم لانها تشعروهم وقشذ بشيء من المهانة ونالوا من الحكومة امرا بالآ ينزدهم أحد بكلمة فلاحين كما تشكل منهم طوائف الضباط المصريين على يد المعلمين الاوروبيين (٩٧) .

يضاف الى ما سبق أنه سرعان ما اكتسب الفلاحون الذين جندوا فى الجيش عادات انجنود واخذوا يتعلمون على الفلاحين وكان يسرهم أن يقارنوا بالجنود الفرنسيين بصورة يشتم منها مدحهم ، كما أن تجنيد الفلاحين المصريين قد أخرجهم من حالة الكسل التى الفوها .

وعلى العكس من ذلك قرر احد الفرنسيين المعاصرين لمحمد على وهو هامون بأنه لم يجر أى تغيير فى عادات الفلاحين أثناء وجودهم فى الخدمة وأنهم كانوا يعودون الى نمط حياتهم القديم بمجرد أن يسرحوا من الجيش (٩٨) .

وليس هناك بالضرورة تناقض بين الفكرتين اذ أن التجنيد قد يترك أثرا نفسيا وعقليا عند البعض بينما لا يستفيد منه آخرون بعبارة أخرى يمكننا القول أن وجود الجند فى الخدمة عودهم على الحياة العسكرية فتأثروا بنظمها لكن بعد خروجهم منها عادوا لممارسة حياتهم العادية لبعدهم عن الانضباط العسكرى .

والنتيجة المؤكدة التى تركها الجيش الحديث على المجتمع المصرى هى أنه كان أداة لدمج العناصر المنشقة حتى البدو الذين عرف عنهم انفصالهم عن المجتمع رأيناهم يتحولون فى ظل الجيش الى الطاعة والنظام .

كذلك تخطى الجيش الحاجز الطائفى واشرك الاقباط فى الجندية خلافا لما كان معمولاً به فى الدول الاسلامية المعاصرة ، والشئ الذى لم

يتحقق بسهولة هو اندماج العنصر المصرى والتركى معا فقد استمر التمييز بشكل من الاشكال بين العنصرين حتى شهدنا اثاره أيام الحركة العربية

لكن مما لا شك فيه أن محمد على فتح بابا للمصريين كان نقطة انطلاق نحو بناء الدولة المصرية الوطنية فان الحاجة الى تقوية الجيش من حيث الحجم جعلت من الضرورى استخدام المصريين اكثر فأكثر « فتلاميذ المدارس الحربية أول انشائها كانت من الترك وغلغل المماليك الا أن العنصر المصرى أخذ يزداد بها حتى أصبح تلاميذها جميعا من أهل البلاد .

وزال عنها العنصر الاجنبى أو كاد ، وفى المدارس البحرية كان التلاميذ المصريون هم الذين يشرفون وحدهم على بناء السفن الحربية فى مارس سنة ١٨٣٣ تحت ادارة مسيو سيريزى (٩٩) .

كذلك كان تشكيل جنود المشاة المصرية أول ما استقرى انظار الحكومة فأنشأت مدرسة فى دمياط لتفريخ اللازمين للاندراج فى سلك الجيش كصف ضباط أو ضباط وأصبح بها أربعمئة تلميذ كذلك ضمت مدرسة الخيالة الشبلب التركى والمصرى وكان بها ٣٦٠ شبلبا كما ضمت مدرسة المدفعية من ثلاثمئة الى أربعمئة تلميذ من بينهم عدد من أبناء الفلاحين (١٠٠) .

وأخيرا فان الفلاحين الذين لم يستخدموا فى الجيش كانوا شعبة مجتهدين لحساب المزرعة الكبرى الا وهى مزرعة الدولة التى تكونت بعد الغاء نظام الالتزام واشراف الحكومة المبشر على عملية الانتاج الزراعى وتحويل الفلاحين الى اجراء كما سيأتى فى الفصول القادمة .

هوامش الفصل الخامس

- (١) الجبرتي - ج ٤ - أكتوبر سنة ١٨٠٧ - ص ٧٠ .
- (٢) شفيق غربال - اعلام الاسلام - بدون تاريخ - ص ٩ .
- (٣) نفس المصدر - ص ص ٢٨ ، ٢٩ .
- (٤) محمد صبري - تاريخ مصر الحديث - ص ١٣١ .
- (٥) Georges Douins, Op Cit, 119 drovetti à Talleyrand, PP. 3, 136.
- (٦) الجبرتي - ج ٣ - يناير سنة ١٨٠٦ - ص ٣٥١ .
- (٧) رينيه قطاوى - محمد على وأوروبا - ص ص ١٠١ ، ٤٣ ، ٤٥ .
- (٨) جلال يحيى - المصدر السابق - ص ص ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ .
- (٩) Georges Douins, Op Cit, P. 52.
- (١٠) جلال يحيى - المصدر السابق - ص ص ٦٠٤ ، ٦٠٩ ، ٦١٨ .
- (١١) محمد فريد أبو حديد - المصدر السابق - ص ص ١٣٦ - ١٤٥ .
- (١٢) الياس الأيوبي - المصدر السابق - ص ٤٥ .
- (١٣) Georges Douins, Op Cit, PP. 45 - 47.
- (١٤) الجبرتي - ج ٤ - سنة ١٨٠٧ - ص ص ٦٧ ، ٦٨ .
- (١٥) ادوار جوان - المصدر السابق - ص ٢٢٣ .
- (١٦) الجبرتي - ج ٣ - ص ١٩٩ .
- (١٧) Georges Douins, l'Egypte de 1802 - 1804, P. 68.
- (١٨) الجبرتي - ج ٣ - ص ١٩٥ .
- (١٩) مذكرات نقولا الترك - ص ١٦٢ .

- (٢٠) الجبرتي - ج ٣ - سنة ١٨٠٦ - ص ٣٥١ .
- (٢١) الياس الايوبى - المصدر السابق - ص ص ٨٠ - ٨٢ .
- (٢٢) محمد عبد الرحمن ذكى - الجيش المصرى فى عهد محمد على - القاهرة سنة ١٩٣٩ - ص ١٦ .
- (٢٣) الياس الايوبى - المصدر السابق - ص ٥٤ .
- (٢٤) كريم ثابت - محمد على - القاهرة - د.ت - ص ٢٨ .
- (٢٥) Georges Douins, Op Cit, PP. 46, 47, 55.
- (٢٦) محمد فريد أبو حديد - المصدر السابق - ص ص ١٥٦ ، ١٥٧ .
- (٢٧) د. جلال يحيى - المصدر السابق - ص ٥٨٠ ، ص ٥٨١ .
- (٢٨) عبد الرحمن الرافعى - المصدر السابق - ص ٥٠٢ .
- (٢٩) محمد بك فريد - المصدر السابق - ص ٧ .
- (٣٠) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ص ١٩١ - ١٩٥ .
- (٣١) محمد عبد الرحمن ذكى - الجيش المصرى فى عهد محمد على - ص ٢٨ .
- (٣٢) د. محمد محمود السروجى - الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر - القاهرة سنة ١٩٦٧ - ص ١٦ .
- (٣٣) د. أحمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم فى عصر محمد على - القاهرة سنة ١٩٣٨ - ص ٣٨٦ .
- (٣٤) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ص ٧٣٧ - ٧٣٨ .
- (٣٥) د. محمد محمود السروجى - المصدر السابق - ص ١٦ .
- (٣٦) كلوت بك - الجزء الثانى - ص ٣١٩ ، لويس عوض - ج ١ - ص ٩٠ .

- (٣٧) محمد رفعت — المصدر السابق — ص ٤٩ ، د. أحمد عزت
عبد الكريم — تاريخ التعليم — ص ٣٨٨ .
- (٣٨) محمد عبد الرحمن ذكى — الجيش المصرى فى عهد محمد
على — ص ٥٠ .
- (٣٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ١٦٥ ، ١٦٦ .
- (٤٠) كريم ثابت — محمد على — ص ١١٠ .
- (٤١) الرافعى — عصر محمد على — ص ٣١٢ .
- (٤٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٣٧ .
- (٤٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ٩٠ .
- (٤٤) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٢٩٤ .
- (٤٥) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٠ .
- (٤٦) دفتر معية سنّية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٢ ص ٧ أوامر
كرام سنة ١٢٥٠ هـ « الجيش » .
- (٤٧) دفتر معية سنّية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٢ ص ٤ أمر
كريم سنة ١٢٥٠ هـ « الجيش » .
- (٤٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ١٦١ ، ١٦٢ .
- (٤٩) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٢٩٦ .
- (٥٠) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٢٧ .
- (٥١) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ٢٩٦ .
- (٥٢) دفتر معية سنّية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٢ أمر ١٥٩
ص ٦٩ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٥٣) دفتر معية سنّية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٢ أمر ١١٧
ص ٤٨ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٥٤) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٦٥ .

(٥٥) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ،
د. السروجي - ص ٦٠ .

(٥٦) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ١٦٢ .

(٥٧) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٩١ .

(٥٨) كلوت بك - المصدر السابق - ج ٢ - ص ١٥٤ .

(٥٩) الرافعى - عصر محمد على - ص ٢٩٦ .

(٦٠) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٩٢ .

(٦١) د. السروجي - المصدر السابق - ص ٥٩ .

(٦٢) شفيق غربيل - المصدر السابق - ص ١١٠ .

(٦٣) د. السروجي - المصدر السابق - ص ٦٠ .

(٦٤) كلوت بك - المصدر السابق - ج ٢ - ص ٣٩٣ .

(٦٥) كلوت بك - المصدر السابق - ص ٣٩٧ - ٣٩٩ ،

د. السروجي - المصدر السابق - ص ٦٢ .

(٦٦) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٦٧) كلوت بك - المصدر السابق - ج ٢ - ص ٤٠٠ .

(٦٨) يذكر لويس عوض فى ص ٩٧ - أن عدد الحرس الأعلى بلغ
٤٨ ألف .

(٦٩) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٣٠٠ - ٣٠٣ .

(٧٠) عباس فضلى - الفلاح والتشريع المصرى - ج ١ - سنة
١٩٢٢ - ص ٦ .

(٧١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٩٥ .

(٧٢) د. السروجي - المصدر السابق - ص ٦١ ، ٦٢ .

(٧٣) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٩٥ .

(٧٤) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٤٨٧ .

- (٧٥) سجل ٧٤ معية تركى — وثيقة ٩١٠ ارادة الى حبيب أفندى ربيع
ثانى سنة ١٢٥٢ هـ سنة ١٨٣٦ م .
- (٧٦) كلوت بك — المصدر السابق — الجزء الثانى — ص ٣٥٠ .
- (٧٧) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٨٨ .
- (٧٨) ابراهيم ذكى — المصدر السابق — ص ١٨٧ .
- (٧٩) كلوت بك — الجزء الثانى — ص ١٧٩ ، ١٨٠ .
- (٨٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٧٩ .
- (٨١) محمد فؤاد شكرى — ص ٢٤٢ .
- (٨٢) كلوت بك — المصدر السابق — ص ٣٤٩ .
- (٨٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ .
- (٨٤) د. السروجى — المصدر السابق — ص ٦٧ .
- (٨٥) د. رؤوف عباس — النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات
الكبرى — سنة ١٩٧٣ ص ١٨٠ ، ١٨٩ .
- (٨٦) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٠٥ .
- (٨٧) دفتر ٧٧ معية تركى — ص ١٠ نمرة ٧٦ محرم سنة ١٢٥٢ هـ
من الباب العالى الى وكيل ناظر الجهادية .
- (٨٨) محمد فؤاد شكرى — ص ١٧٦ ، د. عزت عبد الكريم — حركة
التجديد — ص ١١٦ .
- (٨٩) محمد عبد الرحمن ذكى — المصدر السابق — ص ١٨٠ .
- (٩٠) محمد فؤاد شكرى تقرير بلورنج سنة ٣٧ — ص ٣٨٣ .
- (٩١) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٠٢ .
- (٩٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٨ .
- (٩٣) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ١١٠ ، ١١١ .
- (٩٤) محمد فؤاد شكرى — ص ٤٧٤ ، ٤٧٩ .

- ٠ (٩٥) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٢١ .
- ٠ (٩٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ١٥٢ .
- ٠ (٩٧) الرافعى — عصر محمد على — ص ٢٩٧ .
- ٠ (٩٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٠٧ .
- ٠ (٩٩) د. عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على —
صفحة ٣٩٢ .
- ٠ (١٠٠) كلوت بك — المصدر السابق — ج ٢ — ص ص ٣٢٣ — ٣٢٥ .

الفصل الثالث

« إلغاء الالتزام واثره فى حياة الفلاح »

- تقويض سلطة المتزمين +
- الاحتكار الزراعى واثره على حياة الفلاح +

« الفناء الالتزام وأثره فى حياة الفلاح »

اقتضت سياسة محمد على القائمة على سيطرة الدولة الكاملة على الانتاج الفناء نظام الالتزام العتيق ، ولما كانت الاراضى الزراعية تخضع اما لنظام الالتزام أو الاوقاف والرزق فقد شملت اجراءاته كلا النظامين .

وسنتناول كل منهما والتغيرات التى أدخلها محمد على على وسائل الانتاج الزراعى يبدو لأول وهلة أن هذا النظام الجديد لابد وأن يحسن من أوضاع الفلاحين الذين عاشوا من النظام السابق لكن الحقيقة كانت غير ذلك لأن الفلاح كما كان ضحية لنظام الالتزام ظل أيضا فى عهد محمد على ضحية للعديد من الابتزازات المتكررة رغم ما كان يظهره الباشا من حرص على حماية الفلاح منها ، فالفلاح فى عهد محمد على أصبح مجبرا على زراعة الانواع التى يحددها الباشا وليس من حقه أن يزرع بمحض اختياره كذلك أصبح مسخرا فى أعمال الحفر وشق الترع ومجبرا أيضا على دفع العديد من الضرائب حتى وان كان غير قادر ولم يقف به الحال عند هذا الحد بل تعرض أيضا لابتزاز مشايخ البلاد والتجار الذين جعلوا من الريف مصدرا أساسيا لكسبهم غير المشروع .

وسنستعرض فيما يلى الى أى مدى تمتع الملتزمون بسلطة مطلقة فى الريف والمراحل التى انتهجها محمد على ليقبض تلك السلطة ثم أثر الفناء هذا النظام على الفلاحين وما تعرضوا له فى ظل النظام الجديد من معاناة تمثلت فى تعدد الضرائب ونظام الاحتكار الزراعى والسخرة وما ترتب على ذلك من فرارهم وهجرهم لقراهم .

« فالالتزام حالة قانونية يجب بمقتضاها وجود شخص ملزم هو المدين ومصادر الالتزام فى القانون المصرى هى العقد والارادة المنفردة والعمل غير المشروع والاثراء بلا سبب » (١) .

ويعنى الالتزام تحصيل الضرائب فى قرية أو أكثر بالاتفاق بين الشخص المكلف بذلك وبين الرونظمة بالنيابة عن الحكومة وعندما يرسو

الالتزام على شخص معين كانت الروزنامة تعطيه تقسيطا بذلك أى ما يبرر شرعية ممارسته لعمله كذلك يحصل على أمر موجه الى مشتايخ دائرة التزامه وسكانها للخضوع لاوامر الملتزم ، وتبعاً لنظام الالتزام حل الملتزمون محل الحكومة وأصبح لهم الحق فى وضع يدهم على نواحي التزامهم وصار الفلاحون تحت سيطرتهم (٢) .

وبمجرد ان يأخذ الملتزم حق التصرف ويقوم بدفع الضريبة يبذل قصارى جهده للحصول على المال الذى دفعه مقدماً للخزينة مع فوائده التى يحددها حسبما يترأى له لعدم وجود أية قيود تمنعه من ذلك (٣) . فطالما تم دفع الطوان فى مقابل الحصول على الالتزام وكذا ضريبة الميرى سمح للملتزم بالاحتفاظ بالفرق الزائد بين الميرى والكمية التى يستطيع الحصول عليها حسب قدرته من الفلاحين ويسمى هذا الفرق بالفايض (٤) . ولم يكن ذلك هو الحق الوحيد الذى يأخذه الملتزم من الفلاحين بل أصبح من حق الملتزم أيضاً أن ينفذ فى الاهلين الذين أصبحوا شبه ارقاء له فى خدمة الارض جميع حقوق السيادة العليا .

وقد انتشر نظام الالتزام بعد أن أصبحت الحكومة عاجزة عن جباية الضرائب بسبب نقصان الريع واهمال الاشغال العامة ولذلك أصبحت مضطرة الى ترك الاراضى الى نحو ستة آلاف مالك أو ملتزم لتحصيل الاموال المقررة (٦) .

وكان من الطبيعى أن يضافى توطيد الالتزام فى مصر بعدا تاريخيا هاما على أشكال الاستغلال الزراعى فبعد أن كانت الملكية موزعة تقليديا بين مالك رقبة - السلطان والعسكريين لا يمارس ملكية الا من خلال جمع الضرائب ومنفعين يقومون باستغلال اراضيهم بالشكل والطريقة التى يريدونها وهو شكل متقدم ولا شك عن كل اشكال الاستغلال التى كانت موجودة فى تلك الفترات قلمت ولاول مرة فئة وسيطة تضخم نفوذها على مدى ٥٥٠ عاما وسلبت من الناحية العملية سلطات مالك الرقبة وحقوق المنفعين .

وبالإضافة الى ذلك كان الملتزم يتمتع بنفوذ اجتماعى وسياسى فمن حقوقه المشروعة تسليح الفلاحين المقيمين فى أرضه وتسخيرهم للعمل بدون أجر ، وبنهاية القرن الثامن عشر أخذ الطابع العسكرى البحت للملتزمين يختفى فالنسبة الكبرى من الملتزمين أصحاب الاقطاعات من الممالك كانوا أفرادا فى الجيش العثمانى لكن عندما بدأ محمد على اصلاحاته الزراعية أصبحت نسبة كبيرة من الملتزمين ينتمون الى طائفة الموظفين الرسميين والعلماء — رجال الدين — وشيوخ العربان (٧) .

وبالرغم من أن الملتزمين لم يكونوا فى يوم من الايام ملاكا للأرض مع علو شأنهم فقد كان لهم الحق فى الاستيلاء على عشر ما يحصلونه من دائرة التزامهم قرية كانت أم عدة قرى (٨) ثم بدأ نظام الالتزام يأخذ شكل الملكية الخاصة شيئا فشيئا لكن الدولة لم تعترف رسميا بذلك وذلك هو السبب الاول الذى أدى الى ضعف ملكية الدولة للأرض والسبب الثانى تمثل فى أن جانبيا كبيرا من الأرض تحول الى وقف زراعى أو ما كان يسمى باحباسيات الرزق التى بلغت سنة ١٨١٢ ٦٠٠ ألف فدان فى صعيد مصر وضواحي القاهرة ، وكان السلاطين هم الذين يهبون الاوقاف أو يعطون حق الملكية الكاملة لمساحات من الاراضى لبعض الأشخاص كذلك كان الممالك يوقفون جزءا من ممتلكاتهم الخاصة أو ما كان يعرف بأرض الوسية بهدف ضمان الريع للورثة وحماية لها من المصادرة (٩) .

ومن ذلك يتضح أن الغرض من هذا الوقف هو التظاهر بفعل الخير مع انه فى حقيقة الامر يهدف الى حفظ الثروة لذويهم .

ولنوضح مدى سطوة الملتزمين يجب أن نشير الى أن الملتزم كان صاحب عصبية فى إقليمه وبذلك أصبح الفلاح لا صلة له بالحكومة لانها ليس لها سياسة معينة بشأن الزراعة والرى أو التصرف فى المحصولات الزراعية أو حتى بشأن التجنيد وفى المسائل التى كانت موضع احتكاك بين الحاكم والمحكومين فكانت النتيجة أن أصبح الفلاح لا يرى الحكومة الا فى وجه الملتزم ورجاله (١٠) .

وعموماً فقد فضل المتزعمون حياة المدن لجهلهم بالشئون الزراعية وعهدوا الى الاقباط في معظم الاحيان بمهمة الاشراف على ممتلكاتهم في الريف (١١) ، ولهذا اطلق بعض الباحثين المحدثين اسم الزائر الغريب على المتزعم الذي كان يأتي بعد مرور فترة طويلة ليجمع ايجار الارض ومعه حاشية من الجند والاتباع بالاضافة الى وكلائه وعملائه الذين يقيمون في القرية وطوال اقامته تشهد القرية سلسلة من الاحداث والمشاهد المؤلمة المتكررة .

وهكذا شكل نظام الالتزام القاعدة لطبقة اجتماعية تتصادم قوتها ونفوذها مع قوة الدولة المركزية ونفوذها كما حرم الدولة من مصدر كبير للدخل (١٢) .

وكان هذا هو الوجه الاول للنمط الاجتماعي الذي شهدته القرية المصرية أما الوجه الآخر فيتمثل في الفلاح المصري الذي ساءت حالته في ظل نظام الالتزام كما سنرى .

فالفلاح عانى من البكوات المتزعمين الذين لم يقنعوا بايجار الاراضى فقط بل غالوا في فرض الاتاوات واستغلوا مدة حكمهم القصيرة للاثراء عن طريق الضرائب الجائرة بكافة انواعها وخولوا لكشافتهم ووكلائهم مطلق الحرية في التصرف مع الفلاح حتى بلغ عدد الضرائب المختلفة التي فرضها البكوات على الفلاحين عند مجيء الحملة الفرنسية اربعة وعشرين نوعاً مما اثر تأثيراً بالغاً على الانتاج الزراعى بمعنى أن الفلاحين اجتناباً لسلب ما عندهم صاروا يكتفون بزراعة مقادير قليلة من الحبوب تقيم أودهم وحدهم لذا أصبح من الضروري من وجهة نظر المتزعمين ان يسوقوا الفلاحين الى العمل سوقاً (١٣) .

وكل ما كان الفلاح يملكه للخلاص من هذا الوضع هو التضرع لعل العقابية الالهية ترسل له ملتزماً آخر اقل سطوة يحل محل ذلك المتزعم القاسى ويريجحه منه (١٤) .

غير أن سلطات الملتزمين الواسعة وضعف الحكومة المركزية وانخفاض الانتاج بل والمساحة المنزرعة نتيجة لاهمال الممالك لاعمال الري وشق القنوات وهى الوظيفة التقليدية التى كانت تحافظ عليها السلطة قد اثر بشكل ملحوظ على الفلاح المصرى فانخفض مستواه المعيشى والحضارى وفقد الكثير من حقوق الانتفاع التى تمتع بها فى ظل الرومان والعرب وتحول الفلاح الى قن حقيقى أو ما يشبه ذلك واصبحت علاقته الانتاجية بالأرض تغلب عليها علاقة الاجير المسخر أغلب الوقت الذى يأخذ أجره الضئيل بشكل عيى من بعض المحصولات التى ينتجها (١٥) .

وقد وصف الجبرتى حالة الفلاح فى ذلك الوقت وصفا دقيقا مبيا ما لحق به من عنف وظلم حين قال : « لقد كان الفلاحون مع الملتزمين اذل من العبد المشتري ، فربما كان العبد يهرب من سيده اذا كلفه فوق طاقته أو اهله أو ضربه اما الفلاح فلا يمكنه ولا يسهل عليه أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب واذا هرب الى بلدة أخرى واستعلم استأذه مكانه احضره قهرا وازداد ذلا وهانة وكان من طرائقهم اذا آن وقت الحصاد طلب الملتزم أو قائمقام الفلاحين الى الشغل فمن تخلف احضره الفقير أو المشد وسحبه من ثمنه واشبعه سبا وشتما » (١٦) .

وقد اعتبر هذا النوع من العمل ضرورة حتمية وواجب على الفلاح ليس من حقه الامتناع عنه .

كذلك عانى الفلاح بعد خروج الفرنسيين من سداد ضريبة الخراج التى طولب بسدادها هو والملتزمون عن سنوات الاحتلال وتعرض فى هذه الفترة لكثرة اعتداء الجنود العثمانيين وزادت الضرائب الاضافية على مقدار الضريبة الاصلية - الميرى - بمقدار ٣٣ ضعفا (١٧) .

لذا كان من الطبيعى أن يتهرب الفلاح من هذه الضرائب الفادحة فقد علمته قرون من التجربة الشاقة شأنه فى ذلك شأن المزارع الهندى أن الدفع الراضى لا ينفع لانه طالما كان هناك مال فائض فلا بد أن يزداد الطلب .

وقد شهد المراقبون الفرنسيون أن المماليك كانوا يجدون صعوبة بالغة في الحصول على الضرائب إذ كان الفلاحون لا يدفعون إلا عند الضرورة القصوى وسننا بسنت ويخزنون نقودهم ومتاعهم ويهربون من الجنود القادمة للتحصيل أو يقتلون إذا انسوا في أنفسهم الكفاءة داعين لمساعدتهم القرى المجاورة لهم أو العربان المتحالفين معهم لهذا كثيرا ما احتفظ المماليك بفصائل من الجند في مديرياتهم مهمتها الوحيدة محاولة اكراه القرى على الدفع غير انها لم تنجح في احيان كثيرة (١٨) .

فالفلاح من فرط الاضطهاد اتبع اسلوب الهروب غير ان الملتزم كان من حقه متابعتة والقبض عليه لهذا لجأ الفلاحون للاعراب حيث استقبلوهم وحملوهم بل وعملوا معهم وعاشوا معهم في سلام وأصبح الفلاحون الباقون أسوأ حالا من الفارين إذ أجبروا في معظم الاحيان على عمل الهاربين بل ودفع المستحقات عنهم حتى اذا استبد بهم اليأس هجروا القرية جميعا وعملوا خدما لاعراب الصحراء ان لم يتمكنوا من ايجاد مأوى آمن آخر كل ذلك من أجل التهرب من جشع القائلين بجمع الضرائب (١٩) .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن الفلاح لم يكن ضحية الابتزاز من قبل الملتزمين وحدهم بل تعرض أيضا لاشد أنواع الاستغلال من جانب موظفي الملتزم ومعاونيه وقد تناولنا ذلك بالتفصيل في فصل سابق .

ويكفي هنا أن نشير اشارة بسيطة الى أن أحد مشايخ البلد الذين كانوا يحوزون نفوذا كبيرا بسبب ما كانوا يملكونه من أرض كشمس الدين حمودة أحد المشايخ بالمنوفية الذي كانت أسرته تضع يدها قبل التغيير الذي أدخله محمد على على ألف فدان لا علم للملتزم ولا لغيره بها وذلك خلافا لما كان بأيديهم من الرزق التي يزرعونها بالمال اليسير بالاضافة الى اطيانهم الخراجية التي تدخل ضمن زمام القرية ويعلم بها الملتزم (٢٠) .

وفي اعتقادنا أنه اذا كان الفلاح قد صبر على هذا النظام وما ارتبط به من مظالم نان ذلك راجع الى ظروف العصر وليس كما قال الجبرتي من أنهم قد تعودوا هذا النهج من القسوة وانهم كانوا يزدرون الملتزم الرحيم ويستهيئون به ويخدمه ويماطلونه في الخراج (٢١) .

وسيتضح من خلال هذا الفصل أن ما يشاع من استسلام الفلاح المصرى ليس صحيحا ورغم سطوة الدولة فى عصر محمد على فان الفلاح قد عبر عن مقاومته للدولة بوسائل مختلفة منها مغادرة القرى أو ما عرف باسم التسحب ومنها تكوين العصابات المسلحة بل حدث أحيانا أن نظم الفلاحون أنفسهم تحت زعامة أفراد منهم للتصدي لقرارات الحكومة الجائرة .

وعموما فقد ترتب على نظام الالتزام نتائج سيئة سواء بالنسبة لنظام الملكية أو للفلاح فقد قدر عدد البكوات الملتزمين بستة آلاف بينهم ثلاثمائة بيك وكان هؤلاء يسكنون القاهرة ولما كان عدد القرى ثلاثة آلاف فان متوسط دخل كل ملتزم أو مالك أصبح يقدر بنصف قرية وما يلحق بها من الاراضى وقد ازداد نفوذ البكوات أيضا بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر (٢٢) .

مما سبق يتضح أن القرية المصرية شهدت قلة محدودة تملك السلطة ومن خلالها تملك الثروة وكل شئ وغالبية ساحقة تشكل القاعدة العريضة فى الريف — ونعنى بها الفلاحين — تبذل كل جهدها فى الارض ولا تحصل الا على ما تقيم به اودها فى مقابل عملها . ولذلك ظل شكل الملكية وحرية التصرف فيها معتمدا على التوازن بين أجهزة السلطة نفسها وهما فى الاساس السلطان والقيادات العسكرية التى تمثلت فى الممالك وهكذا ظلت الاراضى الزراعية التى فى ايديهم تدار بالشكل الاقطاعى التقليدى فساد نظام الالتزام وانتشر ولم يكن هناك نظام بديل غيره (٢٣) .

ويمجىء محمد على الى الحكم ادرك منذ الوهلة الاولى أن اساس الانتاج فى مصر هو الزراعة وأن الممالك يشكلون الطبقة العليا فى المجتمع ومنهم معظم الملتزمين الذين يملكون اراضى الوسيطة ويجمعون الضرائب من القرية وهم الذين يتصلون بالملاحين اتصالا مباشرا بعبارة أخرى هم الذين يحجبون ادارة الحكم العثماني عن الاتصال بالقرية المصرية .

ولم يكن محمد على يرضى بهذا الاسلوب اذ أن كل هدفه كان يتمثل فى تركيز السلطة فى يده وإزالة كل عقبة تقف حجر عثرة فى طريقه فرأى ضرورة رفع الحواجز التى تحول بينه وبين الاتصال بالشعب لكى

يمتد حكمه الى القرية ، وهكذا وضع نصب عينه سياسة هدم كل سلطة للممالك بل والاستيلاء على أموالهم ليشيد بناءا اقتصاديا جديدا تصبح فيه الارض ملكا له وهو المتصرف الوحيد في شئونها واستتبع ذلك الاستيلاء على ارض الوسية والوقف واجراء مسح للارض وتقسيمها في دفاتر معلومة حتى يستطيع أن يضع اسسا للزراعة ويدخلها تحت نظم جديد يتفق وسياسته في الحكم وكانت هذه المرحلة تسمى « بمرحلة الكشف والضبط والتحقيق واجراء التجارب » (٢٤) .

وقد ايقن محمد على أن وجود هذه الطائفة من انصاف الملاك سوف يسبب له كثيرا من المضايقات عند اقامته لنظمه الخاص باستغلال الزراعة لذلك قرر وقف جميع مايدفع لهم من أموال على أن يمنحوا معاشات من الخزينة . وفي نفس الوقت رأى الاستيلاء على الاراضى لأنه بدونها لا يكاد يملك شيئا اذ بلغت التجارة والصناعة حالة شديدة من التدهور واصبحت الاراضى الاخرى موزعة بين مشايخ الازهر الذين كانوا معافين من الضرائب والاقواف الدينية وهى تصرف ولا تغل ، وبعض صغار الملتزمين الذين كانوا لا يحسنون الاستغلال الاقتصادي ، واذا كان المشايخ حصلوا على جزء من هذه الاراضى عن طريق الالتزام لكنهم لم يتقيدوا بشروطه ولم تكن الاوقاف آخر الامر سوى صورة من صور التحايل على ابتزاز مال الدولة كذلك لم يكن صغار الملتزمين باستمرار ممن يتبعون السبل الصحيحة ومن ثم لجأ محمد على الى فرض الضرائب على اراضى المشايخ والارزاق والاقواف ثم استولى على هذه الاراضى والى نظام الالتزام فقضى بذلك على الطبقة « الموسرة الوحيدة في البلاد وهى طبقة الملتزمين » (٢٥) .

فهذه الطبقة ولدت شكلا جديدا من اشكال الملكية الزراعية في مصر الا وهو الاوقاف الاهلية لأن بعض الملتزمين ضمانا لما في حوزتهم من الاطيان لورثتهم أخذوا في وقفها وكان السائد أن يقف الملتزم ارض الوسية ولا يلجأ الى وقف ارض الفلاحة الا نادرا (٢٦) .

وقد ساهمت الحملة الى حد ما في اضعاف سلطة الملتزمين وأن كان محمد على هو أول من قضى على هذا النفوذ قضاءا تاما .

كذلك مهد الباشوات العثمانيون لحمد على الطريق حين أمسروا في ١١ سبتمبر سنة ١٨٠١ بمنع الملتزمين من جمع أية أموال من الفلاحين. مما أدى الى تجمع النساء والفلاحين والملتزمين والوجاقلية بيت الوزير واحتجوا على منعهم من التصرف وتشكى الفلاحون من ضيقهم لكثرة طلب المال .

بعد ذلك كان الهدف هو أخذ الرشوات وتحصيل بعض الاموال ثم عادوا وطلبوا من الملتزمين ايراد ثلاث سنوات أو أربع فان تمكنوا من الدفع بقوا على التزاماتهم وان عجزوا حل آخرون محلهم (٢٧) .

ثم عادوا وطلبوهم في سنة ١٨٠٣ بدفع مال الميرى عن هذه السنة وكذا رفع المظالم وحق الطريق للمعينين للطلب والاستعجالات بالاضافة الى تحصيل المفارم ممن يتوانى في الدفع وقد استمر طلب هذه الاموال حتى من اعيان الملتزمين ومن تأخر منهم عن الدفع ضبطت حصته واخذوها واعطوها لمن يدفع ما عليها من مياسير المالك فاضطر اصحاب الحصص الى المصالحة على ما بحوزتهم لئلا تضيع منهم (٢٨) .

شرع محمد على بعد ذلك في يوليو سنة ١٨٠٥ في قبض ثلث الفرائض من الحصص والالتزام فضج الناس خوفا من ان يصبح هذا الامر عادة مألوفة خاصة وأنه لم يبق للناس وسيلة للعيش فتعهد محمد على بعدم اللجوء الى ذلك مرة أخرى غير أن هذا لم يكن سوى تمويهات كاذبة حتى تهدأ النفوس وتستقر الاحوال ثم ما لبثوا أن عادوا من جديد لطلبها .

ثم أمر محمد على بعد ذلك برفع حصص النساء الملتزمات من أيديهن وكتب بها قوائم لطرحتها في المزاد ثم صالحت النساء عليها بقدر حالها وكل هذه الوسائل اتبعها للحصول على المزيد من الاموال وبالإضافة الى ذلك أخذ العسكر في اجبار النساء اللاتي مات أزواجهن من الامراء المصريين على التزوج منهم قهرا ومن أبت عليهم أخذوا ما بيدها من الالتزام والايراد واخرجوها من دارها ونهبوا متاعها .

وفى ديسمبر سنة ١٨٠٥ أمر بتحصيل مال الميرى من الملتزمين عن سنة احدى وعشرين وكان ذلك قبل اوانها بسنة ولم يراعوا ان شهر رمضان كان يعانى الناس من ضيق المعاش وغلو اسعار (٢٩) .

غير ان هذه الوسائل لم تكن الا بداية مبسطة للخطة الشاملة التى اراد محمد على ان ينفذها لانه كان قد بيت النية على القضاء على نفوذ الملتزمين شيئاً فشيئاً فلم يلبث ان طالب بفائض البلاد والحصص من الملتزمين والفلاحين وأمر الروزنامجى فى يونيو سنة ١٨٠٦ بتحرير ذلك عن السنة التالية فصح الملتزمون وذهبوا الى الشيخ عمر النقيب والمشايخ ليخاطبوا الباشا الذى اعتذر بسبب حاجته للمال ثم استقر الحال على قبض «٣» ثلاثة ارباعه : النصف على الملتزمين والربع على الفلاحين وان يحسب الريال فى القبض بثلاثة وثمانين نصف ، ويقبضه باثنين وتسعين وعلى كل مائة ريال خمسة انصاف حق طريق سواء كان القبض من الملتزم عن حصته أو بيد المعينين من طرف الكاشف فى الناحية . كما قرر الباشا فردة أخرى على الملتزمين وغيرهم وفى ديسمبر سنة ١٨٠٦ توالى الطلبات والسلف وفتحوا الميرى على السنة القادمة وجدوا فى التحصيل ووجهوا العساكر والقواصة لاطلب وضيقوا على الملتزمين الخناق (٣٠) .

وتمثلت الخطوة التالية فى تقويض نفوذ الملتزمين فى مقاسمتهم فى الفائض وذلك بالاستيلاء على نصفه وكان ذلك فى سنة ١٨٠٧ وأخذ فى تحصيل ذلك النصف من الفلاحين (٣١) غير ان حصص الالتزام التى كانت فى حوزة مشايخ الازهر والفقهاء خارجة عن ذلك الاجراء فلم يؤخذ منها شئ من الفائض (٣٢) .

ثم جدد محمد على الطلب مرة أخرى فى اغسطس سنة ١٨٠٨ من الملتزمين وسمى هذه الضريبة التى فرضت على القراريط باسم كلفة الذخيرة وأمر بكتابة دفتر لذلك فأخبره الروزنامجى بأن كثيراً من البلاد قد تعرضت للبوار ولا يمكن تحصيل هذا الترتيب فأمر بتحرير العمار فى دفتر مستقل والارض البور فى دفتر آخر .

ولعله أمر بذلك ليتلافى التلاعب فى دفع الضرائب ويضمن تسديدها وعدم التأخر فى ذلك وعندما تبين له أن الروزنامجى أدخل بعض المناطق فى عداد الاراضى غير المنتجة لتتخلص من الفرضة وفيها شئ لنفسه أمر بكتابة تقاسيطها وتوزيعها على اولاده واتباعه وبذلك استولى على هذه البلاد من اصحابها وبالرغم من أن البوار قد عطل خراج البحيرة الا انهم لم يتوانوا فى طلب الميرى من الملتزمين واعتذروا عن الدفع وعذرهم فى ذلك هو انتشار البوار فرمعوها عنهم ووزعها الباشا على اتباعه واستولوا عليها وطلبوا الفلاحين الهاريين والمنسحبين من البلاد الاخرى وامروهم بسكنائها (٣٣) وبذلك ساخت من ملتزميها الاصليين .

وقد بلغ عدد القرى التى عجز ملتزموها عن سداد الضريبة ١٦٠ قرية (٣٤) ، وقد وزعت على اتباع الباشا بعد أن صودرت من ملتزميها .

وهكذا استبدل محمد على الملتزمين غير القادرين بأفراد من أسرته وحاشيته ليعتمد عليهم فى المحافظة على مستوى الزراعة وليمدوه بما يحتاج اليه من اموال .

وفى سنة ١٨٠٨ تم على يد محمد على التغيير العظيم الذى أصبح بمقتضاه مالكا لجميع الاراضى الا القليل منها فقد طلب فى ذلك الوقت من الملتزمين أن يطلعوه على سندات ملكيتهم فعندما قدموها اليه قرر بطلانها جميعا معتددا فى ذلك على حق ملكية ولى الامر (٣٥) كما شهد هذا العلم ايضا نقل هذه الاراضى التى تمت مصادرتها الى اعوان محمد على واقاربه .

وفى يونيو سنة ١٨٠٩ شرعوا فى تحرير دفتر بنصف الفائض وكذلك اطيان الاوسية المختصة بالملتزمين وكتبوا بذلك مراسيم الى القرى والبلاد وعينوا بها معينين وحق طرق من طرف كشاف الاقاليم (٣٦) .

وبذلك فقد الملتزمون نصف الفائض كما حرمت اطيان الرسية من امتيازها السابق لانها كانت معفاة من الضرائب (٣٧) .

وكان من الطبيعي ان يثير ذلك تبرم جمهور الملاك ونظار الاوقاف والمستحقين والمترمين وهم طبقة كبيرة من السكان ومنهم المحتاجون الذين لا يرتقون الا من غلة الاوقاف الموقوفة عليهم من اسلافهم او من ايراد الاطيان الداخلة فى التزامهم وقد اثارت هذه المغارم فى نفوسهم عاصفة من الاستياء . وبخاصة من جانب عمر مكرم الذى لم يعد يقبل الحل الوسط على اعتبار ان الباشا قد حنث بوعده وغدر بوثيقة الشعب (٣٨) اما محمد على فكان يعتبر ان الاوامر السابقة لاغية وان من حق والى الجديد ان يجسدها .

ولم يكتف الباشا بذلك بل سعى الى ضبط حصص الناس واستولى عليها وخاصة تلك التى تقع فى القليوبية واخذها لنفسه واستولى على حصص عمر بك الانؤوى وحلوان البلاد التى فى تصرفه وقد قدر ما استولى عليه بحوالى ستمائة كيس وزعت على دائرة الباشا وخلافهم .

وبينما استولى الباشا على حصص عمر بك وهى بالمنوفية والغربية والبحيرة نجده يصرف بعض التعويضات لمن يراعى جانبه اما عمر بك ومن معه فاحذوا فى اعداد انفسهم للرحيل .

كذلك استولى الباشا فى مايو سنة ١٨٠٩ على تركة زوجة سليم اغا وهو من المالك فقد اخذ الحصص وحلوانها واخبر زوجها بانه سيعوضه عنها بما يفوق قيمتها فلم يسعه الا التسليم بما قيل . وخاصة وأن الباشا كان مستمرا فى سياسته القائمة على التعدى على المترمين ومقاسمتهم فى فائضهم ومعاشهم (٣٩) .

ثم عاد محمد على فى مارس سنة ١٨١٠ الى فرض ضريبة استثنائية على ٢٢٠٠ قرية ولم يتمكن بعض الفلاحين من الدفع وفضلوا الهروب كما قدم بعض المترمين تظلمات اليه يشرحون فيها سوء حالتهم وحالة حصص التزامهم ويرجون التخفيف عنهم فطلب منهم تقديم تقاسيط التزامهم وبعد فحصها حرم كثير منهم من حصصهم واعطى بعضهم تعويضا ولم يعط البعض الآخر كما اضطر بعض المترمين الى التنازل عن حصص التزامهم للحكومة

نظير ما تراكم عليها من الضرائب حتى أصبحوا عاجزين عن دفعها حيث كان الملزم لا يجد ملجأ ولا خلاصا الا بأحدى وسيلتين اما الدفع واما التنازل عن حصته للديوان (٤٠) .

وكان من رأى محمد على فى احد اجتماعاته مع المشايخ فى نفس السنة ضرورة تقدير ما على كل حصة من حصص الالتزام من ميرى وفائض اما سنة أو سنتين مع جعلها ايضا على أرض الوسية والرزق ومسحوخ المشايخ (٤١) . كذلك دعا محمد على الى مؤتمر لكشافى المديريات مهمته اعادة النظر فى موقف البلاد العام ومناقشة الاصلاحات التى يزعم القيام بها وتحديد مقادير الضرائب وقد أدى معظم الملزمين مطالب الحكومة فورا ليتجنبوا النفقات الاضافية التى تترتب على ارسال رسل خصوصيين ليفرضوا تحصيلها بل ان بعضهم قدم مبالغ بالنيابة عن الفلاحين العاديين العاجزين عن اداء ضرائبهم وعلى اى حال فان الفلاحين كثيرا ما كانوا يبيعون مواشيهم ومخزونهم من الطعام للوفاء بالمطالب المبالغ فيها ووجد بعض الملزمين أنهم مازالوا عاجزين عن الوفاء بمطالب الحكومة وقدموا عرائض للباشا يلتمسون فيها أن يسحبهم العفو فطلب منهم النزول عن تقاسيط التزاماتهم وأن يقبلوا عوضا عما دفعوه من ثمن مقابل امتيازاتهم معاشات تعادل الفايز واضطر عدد قليل من الملزمين الى التخلّى عن التزاماتهم ليسددوا ديونهم للخزانة . ولما كانت تلك الاجراءات لم تؤد الى تحقيق النتيجة المرجوة فقد قرر محمد على القضاء على الامتيازات الضريبية بالنسبة للاراضى الزراعية ووقّش الموضوع فى مجلس خاص عقد فى خريف سنة ١٨١٠ وضم المشايخ والوجاهة وغيرهم من الاعيان واقترح محمد على فى البداية زيادة سعر الميرى والفائض وانهاء النظام الاستثنائى الذى يجعل هاتين الضريبتين تحصلان على أساس رقم ثابت بغض النظر عن التغيرات التى تطرأ على العملة أو على احتياجات الحكومة ، واعتبر محمد على هذا الاصلاح عادلا بالنسبة الى كل من الفلاحين والملزمين لانه ينهى ضرورة فرض ضرائب اضافية ووقوع السكان تحت وطأة جباة الضرائب (٤٢) .

ويتضح من ذلك أن محمد على كان يهدف لاضطلاع الدولة بتحصيل الضرائب مباشرة من الفلاحين دون وساطة الملتزمين بعد أن أصبحوا عاجزين عن الوفاء بالمغارم بسبب سوء أحوال البلاد وهروب الفلاحين .

وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الإجراءات على أحوال كثير من الملتزمين الذين لجأوا إلى الاستدانة من العسكر فتضاعف حالهم سوءا وربما تنزلوا عما بقى في أيديهم لقوالى المطالب المالية « فقد ببقى عليهم المتأخر منها ويتراكم سنة بعد أخرى حتى يصبحوا فارغى اليد من الالتزام ومدينين وقد وقع ذلك للكثيرين فمن كانوا أغنياء وذوى ثروة أصبحوا فقراء محتاجين دون أن يدروا (٤٣) .

لهذا لجأ كثير من الملتزمين إلى أحد كتبة الروزنامة ذوى الشأن لحماية حصص وبالفعل تعهد حسين أفندى الروزنامجى بدفع الغرضة التى قررت على حصص كثير من الملتزمين وكان يعطيهم مهلة طويلة حتى يوفوها له مع مرور الوقت وهذا دليل على سعة حالته ومقدرته .

وكان هذا الكاتب قد اسقط خمسمائة فدان من المساحة باعتبارها من الاراضى غير القابلة أو الصالحة للزراعة واتفق مع شركائه من ملتزمى الناحية ثم اصلحوها مما جعل بعض الحاقدين يوشون به لدى محمد على الذى اسقط اسمه من كتاب الروزنامة وأبعده عن وظيفته وفرض عليه ثمانين كيسا (٤٤) .

وفى سنة ١٨١١ قرر محمد على ضريبة على حصص الالتزام تعادل ايراد اربع سنوات مما عليها من ميرى وفائض ومضاف وفى سنة ١٨١٢ قررها أيضا على البرانى . ولم يكتف محمد على بذلك بل استولى على جميع ما كان من حوزة المالك من اطيان الالتزام وبذلك لم يبق من اراضى الالتزام بالوجه القبلى الا قدر قليل (٤٥) .

فقد سهلت له مذبحه القلعة برنامجة الاصلاحى فنعذ تمكنه من افناء المالك ومصادر التزاماتهم ، صادر التزامات الملتزمين الآخرين فى مصر العليا غير أن هذه الالتزامات لم تنقل إلى ملتزمين آخرين كما كان الحال فى مناسبات سابقة بل بقيت فى أيدي الدولة .

وفى نفس السنة أعد مشروعا سريا لمصادرة اراضى الالتزام وذلك
بانشاء ديوان خاص من مهامه جمع المعلومات وتلقى شكايات الفلاحين
ومظالمهم حتى يتمكن من تبرير اجراءاته ولهذا عين ابنه ابراهيم حاكما للصعيد
لضمان تدفق العائد المستمر الى الخزانة وأمر بمسح كل اراضى الصعيد
كأراضى المتزمين من الممالك ، والمتزمين من قبائل الهوارة وحرّم شيوخها
من ممارسة سلطاتهم السياسية ، وأراضى المتزمين من غير الممالك الذين
احتفظوا بامتيازاتهم اثناء سيطرة الممالك على الصعيد ، وفرض عليها
الضرائب ثم وضعت معظم الاراضى تحت الاشراف المباشرة للجهاز الحكومية
وسمح لعدد قليل من المتزمين الاقوياء الذين استطاعوا أن يقدموا خججا
صالحة لامتيازاتهم بالاحتفاظ على الاقل بجزء من اراضيهم بينها تلقى آخرون
وعودا بأراضى فى الوجه البحرى وهى وعود لم تتحقق على أى حال وتلقى
آخرون تعويضا ضئيلا عن التزاماتهم (٤٦) ، خاصة فى الوجه البحرى
والجيزة حيث تركت لهم ارض الوسيّة .

كذلك ازداد حال المتزمين سوءا وبخاصة الهوارة منهم اذ عجزوا عن
سداد ما قرره عليهم وخربت ديارهم وصار معظمهم من عداد المزارعين بينما
تششت جماعات أخرى واتّهمت بمصر املا فى طلب العفو غير أنهم لم يتمكنوا
من مقابلة الباشا (٤٧) .

هكذا قضى محمد على على الممالك الذين كانوا يستحوذون على جزء
كبير من الارض ثم دخل فى عملية رابحة مع بقية المتزمين .

ومن هذا المنطلق جمع المتزمين واخبرهم بأنه ليس فى مقدورهم أن
يرغموا الفلاحين على دفع المال حتى يدفعوا هم ما كان مطلوبا منهم من مال
الالتزام وعرض عليهم أن يدفع عنهم ذلك للخزينة فى نظير أن يتنازلوا عن
أراضى الالتزام وقدّ عرض عليهم هذا الامر بشكل جعل من المستحيل عليهم
أن يرفضوه (٤٨) .

وكان محمد على عندما اعتزم ابطال الالتزامات طلب من المتزمين أن
يقدموا له بيانا بالأرباح الصافية التى تعود عليهم من التزاماتهم فظن المتزمون
أنه يريد زيادة الضريبة التى يدفعونها للحكومة فتفننوا فى انقاص قيمة هذا
م ٨ - التغيرات

الربح فلما قدموا حساباتهم بها لم ينفقشهم فيها بل قال أنه سيعتمدها حتى اذا نزع الاملاك التى كانوا ملتزمين عنها عين لهم معاشاتهم أو مرتباتهم على أساس الحسابات التى قدموها له .

وبحكذا تحملوا هم وحدهم سوء تصرفهم لأنه فى ذلك الوقت كانت قيمة العملة - أى القرش - مرتفعة لكن سرعان ما أخذت فى الهبوط حتى فقدت ما يقرب من أربعة أخماس قيمتها فهبط تبعاً لذلك قيمة ما يدفعه الباشا حتى بلغت الرواتب أو التعويضات فى سنة ١٨٣٣ ، ٥٢٥ ألف من الفرنكات أى ١٧٥٠.٠٠٠ قرشاً .

وقد علق دوها ميل بقوله «» عندما أبطل الالتزام كان دخل الملتزمين حوالى ثلاثين ألف كيس ولما كانت التعويضات التى دفعت لهم قد قدرت على أساس ما حصلوه من المال منذ حوالى ثلاثين عاماً كانت قيمة القرش مرتفعة فقد نجم عن ذلك نقص كبير فى إيراداتهم وعندما توفى كثيرون منهم بات ما تدفعه الحكومة للملتزمين أربعة آلاف كيس فحسب وكان من المنتظر أن يتناقص هذا المبلغ على مرور الزمن «(٤٩)» .

إذ بلغت قيمة معاشات الملتزمين القدامى فى سنة ١٨٣٣ ، ٣٥٠٠ كيس ثم تناقصت فى سنة ١٨٣٥ حتى وصلت الى ١٢٠٠.٠٠٠ جنيه فحسب من ميزانية سنة ١٨٣٥ «(٥٠)» .

لكن هل ظل الملتزمون مكتوفى الايدى امام استمرار تشدد محمد على فى اجراءاته المضادة لهم ؟

لقد جهر الملتزمون بالشكوى منذ البداية حين تبين لهم أن الوالى يريد ابطال الالتزام والاستحواذ على الارض . كما أنهم لم يستسلموا تماماً عندما اراد محمد على تقويض دعائهم الاقتصادية وذلك بأن مارسوا ضغوطاً قوية من خلال الجيش والعلماء وكبار الملتزمين السابقين وكان ذلك فى نهاية سنة ١٥ ، سنة ١٨١٦ حتى أن الباشا وعد باعادة الاوضاع الى ما كانت عليه لكثرة البلاغ من ذلك استمر فى المحافظة على برنامجه الاصلاحى ومنح المتمردين وعوداً فارغة «(٥١)» ، ويتضح ذلك مما رواه

الجبرتى فى هذا الصدد حين ذكر أن كتحدا بك قد أبرز الفرمان الذى وصل اليه من الباشا والذى يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع ايدى الملتزمين عن التصرف على أن يأخذ الملتزم فائضه من الخزينة وعندما انتشر هذا الخبر ضج الناس واحتجوا عند المشايخ وسألوا كتحدا بك فأثبت صحة ذلك الامر وافصح عن عدم امكانه مخالفته فاحتجوا باعتبار ذلك قطع لعاش الناس وارزاقهم لخاصة أن منهم أرامل وعجزة وللواحدة منهم قيراط أو نصف قيراط تتعيش من ايراده فكيف ينقطع ذلك عنهم فاجاب بانهم سيأخذون تعويضا فناقشوه الى أن قالوا له نكتب عرضحال للباشا وننتظر الجواب فأجابهم الى ذلك من باب المسايرة وشرع الشيخ المهدي فى ترصيف العرضحال وختموا عليه بعد امتناع بعض الذين ليس لهم التزام كما حضر جمع غفير من النساء الملتزمات الى الجامع الازهر وصرخوا فى وجوه الفقهاء وابطلوا الدروس وبددوا محافظ العلماء وأوراقهم ورات النساء أن تفعلن نفس الشيء كل يوم حتى يفرجوا لهن عن حصصهن ومعاشهن وارزاقهن وما كانوا يعتقدون أنه لا يمكن تحقيق ذلك ، ويعد هذا الموقف من الظواهر الجديدة فى المجتمع المصرى اذ يمكن أن نطلق عليها مجازا اسم مظاهرة نسائية من أجل المدافعة عن مصالحهن . اعترت الحيرة بعد ذلك الملتزمين لرفع ايديهم عن التصرف فى حصصهم خاصة بعد أن آن وقت الحصاد وهم ممنوعون من ضم زرع وسلياهم حتى اذن لهم كتحدا بك وكتب لهم أوراق وتوجهوا بأنفسهم أو بمن ينوب عنهم وارادوا جنى زرعهم فلم يجدوا من يعطيهم (٥٢) .

أما عن موقف محمد على من أرض الوسية فنجدته يترك الملتزمى الوجه البحرى والجيزة أراضى الوسية معفاة من الضرائب مدى حياتهم ان شاعوا زرعوها وان شاعوا اجروها كما أنه اعطاهم ايرادا سنويا طوال حياتهم يستمى الفائض تعويضا لهم واذا توفى احدهم تصبح أرض الوسية والفائض ملكا للديوان (٥٣) .

ولم تعامل اراضى الوسية فى الوجه القبلى بمثل ما عوملت به اراضى الوجه البحرى لأن حائزها وهم من المالك الكبار ذوى الصولة رفضوا التنازل عنها فأكرهوا الحكومة على معاملتهم بالقوة بل وقتل معظمهم وحتى

الذين نجوا وحاولوا الحصول على العفو من الحكومة أبت عليهم ذلك وأدخلت أراضيهم ضمن الأراضي المسوَّحة وصارت أسوة ببقية الأراضي الخراجية (٥٤) كما كانت أرض الوسيية والفايض يتولان إلى الحكومة عند وفاة الملتزم ولكنه إذا طالب أحد أولاده أو أقاربه أو تابعه بفايض الحصة المحلولة ولم يوجد له معاش آخر من اقلام الروزنامة تصدر الإرادة السنوية بإعطائه قرشا أو أزيد في اليوم على حسب الفايض .

وبالرغم من ذلك فقد أوقف إجراء ذلك النظام مدة حتى سنة ٤٣ (٥٥) والواقع أن محمد على ترك لهم الانتفاع بأراضي الاواس من أجل أن يعوض الملتزمين خسارة رأس المال الذي دفعوه للحكومة مقابل أخذ حق الالتزام مع إعفائها من المال مدة حياتهم .

ولما كان محمد على لا يورث أرض الوسيية فقد تحاليل الملتزمون على نقلها إلى ورثتهم فوقفوها (٥٦) .

كذلك تم فرض الاموال على إطيان الاواس التي في حوزة الملتزمين سواء أكانوا رجالا أم نساء على أن يحصل ذلك الروزنامجي أفندى والمعلم باسيليوس والشيخ محمد المصري ثم يتول كل ذلك إلى الديوان وقد سددت إحدى النساء المدعوة باسم زينب خاتون وشركاها بناحية بنى خلف بهنساوية مال إطيان وسيتها باعتبارها استحقاقا للديوان وذلك حسب تأريخ سنة ١٢٣٧ هـ وحينما تبين خطأ أنها قامت بتسديد مال وسيتها منذ سنة ١٢٣٥ هـ أي قبل التأريخ رد إليها ما دفعته (٥٧) .

ثم رأى محمد على ضرورة تغيير نظام جباية الضرائب حين كلفت عمال الحكومة بذلك كالصراف والقائمقام والمشايخ كما كان حاكم الخط وناظر القسم ومأمور المأمورية يفتشون على تحصيلها كل منهم في منطقته (٥٨) .

وكان ذلك في فبراير سنة ١٨١٤ حين كان الباشا قد قرر ضبط جميع الالتزام لطرفه ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف في حصص التزاماتهم (٥٩) .

ثم اُشيع فى سنة ١٨١٥ أن الباشا ينوى تغيير سياسته الخاصة بالأراضى وأنه قد أعاد أراضى الصعيد بالفعل الى ملاكها كما أنه اعتذر عما أوقعه الاقباط من ظلم بحائزى الاراضى ووعد بمعالجة الموقف فتفاعل الناس غير أنه سرعان ما انضح أن الباشا لا ينوى تغيير سياسته على الإطلاق فقد رفض أن يغير موقفه من أداء المال الحر عن أراضى الوسيعة بل، ألغى التعويض الذى وعد به الملتزمين مقابل مصادرة التزاماتهم أى الفائض مدعياً وجوب اعداد سجلات جديدة للأراضى قبل الدفع، ويبدو أن الحكومة كانت تماطل حتى يستخرج من الارض ربحها كاملاً لاطول فترة ممكنة (٦٠) .

يقول الجبرتى فى هذا الصدد : «أشيع فى الناس أن الباشا تاب عن الظلم وعزم على إقامة العدل فى مصر وفى القرى وقالوا انه اذا رجع منصوراً من الحجاز أفرج عن حصص الناس ورد الارزاق الاحباسية وزادوا على هذه الاشاعة أنه فعل ذلك فى البلاد القبلية وتناقلوا ذلك فى جميع النواحي وقد كتب أوراقاً لمشاهير الملتزمين مضمونها أنه بلغ حضرة أفندينا ما فعله الاقباط من ظلم الملتزمين والجور عليهم فى فائضهم فلم يرض بذلك وطلب منهم الحضور لحاسبتهم على فائضهم وقبضه ففرح أكثرهم بهذا الكلام واعتقدوا صحته وحضر أصحاب الرزق الكائنين بالقرى والبلاد من مشايخ واشراف وفلاحين مستبشرين وفرحين وعندما ذهبوا الى الباشا يخبروه بسبب مجيئهم ضربهم وطردهم ورجعوا خائبين .

وفى يوليو سنة ١٨١٥ عهد الباشا الى تقليل قدر الفائض الذى يصرف للملتزمين حتى وصل الى نصف القدر المقرر (٦١) .

وفى سبتمبر سنة ١٥ أراد الباشا أن يفرج عن حصص الملتزمين ويترك لهم وسايهم ليؤجرونها ويزرعونها لانفسهم كذلك رأى ضرورة إعادة النظر فى حسابات الملتزمين ورأى تحريرها على الوجه المرضي فاذا اراد احدهم ان يتصرف فى حصته ويلتزم بخلاص ما تقرر عليها من المال الميرى لجهة الديوان بموجب المساحة والقياس أعطيت له والا بقيت فى ذمة الباشا يقبض هو فائضها .

ويقال أن محمد على فعل ذلك لأن معظم حصص الالتزام كانت بأيدي
العسكر وعظمائهم وزوجاتهم وقد انحرفت طباعهم واستثناطوا غضبا لما
حدث ، ومنهم من كظم غيظه وفى نفسه ما فيها ومنهم من لم يطق الكتمان
وأظهر مخالفته وتسلمه لهذا أعلن الباشا فى ديوانه ارجاع الحصص
اليهم لتبرير طردهم فيما بعد الى أن يتم له التدبر معهم «٦٢» ، إذ كان
من الممكن أن يقوم تحالف بين العسكريين المتذمرين وملاك الاراضى
الساخطين لو لم يستعمل محمد على القوة فى قمع تمرد الجند ضد النظام
الجديد ولو لم يصطنع كل قدراته السياسية فى تهدئة الموقف ولكى
يسترضى رؤساء الجيش وغيرهم من الاشخاص البارزين فى البلاد الذين
أصابتهم اجراءاته المتعلقة بالاراضى أعلن لجميع الملتزمين الحق فى التمتع
بعائد ارض وساياهم دون أن يدفعوا للحكومة شيئا ودفع تعويضات
للملتزمين عن فقد التزاماتهم وأنشأ ديوانين لهذا الغرض مهمة الاول اعداد
حسابات الملتزمين الاعضاء فى حاشية محمد على ورؤساء الجيش بينما أعد
الثانى حسابات باقى الملتزمين وقد أولى المجموعة الاولى اهتماما خاصا
حيث لم تمنح الفايض وحده بل منحت المضاف والبرانى والهدايا ولم تنعم
المجموعة الثانية بمزايا مشابهة إذ لم تمنح سوى مقدار الفائض .

أما عن معاشات المجموعتين فقد كانت تدفع لهم طيلة حياتهم وقد
بلغ مقدارها فى سنة ١٨٣٧ ٢ مليون قرش ، ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ قرش فى
سنة ٤٥ وسنة ٤٦ (٦٣) .

ومهما قيل فان محمد على قد حل محل الملتزمين فى ملكية الارض كما
سبق له أن حل محل البكوات فى الحكم مع اختلاف الوسائل فى الحالتين
فقد قاومه البكوات وحاولوا القضاء عليه بما كان لديهم من القوة والنقود
ولهذا أعمل فيهم السيف لكنه لم ير أو لم يكن من الضرورى استعمال مثل
تلك التدابير ضد الملتزمين إذ انهم لم يكونوا فى مركز يساعدهم على
معارضة الباشا ولذا لم يكن فى حاجة الى استخدام الخديعة معهم أو
حتى العنف .

وبالرغم من أن المصادر تجمع على أن الوالى قد نجح فى الفاء
الالتزام ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف مما يوحى بأنه جردهم من أملاكهم
وقضى على سلطاتهم فى الريف وجعل الحكومة تتصل اتصالا مباشرا
بالفلاحين نجد أحدهم يرى أنه لا يمكن الزعم بأنه جرد الملتزمين من أملاكهم
إذ أنه على حد قوله قد منحهم ما يوازى تلك الاملاك حين قدر قيمة الربيع
الذى يحصله الملتزم وتعهدت الخزانة العامة بدفعه للملتزم مدى حياته (٦٤) .

وفى اعتقادنا أن ما منحه الباشا للملتزمين يعد ضئيلا جدا إذا ما قيس
بما كان يحصله الملتزمون لانفسهم من مضاف وبرانى وكلف خاصة وأنه
قدرها على أساس الارباح التى ذكروها له بعد أن قللوا كثيرا من قيمتها ،
ولا شك أن ما فعله الباشا قد قلل كثيرا من دخولهم كما أنه قوض نفوذهم
الاقتصادى .

وبمرور الزمن قلت سلطة الملتزمين حتى أن الحكومة كانت تتوعددهم من
حين لآخر عندما كانوا يتأخرون عن تسديد ما عليهم فى ظل نظام العهد ،
فقد صدر أمر شريف الى ملتزمى مصلحة المطرية بالاسراع فى دفع بدل
الالتزام نقدية ونهاهم هذا الامر عن اللجوء الى التزوير أو التأخير لتبرير
موقفهم (٦٥) .

كما صدر أمر آخر فى ١٢ جمادى سنة ١٢٥١ هـ الى مدير المنوفية
بضرورة تحصيل الاموال المتأخرة لدى الملتزمين والصيارف وغيرهم دون
تأخير وهى اموال الاطيان الرراعية (٦٦) .

وأخيرا جنى محمد على فوائد جمة من وراء الفاء نظام الالتزام أهمها
زوال طبقة انصاف الملاك وهم الملتزمون الذين عطلوا بوجودهم المشروعت
الزراعية الكبيرة . كذلك وجه محمد على بالفائه لنظام الالتزام ضربة
قوية الى طريقة الاستغلال الزراعى الذى ساد مصر لفترة طويلة كما
قضى على طائفة كبيرة كانت تقوم كحاجز بين الحكومة والفلاحين . وبزوال
هذه الطبقة اتصلت الحكومة بالريف المصرى اتصالا مباشرا ترتب عليه

تغيير العلاقة بين الفلاح والارض والحكومة وكان من الطبيعى أن تعمل حكومة محمد على على ازالة هذا الحاجز بقصد ازالة طبقة الملتزمين لأن سياستها العامة فى الحكم كانت تقوم على بسط سلطاتها المباشرة على جميع المصريين وفى جميع انحاء البلاد (٦٧) .

ويضاف الى ذلك أن محمد على بالغائه نظام الالتزام تمكن من ارضاء اعوانه وضمن ولاءهم له ، اذ أن معظم الاراضى التى استولى عليها اعطاها فقيما بعد لاتباعه وموظفيه وان كان فى بداية الغائه لهذا النظام لم يكن يستهدف هذا اذ انقضت فتره طويلة بين الغاء الالتزام وتوزيع الارض على الاعوان .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن الغاء الالتزام لم يسبب اضرارا الى جميع فئات الشعب لأن هذا الالقاء لم يؤثر الا فى طبقة محدودة العدد فضلا عما كان معقودا عليه من آمال فى تعميم الفائدة المبتغاه من النظام الجديد حتى ينتفع بمزاياه كافة أبناء البلاد .

فلا نزاع فى أن الغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد اصلاحا بل هو أبعد ما يكون عن الاصلاح لأن الباشا لم يحترم الملكية الفردية ولم يعترف بها وهذا معناه الغاء الملكية وامتلاك الحكومة لجميع الاراضى الزراعية فمن الخطأ أن يوصف الباشا بأنه المالك الوحيد للارض او أن جميع الاراضى كانت ملكا للحكومة .

ومن الواضح أن صاحب هذا رأى كان متأثرا بفكر الاقتصاد الحر السائد فى عصره فلم يهضم اجراءات محمد على فى اخضاع الانتاج الزراعى للدولة .

كذلك لم يكن الغاء نظام الوقف فى الاراضى ومصادرة الاراضى الاحباسية يقل أهمية عما فعله محمد على ازاء اراضى الالتزام لأن الملتزمين أكثروا من وقف اراضيهم وبذلك حول الالتزام نسبة هامة لها دلالتها من الدخول الزراعية اما لاغراض اتبعها محمد على غير ذات قيمة أو للنظر فى اراضى الرزق مما أدى الى اهمال الزراعة كما أن هذه الاراضى أصبحت

تشكل قاعدة لنفوذ العلماء الذى حاول محمد على أن يقوضه هو الآخر (٦٩). خاصة وأن هذه الاراضى كانت تدر عائدا ضخما على المنتفعين سواء اكانوا ورثة أو نظارا وفى رأى محمد على أنهم لم يستحقوا ذلك لأن هؤلاء النظار كانوا من أهم أسباب إهمال أراضى الوقف والأهم من ذلك كله أن أراضى الوقف كانت الأساس الاقتصادى الذى نما فوقه نفوذ العلماء (٧٠) .

ولهذا كان من أهم ملامح التغيير فى عصر محمد على هو ضرب فئة العلماء فى مصالحها الاقتصادية التى أثرت بالتالى على مكانتها السياسية. ويقال أنه كنتيجة رئيسية للحملة الفرنسية ضد العثمانيين والمماليك الذين كانوا ملتزمين الرئيسيين فى مصر حصل العلماء على مراكز ذات أهمية سياسية أثناء وجود ديوان بونابرت وسنوات حكم محمد على الاولى وأصبح بعض كبارهم ملتزمين لمساحات كبيرة وحصلوا على قدر كبير من الاملاك فعهد إلى الشيخ محمد السادات بقرية زفتة والقلتشندى القليوبية كما حصل الدواخلى نقيب الاشراف لفترة من الزمن على املاك مصطفى البشتيلى أخ زوجته الذى قتل ولم يخلف ذرية وأنه فيما بين سنتى ١٨٠٣ و ١٨٠٤ أخذ يزيد حصته من أرض الرزق والالتزامات . وكذا الشيخ خليل البكرى نقيب الاشراف الذى زاد فى مساحة الاراضى التى كانت فى حيازته اثناء وجوده فى وظيفته والذى أصبح مجبرا بعد ذلك على بيع كل أسهم التزامه عندما أخرج من الوظيفة بعد جلاء الفرنسيين من مصر، وإلى جانب حيازة العلماء لخصص الالتزام كان غالبيتهم يديرون عددا من الاوقاف الهامة (٧١) .

وقد ازدادت أهمية العلماء كملاك للاراضى وملتزمين بعد اعلان محمد على فى بداية حكمه لائحة باعفاء شيوخ الدين والفقهاء من الضرائب الخاصة التى تتراوح بين $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{5}$ الفايض المفروضة على الملتزمين من وقت لآخر ، كذلك تلقى العلماء التزامات اضافية كثيرة أما بلا مقابل أو رخيصة جدا من أولئك الذين أرادوا الهروب من فروض الباشا .

خاصة وأن محمد على فى بداية حكمه حاول استرضاء المشايخ اذ انه عندما فرض الضرائب الجديدة على القرى والالتزامات راعى خاطر الشيوخ وأعطى املاكهم وضياعهم وما دخل فى التزاماتهم من دفع ضريبة الفائض

كذلك شمل هذا الاعفاء املاك من ينتمون اليهم فاستغل الشيوخ هذا التمييز فى المعاملة واكثروا من شراء الحصص مما ادى الى اضعاف مكانة الشيوخ وازالة هيبتهم من القلوب (٧٢) .

ويبدو أن هذه الامور الدنيوية قد شغلت العلماء عن أمور الدين والتعليم التى كانوا قد كرسوا أنفسهم لها من قبل وتحولوا عن ذلك الى الاهتمام باملاكهم وبناء القصور مثل امراء الممالك واحاطة أنفسهم بالخدم والحشم وعذبوا الفلاحين واستخدموا الموظفين الاتقياء وخصصوا حق الطريق لاوليائهم (٧٣) .

« وصار شغلهم الشاغل هو الحصص والالتزام وحساب الميرى والفائض والمضاف وأخذ الجعالات والهدايا من أصحابها ومن فلاحهم » (٧٤) .

كذلك طلب الشيخ الدواخلى من الباشا أن يترك له عائداته من حصص الالتزام والرزق فوعده بالايجاب والافراج عن الرزق الاحباسية على المساجد والفقراء (٧٥) .

والحقيقة أن الباشا لم يشأ أن يصتطدم بالعلماء فى بداية حكمه لما كان لهم من مكانة خاصة وتأثير قوى بين الشعب ولما كان لهم من املاك شاسعة قدرت بـ ٦٠٠ ألف فدان فى الصعيد وفى المناطق المجاورة للقاهرة وقد نشأت هذه الاراضى فى الاساس من الهبات والاقطاعيات التى كان يعطيها السلاطين لبعض كبار المسئولين كملكية معفاة من الضرائب فأوقفوها حتى لا تصادر ، ومعظم ريع هذه الاراضى كان يذهب الى النظار الذين كانوا من العلماء ورجال الدين ولا تنتفع به المساجد الا بعد وفاة آخر ذكر من العائلة (٧٦) .

ونظرا لاتساع مساحة اراضى الرزق فقد كانت تزرع بالتأجير أو بواسطة فلاحين مستأجرين ولم تكن تزرع بالسخرة وكان الفلاح المستأجر لارض الرزق محسودا من أهل بلده ولم تكن على تلك الارض مصروفات ولا مغارم (٧٧) .

ويعصف الجبرتي حال الفلاح الذى يعمل فى أرض الرزق قائلا :
« فالزارع من الفلاحين اذا كانت تحت يده تاجر رزقة او رزقتين فانه
يكون مغتبطا ومحسودا من اهل بلده اذ كان يدفع لصاحب الاصل القدر
اليسير ولا يقدر صاحب الرزقة أن يزيد عليه خصوصا اذا كانت تحت يد
بعض مشايخ البلاد فلا يقدر أحد أن يتعدى عليه من الفلاحين ويستأجرها
من صاحبها وان فعل لا يقدر على حمايتها وعموما من كان تحت يده اطيان
من هذه الاوقاف وورثها يعتقد أنها أصبحت ملكا له ولا يرى أن لاحد
سواه الحق فيها (٧٨) .

واذا كان محمد على لم يشأ منذ البداية الاصطدام بالعلماء الا أنه لم
يستمر فى السير على هذا النهج فنجدته يحترم الاوقاف من حيث المبدأ
فقط . اما عمليا فانه أخذ فى عزل العلماء والمشايخ الذين كانوا نظارا
عليها وجعل من نفسه ناظرا على تلك الاراضى وأخذ على عاتقه مهمة
تنفيذ الشعائر الدينية التى تتطلبها هذه الاوقاف وعين للمشايخ رواتب
سنوية .

وقد أدت مصادرة اراضى الوقف وفرض الضرائب على اراضى الرزق
الى اثاره غضب وثورة رجال الدين الذين كان عدد كبير منهم اما نظارا
لهذه الاوقاف أو من الملتزمين وقد احتج رجال الازهر والمليتمون على هذا
الغاء وذهبوا الى محمد على يشكون سوء حالتهم ويطالبون برفع الظلم
عن الناس فقال الباشا « انا لست بظالم وحدى وانتم اظلم منى فانتى
حين رفعت عن حصصكم الفرض والمغارم اكراما لكم اخذتوها انتم من
الفلاحين وعندى دفتر محرز فيه ما تحت ايديكم من الحصص يبلغ الفى
كيس » (٧٩) .

ولم يكن ابراهيم أقل تشددا من والده مع العلماء « فاذا قيل له هذا
على مسجد » يقول : « كشفت على المساجد فوجدتها خرابا والنظار عليها
يأكلون الايراد والخزانة أولى منهم ويكفيهم انى اسلمهم فيها اكلوه فى
السنين الماضية والذى وجدته عامرا اطلقت له ما يكفيه وزيادة وانى وجدت
لبعض المساجد اطيانا واسعة وهى خراب ومغطلة والمسجد يكفيه مؤذن

واحد وأجرته نصفان وإمام مثل ذلك وله مرتب من الديوان في كل سنة
وإذا تكرر عليه الرجاء أحال الأمر على أبيه ولا يمكن العودة إليه
تحركاته وتنقلاته وتعدد مشاغله (٨٠) .

معنى ذلك أنه بعد أن كانت هناك فئة اجتماعية يتول إليها ريع
الرزق الشاسعة أصبحت الدولة هي المتفعة الوحيدة بها وحلت
في الانتفاع بالرزق كذلك لم ينبج المشايخ من فرض الضرائب أو
الأموال منهم نظير مسموحهم في فرض حصصهم التي أكلوها وقد
هذا المبلغ بمائتي كيس وزعت على القراريط على سبيل القرض أو
ترد لهم أو تحسب لهم في الكشوفات من رفع المظالم ومال الجهاد يأخذ
من فلاحهم (٨١) .

وعندما اشتكى الفلاحون من ذلك وذهب العلماء لإظهار شكواهم
الباشا من إساءة استخدام امتيازاتهم والأصاغر ثرواتهم التي
بطرق غير مشروعة وكان لهذا الإنذار أثره في استيلاء الخوف على
المشايخ في الوقت الذي قرر هو فيه عدم تقديم أي مزيد من التنب
للمشايخ أو إعفائهم من الضرائب (٨٢) .

والحقيقة أن العلماء لم يكرهوا عمل التحقيق والضبط الذي قد
محمد على إنما كرهوا أن يكون ذلك معهم أو على الأقل توهبوا أن
ما هو. لا تكرار لاغتصابات الماضي لا بأس أن يشاركوا فيه ، فلما اكت
أنه ليس مقدمة مقاسمة جديدة بل هو بناء للسلطة العامة وفي نفس
تقويض لسلطتهم واستيلاء على ما كانوا يتمتعون به من مميزات نفرو
الإصلاح واحتجوا فلم يأبه محمد على لاحتجاجهم (٨٣) .

وربما كان انصرافهم عن العلم والأشتغال بأمور الأراضى قد
بعض الضيق وعكس صورة غير مستحبة عنهم لدى بعض الأوساط
الجبرتي يستخر منهم ويظهر شماتته فيهم لما حل بهم من قبل الوالى
« وكان معظم إدارات دوائر عظماء النواحي وتوسعاتهم ومضايقتهم
هذه الأرزاق التي كانت تحت أيديهم بغير استحقاق الى أن سلط

عليهم من استحوذ على جميع ذلك وسلب منهم ما كانوا فيه من النعمة وتشتتوا في النواحي وتغربوا عن اوطانهم وخربت دورهم وذهبت سيادتهم وفي بعض الارزاق من مات اربابه وخربت جهاته ونسى أمره وبقي تحت يد من هو تحت يده من غير شيء أصلا » (٨٤) .

ويرجع تدهور أحوال العلماء الحائزين للاوقاف أو الرزق الى أن الوالى فرض عليها الضرائب الخراجية وصرف لهم مرتبات من الروزنامة ونزع منهم حق التصرف فى وقفها فلم يعد لهم عليها أية سلطة اللهم الا حق المنفعة كسائر الاراضى الخراجية (٨٥) .

وقد اتبع الباشا ذلك الاسلوب لاعتقاده بأنه صاحب الحق الاول فى ادارة الوقف وأمور المسلمين باعتباره نائب السلطان فى مصر فهو أولى بذلك منهم ولينفذ خطته انتهج اسلوبا معيناً فى السيطرة على الاوقاف تم على مراحل وبدأت أولى خطوات ذلك فى يوليو سنة ١٨٠٩ حين قرر المال عليها أى الرزق الاحباسية ثم طلب من الكشاف حصر تلك الاراضى كما طلب من واضع اليد على الرزق أن يتقدموا بسنداتهم الى الديوان لتجديدها فى ظرف اربعين يوما والا سقط حقهم (٨٦) ، وكان الكثيرون من الناس قد تلفت سنداتهم التى اخذوها من اسلافهم واهملوا تجديدها واعتمدوا على ما بأيديهم من السندات القديمة لجهلهم أو لفقرهم وعدم قدرتهم على ما ابتدعه النظام الجديد من كثرة المصاريف التى تنفق على تجديد السندات والاموال الاخرى التى قدرها شريف افندى على اراضى الرزق والتى بلغت عشرة انصاف أو خمسة عن كل فدان ، والحقيقة ان هذه القيمة كانت كبيرة لأن كثيرين من الناس هاله هذا القدر ورفض تجديد سنداتة فضاغت رزقته وانحلت عنه واخذها غيره (٨٧) .

اما موقف الباشا من الرزق المرصدة على أعمال البر واطعام الفقراء فقد اصر على حصول الديوان على ريع تلك الارزاق كما رفض ابراهيم باشا شفاعة العلماء ورأى أن يشتروا ما يأكلون بدراهم من اكيلانهم أو يغلطون ابوابهم ويستقلون بأنفسهم وعيالهم ويقتصدون فى معاشهم فيمتادون على ذلك ولا يلجأون الى التبذير والاسراف لأن الديوان احق منهم بهذه الاموال (٨٨) .

وتمشيا مع هذا المبدأ أمر محمد على ابنه ابراهيم فى سنة ١٢ وكان حاكما على الصعيد بالاستيلاء على أرض الرزق بالصعيد المرصدة على المساجد والخيرات من مكاتب وصهاريج مما أدى الى ذهاب الكثيرين من أهالى الصعيد لحمد على يشكون أمرهم .

وقد استند محمد على فى اجراءاته تلك على فتوى شرعية مؤداها انه حيث أن مصر قد فتحت عنوه فان على أراضيها أن تدفع الجزية كما ان بإمكان الباشا أن يفرض عليها الضرائب . ولم تدع هذه السياسة للملتزمين وإن كانوا يستفيدون من عائدات أراضى الرزق الاحباسية والاقواف سوى اختيار ضئيل بين مغادرة الصعيد وبين البناء فيه كمزارعين ، كذلك تم فرض ضرائب على الرزق الاحباسية تعادل الضريبة المفروضة على غيرها من أراضى القرية وذلك فيما عدا اذا كان المستفيد من الرزقة حاملا لحجة شرعية من قبل الوزير يوسف أو شريف أفندى على أن يثبت صحتها واذا ثبت ذلك يدفع نصف قيمة الضريبة العادية التى تفرضها الحكومة (٩٠) .

مما سبق يتضح أن التسوية النهائية المتعلقة بالرزق الاحباسية كانت تتمثل فى : فرض ضريبة الميرى — الخراج — التى تحصلها الحكومة شأنها فى ذلك شأن أراضى القرى ، ويتلقى المستفيدون بها معاشا مدى الحياة لا يمكن توريثه وتحمل الدولة نفقات المحافظة على المساجد والمؤسسات الخيرية وسرعان ما اخذت تتضائل قيمة المعاشات بسبب وفاة مستحقيها وتبطل الاموال الى الدولة .

وقد ذكر حسب ما جاء به كل من بوالكونت وكولان ان الباشا خصص ميزانية معينة سواء للانفاق على المساجد أو صرف معاشات للقائمين عليها وفى ميزانية سنة ٢٩ كان هناك بند يغطى مرتبات المشايخ وصيانة المساجد قدره ٤٣٧٥٠٠ فرنك أى ١٢٥٣١٢٥٠ قرش أى ٦٢٢٠٠ ز ٣٠ كيس بينما قدرها كولان بـ ١٠٠٠٠٠٠ قرش ، ٢٢٠٠٠ كيس بينما ذكر كامبل أن نفقات المساجد بلغت ١٠٠٠٠٠٠ قرش أى ٢٠٠٠ كيس .

كذلك أورد دوهاميل اعانة مالية لتعويض الاشخاص عن دخلهم الذى كانوا يحصلونه من القرى وسحبت منهم أى معاشات المستفيدين من الرزق المنزوعة وقدره بـ ٥٠٠.٠٠٠ ر.١ قرش أى ما يساوى ٣.٠٠٠ كيس واعانة مالية للمساجد بدلا من الرزق التى صادرتها الحكومة وقدرها ٢٩.٠٠٠ ر.١ قرش أى ٢.٠٥٨ كيس (٩١) .

بعد ان استعرضنا هذا النوع من الاراضى والمميزات التى كان يتمتع بها أصحابها لمدد طويلة تكاد تتشابه الى حد كبير مع نظام الالتزام وقضاء محمد على على نفوذهم يجدر بنا أيضا ان نتعرض للآثر الذى أحدثه إلغاء الالتزام على الفلاحين وعلاقتهم بالحكومة الجديدة .

ومن الطريف أن هذه التغيرات التى طرأت على حياة الارض لم تغب عن ادراك الفلاحين وعلمهم فقد استبشروا خيرا بزوال نظام الالتزام ولم يقف بهم الحال عند هذا الحد فحينما حاول الملتزمون اكراه الفلاحين على العمل فى أرض الويسية التى ظلوا يحتفظون بها فى الوجه البحرى على نحو ما كانوا يفعلون فى الماضى كان الجواب فى معظم الاحيان عليكم بأخر لاننا صرنا فلاحو الباشا (٩٢) ، وما كان باستطاعة الفلاح من قبل ان يجرؤ على مثل هذا القول وهذا أمر بالغ الدلالة من الناحية السوسيولوجية فالقوة الاجتماعية انهارت بانهايار اساسها الاقتصادى (٩٣) ولهذا عمت رنة الفرع العميقة قرى مصر البالغ عددها ٢٢٠٠ قرية (٩٤) ، فما كاذ الباشا يأمر بضبط حصص الملتزمين ورفع ايديهم عن التصرف حتى تطلو الفلاحون عليهم بالالسنة فيقول الحرفوش منهم اذا دعى للشغل باجرته روح انظر غيرى أنا مشغول فى شغلى انتم ايش بقا لكم فى البلاد ؟ قد انقضت ايامكم احنا صرنا فلاحين الباشا (٩٥) .

وكان هذا بمثابة رد فعل لما كانوا يلاقونه من عنت الملتزمين وظلمهم . وهكذا حرز الباشا بالغائه نظام الالتزام الفلاحين من سيطرة الملتزمين الذين لم يكن يجرؤ الفلاح من قبل على أن يرفض العمل لديهم بل وزراعة أرض أواسيهم بالسخرة .

لكن يجب ألا نغفل أن محمد على رغم أنه حرر الفلاحين من سلطة الملتزمين إلا أنهم أصبحوا خاضعين له مباشرة ولعمال حكومته الذين لم يقلوا غلظة عن الملتزمين في معاملة الفلاحين . وهكذا أصبح فلاحو الباشا يواجهون لأول مرة سلطة الحكومة المركزية ويحسون بوجودها .

كذلك كانت السياسة الجديدة تحوى بين طياتها بعض المميزات للفلاحين فقد منح الفلاح القادر على الزراعة بعد عملية المساحة التى تمت فى سنة ١٣ من ثلاثة الى خمسة أفدنة (٩٦) على أن يكون له فيها حق التصرف طيلة حياته وذلك بناء على عقد منحه له الوالى باسمه ، ولا يحق للفلاح التنازل عن أرضه أو رهنها الا فى الأربعينات (٩٧) أى أن الفلاح كان يملك حق الانتفاع بالرريع فقط طوال حياته بينما بقيت الملكية فى يد الدولة .

كذلك قدم لهم محمد على آلات الحرث والزراعة والمشيية اللازمة للرى كما منحهم الحرية الشخصية والمساواة أمام القانون وان كان قد قيد حرية التنقل الى حد ما كما ألغى سخرة الزراعة (٩٨) .

والحقيقة أن محمد على كان رحيما بالفلاحين فى البداية فقد نظر الى الفلاح على أنه ولى نعمته وليس ادل على ذلك من عطفه على الفلاح اذ بلغه يوما ان معاون الفابريقات فى الوجه القبلى اساء معاملة بعض الفلاحين وحبسهم ظلما فكتب اليه يقول « ان أولياء نعمتى اثنان احدهما السلطان محمود والثانى الفلاح وينبغى عدم النظر الى الفلاح بعين العداوة بل يجب النظر اليه لما فيه أصول رفاهيته ، كما كان ينهى عن ارتكاب كثير من الجرائم ضد الفلاحين من قبل موظفيه (٩٩) .

ولم تقتصر تلك الملاحظات على الكتاب المصريين فقط بل نجد ان الكتاب الاجانب قد اشدوا هم الآخرين بتحسين حالة الفلاح فى بداية حكم محمد على فيذكر هنرى دودويل بأن الفلاحين كانوا يعاملون معاملة افضل وأصبحوا أكثر رضا وقناعة عما كانوا عليه منذ سنوات كثيرة مضت وقد استقى هذا المؤلف معلوماته من سولت الذى اشتهر برحلاته المتكررة بحثا عن الآثار وقد فرضت عليه طبيعة مهنته الاحتكاك عن كثب بفلاحى البلاد (١٠٠) .

ويضيف آخر الى ما سبق قائلا : أن حالة من الانتعاش والراحة قد آلت بالفلاح فى مطلع عهد محمد على حين التزم بوثيقة تعيينه فلم يفرض ضرائب جديدة وألغى الالتزام (١٠١) .

وسواء استفاد الفلاح أو لم يستفد فمهما لا شك فيه أن محمد على لم يفكر فى أحوال الفلاح الاجتماعية اطلاقا وانما كان يعنيه اثراء خزانة الدولة التى توسعت أعمالها فى ذلك الوقت فلم يترك الفلاحين أحرارا بل رأى أن تسير أعمالهم وفقا للخطة التى أعدها .

اتفق كثير من المراقبين مع نظرية الباشا فيما يتعلق بضرورة الرقابة فقد كتب بعضهم يقول من تجربتى الذاتية مع الشخصية العربية لابد وأن اعترف بأن هناك بعض الحقيقة فى رأى القائل بأن الفلاح المصرى اذا ترك وشأنه فسوف يقصر انتاجه على حاجات ساعته وسيستمر فى توجيه اهتمامه الى زراعة تلك المواد التى تتكلف القليل من العمال ورأس المال (١٠٢) .

وتمثلت الرقابة فى اشكال عدة منها اشراف موظفى الحكومة عليه وفرض أنواع معينة من الزراعات واجبار الفلاح على العمل وعدم اعطائه الحرية الكافية للتنقل بل اجباره على العودة فى حالة هجره لقرية .

فبمجرد أن تم إلغاء الالتزام أصبحت القرية مسئولة عن سداد الضرائب مباشرة للدولة بدون وساطة الملتزم (١٠٣) .

بعبارة أخرى أصبح الفلاح يدفع الاموال المقررة عليه الى الموظفين والجبابة الذين عينتهم الحكومة بمرتبات محددة كما ضبظت عملية فرض الضرائب ومواعيدها ، وهكذا حلت محل سلطة الملتزمين وأصحاب العصبيات والمشايخ سلطة واحدة هى سلطة الحكومة .

وكان من عادة الفلاح المصرى الا يدفع أموال الحكومة الا بالكرياج وكثيرون منهم كانوا يفضلون قسوة الكرياج على دفع الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم والتى لم تكن تتناسب مع قدرتهم على الدفع وفى حالة م ٩ = التغيرات

الناخير كانت تنزع حيازة الاطبان من الفلاح وتعطى الى أحد الممولين الذي
تجرب بشداد المتأخر وعندما تتكدس المتأخرات على الاطبان يجرها
اللاحون ويديرون منها وتضططر الحكومة الى اعلانها للطلاب الجدد
الاجل بعدة (١٠٤) .

ثم هذا الخصم ايضا صدرت اوامر مشددة الى مديري الاقاليم
بالمثل الدائب والمتواصل الاسراع فى جمع الضرائب من القرى وتعيين
المعلمين اللامين لذلك ول تضيق الخناق على الفلاحين من أجل الدفع
سواء كانت هذه الضرائب نقدية أم عينية وقد اشتهر بعض المديرين
كعبد الرحمن مدير الشرقية بهمة كبيرة فى تنفيذ مهمته حتى انه غلق جميع
مدبرى الوجه البحرى فى مهلتهم (١٠٥) .

ثم تتابعت الاوامر الى مديري الوجه البحرى بسرعة التحصيل ايضا
ل والافادة بما تم جمعه أسبوعا بأسبوع والتحفظ عليه فى خزائن المديرية
استعدادا لطلبة أى وقت وحتم على عدم الماطلة أو التأخير فى
مبلغهم (١٠٦) ، وأمام هذه الاوامر المشددة ارتكب رجال ادارة الباشا
استباحات كثيرة بدوّن علمه وكان من افدح المظالم جباية الضرائب
المختلفة (١٠٧) .

ثم ذكر مأمور قنا أن شايخ قرين قدروا بالفلاحين واخذوا
مناخ بدعوى انها طالب اسيريه وبقي فى ذمتهم من هذه المبالغ ثلاثة عشر
الف قرش وكسور كما بقي فى ذمتهم من الضرائب ٥٤٠٠ قرش وكسور
وعندما علم الباشا بذلك أمر بتحويل هذه الاموال من ذون أصحابها المهرى
وإدبب المشايخ الذين يغدرون بالفقراء (١٠٨) .

وربما يرجع السبب فى وقوع المظالم بالفلاحين من جراء فرض
الضرائب الى أن الضرائب لم تكن تفرض على عين بذاتها بل على البلاد
حالة بطريق الالتزام ، كما تم فرض ضرائب استثنائية على القرى فمعجزوا
من السداد ، وقد أدى ذلك الى خروج عائلات برمتها من قراها وذلك
لذا الخراج يتعاطم حتى الثلاثين من القرن التاسع عشر وخلال
القرنين .

الذى سهل الفلاح اعطاء الالتزام دون فوائد .

ولذلك اشترط محمد على على الزراع فى مقابل ان يستعيدوا ملكية الارض التى منحتهم بمقتضى مساحة سنة ١٣ أن يدفعوا الضرائب الاضائية فيما يخص مواشيهم ومحاصيلهم التى كانت لا تزال فى الحقل لتدبير المبالغ الضريبة بيننا فضل اخرون ابهجرة فالضريبة العقارية على وجه العموم كانت عبارة عن قدر معين من المال يفرض على الاطيان ولم تكن هناك قاعدة ثابتة يوزع بموجبها المال المذكور على الاطيان كما أن تعديل الضرائب لم يكن يجرى فى اوقات معينة وفصول مقرر (١٠٩) .

ونأى العكس من ذلك ترى هيلين زيفلن انه قد تم تحديد الضريبة وذلك ليصرف كل دافع للضريبة القدر المطلوب منه ويحدث كل الضرائب السابقة فأصبحت واحدة هى الميرى وأن ارتفعت نسب الضرائب عن نسبتها فى الماضى وبالتالي فان القرى التى كانت مدينة من قبل بما يبلغ ألف ريال وجدت أن مدبوئيتها قد زادت بما يتراوح بين ١٠ آلاف و ١٠٠ ألف ريال (١١٠) .

ولكن النظام السابق كان بمقدور الفلاح التهرب من كل ذلك أو دفع ثمن التهرب لكن كان من الصعب عليه أن يفعل نفس الشئ فى ظل النظام الجديد .

وبالإضافة الى ذلك جاءت زيادة الضرائب وزيادة المديونية الضريبية فى نفس الوقت الذى بدأ فيه محمد على سياسته الخاصة بالتدخل المباشر فى الشؤون الزراعية وهى سياسة منعت الفلاحين من بيع إنتاجهم فى السوق الحرة بالاسعار المرتفعة السائدة فى ذلك الوقت .

وعلى كل فقد أضفى توحيد الضرائب فى ضريبة واحدة قدرا يسيرا من النظام على الهيكل الضريبى للبلاد فقد سهل أسلوب جباية الضرائب بذلك سهل على محمد على أن يقوم ببعض الإصلاحات فى الإدارة المالية وهى إصلاحات تستهدف التقليل من قرص الاختلاس التى ساعد عليها النظام المعتاد السابق .

وهكذا ضمن أن يتدفق الى خزانة الحكومة قدر من الضرائب يزيد على ما تدفق على جيوب الكتبة الاقباط ومشايخ البلد ، وقد استمر الاقباط فى جباية الضرائب بعد وضع رئيس الهيئة القبطية تحت اشراف الدفتردار وكان لكل اقليم يحكمه كاشف موظفه القبطى الذى يحفظ سجلات الضرائب وكان مرعوسوه يجمعون الضرائب فى القرى بمساعدة القائمقام ويوردون النقود الى صرافة الاقليم الذى يفتحها ويحولها الى خزانة الوالى ، وكان أى موظف يرتكب اختلاسا يبعد عن وظيفته ويجبر على أن يرد للحكومة ما اخذته وربما يهد عقابا . وعبرة لغيره والغيت الامتيازات المعتادة التى كان الاقباط يجمعونها وحل محلها راتب شهري يتناسب مقداره مع أهمية مركز كل موظف قبطى ، وكان هؤلاء الموظفون الاقباط يتعرضون للعقاب اذا طلبوا ما يزيد على ما منحتهم الحكومة لهم من تعويض ، وقد حرم أمر صادر فى سنة ١٦ على كشافى النواحي والمباشرين أن يأخذوا أى شئ فى مقابل خدماتهم باستثناء قليل من الخبز والفشر الا بالاسعار الرسمية وتم تحذيرهم من العقوبات القاسية التى تحل بهم فى حالة انتهاكهم لهذا الامر .

وفى يناير من عام ١٨١٧ دعا الباشا كل موظفى الاملايم الى اجتماع فى القاهرة وامرهم بأن يقدموا حسابا بالمبالغ التى حصلوها من الفلاحين زيادة على ما صدرت اليهم التعليمات بجبايته كما أرسل مندوبين الى مختلف المديرىات للتحقيق فى أعمال الابتزاز التى كان يقوم بها هؤلاء الموظفون واستجوبوا مشايخ القرى ودونوا كل ما استطاعوا الحصول عليه من مواشى ودجاج وعلف ومما أخذوه موظفو الحكومة من الفلاحين وقد ارغم الموظفون بعد ذلك على تصفية ممتلكاتهم كى يردوا ما ابتزوه من مبالغ اضافية (١١١) .

وهكذا الحقت كثير من الاضرار بهم وبمن انتمى اليهم ومنهم من اضطر الى بيع فرسه والاستدانة من الغير (١١٢) .

ويؤكد ادوارد لين أن أغلب حكام الاقاليم قد تعدوا فى طغيانهم حدود السلطة التى خولهم اياها الشاشا فقد اساء شيخ القرية استعمال سلطته عندما كان ينفذ أوامر رؤسائه وقت جباية الضرائب رغم انه كان ينال

من الضرائب أكثر مما ينال رؤوسيه اذ انه عندها لا يورد سكان القرية
المبالغ المطلوبة منهم كان يتم ضرب الشيخ لتقصير الفلاحين (١١٣) .

وفى نفس الوقت كان المشايخ يتعرضون لاقصى انواع العقوبات حين
يتعرضون بالظلم للفلاحين فى جباية الضرائب عن طريق اغساء اهلهم
واقاربهم والفلاحين الذين يلوذون بهم وقد تصل عقوبة مشايخ البلاد الى
أن يضرب بالكرباج مائة جلدة فى المرة الاولى تزداد الى ١٥٠ فى المرة
الثانية بينما كانت تصل عقوبة الصراف الذى يغالط فى الاموال الى ٥٠
كرباج فى كل مرة (١١٤) .

وبالرغم من صدور مثل هذه العقوبات الصارمة فلم يتورع بعض
مشايخ البلاد عن الاستمرار فى غيهم وقد اشتكى أهل قرية سنهور التى
يبلغ زمامها ٥٧٠٠ فدان والتى كانت مدينة للحكومة بس ٧٥٠٠ جنيه مر
الشكوى من أن شيخ البلد يسلب أموالهم اذ انه لا يدفع للحكومة المبالغ
التى يستولى عليها منهم كما تشكوا من انهم لم يمنحوا أية فرصة حتى
يستريحوا من وطأة المطالب القديمة (١١٥) .

ولذلك كثيرا ما كانت تتأخر أموال كثيرة على الفلاحين بسبب عدم
مقدرتهم على الدفع قد تصل الى ضريبة سنتين أو ثلاث سنوات فى بعض
الجهات ويرجع ذلك الى قلة مياه النيل فيستحيل على الزراع فى اغلب
الاحيان أن يفوا بمطالب الحكومة حتى اذا واثت احدى سنوات الرخاء
امكنه التخلص من المال المتأخر عليه ، وكثيرا ما يعتبر من دواعى الفخر
بين الفلاحين أن ينالوا من صربات السياط عددا معلوما قبل أن يقوموا
بسداد ما تطلبه الحكومة ويحل فى المقام الارفع بينهم أكثرهم على المقاومة
صبرا .

وعلى الرغم من أن الفلاح قد يكون مدركا تمام الادراك ما عليه خلق
الجابى من القسوة وأن العقاب من الصعب احتماله الا انه يذعن لهذا
الامر فى استسلام اذا لاحت من ورائه بارقة أمل فى اعفائه من دفع ثمنه
تدر من المال (١١٦) .

وفى الحقيقة كان الفلاح على حق فيما يلجأ اليه من التهرب من
الاول لانه لم يقيض لجدول الضرائب الذي وضع اثناء مسح على
١٨١٢ - ١٨١٤ أن يبقى ثابتا وكان الغرض من الزيادة هو توفيق الإيرادات
اللازمة لتسوية الحرب فى الحجاز فلم يبلغ الباشا زيادة الضريبة عن
بلغته انتصارات قواته فى تسعة جزيرة العرب كما أنه لم يضع فى الاعتبار
ما كان لقلة المياه فى سنة ١٧ من اثر على الزراعة . ثم تمت عملية
تصنيف جديدة فى سنة ١٨١٨ حين زاد الباشا من ضريبة الخراج بحجة
مساعده فى حروب الحجاز وكان الفلاحون قد دهشوا من قلة الزيادة التى
فى غير اوانه ورحل الكثيرون منهم .

ثم زيدت الضريبة مرة أخرى فى سنة ١٩ فزاد على كل فدان حقل
بمير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول بل واخذ ما يفيده أيضا من القلة .
وعلى الرغم من أن الباشا قد وافق على التجاوز عن دفع الضرائب
المأخرة الا أنه أصر على دفع الضرائب الجارية وعلى أى حال فقد أعلن
ابراهيم بعد عودته متصرا من الحجاز انه لن يجس الضرائب المتأخرة
فحسب بل والمأخرة أيضا التى تراكت خلال عامين وتوجه مع جماعة
الضرائب الى القليوبية والغربية والمنوفية ايتأكد من أن كل الضرائب قد
تم تسديدها ولكن كثيرا من الفلاحين ومشايخ البلاد كانوا قد هجروا اراهم
هربا من مطالبه وتركوا غلالهم فى الاجران وهربوا فى البوادي بأبنائهم
ونسائهم واولادهم (١٠١٧) اما الذين بقوا فقد استدانوا ليدفعوا الضرائب
واجبروا على بيع مواشيهم واثاثهم ومصاغ زوجاتهم واجبر بعض مشايخ
الباد على دفع ألف ريال ونجح ابراهيم فى جمع ١٠٠ ألف كيس فى هذه
المناسبة وحدها (١١٨) . .

فى عام ٢٨٢٠ طلب منهم دفع مال المسموح اداة سنتين وذلك متب
مطالبتهم بالخراج قبل اوانه « فازداد كربهم وربما جاء على الواحد ألف
ريال أو أكثر وقاسوا الشدائد من جراء غلاق الخراج الزائد عن الحد » (١١٩) .
كذلك ساءت حالة الفلاحين عن ذى قبل كما تدهور مركز مشايخ البلاد
الذين كان لهم مركز ممتاز ونفوذ كبير فى ظل نظام الالتزام واصبحوا فى
مرتبة تقرب من الفلاح البائس غير أن الزيادة فى الضرائب لم تنفك هذه

حد معين فلم يابث الباشا أن فرض زيادة أخرى في الضرائب بعد مسح سنة ٢٠ . سنة ٢١ حيث قسمت الاراضى الى فئتين بحسب خصوبتها وكان على الفئة الاولى أن تدفع ١٣٥٠ باره عن الفدان وغرضت على الاراضى الاخرى ضرائب اقل من ذلك طبقا لجودتها وفى سنة ٢٢ كانت الضرائب تتراوح بين ٢٠٠ ، ٢٢٠٠ باره عن الفدان وقسمت الارض احدى عشرة درجة بحسب الجودة ومدى بعدها عن النيل واسلوب زراعتها وفى سنة ٢٧ كانت الضريبة على اراضى الدرجة الاولى تقدر بـ ٢٧٠٠ باره من الفدان أى ما يوازى ٦٧٥ قرشاً (١٢٠) .

كذلك تحمل الفلاحون ضحف فيضان النيل كما حدث سنة ٢٨ حيث اذلل كاهلهم بالضرائب وكان عليهم أن يفوا بكل الضرائب بما فى ذلك ضرائب الاراضى الشراعى وهى الاراضى التى لا تغرق وقت الفيضان كما اجبروا على بيع مواشيهم رغم اعتماد عملهم الزراعى عليها فى تشغيل آلات الري كل ذلك من أجل النصدى لنقص الطعام فى كل مكان ، ورغم هذا تراكمت متأخرات الضرائب كما ادى انخفاض ايرادات التصدير الى ازدياد صعوبات الحكومة المالية فاضطرت الحكومة فى النهاية الى تخفيف الضرائب لأن المدين الذين ارسلوا الى المديرية فى سنة ٢٦ للتحقيق فى اسباب تاخر الضرائب ابلغوا محمد عى أن عبء الضرائب بالغ الغرامة وأن من الراجب تخفيفه ولهذا صدر مرسوم فى ٨ أغسطس سنة ٢٦ يقضى بإلغاء الضرائب على الاراضى الشراعى كما صدر مرسوم آخر بنفس التاريخ يسمح بإلغاء الضرائب فى الحالات التى تكون فيها المحاصيل قد تدهورت نتيجة الجفاف .

ورغم أن فيضان سنة ٢٦ كان أفضل من فيضاني السنتين السابقتين إلا أن مركز الحكومة المالى ظل سيئاً ففى مارس سنة ٢٧ قدرت كمية الدين المتأخرة بـ ٢١٠.٠٠٠ كيس وكان موظفو الحكومة يعملون والجنود الذين لم تدفع لهم رواتبهم لعدة شهور يطالبون بمرتباتهم فعدت الحكومة على اجتماع يضم مائة وعشرين من مشايخ الاقاليم للتوصل الى طرق تجبر الفلاحين على الوفاء بضرائهم وبعد عدة اجتماعات اقترح المشايخ دفع المتأخرات على اقتساط على أن يتم دفع الدفعة الاولى وقدرها

٨٥ ألف كيس خلال ثنهون قليلة وان يسدد الباقي خلال سنتين ورغم موافقة محمد على على هذه الخطة الا أنه بعد ثنهون قليلة أمر بتحصيل ٨٠ ألف كيس بالقوة على أن يتم دفعها خلال عشرين يوما . كذلك فرضت ضريبة خاصة على الاراضي الخصبة لتعويض الخسارة التي لحقت بالخزانة العامة من جراء بقاء أراضي جافة لم تزرع (١٢١) .

وقد قدر البعض قيمة الضرائب التي كان يدفعها الفلاح بما يقل قليلا عن أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية أى أن كل شخص يدفع قدرا من الضرائب يزيد على جنيهين وهذا دليل على قدرة وادى النيل من حيث الانتاج ولو انه لم يؤخذ من دافعى الضرائب غير المبالغ التي تصل فعلا الى خزائن الدولة لكان من المحتمل أن يقتنى المنتجون كثيرا من الاملاك (١٢٢) .

ولما لم يكن الحال كذلك فلم يكن للمزارع ما يخلفه لاولاده غير كوخه وقد يترك لهم بعض المشية وبعض مدخرات طفيفة لانه لا يستطيع أن يحصى ما تطلبه الحكومة منه فهو يعانى من الطلبات غير المباشرة كالزبد والعمل والشمع والحبال وكثيرا ما يضطر الفلاح ليحصل على ضرورات الحياة الى أن يصرق محصول ارضه ويحمل ما يستطيع حمله الى كوخه سرا .

لهذا كله كان من الطبيعى الا يثابر الفلاح على تحمل اعباء الزراعة الا اذا أجبره على ذلك الحكام (١٢٣) .

وهكذا تبين أن الدافع الاساسى لالغاء الالتزام ومصادرة اراضى الوقف أو فرض الضرائب لم يكن بأى حال من الاحوال التخفيف عن الفلاح أو تحسين احواله وانما كان الهدف الحصول على المزيد من الاموال التي تدخل جيب الحكومة دون أن ينقص منها شىء .

يقول فتحى عبد الفتاح فى هذا الصدد « لا نستطيع أن نغفر لمحمد على استخدام المركز للفلاح المصرى بحجة أن ذلك كان بهدف التصنيع أو تمويل مشروعاته العسكرية سواء لبناء مصانع الذخيرة والاسلحة أو

اعداد الحملات فالواقع يقول- انه بالرغم من أن الغناء الالتزام وتصفية الاراضى وفرض الضرائب عليها كان من الممكن أن يمثل خطوة هامة وثرورية فى اتجاه تطوير اشكال الاستغلال الزراعى فى مصر الا أن ذلك لم يحدث لأن التنظيم الجديد لم يضع فى اعتباره مصلحة المنتجين مما أدى الى انهياره ولعل أكبر دليل على ذلك أن الشعب المصرى فى عهد محمد على شهد لأول مرة فى تاريخه هجرة جماعية واسعة « (١٢٤) » .

وقد صور لنا الكثيرون حالة الفلاحين ابشع تصوير فقد ذكر المستر جون أوجست الرحالة الانجليزى قائلا « لقد شاهدنا الفقر المدقع فى جميع اشكاله حتى لم يعد هناك شىء غير عادى يلفت النظر أو يستثير الشعور ففى ذلك الاقليم الريفى نرى التعاسة تخيم على ربوعه أما طعامهم الرئيسى فهو الذرة مع البصل » (١٢٥) .

كذلك اخطأ الباشا حين حرم الفلاح من ملكية رقبة الارض التى كانت فى قبضة الحكومة تملك تصريفها لمن تشاء عند عجز اربابها عن أداء التكاليف المفروضة وهى مبالغ فيها كثيرا فماذا كانت النتيجة ؟ لقد اساء الوالى التقدير حين وجه همه الى تحصيل أكبر ايراد ممكن من الفلاح حتى تركه على حافة الفقر واثقل على البلاد فأفقرها وهى تلك التى كان بالامس يدافع عنها ضد مظاهر الاستبداد والفسوضى .

ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك الى فقد الثقة وعدم استقرار الحسالة المالية وبالتالي القضاء على كل محاولة للفلاح فى اصلاح كيانه الاقتصادى والاجتماعى ففقد الفلاح المصرى كل عطف على الارض وبدأ يشعر بالرغبة عنها فتراه يحاول التخلص منها ولقد بلغت الحالة اشدها فى أواخر حكم محمد على ، بل لقد ذهب الفلاحون الى أكثر من ذلك حين أجبروا على « سنة التنازل عن حريتهم وكل ما يملكونه لمن يجيرهم من شر تلك المظالم الكثيرة التى تعد مسئولة الى حد كبير فى ضعف الكيان الريفى (١٢٦) » .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن العنت لم يقتصر على الفلاحين انفسهم بل امتد أيضا ليشمل الذين كانت لهم صلة قديمة بالقرى من أولاد البلد وارباب الصنائع والذين أجبروا فى ظل النظام الجديد على دفع مال

الطين قهرا ، فيكون الشخص جالسا في حانوته وجماعته فما يشعر
الا والامران يحيلون به بالبرهنة اخذتمهم ويسحبوه بالثمن وهو لا يعرف
له ذنبا وانهما يدسال عن ذنبه يقال له عليك مال الطين اى طين الفلاحة
من ردة مسين لم تنفعه وقدرد كذا فيقول لا اعرف ذلك ولا اعرف البلد
ولا رأستها فى عمرى لا انا ولا أبى ولا جدى فيقال له ألسنت الشبراوى أو
الداوى فيقول انها نسبة قديمة فلا يقبل منه ذلك ويحبس ويضرب حتى
يدفع ما ائتموه به أو يجد شائعا يصلح عليه وقد وقع ذلك لكثير من
المنسبين والتجار وصناع الحرير .

وام ينف الار عند هذا الحد اى تحصيل طين الفلاحة من الفلاحين
ونيرهم بل لما زاد الامر سوءا أن الباشا اخذ يزيد فى مقدار الطين فزادها
الى الثلث ثم ربوها اربع مرات تزيد كل ضريبة عن الاخرى بمائة نسف
فضة اعلاها يبلغ ثمانمائة نصف فضة (١٢٧) ، يضاف الى ذلك أن الفلاح
لم يعد قادرا على رفع غلاله التى زرعها فى أرضه والتى دفع عليها كل
تلك الضرائب طوال السنة بل كانت تؤخذ منه قهرا مع الاجحاف فى الثمن
والدين والزامه باجرة حمها للمكان المعد لذلك ويلزم أيضا باجرة الكيال
وعوائد المباشرين (١٢٧) .

كما أصبح مكلفا أيضا بهد الباشا بما يحتاج اليه من مواشى فتت
صدرت الاوامر فى مارس سنة ١٧ الى كشاف بشراء المواشى من
الفلاحين وارسالها الى المكان الذى أعده الباشا لذلك كما طلب كشاف
النواحي شراء الاغنام من الفلاحين بالثمن القليل مما أدى الى تهريب
الفلاحين لمواشيهم الى المدينة ليلا وبيعها بما احبوا من ثمن فيمنع الباشا
ذلك وصادر أوامره فى ابريل سنة ١٧ الى كشاف النواحي باحصاء عدد
اغنام البلاد والقرى وجمعة وارساله الى مجمع اغنام الباشا كما فرض
على كل فدان رطلا من السمن بحيث تجمع وترسل الى مصر ، فاستغل
الفلاحون بتحصيل ما دهمهم من هذه النازلة وطولب المزارع بمقدار
ما يزرعه من الاقدنة اربالا من السمن واذا احتاج لتكملة ما كلف به يضطر
الى شرائه ممن يوجد عنده بأعلى ثمن ليسد ما عليه (١٢٩) .

وحكذا لم يعد فرض الضريبة على الفلاح قاصرا على الاموال بل تعداها الى اشياء أخرى عينية الزم بها حتى وان كانت في غير استطاعته.

ولهذا قيل أن عبء المظالم واعمال الابتزاز التي حدثت في عهد محمد علي كانت اثار بكثير منه في العهود السابقة ففي ظل حكم البكوات الماليك كانت هناك مقاطعات يلى أمرها حكام الين عريكة واقل جشسا وكبت مطالبهم أخف عبئا على الفلاحين من المطالب التي فرضها نلجام محمد علي فقلت قدرة البلاد على الانتاج وقلت بواردها لعجز الشعب عن اداء ما ينرضونه من مغارم ، وساعد على ذلك أنه لم يكن هناك مساواة في توزيع الاراضي مما أدى الى وقوع خسائر هادحة فهناك قرى تزرع من الاراضي أقل بكثير مما تستطيع وهناك غيرها تزرع أكثر مما تستطيع وكل هذا راجع الى تدخل الحكومة في حياة الفلاح وأرضه وحريته على النحو الذي يروق لها فلم يكن هناك قواعد تنظم العلاقة بين حكومة الباشا والزراع لأن هذه القواعد كانت تتغير كل عام وفق مصلحة الباشا فهي تعطيه قدرا معيناً من الارض وتفرض عليه زراعة أنواع معينة ودفع ضريبة تقدر بعشر دخله السنوى وتشتري محصوله بثمن تقدره هي وليس ما يأخذه الباشا هو كل ما يزيد حالة الفلاح بؤسا فلان لحاكم الاقليم ضلعا كبيرا في سلب القليل الذي يتبقى له فحاكم الاقليم كان يغتصب من الفلاح الكثير ويشترى من البغال والخيول والماشية خلال ثلاثة أعوام من تعيينه شيخا أو حاكما لذلك كثيرا ما كان الفلاح يهجر قريته ويهرع الى المدن ليشغل بأي عمل ويذهب مشايخ القرى في الربيع الى القاهرة والاسكندرية لاستعادة هؤلاء وايداعهم سجون الحكومة وسوقهم الى قراهم من جديد (١٣٠) .

ولعل من أشد الاجراءات تعسفا تلك التي اتخذها محمد علي في جمع الضرائب بصرف النظر عن زيادتها في أعوام كثيرة هو ذلك النظام الذي عرف باسم التضامن الضريبي .

فقد فرضت الضريبة في أول بدء التوزيع وتدرجت في الزيادة سنة بعد أخرى حتى أصبحت حملا ثقيلا على الفلاح ناء تحت عبئه زمنا طويلا

مما أدى الى تراكمها عليه لهذا رأى محمد على ضرورة اجبار افراد الاقليم الواحد على ادائها للحكومة ويكونوا متضامنين فى ذلك فاذا عجز بعضهم عن السداد وجبت على الباقين ، وقد وصل هذا التضامن الى أن أصبح مفروضا على كل البلاد المصرية بأجمعها (١٣١) .

بعبارة أخرى أصبح كل فلاح فى عهد محمد على مسئولاً عن ضرائب كل جيرانه فى القرية وأصبحت كل قرية مسئولة عن ضرائب القرى المجاورة لها فى المنطقة وكل منطقة مسئولة عن ضرائب المناطق الأخرى فى المديرية وبعد سنوات من التهرب والتأخير والاضطهاد والتهديد والضرب بالسيوط عندما تصل القرية الى نهاية مواردها وتنهار تحت اعباء الضرائب المفروضة عليها وتلك المفروضة على جيرانها كانت الدولة تصادر مواشى واللات أهلها ثم تحول الأرض قسرا فى الغالب الى فلاح آخر مطلوب منه أن ينجح حيث فشلت الدولة واقل ما يوصف به هذا الاجراء انه محاولة لدفع الظلم بالظلم .

ويقال أن الشريعة الإسلامية لم يرد فيها ما يثبت ذلك أى أنها لم تقض بالزام جميع أهالى القرية بخراجها وان هذا المبدأ قرر بعد ذلك لاسباب معينة كما اقرت الشريعة بحق كل رجل فى امتلاك أرضه وردّها اليه حين يطلب ذلك كما أنه يعتبر مسئولا شخصيا بخراجها (١٣٢) .

لهذا دفع نظام التضامن الضرائبى بعض المؤرخين الى لوم الباشا لاتباعه هذا النظام الذى يجبر القرى المجدة على العمل لدفع الضرائب عن القرى الأخرى العاجزة وبذلك يظل المجدون يدفعون ما يعجز عنه المتكاسلون وبهذا لا تخسر الحكومة قط ولم يكن هذا النظام هو أسوأ ما اتبعه محمد على بالنسبة للفلاح (١٣٣) ، فحتى نظام السلف كان البعض يضمن البعض الآخر (١٣٤) .

ويرى آخرون أن هذا النظام أو هذه الطريقة التضامنية تعتبر منافية للمبادئ الاقتصادية لأنها تحمل بعض القرى احمالا باهظة تجعل من المتعذر حتى على اخصب الجهات أن تسدد الاموال المتراكمة عليها والتي تتأخر من عام الى آخر ، وحتى اذا كان هناك بعض المزارعين الذين دفعوا

ما يزيد عما ربط عليهم فلم يتمكنوا من استرداد زياداتهم الا اذا كان جميع سكان القرية قد وفوا ما عليهم (١٣٥) .

وبعد عام ١٨٣٩ تدارك محمد على ان تنفيذ هذا الامر فى الديار المصرية مجلبة لخراب النواحي التى كانت لم تنزل على درجة من الثروة فعدل عن هذا الاسلوب والزم كبار الدولة من الامراء والثوادر العسكريين الذين اثروا من خلال هذه المناصب بمقتضى امر عال فى سنة ١٨٤٠ بضرورة اخذ عهد تحت مسئوليتهم بشرط وفاء ما عليها من الضرائب المتأخرة والمستحقة فى المستقبل وتوعدهم بالعقاب الصارم اذا رغبوا الرضوخ لارادته وابوا الامتثال لاوامره (١٣٦) .

أى انه استبدل نظام التضامن الضرائبى بنظام العهد وكلاهما ضار بالفلاح والهدف الوحيد المرجو من ورائه هو تحصيل الاموال من الفلاحين، لاعتقاد الحكومة فى مقدرة الشعب على الدفع وكانت تلك التوقعات أكثر تفاؤلا مما يوحى به الموقف .

وربما كان هجر الفلاحين لقراهم هو السبب الذى جعل الباشا يعدل عن سياسة التضامن الضريبى ويحل محلها المسئولية الشخصية فى الدفع .

وعلى الرغم مما قيل عن الاثر السئ الذى تركه هذا النظام على الفلاح الا ان جبريل بير على العكس من كل هؤلاء يعتقد ان هذه المسئولية الشخصية فى الحقيقة لم تنفذ الا فى حدود ضيقة (١٣٧) ، ولتنظيم المسئولية الشخصية فى دفع الضرائب رأى الباشا فى فبراير سنة ١٨٤٢ ضرورة تعيين مقدار ما للشخص من فايز أو ما عليه من بقية فى السنين الماضية وخضم الفايز من البقية فاذا تبقى عليه دين للحكومة بعد ذلك يضاف الى ما عليه من مال فى السنة التالية وكذلك اذا كان الفايز أكثر من البقية يحسب له الفرق فايزا فى السنة التالية بحيث يكون فى ورد كل شخص ما عليه من بقية 'و ما له من فايز (١٣٨) .

وبناء على هذه الخطة رفض محمد على اتباع اية سياسة مخالفة لها ولهذا رفض طلب بعض نظار الاشمام الذين كانوا يرغبون فى اضافة

الاموال المتأخرة على أطيان القرى الضعيفة الى أطيان القرى المقتدرة
اذ ان ذلك من شأنه أن يؤدي الى ترويج هذه القاعدة مما لا يوافق المصلحة
الحامة خاصة وأنه سبق أن ألغى التضامن الضريبي (١٣٩) .

ويقال أن الخاء محمد على لنظام التضامن في دفع الضرائب فيه ميزة
للاهالي لأنه يحصر علاقتهم مع شخص واحد يدفعون له ما عليهم من
الضرائب كما أن الضاؤه افاد الحكومة لأنه وفر عليها نفقات التحصيل
الضرائبي وراح ميزانيتها مما كانت تدفعه من المزايا للبرطانيين المتهددين
المكلفين بجمعها من قبل (١٤٠) .

وبالرغم من أن محمد على قد ألغى نظام المسؤولية الجماعية في دفع
الضريبة الا أن الفلاح ظل مرهقا من دفع الضرائب فاضطر الى ترك أرضه
والهجرة الى خارج البلاد (١٤١) ، فاصدرت الحكومة أمرا مشددا تنه
برجوع المهاجرين وتهديدهم بأشد أنواع العقاب ، خاصة بعد أن اتهمت
جهات على درجة عظيمة من الخصوبة من سكانها كالقبوم وقد كاث كل من
المشد والغفير بمراقبة الفلاحين يوميا ليحولوا بينهم وبين الضرب من الأرض
بل وكلها باحضار الفارين .

ولم يكن المشد والغفير هما المكلفان بمراقبة الفلاحين وإنما من
الجمرة فحسب بل كان المأمور مكلفين بذلك أيضا ومكافئين بالتأكد من أن
تصريحات المرور الصادرة للفلاحين الذين لديهم سبب مشرع في الهجرة
تتوافق مع دبرت طبقا لنظام القسمة (١٤٢) .

وتدل تصريحات المرور التي ابتدعت في عهد محمد على على مدى
قوة الدولة في الريف وشدة احساس الفلاحين بهذا الوجود وهو ان
لم يكن موجودا في عهد الانتزام كذلك كلف جميع مآمر الحكومة القبار
والبحري باعادة الفلاحين المقيمين لدى مشايخ الدهبان والمتميزين من
احدم معروفهم على أن يحضروا شيوخ العرب الذين يأووه في بلادهم
الامان الاسكندرية حيث يقيمون فيه بقية حياتهم اقتصادا من لا يزال
للفلاحين (١٤٣) .

كما صدرت الاوامر الى المجندين في رشيد للتبض على الاهل المتسحبين ومنعهم من ذلك ثم تطور الامر الى ضرب الشيخ الذي يحس عنده احد المتسحبين مائة كرواج وان يعاقب المتسحب باربع مائة الى الجهادية او الى الاسكندرية ليحمل التراب (١٤٤) .

كذلك أجبر مشايخ القرى على احضار الفلاحين المتهربين من قراهم بسبب الضرائب والسخرة وكلف معهم بهذه المهمة الاغيات (١٤٥) ، وهكذا أصبح المشايخ ممثلين للسلطة الحاكمة أمام الفلاحين وليس العكس كما كان الحال في عهد الملتزمين ، كما صدرت اوامر الى مشايخ المزارع ان يجمعوا الفلاحين المقسمين لديهم في خلال ١٥ يوما والا تعرضوا للعقوبات . كما ادى عدم اداء أية اعداء بسواء بالنسبة الافراد العائليين من الفلاحين او حتى شيوخهم (١٤٦) .

واخيرا كلف النظار أيضا بالبحث عن الهاربين وكان على كبار المشايخ ان يمدوا النظار شهريا بقائمة الهاربين من الارض .

واذا كانت الاوامر الصارمة قد صدرت ضد الفلاحين المهاجرين والموظفين الذين يتهاونون معهم في ذلك فقد سمح في نفس الوقت للثرومين المزارعين ان يلجأوا الى المديرين اذا اسيئت معاملتهم بل ولهم الحق أيضا في ان يلتمسوا من الباشا نفسه تحقيق العدالة .

ورغم هذا فقد انتشرت ظاهرة التسحب انتشارا كبيرا الى حد دفع محمد علي الى توزيع الاراضي التي تركها الفلاحين على طالبين جدد . وفي تزايد ذلك مع بداية الثلاثينات ، أوائل الأربعينات ، وهكذا أصبح من المعتاد ان الأرض إما عبدة أو جفلك (١٤٧) .

وليتلافى محمد علي هذه الظاهرة أمر بجميع سكان القرى الريفية للزراعة ودفع الضرائب وارسل الصالح منهم الى الخدمة العسكرية وغير الصالح الى الليمان ، ولم يكتف بذلك بل قام بفرض فردة على المتسحبين الذين اقاموا في بعض الجهات حيث اخذوا يعملون في الحقل النجاري ، وتكلف دهبان الفردة بعمل قوائم بمقدارها كما تحرر بها خطابات وترجع .

بها مشايخ الحارات لتحصيلها غير أن المتسحبين لم يحضروا وعاد مشايخ الحارات دون فائدة (١٤٨) ، وبينما فشل هؤلاء فى تحصيل الفردة من المتسحبين نجح ناظر قنا واسنا فى إعادة الفارين الى قراهم كما تمكنا من ارسال المبالغ المحصلة من مال سنة ١٢٣٨ هـ - سنة ١٨٢٢ م الى خزينة قنا (١٤٩) .

والحقيقة أن العربان كان لهم ضلع فى مساعدة هؤلاء المتسحبين كما سبق أن اشرنا لكن بعد أن أصبح ذلك ظاهرة علنة وانتشرت بصورة كبيرة تم احضار كبار مشايخ العربان واخبروهم بالتعهد بعدم ايواء الهاربين وتسليمهم الى السلطات ومنحوا جميع التسهيلات للتفتيش والقبض عليهم (١٥٠) ، ورغم تظاهروهم بكل ذلك الا أنهم لم يمتنعوا عن الاستمرار فى ايوائهم فقد أوى على العربان وهو أحد مشايخ ناحية شرنوب فى نواحي الشفالك بقسم الرحمانية خمسة وعشرين فلاحا مما حدا بالسلطات الى تعتبه والقبض عليه هو ومن معه (١٥١) .

كما امر مدير الشرقية والعريش بضرورة اتباع الحزم مع مشايخ العربان لارجاع الهاربين ورغم هذا لم يهتم العربان بذلك اذ كانوا يغمضون العين عما يحدث (١٥٢) .

ولم يكن العربان وحدهم هم الذين يأوون المتسحبين من المزارعين فقد اخفى ناظر فارسكور بعض المتسحبين من ولاية البحيرة لديه ومع أن هذا الاخفاء ممنوع حسب الاوامر لهذا تقرر رفع هذا الناظر من نظارة قسمه وارسله الى ليمان الاسكندرية وتعيين آخر بدلا منه (١٣٥) .

وقد بلغ عدد المتسحبين فرارا من الزراعة وهن سداد ما عليهم من أموال فى الشرقية سنة ١٢٥١ هـ ٩٤ نفرا وقدر ما عليهم من أموال بـ ٥٢٣٧٠ قرشا (١٥٤) .

ويبدو أن ظاهرة التسحب لم تكن قاصرة على الفلاحين بل شملت أيضا بعض المشايخ بل والمشايخ الموقوفين فى بلادهم والذين تركوا اشغالهم مما ادى الى تعطيل النواحي لذلك صدرت الاوامر بعدم تسحبهم

بل واخذ حجج شرعية عليهم ورغم هذا استمر التسحب فبلغ عدد المتسحبين فى نواحي مشتول ومقيمين بالقليوبية بـ ٥ مشايخ و ٧ فلاحين (١٥٥) .

كما تسحب أيضا مشايخ ناحية شلقان واعلنوا عصيانهم وعدم مقابلتهم لناظر القسم مما أدى الى تراكم الاموال عليهم فى هذه الناحية فكلف مدير القليوبية بنهيمهم عن ذلك كما صدرت أوامر أخرى باسترجاع جميع المشايخ المتسحبين الى بلادهم وحدد شهرا كحد أقصى لحضورهم والا صلبوا على باب دارهم (١٥٦) .

وهدد المشايخ ذوى النفوذ بمعلقبتهم اذا سهلوا على المشايخ الاقل نفوذا الامر فى التقصير فى دفع الضرائب .

كذلك تهرب أربعة من مشايخ القرى فى القليوبية من وفاء ما عليهم من أموال (١٥٧) كما رفض اعطاء بعض المشايخ فوائضهم التى طلبوا بها اذ تبين أن عليهم أموالا كبواقى مما يمنع استحقاقهم للفائض (١٥٨) .

ويجب أن نشير هنا الى أن ظاهرة التسحب لم تقتصر على داخل القطر بل امتدت خارج القطر فقد صدر أمر الى مدير ايالة صيدا بضرورة أرجاع المتسحبين لدية الى خليل أفندى مدير نصف ثان الشرقية والذين بلغ عددهم ١١ أنصار (١٥٩) .

وقد ازدادت هجرة الفلاحين حتى امتلأت البلاد الشلمية والرومية من فلاحى قرى مصر « من عظيم هول الجور » (١٦٠) .

وقد لجأ الفلاحون الى هذا الاسلوب مؤخرا أى الفرار الى الاقطار البعيدة كالسودان والشام لئلا يعادوا من جديدهم وأطفالهم وزوجاتهم تحت حراسة عسكرية الى الجفالك ، وقد قدر عدد الاسرات الفارة من البحيرة وحدها ١٢ ألف أسيرة (١٦١) .

وهكذا كانت ظاهرة التسحب مظهرا من مظاهر مقاومة الظلم وان كان هذا الاسلوب يعد سلبيا فقد كان هناك أساليب أخرى للاحتجاج تمثلت فى الامتناع عن دفع الأيجارات والتحايل على اجراءات الحجز كما

ظهر أسلوب عنيف من أساليب المقاومة أحيانا تمثل فى حرق المزارعات قبل حصدها أو حرقها بعد حصدها والى جانب هذا يرى البعض أن هرب الفلاحين المدمين من القرى وتكوينهم العصابات الاجرامية يمثل شكلا من اشكال السخط على الحياة الريفية ونظام الاستغلال الزراعى كما كانت المنازعات بين الفلاحين ورجال الادارة تعد شكلا من أشكال المقاومة (١٦٢) .

وعلى أية حال فقد أصبح تهرب الفلاحين من القرى ظاهرة عامة تستلقت النظر وليس هذا راجعا فى تقديرنا الى أن معاناة الفلاح كانت أشد فى عصر محمد على بسبب الضرائب وغير ذلك وانما لأن سلطة الدولة أصبحت قوية بشكل مختلف تماما عن العهود السابقة كما أن التجنيد على حسب ما ذكرنا كان هو الدافع الرئيسى فى حدوث هذه الظاهرة .

وأمام هذه الضغوط استجاب الفلاحون لاحد المشايخ المدعو سليمان الذى حرضهم على الامتناع عن دفع الضرائب ومقاومة الظلم وبالفعل نجحت دعوته وانضم اليه كثير من شباب القرى واخذ اتباعه يحضون الفلاحين على عدم دفع الضرائب الاضافية بل وقتل الظالمين واستجاب لهم الفلاحون فكان من يأتى من العسكر المعينين الى تلك النواحي يطلب الكلف أو الفرض التى يفرضونها فزعوا عليه وطاردوه وان عائد قتلوه واستفحل أمر هذه الحركة وبدأ اتباع الشيخ سليمان يهجرون القرى ويقيمون الخيام وفشلت جهود الكشاف فى القضاء عليهم بالقوة فاتبعت الحيلة لتصفية تلك الحركة اذ استدرج زعيمها الى القاهرة وصحبه جمع من أعوانه بحجة الاستعانة بهم لاصلاح البلاد ثم قتل وتفرق أعوانه (١٦٣) .

اذن لا غرابة فى أن يشهد النصف الاول من عصر محمد على قيام بعض الثورات وفى الصعيد بالذات بسبب الغاء الالتزام ومصادرة الأرض مما أدى الى الحلق الاذى بقطاع كبير جدا من طبقة الفلاحين « لذلك كانت معارضة الفلاحين لمحمد على لا تنبع من الغاء الالتزام بقدر ما تنبع من الاساليب التى اتبعها هو وابنة ابراهيم فى مصادرة الارض واعادة توزيعها والسخرة فى أعمال الطرق » (١٦٤) ، وقد وصلت هذه الثورات

الى درجة من القوة بحيث أنها لم تخمد الا بعد أن اضطرت الحكومة الى استخدام القوة العسكرية لقمعها ومعظم هذه الثورات وقعت فى الوجه القبلى أى فى المنطقة البعيدة عن سلطة الحكومة المركزية وفى قليل من الاحيان ظهرت علامات العصيان فى مناطق قريبة من القاهرة مثل الجيزة والمنوفية وفى المناطق التى كانت تعتبر تحت سيطرة العربان (١٦٥).

فى خلال سنتى ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ظهر الشيخ أحمد الذى اشتهر بالصالح فى مقاطعة السالاية بقنا ونجح فى تكوين فرقة من فلاحى قريته ويقل انهم بلغوا ٤٠٠٠٠ رجل وقادة الثورة ضد الحكومة وعين بعضا من اتباعه حكما وفرض الضرائب على تلك الناحية وقد صمدت ثورته لمدة شهرين الا أن محمد على نجح بمساعدة حملة عسكرية فى تفريق العصاة ثم ما لبث أن انفجرت ثورة ثانية بعد الاولى بسنتين وكانت اخطر وأوسع انتشارا من سابقتها ويدعى زعيمها أحمد المهدى أو الوزير وكانت الحقائق القريبة من الأقصر هى قلب الثورة وسببها هو الاحتجاج على حكم محمد على والمطالبة بخلعه وبالطبع لم ينجح الزعيم فى خلع محمد على الا انه نجح فى أن يتولى الاشراف على الحكم المحلى والمخازن وقرار نظام يشبه الحكم الذاتى كل ذلك بفضل مساندة الفلاحين له فى هذه المنطقة .

وقد تعاطفت مع هذا الزعيم بلدة أخرى تدعى Kurina — قورنه — بالرغم من وعد الحكومة لها باعفائها من الضرائب فى حالة عدم اشتراكها فى الثورة ثم امتدت الثورة الى المناطق المجاورة وأصبح المهدى يهدد ابواب قنا لولا تدخل الحكومة وحماتها للمدينة فغير ان الثورة لم تخمد نهائيا واستمرت الاضطرابات تتجدد يوما بعد يوم ومن قرية الى أخرى حتى لجأت الحكومة الى اتخاذ اجراءات قاسية كأعدام الثوار ، وكلف أحمد باشا طاهر حاكم الصعيد الاعلى باعدام بضعة مئات من الفلاحين وقدر ضحايا هذه الثورة بألف ثائر .

ولم تكن هذه هى آخر الثورات فى عهد محمد على فبعد أقل من سنة انفجرت ثورة اخرى فى المنوفية ضد مظالم محمد على واتباعه وضد التجنيد الاجبارى وتوجه محمد على بنفسه مع مشنشارية العسكريين الى

موقع الثورة لمعاقبة العصاة كما قامت ثورة مماثلة بزعامة احمد الذى يعمل فى جمرات القصير فى قنا واسنا وتزعّم العصاة الغاضبين على التجنيد الاجبارى وحدثت اشتباكات عديدة حتى تم اخمادها كذلك تجددت الثورة فى الشرقية بسبب الضرائب الجديدة .

اذن كانت هناك ثورات متتالية نابعة من أمة نفذ صبرها تماما اذ كانت ثائرة من الاعمال ، لهذا صدر قانون الفلاحة فى سنة ١٨٣٠ للحد من الثورات الجماعية فى القرية وتشديد العقوبات على العصاة للحكام (١٦٦) .

ومن بين النظم الجديدة التى استحدثها محمد على ومست حياة الفلاح بصورة مباشرة نظام الاحتكار الذى اجبر الفلاح على زراعة انواع معينة تحقق من ورائها مكاسب كبيرة للباشا فى الوقت الذى اضيرت فيه مصلحة الفلاح كما اجبر على توريد كل محصوله الى شئون الحكومة بينما منع هو من بيعها بالسعر الذى يريده ، كذلك اتاحت هذه السياسة بيعها الفرصة للتجار للثراء من العمل فى تجارة الحبوب على حساب الفلاحين .

ولم يشرع الباشا فى اتساع نظم الاحتكار الا بعد أن تخلص من الملتزمين وبهذا استطاعت الحكومة أن تزيل من أمامها طبقة الجباة الاصليين وبذلك أصبح اتصالها بالقرية مباشرا وأخذت فى تعيين الحكام الذين بدأوا فى الاشراف على ادارة المزارع والشئون الحكومية وتوريد الحاصلات كلها وجباية الضرائب دفعة واحدة .

ومن هنا صار لهؤلاء ومن كانوا يعملون تحت رئاستهم حق التدخل فى أدق ما يتصل بالشئون الزراعية من تفاصيل فهم الذين كانوا يحددون فى كل قرية عدد الأفدنة التى يجب تخصيصها لزراعة هذا النوع أو ذاك وقد ترتب على هذا النظام أن أصبحت الحكومة تشتري جميع ما تنتجه الارض بثمن معتدل تحدده سلفا ولم تستثن من ذلك غير المواد الغذائية فقد سمح للفلاحين ببيعها فى داخل البلاد للاستهلاك المحلى .

ومنذ ذلك الحين صار لكل مزارع حساب جار مع الشؤنة التى يسلم اليها محصوله وبعد خصم قيمة ما وردة مما عليه من ضرائب وقروض يختم حسابه فى نهاية العام ويقرر ما اذا كان دائنا أم مدينا للحكومة (١٦٧) .

وهكذا قيدت الحكومة حرية الفلاح فى تصريف حاصلاته « فهى لا تسمح لأصحابها بأخذ شئ منها وفى نفس الوقت تقوم هى ببيع حاصلاته للتجار والاهالى حسب ما تحدده من ثمن أو تصدرها الى الخارج وبذلك يكون معظم المكسب لها وحدها دون غيرها .

واذا كان البعض قد لام البائس على هذه السياسة فانهم التمسوا له العذر أيضا لاتباعها ورأوا انها أخف الشرين وهؤلاء يقولون « أن عدم السماح للفلاح ببيع محصولاته بقيمتها الحقيقية أو بأخذها الى السوق هو الخطأ الفاحش ومع هذا فلو لم يتبع محمد على نظام الاحتكار لاضطر الى فرض ضرائب فادحة على الفلاحين حتى يمضى فى حروبه » (١٦٨) .

ونحن لا نعتقد أن السياسة الخارجية وحدها هى التى أملت عليه اتباع هذا الاسلوب انما رغبة فى الحصول على المال هى التى دفعته الى اتباع سياسة الاحتكار لتصريف أموره الداخلىه أيضا .

وقد اتاح نظام الاحتكار للحكومة فرصة الهيمنة على التجارة الداخلية والخارجية وحصلت على ربح لا يستهان به بلغ سدس دخلها تقريبا سنة ١٨٢١ بينما حرم نفس النظام الفلاحين من التصرف فى محصولاتهم ومن الحصول على الربح الكامل لها وفرض عليهم ثمن البيع فرضا دون استئشارتهم علاوة على أنه جعلهم عرضة لظلم موظفى الثنون وغدرهم فى الكيل والميزان ورفع اسعار الحاجات الضرورية مما أدى الى زيادة نفقة المعيشة لديهم (١٦٩) .

ويضاف الى ذلك أيضا أن الفلاح تعذر عليه الحصول على قوته فى حين كانت مخازن الحكومة غاصة بأنواع المحصولات .

كذلك يعد نظام الاحتكار مسئولا عن مديونية الفلاحين للحكومة اذ كانت تستولى على حاصلاتهم ثم تصدر معظمها بدلا من بيعها فى مكان وجودها .

كما أدت سياسة الاحتكار الى الحد من حرية الفلاح فى اختيار المحاصيل التى يود زراعتها خاصة عندما بدأ محمد على يتوسع الزراعة

المصرية بالذخايل أنواع جديدة من القطن وتوسع فيها بعد أن اثبتت التجربة أنها محاصيل تجارية مربحة (١٧٠) .

وهكذا لم تعد الزراعة المصرية قاصرة على الاستهلاك المحلى .
لكن هل عارض الفلاحون هذه السياسة ؟ لقد حاول الفلاحون ذلك فى بداية تطبيق النظام الا انهم ما لبثوا أن استسلموا للنظم التى فرضتها عليهم الدولة فيما يتعلق بنوع المحاصيل المنزرعة .

وتبعاً لمقتضيات الحالة التجارية وارتفاع الاستعار وانخفاضها كانت الحكومة تحدد سنوياً مساحة حاصلات الاجتكار وتلزم الفلاحين بزراعتها أما الاطيان الباقية فتترك لهم الحرية فى زراعتها بالحاصلات الأخرى وفى الحاليتين يجب عليهم اتباع الاساليب الزراعية الصحيحة التى فرضتها الحكومة عليهم فان حاد أحدهم عنها أو أهمل زراعته انزل به العقاب وبهذا فقد الفلاح حرية العمل وان كان ذلك قد أدى فى نفس الوقت الى زراعة الأرض بما يوافق التربة وترقية الاساليب الزراعية (١٧١) .

وقد صدرت الاوامر الى المأمورين لمراقبة الاهالى وعدم تركهم على هواهم لكى لا يؤدى ذلك الى أهملهم فى حصد بعض الزراعات الهامة كالكتان بل أمروا بحثهم على الاجتهاد (١٧٢) ، بل والزام الفلاح المتكاسل بالعمل والتأكد عليه وتشغيله كما يجب بحجة أن هؤلاء المتكاسلين لا يغيرون مصالح أنفسهم ولا بد من حثهم على الاجتهاد (١٧٣) .

كذلك صدرت الاوامر الى كشاف النواحي باجبار الفلاحين على زراعة الكتان والحمص والسمسم والقطن بل ومضاعفة الكمية المزروعة الى أربعة فدادين بدلا من اثنين فى العام السابق لذلك (١٧٤) .

وكما أمر المأمورون بضرورة ملاحظة الفلاحين وحثهم على العمل فقد أمروا أيضا بتوريد الغلال اللازمة التى كانت تديرها الحكومة فقد كلف مأمور الجيزة حسن بك بإرسال أربعة آلاف اردب فول وشعير من المحصول الجديد وإرساله الى شئون الغلال بالمحروسة (١٧٥) .

وقد صدرت أوامر مشابهة لكل من مأمور زفتى والجعفرية ونبروه وعدم قبول أى عذر وارسال ألفا أردب من الغلال من صنفى الفول والشعير صاحبته القواص التركى (١٧٦) .

وكان الفلاحون ملزمون بتموين حكام الاقاليم بكمية معينة من الغلال والحبوب وعدم السماح ببيع حبة واحدة الا بعد تسديد الكميات المطلوبة (١٧٧) ومصادرة محاصيل القرى المكسورة .

كذلك كلف محافظ دمياط أيضا الاراضى التى تزرع القمح بضرورة توريد أردب ونصف منه عن كل فدان (١٧٨) وفى هذا الخصوص أيضا صدرت أوامر مشددة الى رستم أفندى مأمور نصف المنوفية هو ونظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ وسائر الاشخاص بضرورة ارسال أردبين ونصف من بذر الكتان عن كل فدان وأردب ونصف من الحبوب عن كل فدان اذ كان قد طلب منهم قبل ذلك نفس الطلب ولم يلبوا النداء وافاد الامر أنه فى حالة العجز لابد من تسديد المال نقدا (١٧٩) .

وبناء على هذه الاوامر التى تنص على تحديد الكميات المطلوبة كان لابد أيضا من تحديد مساحات الحاصلات المحترقة بالحكومة كانت ترسل سنويا الى كل مأمور مقدار ما خص مأموريته من مساحة تلك الحاصلات وعليه التداول مع نظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ فيما يجب توزيعه من تلك الغلات على كل بلدة على حسب عدد اشخاصها واطيانها ومقدار ما بها من سواقى وتوابيت وشواذيف وبذلك يتقرر على البلد مقدار الافدنة التى يجب زراعتها بتلك الحاصلات التى توسعت فيها الحكومة وبخاصة الزراعات النصفية التى تطلبت من الفلاح جهدا مضاعفا ومياها وفيرة حتى أن العمل شغل كل وقت الفلاح فلم تعد عنده فرصة للراحة والاستجمام ، وعلى الرغم من ذلك فقد أدى نظام التوجيه الزراعى الى ادخال حاصلات جديدة والتوسع فى زراعات أخرى ذات أهمية تجارية مثل القصب والقطن والخشخاش والنيلة والارز (١٨٠) وقد استفادت مصر على المدى الطويل من هذه النهضة .

فقل ان الاكثر من زراعة قصب السكر فى الاقاليم البحرية ترتب عليه نفع عظيم للميرى وللمزارعين ولذلك صدرت الاوامر الى مأمورى الاقاليم البحرية بزراعته كما صدرت نفس الاوامر الى مشايخ الوجه القبلى لزراعته وحددت المساحة اللازمة لذلك بـ ٩٥٠ ألف فدان (١٨١) .

وكانت الجهات القريبة من النيل هى التى يرغم فيها الفلاحون على زراعة القطن والنيلة والافيون والكتان ، وقد جرت العادة بأن يكلف اثرياء المزارعين بزراعة هذه الاصناف اذ يجب عليهم أن يدفعوا سلفا نفقات زراعة المحصول وحده ثم لا يحصلون على ما دفعوه الا بعد تسليم المحصول للسلطات التى تستقطع ضريبة الارض قبل أن تعطيهام اذونات بالدفع اما ما بقى لهم بعد ذلك فيعطون به حوالات على الخزينة وكثيرا ما يترتب على خصم تلك الحوالات لخسارة تتراوح بين ١٥٪ ، ٢٠٪ بسبب ندرة النقود وكانت تخسم فى الماضى بخسارة تبلغ ٨٪ وهكذا أصبحت الخسارة اعظم بكثير (١٨٢) .

وكما اجبر الاهالى على زراعة القطن فقد اجبر مشايخ البلاد على زراعة القوت فقد رؤى ضرورة تعليمهم الاصول الخاصة بزراعته وبخاصة كبار شيوخ البلاد التابعة لمأورية القليوبية وان تسند لهم وجردهم ادارة جميع الامور المتعلقة به على أن تؤخذ الاراضى التى اعطيت لصفار الفلاحين الذين اجبروا على زراعته والفرض من ذلك هو ترغيب المشايخ واغنياء الفلاحين فى زراعة هذا الصنف والهدف من ذلك هو تربية دودة القز (١٨٣) .

ومن الزراعات التى خضعت للاحتكار النيلة والافيون اذ صدر قرار من المجلس العالى بشأن ترتيب زراعة الافيون فى قسم فوة مرتين فى السنة واستخدام العمال الاقوياء فى زراعته وحرثه وتكليف كل مأورية بزراعة كمية محددة منه (١٨٤) .

أما بخصوص زراعة النيلة فقد صدرت ارادة سنوية بضرورة زراعته فى المأموريات وتدريب الخوليين اللازمين لذلك فى كل قسم من الاقسام مع تحديد عدد الافدنة والكمية اللازمة من البذور (١٨٥) .

وحتى المحاصيل الأساسية التي ترك لهم حرية زراعتها والتي كان يتألف منها غذاؤهم كالحنطة والذرة والفول والشعير فقد حرم عليهم الاتجار فيها مع الأجانب واحتفظ لنفسه — أى الباشا — بأربعة هكتولترات يشتريها بسعر محدد كما حدد جميع ما أنتج سنوياً من الكتان والقنب والسمن والقرطم وسائر المنتجات التي تاجر فيها .

والحقيقة أن النظام الجديد وضع من أجل سياسة معينة هي الاستيلاء على المحصولات وجمعها لتنظيم الاحتكار التجارى كذلك كان بإمكان الفلاح قبل أن يحتكر الباشا جميع الحاصلات الزراعية أن يحصل على قروض تضمنها محصولاته مما يدل أوضح دلالة على أن العمل كان اذ ذاك أكثر أهمية من رأس المال غير أن هذه الطريقة عادت بالخسارة فى النهاية على اغلب المقرضين لأن الوالى ادعى لنفسه حق الاسبقية فى تصريف المحصول وكانت هذه أول ضربة تصيب الزراعة ابان حكمه وتؤثر على حالة الفلاح (١٨٦) .

وقد لجأ محمد على الى التجار للحصول منهم على مبالغ من المال مقدما مقابل اعطائهم الحاصلات الزراعية عند الحصاد وذلك ليسد العجز فى الميزانية بعد أن كثرت المصروفات حتى زادت عن الإيرادات (١٨٧) .

وبالطبع عادت عليهم هذه الطريقة ببعض المكاسب نتيجة للتجارة فى الحبوب التي كان يحتاجها الاهالى للزراعة فقد سمح باعطاء ألف اردب حنطة لبعضهم كالشعراوى القرامانى واسماعيل كبيرة وحسنين النحاس وهم تجار غلال بفارسكور لتصريفها الى الاهالى القلاديين والمحتاجين لتخضير اطيانهم على أن يقبض منهم — أى التجار — ثمن الغلال مقدما (١٨٨) .

وقد اغرت هذه الوسيلة التجار الذين بدأو يعرضون مبالغ من المال على الفلاحين لشراء حاصلات الغلال التي لاتزال بالحقل والتي لم تنضج بعد وبهذا يشتري هؤلاء التجار تلك الحاصلات بالثمن البهس ولذا قررت الحكومة سنة ٣٨ ابطال ذلك البيع وتأديب البائع وأخذ النقود التي دفعها

التجار مقدما وخصمها مما على الفلاح مع عدم اعطاء التاجر شيئا من المحصول بعد الحصاد .

وعلى الرغم من ذلك الاجراء استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل حصادها بدفع مبلغ مقدمة لاصحابها فقررت الحكومة عدم سماع الدعوى فى النزاع بين البائع والمشتري فى مثل تلك الحالة ، وكان المتبع أن الفلاح يورد الى الشئون الاميرية حاصلات الاحتكار ويأخذ سندا بالباقي من ثمنها بعد خصم مال الاطيان وغيره مما عليه للحكومة فاشتري التجار تلك السندات من الفلاحين بتخفيض قيمتها الاصلية حوالى ٤٥٪ ثم قدموها لخزينة الحكومة بقيمتها الاصلية فوقع بذلك الضرر على الفلاحين ولذلك قررت الحكومة منع شراء التجار لسندات الفايز والزامهم بدفع الفرق بين ثمن شرائها وقيمتها الاصلية (١٨٩) .

ولم يقتصر ابتزاز الفلاحين من قبل التجار على ذلك اذ تذكر احدى الوثائق انه حدث تداخل من التجار وغيرهم بالزارعين الفلاحين وحصول مقاولات فيما بينهم ذلك أن بعض التجار كانوا يأخذون بضاعة من الديوان ويبدلونها بالنقد ويرسلون بعض اتباعهم الى الاقاليم ويتفقون مع بعض من فيها على شئ ويعطون بعض المشايخ نقودا على القرية بحسب القرش بقرشين أى أنهم يعطون عشرون كيس من النقود مثلا على القرية ويأخذون منهم سندا بمبلغ أربعين كيسا باسم أنه ثمن قماش أو ثمن مواشى وفى الحال يطلب حوالة من القرية الى ديوان المبيعات والمأمور يختتمها بختمه قائلا انه اضافة من أجل حسابه ويضيفه على القرية وأكثر تلك النقود تقسم بين التاجر وبين من حصل الاتفاق معه والزراع يتحملون تبعه ذلك .

ويبدو أن هذه الوسيلة انتشرت انتشارا واسعا حتى اضيفت على القرى بسببها عدة اكياس بلغت فى سنة ١٢٤٦ هـ ثلاثة آلاف كيس فى الشرقية وألفى كيس فى السنبلوين كذلك كثرت اضافات التجار فى الجهات التى يكثر فيها تجار القطاعى ومن هؤلاء التجار بركة بن عبد السلام الرشيدى الذى طلب من السنبلوين سبعمائة كيس من النقود كذلك كان له مطلوبات أخرى فى دمنة والمنزلة وكفر الشيخ (١٩٠) .

وأخيرا انتبعت الحكومة الى ذلك وأمرت بخضم تلك الارباح من ذمة المذكورين وكان ذلك فى سنة ١٨٢١ م (١٩١) .

وبالاضافة الى التجار لم ينجح الفلاح من نفوذ مشايخ البلاد من ملاك الاراضى اذ كثيرا ما كانوا يحتالون على الحاق الاضرار بصغار المزارعين وذلك بتوزيع الضرائب توزيعا غير عادل ولم يكن هناك من سبيل للحد من جشعهم .

ولم يقتصر الامر على الضرائب بل أنهم كثيرا ما كانوا يستحوذون على معظم محاصيل الفلاح ، فحينما كان الفلاحون يحتاجون الى اطين للزراعة كانوا يعمدون الى مشايخهم فيأخذون منهم فدانين أو أكثر أو أقل فيحرقونها بالمحراث كما يأخذون منهم التقاوى اللازمة فاذا ما ظهر المحصول يخرج منه المشايخ التقاوى التى أعطوها أولا وبعد ذلك يحجزون أيضا ما يسمونه « حصيرة راكب » وهى أما ربعة أو ثلاثة ثم يأخذون الاشياء المنزوعة فى مقابل ضريبة الارض المزروعة فيبيعونها ثانية للفلاحين بالثمن الميرى (١٩٢) .

كذلك بلغ من ظلم المشايخ للفلاحين أنهم كانوا يجبرون الفلاحين على أن يزرعوا لهم اراضيهم دون أن يهتموا بزراعتهم ولا يستطيع الفلاح أن يدافع عن نفسه واذا لم يفعل يكثر عليه المطالب ويحمل ما لا يطيق (١٩٣) .

وقد أعرب الباشا عن قلقه من هذا الوضع الذى سيؤدى استمراره الى هلاك الفلاحين لذا عبر عن عدم رضائه وأمر بجمع مشايخ الاقاليم كبيرهم وصغيرهم وأنفهمهم ضرورة التخلص من هذه المشكلة وحلها حالا مرضيا وضرورة عرض ذلك الحل عليه ، كذلك تدخلت الحكومة فى سنة ١٨٢١ لتمنع ظلم مشايخ البلاد فى الاقاليم الوسطى فقررت عقد جمعية لهذا الغرض وتقرر أن ينتخب كبار الفلاحين برضاهم مشايخ بلادهم سواء أكانوا من المشايخ السابقين أم من كبار الفلاحين وذلك منعا لشكوى الفلاحين وهروبهم من ظلم مشايخ البلاد .

كما تدخلت الحكومة أيضا لمنع استغلال الموظفين أو العسكريين للفلاح اذ نهى أمر عال نظار الاقاليم وكاشفيها وقائمقاميها ورجالهم وكذا

بعض رؤساء الخيالة والمشاة وأنفار العساكر عن القيام بزراعة الحبوب سواء مستقلين أو مشتركين مع الفلاح وضرورة الاكتفاء بمعاشهم وعلوفتهم إذ أن هذه الكيفية أى مشاركة الفلاح والعمل بالزراعة تعتبر منافية للنظام العسكرى ومخالفة له وأمروا برفع أيديهم عن هذه الاشغال وتأدية الوظائف المنوطة الى عهدتهم ، وأمر باسترداد الاطيان التى قام العساكر بزراعتها وتعويضهم عند استرداد الارض منهم (١٩٤) .

وبلغت هذه الاوامر لجموعة من نظار الوجه البحرى والكشاف كما بلغت أيضا الى وكيل رئيس التفنكجية المقيم فى ميت غمر ويعقوب بك زعيم الخيالة المقيم فى دقادوس (١٩٥) .

كذلك منع الموظفين من ممارسة الزراعة وصدر أمر يعاقب الموظفين الذين يزرعون أطيانا فى الجهات الداخلة تحت سلطتهم بالنفى الى أبى قير لمدة عام (١٩٦) .

وعموما فقد اختلفت الاراء فى تقييم الاحتكار فالبعض يرى انه حمى الفلاح من مساومات التجار الاجانب وذهب الربح الى الحكومة (١٩٧) بينما يرى آخرون أنه أفقر الفلاح مما أضر أيضا بالحكومة الآن الحالة التى أصبح عليها الفلاح لم تعد تسمح له بسداد الضرائب كما أهمل أرضه وهجرها (١٩٨) نظرا لأن تعبئة موارد البلاد كانت تتم دون وازع من الانصاف أو التقدير للاعتبارات الانسانية (١٩٩) بل واتخاذ الانانية أساسا للحقوق حيث كان ينظر الى المواطن من زاوية الواجبات التى عليه أن يؤديها للدولة دون النظر الى حقوقه .

كما يرى آخرون أن نظام الاحتكار كان لا يتفق مع تقدم البلاد المطرد (٢٠٠) يقول يوسف نحاس « ربما كان نظام الاحتكار ليس من بنات أفكار محمد على وربما عد مظهرا من مظاهر التحول الاجتماعى الذى مرت به الشعوب كافة ولا مشاحة فى أن الاحتكار قد ولد استباحات متعددة شقى بها الفلاح ولم تنتفع بها التجارة العلمية فى البلاد انتفاعا يضاهى أقل شئ مما لو تركت فى ميدان المزاومة وان التوسع فى اختصاصات الحكومة لا يعد عملا حميدا فهى بذلك شلت الجهود الفردية » (٢٠١) .

ويضاف الى ما سبق أن نظام الاحتكار قد أثر على القطاع الزراعى من السكان من عدة نواحى لانه حرم الزراع من أى حافزاً لتحسين أحوالهم فقد كان محمد على يختلف تماماً عن حكومة المماليك التى كانت باستمرار تترك شئون الزراعة للفلاحين وحدهم وتسمح لهم بعد دفع ضرائبهم بأن يتمتعوا بثمار كدهم اذ انه جرد الفلاحين من كل مبادرة وحرمتهم تملأ من الفوائد التى كان بمقدورهم أن يجنوها من الفرص التجارية التى توافرت فى عهده ثم سحقته فى آخر المطاف بالضرائب الباهظة .

كما انه بتطبيقه لنظام الاحتكار وضع الفلاحين وجها لوجه أمام البيروقراطية الحكومية للمرة الاولى قلى عهد المماليك كان مشايخ القرى وحدهم هم الذين يتعاملون مع الطبقة الحاكمة بينما كان المزارعون يتمتعون بما يكاد يكون استقلالاً كاملاً داخل قرأهم ويحتمون وراء ما أقرته العادة من اساليب ومن خلالها تحققت مصالحهم وفى الناحية المقابلة نجد ان البيروقراطية قلى عهد محمد على أخضعت لضغط الباشا الذى لا يرحم فتجاهلت الاساليب المعتادة وأرهقت الفلاحين وكأنت النتيجة هى بؤس الفلاح وحرمانه (٢٠٢) .

وكما ان احتكار الدولة للإنتاج الزراعى وتصريفه والتجارة فيه كان ظاهرة جديدة بالنسبة لمجتمع القرية قلى السخرة أيضاً تنسب الى عهد محمد على وليست هذه هى المرة الاولى التى يستلخر فيها الفلاح بواسطة اصحاب النفوذ فى الریف والمشروعات العمرانية مثل حفر الترع وبناء السدود والقناطر والزراعة فى الشفالك فى المزارع الخاصة بعد أن تفكك نظام الاحتكار تطلبت نوعاً من تنظيم السخرة أن صح التعبير وبذلك أصبح الفلاحون مجبرون عليها « وبالذات فى مزارع الحكام المحليين كالعمد والمشايخ والمشروعات الكبرى » .

اذ كانت تصدر الاوامر الى المديرين بضرورة احضار الفلاحين للزامين للعمل فى جفلك ابراهيم والذين قدر عددهم بألف وثمانمائة فلاح (٢٠٣) .
كما سخر الفلاحون أيضاً فى شتل الارز وحصاده وتنقيته وبلغ عدد الفلاحين المكلفين بذلك ٣٣٦٢ معظمهم من الوجه البحرى (٢٠٤) .

كما صدرت أوامر مشددة الى النظار لاجراج الافراد الى الترع والجسور بالقوة وفى نفس الوقت عدم تأخير الزراعة (٢٠٥) وقد بلغ عدد العمال الذين حشدوا لاعمال منشآت الري ٤٠٠ ألف شخص سنويا (٢٠٦) .

ومن هذا الامر يتضح مدى التعسف الذى وقع على الفلاح الذى كان عليه أن يعمل بجهد فى أعمال الزراعة وفى حفر الترع أيضا بعبارة أخرى لا تقل كفاءته فى أعماله الزراعية نتيجة لعمله فى حفر الترع .

والحقيقة أن تسخير الفلاح فى العمل كان ينطوى على كثير من الاجتفاف فعندما أراد محمد على حفر قناة الاسكندرية أخرج جميع سكان الاقاليم المجاورة من ديارهم وسيقوا الى السهول المحرقة الجرداء تحت وطأة السياط وكان من نتيجة ذلك أن أتم الفلاحون عملهم فى عشرة شهور بعد أن مات منهم اثنتى عشر ألفا . وقد استطاع فريق آخر من الفلاحين عدته ثمانون ألفا أن يعيد فى خمسة أيام حفر ثمانية فراسخ من التربة القديمة التى كانت تغطى النيل بالبحر الاحمر (٢٠٧) .

وعندما قرر الباشا حفر بحر عميق يجرى الى بركة عميقة تحفر بالاسكندرية تسير فيها السفن بالغالل أمر بجمع الرجال من القرى وهم مائة ألف فلاح ووژههم على القرى والبلدان للعمل والحفر فارتبك أمر الفلاحين ومشايخ البلاد لأن الامر نص على ضرورة حضور المشايخ مع فلاحهم (٢٠٨) .

كذلك صدرت الاوامر لكشاف الاقاليم بجمع الفلاحين للزراعة وخرج أهل القرية أفواجا ومعهم أنفار من مشايخ البلاد واجتمعوا فى الاماكن المعدة لاجتماعهم فيها وسيق الرجال والفلاحون من الاقاليم البحرية وجدوا فى العمل بعد أن حدد لكل منهم المناطق التى سيزرعونها ومن أتم عمله انتقل لمساعدة الآخرين ، وفى أواخر ابريل سنة ١٨١٩ عاد كثير من فلاحى الاقاليم الى بلادهم بعد أن أتموا أعمال الحفر التى كلفوا بها وبعد أن مات كثير منهم من قسوة البرد والازهاق . وفى يونيو سنة ١٨١٩ صرفوهم عن العمل فى الترع والزموهم بجمع المحاصيل (٢٠٩) .

وعموما فقد كان الشعب بأسره يسخر كل عام من أجل حفر الترع واقامة الجسور واذا كان عدد العاملين يبلغ ٤ آلاف فقد زيد عددهم الى ثمانية آلاف لاصطحابهم لنسائهم واطفالهم لبعده المسافات التى يعملون فيها (٢١٠) .

من هذا يتضح أن الفلاح كان يعانى الامرين سواء من الحفر أو الزراعة فهو مجبر على العمل فى كليهما كما لم يعف من الضرائب ليخفف عليه العبء بل كلف بثلاثتهم .

وبالرغم من أن هذه الوسائل لم تكن مألوفة فى الدول المتقدمة وتعد من الاساليب المرفوضة انسانيا الا أنها كانت تعد من وجهة نظر البعض « أساسا خشنا لإنشاء مصر الحديثة ورغدها » (٢١١) .

كما أن الصرامة فى هذه الحالات كانت أمرا محتوما لتسخير أولئك الجماهير من العمال بلا أجر .

وحسب الوثائق يتضح لنا أن حكومة الباشا حاولت أن تخفف من عبء السخرة ، ففى احدى هذه الوثائق ورد أنه تم صرف اربعمائة درهم اذرة للنفر الكبير والصغير ثلاثمائة درهم اذرة والاسراع فى الصرف لتسهيل العمل وانجازه فى وقت قصير وعدم ارهاق العاملين وقد لزم لهذا العمل أربعة آلاف أردب (٢١٢) .

وفى وثيقة أخرى قيل أنه استثنى من عمليات الحفر وانشاء الترع والجسور القائمين بخدمة الاصناف المزروعة بل وحض المتكاسلون أما على العمل فى الزراعة أو فى شق الترع (٢١٣) وهذا يتنافى مع ما سبق أن ذكر من أن الباشا قد كلف الفلاحين بأعمال السخرة والزراعة معا بل كان يخيرهم بين أحد الامرين .

والخلاصة أن أعمال السخرة قد أدت الى نفور الفلاحين ورغبتهم عنها وهم الذين لم يألفوا من قبل أعمال حفر الترع وتطهيرها ورى الاراضى الزراعية وكثرة الزراعات الشتوية والصيفية المتزايدة .

ولم يكن الفلاح هو الذى يعاقب وحده اذا أهمل فى أعمال الحفر أو توائى بل أن العقاب شمل أيضا المشايخ الذين ثبت عليهم التوائى

فى تنفيذ الاعمال المختصة بالكبرى والحياض والترع والرى وكنوا يحاكمون بخمسمائة عصا وبلاشغل الشاقة وكذا العمد المقصرون فى الاهتمام بالقناطر والترع والرى كانت عقوبتهم تصل الى ٥٠ كريباج (٢١٤) .

وفى النهاية لا يجب أن ننكر أن محمد على رغم ما اتبعه من قسوة وما جناه من مكاسب من جراء تسخير الفلاحين لم يهمل أيضا جوانب الإصلاح حين فكر فى مساعدة الفلاحين وحاول رفع الظلم عنهم ، ففجده يأمر بتخفيف الضرائب عن الاراضى التى تصلب بالهثف (٢١٥) كما كان يسقط الضرائب عن الاراضى التى لم تزرع بسبب عدم وصول مياه الرى اليها (٢١٦) .

كما اتبعت نفس القاعدة بالنسبة للاراضى التى تحرق قضاءا وقدرًا وان كان لا يعفى القادرون من دفع المال الميرى بينما يعفى الاشخاص الذين يعجزون عن ذلك (٢١٧) .

كذلك أصدر محمد على قانون الفلاحة الذى امن الفلاحين والمزارعين فيه على اطيئهم ومواشيهم (٢١٨) ذلك القانون الذى تم اصداره فى سنة ٢٩ ونص على حماية محصولاتهم وأجرائتهم وسواقيهم ومعاقبتهم أيضا فى حالة أهملهم بجلدهم ٥٠ كريباجا (٢١٩) .

كما تم اعفاء بعض الاهالى الذين جنسد أولادهم فى الجيش من الضرائب (٢٢٠) كذلك تم تطبيق الاعفاء من الضرائب على غير القادرين على التسديد اذ اعفيت سيدة تعول ستة أيتام وتم القبض على مثايخ البلد الذين طالبوها بها (٢٢١) . كما نهى الباشا عن اجبار القرى بدفع ما فوق طاقاتها فعندما علم بأن بعض النواحي أدوا ما عليهم من أموال وسئل عما اذا كانوا مكلفين أيضا بارسال غلال من محصولاتهم للشئون أفاد بأنهم من العبث توريد شيء من محصولهم قائلا « لا تتعرضوا لغلال القرى الخالصة من المطلوبات » (٢٢٢) .

ومن ذلك يتضح أن المديرين لم يكن يهمهم سوى ارضاء السلطات بصرف النظر عن الاضرار بالفلاحين لهذا رأى محمد على ضرورة الاستفسار عن عدد القرى رقيقة الحال التى تخصم بقاياها ومعرفة أحوال الاشخاص

الذين سيُشملهم الخصم على أن تعد قائمة بأسمائهم وبأختامهم تبين عددهم وأسماء قراهم (٢٢٣) .

كذلك نهى أحد الحكام عن تسخير الفلاحين فى مزرعته الكبيرة بحيث لا يجوز له استخدامهم الا فى مساحة تقل عن ١٥٠ فدان حتى لا تتعطل أعمالهم الزراعية (٢٢٤) .

وفى مجال مساعدة الفلاحين أيضا نجد الوالى يتعهد بصرف التقاوى اللازمة للفلاحين على أن تقسط أثمانها فيما بعد وقد اتبع هذا النظام فى سنة ١٨٣٥ (٢٢٥) . كذلك قدم اليهم الباشا آلات الحرث والماشية اللازمة للارى (٢٢٦) .

كما قامت الحكومة بمساعدة المزارعين غير المقتدرين بمنحهم سلفا مالية بشرط تحصيلها عند الحصاد (٢٢٧) وحضت من أتم حرث أرضه على مساعدة الفلاح الضعيف بدون أجر . كما جرز الباشا أيضا على الاهتمام بشكاوى الفلاحين ومعالجة من يهمل دعواهم من المفتشين والمديرين والملاحظين ونظار الاقسام .

والاهم من هذا كله انه عندما أدرك الباشا أن حالة الفلاح آخذة فى السوء قرر منذ سنة ٣١ أن يترك له حرية اختيار المزروعات التى يريدتها كما ترك له الحبوب الاربعة التى يعتمد عليها فى غذائه ومعاشه مع حجز جزء لنفسه ومنع الاتجار فيها مع الخارج وكان المزارعون يتصرفون فى الجزء الذى تركه لهم الباشا من هذه المحصولات الغذائية للاستهلاك المحلى داخل البلاد وفى المدن بمقتضى تصريح من الحكومة (٢٢٨) .

وهكذا كان اهتمام محمد على بالمسائل الاقتصادية والمالية يفوق بكثير اهتمام المالك بها وكذا العثمانيين الذين كانت اهتماماتهم تنصرف الى شئون الحكم والسياسة .

والواقع أن محمد على لم يتخل عن سياسته الاحتكارية ويتدرج فى اعطاء الحرية الاقتصادية فى الزراعة الا مجبرا نظرا لاعتراض الدول الاوروبية عليه فاضطر فى النهاية الى الغاء الاحتكار تنفيذا للالتزامات الدولية التى ارتبط بها بالنسبة لعلاقته مع الدولة العثمانية ومن أجل ذلك م ١١ - التغييرات

سن فى آخر الامر نظما زراعية جعلت للفلاح حق مشاركة الميرى فى المحصولات بمقدار النصف حسب لائحة سنة ١٨٤٥ ثم منحه حق الانتفاع ثم اصدر لائحة سنة ١٨٤٦ وهى اللائحة الاولى من لوائح الاطيان او التمليك فى تاريخ مصر الاقتصادى الحديث وأباحت له هذه اللائحة حرية التعامل بالاراضى التى يزرعها الفلاحون بشرط أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمى .

وبناء على هذه اللائحة أصبح الفلاح يملك أداة الانتاج وأصبح له حرية التصرف فى محصوله كيف شاء ويوجه زراعته كيفما يريد .

وعلى العكس من ذلك يرى آخرون أنه على الرغم من الغاء الاحتكار ومنح الفلاحين الحرية فى تصريف حاصلاتهم كانت الحكومة تأخذ بعض الحاصلات وذلك لأن حرية الشخص فى بيع محصوله كانت متوقفة على شرط هام هو دفع الضرائب عن الاطيان وكانت الحكومة تحصلها نقدا وعينا .

وظلت الحالة هكذا حتى أول عهد سعيد عندما ألغيت الضرائب العينية فأصبحت حرية الفلاحين فى تصريف حاصلاتهم حرية تامة بينما ظلت رقابة الحكومة قائمة على الفلاح والزراعة وذلك ببقاء عشرة مديرين لكل مديرية مهمتهم التفتيش على الزراعة وملاحظة الاساليب الزراعية (٢٢٩) .

كذلك استمر حق الحكومة فى معاقبة الفلاح المهمل فى زراعته غير أن تلك الرقابة ضعفت بالتالى بعد عهد محمد على حتى تلاشت نهائيا فى أول عهد سعيد عندما تقرر حرية الفلاح فى زراعة ما يشاء من الحاصلات بأية طريقة يريد .

وفى النهاية يمكننا القول بأن سياسة محمد على ازاء الفلاح كانت ذات شقين فهو سخر الفلاحين للحصول على أكبر قدر ممكن من جهدهم ذلك الجهد الذى ترتب عليه تحقيق الارباح الطائلة للباشا والشق الشاسى محاولة ظهوره بمظهر العطوف عليهم بتسميتهم بأولياء نعمته واتخاذ بعض الاجراءات لصالحهم وان جاء ذلك فى وقت متأخر .

هوامش الفصل الثالث

- (١) محمد كامل مرسى - الالتزامات - القاهرة % سنة ١٩٥٤ ،
ص ٩ ، ١١ ، ١٣ .
- (٢) عبد الفنى غنام - الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع - القاهرة
سنة ١٩٤٤ ، ص ٨٩ ، خليل سرى - الملكية الريفية الصغرى كأساس
لإعادة بناء الكيان الريفى فى مصر - القاهرة سنة ٣٨ - ص ٢٩ .
- (٣) محمد كامل مرسى - الملكية العقارية فى مصر - القاهرة سنة
٣٦ - ص ٧٤ ، ٧٥ ، يعقوب ارتين - الاحكام المرعية فى شأن الاراضى
المصرية - القاهرة سنة ١٨٩٠ - ص ٤٥ .
- (٤) Gabriel Baer,, A history of Londownership in modern
Egypt, London 1962, p. 1.
- (٥) يوسف نجلس - الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية سنة ١٩٢٦
- ص ١٣ ، ١٤ .
- (٦) عزيز خانكى - الملكية العقارية فى مصر - القاهرة سنة ٣٦
صفحة ٦٥٦ .
- (٧) دكتور محمود عودة - القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع
- القاهرة سنة ٧٢ - ص ١١٢ ، ١١٣ ،
Gabriel Baer, opcit, p. 263.
- (٨) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٣٢٢ .
- (٩) محمود عودة - المصدر السابق - ص ١١٣ ،
Gabriel Baer, p. 3.
- (١٠) د. عزت عبد الكريم - حركة التجديد - ص ١٢١ ، ١٢٢ .
- (١١) محمد فؤاد شكرى - تقرير كامل - ص ٧٦٩ .
- (١٢) Gabriel Baer, OpCit, pp. 2 - 3.

- (١٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق ص ٧٧٠ ، ٧٧١ .
(١٤) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٤٦ .
(١٥) فتحى عبد الفتاح — القرية المصرية — دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج — دار الثقافة سنة ٧٣ — ص ٢٧ .
(١٦) الجبرتى — ج ٣ — مايو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٧ .
(١٧) د. رؤوف عباس — تصوير الجبرتى للمجتمع الريفى — ندوة الجبرتى .

Henry Dodwell, the Founder of modern Egypt, Cambridge, (١٨)
1931, pp. 215 — 216.

Reynier, op. cit, p. 60. (١٩)

- (٢٠) الجبرتى — ج ٤ — ص ٢١٠ ، رؤوف عباس — ندوة الجبرتى، محمود عودة — المصدر السابق — ص ٢٠٥ .
(٢١) الجبرتى — ج ٤ — مايو سنة ١٨١٤ ص ٢٠٧ .
(٢٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧١ .
(٢٣) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٢٤ .
(٢٤) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٢٥ .
(٢٥) صبحى وحيدة — فى اصول المسألة المصرية — القاهرة سنة ١٩٥٠ — ص ١٤٩ .

- (٢٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٢٦ .
(٢٧) الجبرتى — ج ٣ — ص ١٩٦ — ص ١٩٨ .
(٢٨) الجبرتى — ج ٣ — اكتوبر سنة ١٨٠٣ — ص ٢٦٦ .
(٢٩) نفس المصدر — يوليو سنة ١٨٠٥ ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .
(٣٠) الجبرتى ج ٤ — يونيو سنة ١٨٠٦ ، ديسمبر سنة ١٨٠٦ ، ص ١٠ ، ١٩ ، ٢٠ .

- (٣١) الجبرتى — ج ٤ — سنة ١٨٠٧ — ص ٦٠ .
(٣٢) أحمد أحمد الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٢٠ .
(٣٣) الجبرتى — ج ٤ — اغسطس سنة ١٨٠٨ — ص ٨١ ، الحقة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على — سنة ١٩٥٠ — ص ٣٤ .

- (٣٤) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٧ .
- (٣٥) ابراهيم زكى — التطور المالى والحكومى — ص ١٤٢ .
- (٣٦) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨٠٩ — ص ٩٣ .
- (٣٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٢ .
- (٣٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٧٥ ، ٧٦ .
- (٣٩) الجبرتى — ج٤ — ص ص ٩١ ، ٩٢ .
- (٤٠) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ص ٣٤ ، ٣٥ ، دكتور رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٢ .
- (٤١) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٢٣١ .
- (٤٢) الحقة — تاريخ الزراعة فى عهد محمد على — ص ص ٧٨ ، ٧٩ .
- (٤٣) الجبرتى — ج٤ — مارس سنة ١٨١٠ — ص ١٠٩ .
- (٤٤) الجبرتى — ج٤ — ابريل سنة ١٨١٠ — ص ١١١ .
- (٤٥) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ص ٣٥ ، ٣٢٢ .
- (٤٦) Gabriel Baer, op cit, pp. 46 — 56 .
- (٤٧) الجبرتى — ج٤ — ديسمبر سنة ١٢٠٠ ، ص ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
- (٤٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٩ .
- (٤٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٩ .
- (٥٠) نفس المصدر — تقرير كامبل ، ص ٧٧١ .
- (٥١) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٥ .
- (٥٢) الجبرتى — ج٤ — فبراير ١٨١٤ ص ٢٠٤ ، مايو ١٨١٤ .
- صفحة ٢٠٧ .
- (٥٣) عبد الغنى غنام — المصدر السابق — ص ٩٣ .
- (٥٤) محمد كامل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٩ ، أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٢٦ .
- (٥٥) عبد الغنى غنام — المصدر السابق — ص ٩٣ .
- (٥٦) محمد كامل مرسى — الملكية العقارية — ص ص ٧٦ ، ٧٩ .

(٥٧) دفتر المعية السنية عربى المجموعة الاولى دفتر ١ ص ١١٢
رقم ٣٤٨ أمر كريم خطبا لسعادة ميرمران أحمد بلشنا طاهر مأمور الاقليم
الوسطى .

- (٥٨) أحمد أحمد الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٢٢ .
- (٥٩) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٣ .
- (٦٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٨٦ .
- (٦١) الجبرتى — ج٤ — ص ٢٢١ .
- (٦٢) الجبرتى — ج٤ — سبتمبر سنة ١٥ — ص ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
- (٦٣) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ .
- (٦٤) محمد فؤاد شكرى — تقرير كامل — ص ٧٧١ .
- (٦٥) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٧٠ رقم
الامر ١٦٠ سنة ١٢٥٠ هـ « التزام » .
- (٦٦) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ١٧٧ رقم
الامر ٣٩٤ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٦٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٠ .
- (٦٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ص ٣١ ، ٣٥ .
- (٦٩) Gabriel Baer, A history of landownership pp. 2 — 3.
- (٧٠) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٤ .
- (٧١) Gabriel Baer, opcit, pp. 60 — 61.
- (٧٢) الرافعى — المصدر السابق — ص ص ٦٣ ، ٦٤ .
- (٧٣) محمد فريد أبو حديد — المصدر السابق — ص ١٨٢ .
- (٧٤) الجبرتى — ج٤ — ص ٦٨ .
- (٧٥) الجبرتى — ج٤ — فبراير سنة ١٨١٦ — ص ٢٤٣ .
- (٧٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٣ .
- (٧٧) عبد الفنى غنام — المصدر السابق — ص ٩٠ .
- (٧٨) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨١٤ — ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

- (٧٩) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٤ ، الجبرتى
— ج٤ — أغسطس سنة ٨ ، ص ٨٠ .
- (٨٠) الجبرتى — نفس المصدر — ديسمبر سنة ١٢ ، ص ١٨٤ .
- (٨١) الجبرتى — ج٤ — نوفمبر سنة ١٨٠٧ — ص ٤ .
- (٨٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٧٤ .
- (٨٣) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٥٧ .
- (٨٤) الجبرتى — ج٤ — ص ٢١٠ .
- (٨٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٤ ،
- (٨٦) د. رؤوف عباس — ندوة الجبرتى .
- (٨٧) الجبرتى — ج٤ — يونيو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٩ .
- (٨٨) د. رؤوف عباس — ندوة الجبرتى ، الجبرتى — ج٤ — أواخر
يونيو سنة ١٨٠٩ — ص ٩٦ .
- (٨٩) الحنة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ص ٧٣ ، ٧٤ .
- (٩٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٧٩ ، ٨٥ .
- (٩١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٨٩ .
- Gabriel Baer, op cit, p. 4.
- (٩٢)
- (٩٣) محمود عودة — القرية المصرية — ص ١١٥ .
- (٩٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٢ .
- (٩٥) الجبرتى — ج٤ — مايو سنة ١٨١٤ — ص ٢٠٧ .
- (٩٦) عزيز خانكى — المصدر السابق — ص ٦٢٥ .
- (٩٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٣ .
- (٩٨) د. حليم عبد الملك — السياسة الاقتصادية فى عصر محمد
على — القاهرة سنة ١٩٤٦ ، ص ص ٢٤ ، ٢٥ .
- (٩٩) كريم ثابت — المصدر السابق — ص ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .
- Henry Dodwell, op cit, p. 216.
- (١٠٠)
- (١٠١) ثوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ص ١٧٤ ، ١٧٥ .
- Henry Dodwell, op cit, p. 216.
- (١٠٢)
- (١٠٣) محمود عودة — المصدر السابق — ص ١١٨ ،

- (١٠٤) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٤٩ .
- (١٠٥) دفتر ٨٤ معية تركى - وثيقة ٢٤٦ ص ٧٠ سنة ١٢٥٣ هـ « صحيفة الفلاح » .
- (١٠٦) دفتر ٨٤ معية تركى - وثيقة ٢٤٤ ص ٦٩ سنة ١٢٥٣ هـ « أموال » .
- (١٠٧) يوسف نحاس - المصدر السابق - ص ٢٤ .
- (١٠٨) سجل ٢٤ معية تركى - ترجمة الافادة رقم ١٩٨ ورقة ٣٢ .
- (١٠٩) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٤٨ .
- (١١٠) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٨٣ .
- (١١١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
- (١١٢) الجبرتى - ج٤ - ص ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .
- (١١٣) ادوارد لين - المصريون المحدثون - القاهرة سنة ١٩٥٠ - ص ص ٧٥ ، ٧٦ .
- (١١٤) عزيز خانكى - المصدر السابق - ص ٦٥٣ .
- (١١٥) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٤٦٦ .
- (١١٦) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ص ٤٦٥ ، ٤٦٩ .
- (١١٧) الجبرتى - ج٤ - ص ص ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ .
- (١١٨) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ١٨٥ .
- (١١٩) الجبرتى - ج٤ - اكتوبر سنة ١٨٢٠ - ص ٣١١ .
- (١٢٠) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ص ١٨٥ ، ١٨٦ .
- (١٢١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ص ١٨٦ ، ١٨٨ .
- (١٢٢) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٤٦٩ .
- (١٢٣) ادوارد لين - المصدر السابق - ص ص ٧٦ ، ٧٧ .
- (١٢٤) فتحى عبد الفتاح - المصدر السابق - ص ٣٣ .
- (١٢٥) خليل سرى - المصدر السابق - ص ص ٣٨ ، ٣٩ .
- (١٢٦) خليل سرى - المصدر السابق - ص ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ .
- (١٢٧) الجبرتى - ج٤ - ص ص ٨١ ، ٩١ .
- (١٢٨) نفس المصدر - ابريل سنة ١٨١٢ - ص ١٤٢ .

- (١٢٩) الجبرثى — ج ٤ — ابريل سنة ١٨١٧ — صص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .
 (١٣٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق تقرير احد الميكانيكيين
 الانجليز فى مصر سنة ١٨٣٨ صص ٧٠٠ ، ٧٣١ .
 (١٣١) خليل سرى — المصدر السابق — ص ٣٥ .
 (١٣٢) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٢٩ .
 (١٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧٤ .
 (١٣٤) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ٤٨٨ ،
 ٤٨٩ — ص ٢١٠ .
 (١٣٥) ابراهيم زكى — المصدر السابق ص ١٣٣ .
 (١٣٦) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٧٥ ،
 (١٣٧) جبريل بير — المصدر السابق — ص ٦٠ .
 (١٣٨) الحقة — تاريخ الزراعة فى عصر محمد على — ص ٧١ ،
 تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٣٢٤ .
 (١٣٩) سجل معية تركى صحيفة ١١٠ مكتبة ٣٧٥ ذى الحجة سنة
 ١٢٥١ هـ من الجناح العالى الى مدير المنوفية .
 (١٤٠) سجل معية تركى — ٤٢ ورقة ٧١ مكتبة ٥٨١ ذى الحجة
 سنة ١٢٤٦ هـ .
 (١٤١) د. محمد انيس — دراسة فى المجتمع المصرى — ص ١١٣ .
 (١٤٢) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ١٣٢ .
 (١٤٣) معية سنوية عربى — رقم الدفتر ١ أمر رقم ٢٣ أوامر كرام
 الى كافة المأمورين ٢٢٤ سنة ١٢٤٥ هـ .
 (١٤٤) ديوان معية سنوية عربى — أمر ٢٤١ ص ٦٠ ، ص ٦١ —
 ١١ محرم سنة ١٢٤٦ هـ ، ٢٥٣ سنة ١٢٤٦ هـ — ص ٦٣ ، أمر ٢٧٢ —
 صفحة ٦٨ ،

Gabriel Baer, studies in the social History, p. 38.

- (١٤٥) سجل معية تركى — ٤٢ ورقة ٩٢ مكتبة ٧٠٦ صفر سنة
 ١٢٤٠ هـ سنة ١٨٣١ م ، أمر عل الى السلحدار اغا .

(١٤٦) ديوان معية سنية عربى مجموعة أولى دفتر ٥ - ص ٥٥ -
أمر ١٠٦ .

(١٤٧) فتحى عبد الفتاح - ص ٣٦ .

(١٤٨) ديوان المعية السنية عربى - المجموعة الاولى دفتر ٥ ص
٩٢ أمر ١٧١ .

(١٤٩) سجل معية تركى - أموال - صحيفة ٧٢ مكتبة ٥١٧ سنة
١٢٤٠ هـ - سنة ١٨٢٣ م - ص ١ .

(١٥٠) ديوان المعية السنية عربى - المجموعة الاولى - دفتر ٥
ص ١٣٥ أمر ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١٥١) ديوان المعية السنية عربى - المجموعة الاولى - دفتر ٣ ،
ص ١٠ أمر ٣٠ سنة ١٢٥١ هـ - سنة ١٨٣٥ م .

(١٥٢) دفتر معية سنية عربى - مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ١٧٣ سنة
١٢٥٠ هـ - ص ٧٨ .

(١٥٣) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٣ أمر ٨٦ ص ٣٦ سنة
١٢٥٢ هـ - سنة ١٨٣٧ م .

(١٥٤) ديوان المعية السنية عربى دفتر ٣ أمر ٤٦ ص ١٦ .

(١٥٥) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٣ أمر ٤٧ ص ١٧ .

(١٥٦) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٢ أمر ٤٦٣ ص ١٩٩ ،
ص ٤٧١ ، ص ٢٠٣ سنة ١٢٥١ هـ ، ٥٣١ ص ٢٢٦ .

(١٥٧) دفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٤٦٥ ص ١٠٧ من الجنب العالى
الى ناظر القليوبية (أموال) .

(١٥٨) سجل رقم ٤١ معية تركى - وثيقة رقم ٤٦١ سنة ١٢٤٧ هـ
- سنة ١٨٣١ م .

(١٥٩) ديوان المعية السنية عربى - دفتر ٣ أمر ٨٣ ص ٣٤ - سنة
١٢٥١ هـ .

(١٦٠) الجبرتنى - ج ٤ - ص ١٠٩ .

- (١٦١) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٧٦ .
- (١٦٢) ابراهيم عامر — الارض والفلاح — القاهرة سنة ١٩٥٨ —
صص ١٢٥ ، ١٢٦ .
- (١٦٣) د. رؤوف عباس — ندوة الجبرتي .
- (١٦٤) د. انيس دراسة في المجتمع المصري — ص ١١٢ ، ص ١١٣ .
Charles Issawi, op cit, p. 103. (١٦٥)
- Gadriel Baer, studies in the social History, pp. 96 — 98. (١٦٦)
- (١٦٧) هيلين ريفلن — المصدر السابق — ص ١٦٤ .
- (١٦٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٧٥ .
- (١٦٩) الحنة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٤٣ .
- (١٧٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٤ .
- (١٧١) الحنة — المصدر السابق — ص ٤٤ .
- (١٧٢) ديوان المعية السنوية عربى، دفتر ١ امر ١٨٧ ص ٤٥ اوامر
الى مأمورين الوجه البحرى عموما .
- (١٧٣) ديوان المعية السنوية عربى دفتر ١ امر ٨٩ الى المأمورين ٢٢
جمادى سنة ١٢٤٥ هـ ص ١٨ .
- (١٧٤) الجبرتي — ج ٤ — سنة ١٨١٦ — ص ٢٥٤ .
- (١٧٥) ديوان المعية السنوية عربى — دفتر ١ امر رقم ١٧٥ —
صفحة ٤٢ .
- (١٧٦) ديوان المعية السنوية عربى — دفتر ١ امر ١٧٤ ص ٤١ اوامر
كريمة سنة ١٢٤٥ هـ .
- (١٧٧) سجل ٥٨ معية تركى — وثيقة رقم ١٧٤ سنة ١٢٤٩ هـ
(ارادة) .
- (١٧٨) سجل معية تركى — ورقة ٤٣ سجل ١٩ زراعة سنة ١٢٤١ هـ
- (١٧٩) سجل معية ٤٢ صحيفة ١٥ مكتبة ٩٣ ربيع أول سنة ١٢٤٦ هـ
— سنة ١٨٣٠ م .

- (١٨٠) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادي — ص ٤٢ ، ٤٥ ،
الحقة — تاريخ الزراعة — ص ١١٣ .
- (١٨١) الوقائع المصرية عدد ٢٠٩ سنة ١٢٤٦ هـ — جمادى أول ،
الوقائع المصرية عدد ٢٢٠٠ جمادى أول سنة ١٢٤٦ .
- (١٨٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٩٣ .
- (١٨٣) معية تركى — ترجمة الافادة رقم ٣٥٣ ورقة ٤٣ دفتر ٢٥
زراعة سنة ١٢٤٢ هـ .
- (١٨٤) دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى ٥٠٠ ورقة ٢٣٦ زراعة ٢٩
جمادى الاول سنة ١٢٤٦ هـ — سنة ١٨٣٠ م .
- (١٨٥) دفتر ٧٧٢ ديوان خديوى تركى — ٢٦ ربيع ثانى سنة ١٢٤٦ هـ
سنة ١٨٣٠ م .
- (١٨٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير أحد الصناع
الانجليز ديسمبر سنة ١٨٣٨ م .
- (١٨٧) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادي — ص ٣٣٤ .
- (١٨٨) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ١ أمر ٨٧ ص
١٧ — ١٨ جمادى سنة ١٢٤٥ هـ أمر كريم .
- (١٨٩) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ٩٩ .
- (١٩٠) ديوان معية تركى — دفتر ٥١ وثيقة ٢٣٦ ص ٥٢ شعبان
سنة ١٢٤٨ هـ .
- (١٩١) ديوان خديوى تركى — دفتر ٧٧٤ ورقة ٤٦ نمرة القرار
١٠٢ سنة ١٢٤٦ هـ — سنة ١٨٣٠ م .
- (١٩٢) معية تركى وثيقة ١ صفحة ٢ سجل ٢٤ اراضى سنة ١٢٤١ هـ
سنة ١٨٢٤ م من الجناب العالى الى حسين آغا مأمور الفيوم .
- (١٩٣) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية فى عصر محمد على الكبير —
صفحة ١١٨ .

- (١٩٤) معية تركى سجل ٥٦ وثيقة ٥٧٦ شعبان سنة ١٢٥٠ هـ —
ازادة الى مدير البحيرة .
- (١٩٥) سجل معية تركى — ١٧ صحيفة ٢٥ مكاتبة ١٩٢ — ربيع اول
سنة ١٢٣٩ هـ — سنة ١٨٢٣ م .
- (١٩٦) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .
- (١٩٧) جلال يحيى — مصر الحديثة — ص ١٥ .
- (١٩٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٠٣ .
- (١٩٩) محمد شفيق غربال — تكوين مصر — القاهرة سنة ٥٧ —
صفحة ٩٠ .
- (٢٠٠) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٤٣ .
- (٢٠١) يوسف نحاس — المصدر السابق — ص ٢٦ .
- (٢٠٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ١٦٧ ، ١٦٨ .
- (٢٠٣) ديوان معية سننية عربى مجموعة ١ دفتر ٤ ص ٧٤ —
امر ١٠٦ .
- (٢٠٤) ديوان خديوى تركى — دفتر نمرة ٧٥٢ ورقة ٢٢ امر ٢٦
زراعة ربيع الثانى سنه ١٢٤٤ هـ .
- (٢٠٥) ديوان المعية السننية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ امر ٢٥١
ص ١٤٠ — سنة ١٢٥٣ هـ .
- (٢٠٦) الحقة — تاريخ الزراعة المصرية — ص ١٠٧ .
- (٢٠٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٠ .
- (٢٠٨) الجبرتى — ج ٤ — مايو سنة ١٨١٧ — صص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .
- (٢٠٩) الجبرتى — ج ٢ — مارس ، ابريل ، مايو ، يونيو سنة ١٨١٩
— صص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

- (٢١٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٥٧ .
- (٢١١) نفس المصدر — ص ١١٥ .
- (٢١٢) ديوان المعية السنية عربى المجموعة الاولى دفتر ٣ أمر ٣٠٢
سنة ١٢٥١ هـ ص ١١ .
- (٢١٣) معية تركى — سجل ٦٥ ترجمة الوثيقة رقم ١٠ ورقة ٤
القانون المعطى من حضرة البك الى القول اغاسية البتد الثالث .
- (٢١٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .
- (٢١٥) سجل معية تركى — ١٧ صحيفة ٣٤ مكتبة ٢٤٦ سنة ١٢٣٩
هجريه — سنة ١٨٢٣ م أمر على الى كاشف منفلوط .
- (٢١٦) سجل معية تركى ترجمه الامادة رقم ١٥٥ ورقة ١٧ سجل
١٨ سنة ١٢٣٩ هـ سنة ١٨٢٣ م عن الجنب العلى الى ناظر البحيرة .
- (٢١٧) سجل معية تركى — ١٧ ورقة ٣٠ مكتبة ٢٢٠ ربيع ثانى
سنة ١٢٣٩ هـ — سنة ١٨٢٣ م .
- (٢١٨) محمد كامل مرسى — الملكية العقارية فى مصر — ص ٧٦ .
- (٢١٩) حلیم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٣٠ .
- (٢٢٠) معية سنية تركى — دفتر نمرة ١٢ أمر ٩٥٩ من الجنب العلى
الى عمر بك ناظر قسم مليج سنة ١٢٤١ هـ .
- (٢٢١) معية تركى دفتر ١٢ ورقم ٧٩ أمر ١٠٣٨ ضرائب سنة ١٢٤١
هجريه — سنة ١٨٢٤ م من الجنب العلى الى ناظر قسم منوف .
- (٢٢٢) معية تركى — دفتر ٨٤ وثيقة ١٧٦ — ص ٥٢ من الجنب
العالى الى مدير اسيوط سنة ١٢٣٧ هـ .
- (٢٢٣) معية تركى — سجل ٦٠ وثيقة ١٠ شوال سنة ١٢٥٠ هـ .

(٢٢٤) معية تركى — وثيقة ٤٥٤ دفتر ٣ ورقم ٤٦ سنة ١٢٤٣ هـ
سنة ١٨١٩ م .

(٢٢٥) سجل مجلس الملكية التركى — ١٣٩ صحيفة ٣١ مكتبة ١٢٩
سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م .

(٢٢٦) كلوت بك — ج ٢ — ص ٢٩١ .

(٢٢٧) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٤٣ .

(٢٢٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٥٢ .

(٢٢٩) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — صص ٤٨ ، ٤٩ .

الفصل الرابع

تطور الحياة الزراعية وأثرها في التركيب الاجتماعي

١ - الملكيات الخاصة

٢ - الانتماءات الطبقية لكبار الملاك

٣ - وضع الفلاح في ظل الملكيات الكبيرة

الفصل الرابع

تطور الحيازة الزراعية وأثرها فى التركيب الاجتماعى

شهدت السنوات الأخيرة من عهد محمد على تغيرات هامة فى حياة الريف المصرى فقد انتهى عهد الاحتكار وظهر بدلا منه الملكيات الكبيرة فى أجزاء من الريف وانعكس أثر ذلك على الفلاح بصورة مباشرة .

وستناول فى هذا الفصل تطور الحيازة الزراعية والانتشاءات الطبقيّة لكبار الملاك الذين استمدوا نفوذهم من ملكيتهم لتلك الاراضى التى دعمت مكانتهم الاجتماعية ومن خلال ذلك تستعرض وضع الفلاح فى ظل هذه التغيرات .

كان الفرنسيون هم أول من فكروا فى قوانين الملكية والمواريث والضرائب غير أنهم لم يصلوا الى رأى قاطع فى هذه المواضيع ولم تتعد محولاتهم أو تفكيرهم فيها حيزا التنفيذ .

لهذا بقيت أوضاع حيازة الاراضى الزراعية على ما كانت عليه منذ الفتح العثمانى حتى تولى محمد على حكم مصر سنة ١٨٠٥ فأحدث ما يمكن أن نسميه انقلابا فى أوضاع حيازة الاراضى الزراعية (١) .

وعندما شرع الباشا فى تنفيذ مخططه واجهته عقبتان اذ كانت اطيال الرزق معفاة من الضرائب والملتزمون يسيطرون على معظم الاراضى الزراعية لهذا صدر اراضى الرزق كما الغى نظام الالتزام والوقف كما رأينا لانه أدى الى اضرار كثيرة ، أهمها عدم وجود من يهتم بالارض المنزوعة ويعمل على تحسين الانتاج .

وقد بلغت اراضى الوقف سنة ١٨١٢ ٦٠٠ ألف فدان ولا شك ان الغاء كل شكل من اشكال الوقف يعد تحريرا لجزء كبير من الاراضى من قبضة الاستغلال الزراعى (٢) .

أما الاطيان الاميرية المعروفة باسم اطلاق فقد استولى محمد على منذ توليه على ما كان مخصصا منها لخيول الباشا وبعد مذبحة القلعة سنة ١١ ، أخذ ما تبقى بيد الامراء البكوات من تلك الاطيان (٣) .

وبعد أن اكتملت لمحمد على عملية نزع ملكية الاراضى فى نهاية سنة ١٨١٥ بدأ يحول معظم مصر الى مزرعة حكومية شاسعة تحت الادارة المباشرة للجهاز الحكومى وبذا لم يشجع طوال معظم حكمه على تكوين ضياع خاصة لانه كان يرغب فى أن يحتفظ لنفسه بالارباح الناتجة عن الزراعة كما لم تكن لديه اية رغبة فى أن يوفر لضباطه الاثراك فرصة الاستحواذ على سلطة أو نفوذ شخصى على الشعب المصرى . على انه بدأ يعدل سياسته فى أواخر العشرينات حين أصدر فى سنة ٢٧ أمرا باعفاء جميع زراع الاراضى سواء أكانت أبغادية أم معمورا بشرط أن يزرعوا شجر السنف (٤) .

وربما كان محمد على محقا فى سياسته فى البداية لانه لم يكن يتشأ بالطبع أن يخلق طبقة ملاكة تحل محل الملتزمين الذين قوض نفوذهم .

ومن الطبيعى الا تكون هذه الاصلاحات بمنأى عن السخط والامتعاض من جانب المهتمين بالنظام القديم بل ومن جانب بعض الاوروبيين أيضا . ففى بوالكمت أن الاستيلاء على الاملاك على هذا النحو قد أثار السخط كما أن هذا العمل يتعارض مع آراء الاوروبيين أكثر مما يتعارض مع الآراء التى يعنتقها الاهالى إذ أن الملكية لدى الاوروبيين هى أساس النظام الاجتماعى أما فى مصر فاتها لم تقم على أساس ولم تكن فى يوم من الايام واضحة المعالم أو محددة فكانت الارض ملكا للحكومة .

وقد دافع محمد على عن حيازته للاراضى زاعما أنها فى مصر تعتبر ضرورة اوجبتها الظروف المحلية إذ أن الحاجة أصبحت ماسة فى جميع انحاء القطر الى تضافر الجهود وایجاد ادارة علمة تتولى ازالة رمال الصحراء وتنظيم الفائض من مياه النيل وأضاف أنه يحترم حق الملكية طالما كانت ممارسة هذا الحق لا تضر صالح الدولة وبرر وجهة نظره هذه وأراد أن يعطيها صفة شرعية حين ذكر « أن ملكية المنازل فى المدن مكفولة تماما » (٥) .

والحقيقة أن استيلاءه على جميع الاراضى على هذا النحو كان يتمشى تماما مع نظام الاحتكارى الذى شمل جميع مرافق الاقتصاد المصرى وبمثل هذا التقويض لوضع الطبقات الممتازة وبإلغاء حقوق هذه الطبقات فى الارض وضع محمد على أساسا للتطورات اللاحقة التى عايشتها الملكية الزراعية (٦) .

وكان على محمد على يعد هذه الخطوة أن يعيد توزيع الاراضى من جديد تلك الاراضى التى أصبحت تحمل اسماء جديدة كالجفالك والابعديات والعهد والتى أصبح يمتلكها ملاك جدد كالعائلة الخديوية والموظفين فى حكومته والعربان وأعيان الريف والفلاحين .

أولا - الابعديات :

لم يكن هذا النمط من أنماط الملكية معهودا أو حتى معروفا قبل عصر محمد على بل كانت الاراضى كلها ملكا للدولة كما سبق ان اشرنا ، لكن بعد أن أجريت أعمال مساحة جميع الاراضى فى سنة ١٨١٣ واستبعدت منها اراضى شاسعة ، لأنها غير منتفع بها وغير منزرعة أطلق هذا الاسم أى الابعديات على هذا النوع من الاراضى كذلك أطلق اسم ابعديات على الاراضى التى لم يستطع واضعو اليد عليها تقديم ما يثبت حيازتهم لها عند اجراء المساحة .

واشتملت الابعديات أيضا على الاراضى التى اسقطها أصحاب العصبية من الاراضى التى كانت تدفع عنها الضرائب وكانوا يستغلونها لانفسهم فاستولى عليها محمد على (٧) .

وكان من الطبيعى أن ينعم الباشا بأطيان من الابعادية متفاداة المساحة على من يرغب فيها وكانت الشريعة الاسلامية تبيح ذلك للحاكم من أجل مصلحة القطر ولزيادة الثروة ومن هنا أعطى محمد على مساحات كبيرة منها للذوات والوجهاء الذين تيسر لهم حالتهم المالية باصلاحها كما أجبر بعض الأشخاص على قبول مساحات أخرى (٨) . كذلك خصص جزءا منها لكبار رجال الادارة والجيش والاعيان والاعراب وبعض الاجانب

ايضا وكانت مساحتها أول الامر ٢٠٠ ألف فدان ارتفع الى ٧٢٣٦٨٥ فدان سنة ١٨٤٤ (٩) .

غير أنه من المفيد التنبيه الى حقيقة هامة يخطئ فيها كثيرون حين يمتقدون أن أصحاب الابعاديات كان عليهم أن يبذلوا جهدا شاقا لاستصلاح اراضيهم فلواقع ونتيجة أهمال المالك والعثمانيين لمشاريع الري والزراعة بشكل علم كانت مساحات واسعة من الاراضى الجيدة لا تزرع وكان اعادة زراعتها لا تحتاج الى كثير من الجهد ولا يتطلب أكثر من توصيل المياه القريبة اليها وهذا ما قامت به الحكومة .

وهكذا أصبحت سيطرة الوالى الزراعية قائمة على كسب مزيد من الارض ومن ناحية أخرى تكوين ارستقراطية زراعية تكون سندا له فى الحكم . وبالفعل ارتبطت مصالح هذه الطبقة بالنظام الذى أقامه الباشا فى مصر .

وكان معظم هؤلاء من الموظفين الاتراك والجند البلشبووزق وبالذات الالبانيين فى بداية الامر كذلك كان من بينهم عدد من الاجانب ونفر قليل من المصريين الذين اعتمد عليهم الباشا فى ادارة الامور فى البلاد ولم يكن لمعظم هؤلاء جذور فى المجتمع المصرى بل استمدوا مكانتهم فى البلاد من مصالحهم المادية التى كانت الحكومة تدعمها (١٠) .

وقد شهد عام ١٨٢٩ بداية منح الابعاديات لبعض الافراد كالاغا جوريجى ولى الدين اذ حصل على مائة فدان معفاة من الضريبة (١١) . وقد اشترط فى منح هذه الابعاديات ان يزرعها الناس بأنفسهم ولم يكن لواجب اليد عليها الحق فى التصرف فيها بأى وجه وانما كان يجوز توارث المنفعة فيها بعد موافقة بيت المال (١٢) .

بعبارة أخرى سمح لحائزى الابعاديات بحق الانتفاع بها طوال حياتهم على أن تؤول الى الدولة بعد وفاتهم . ويبدو أن عدم صدور نص صريح بملكيتهم لها كما لم يكن لحائزها حق التصرف فيها قد أدى الى الفتور فى اصلاحها ورؤى اتخاذ خطوة أخرى لتشجيعهم على المضى فى الاستصلاح

لذلك صدر أمر فى سنة ١٨٣٦ بأن تعطى سندات تملك الى أصحاب الاطيان الذين أنعم بها عليهم على أن تكون تلك الاطيان رزقة بلا مال وبالفعل أصدرت الروزنامة السندات المذكورة وأعطتها للحائزين بشرط استثمارها والانتفاع بغلاتها (١٣) . كما أصبح من حق الابن الاكبر وراثته هذه الارض طبقا لقانون سنة ١٨٣٦ .

وهكذا ساهم هذا الامر فى خلق ارسنقراطية زراعية ثم جاء الامر التالى الذى صدر فى يناير سنة ١٨٣٧ ليؤكد ذلك بل وينص على صلاحيات أوسع حين أمر بتوريث الابعديات للذرية فان لم توجد ذرية فالى ممالئهم البيض واما آلت الاراضى الى الحرمين الشريفين (١٤) .

اما اذا بلغ حائز الابعادية سن الشيخوخة ولم يكن له وريث فيحق له التنازل عنها لمن يريد بشرط أن تعطى لاشخاص قادرين على زراعتها .

من هنا لم يكن من حق حائز الابعادية أن يبيع حق الانتفاع وان كان له حقوق ثابتة على اطيانه وهكذا ارسيت فى مصر منذ تلك الفترة القاعدة التى شكلت نواة كبار الملاك ولما كان حائزو الابعديات حريتهم مقيدة فى بيعها فقد سئم المنعم عليهم بها الاستمرار فى تكلف نفقات اصلاح ارض ليسوا بمالكين لها ملكية مطلقة لهذا رأى محمد على اصدار امره فى سنة ١٨٤٢ بتأييد اعفاء الابعديات من الضريبة ومنح أصحابها حق التصرف فيها كيف شاءوا والحق فى ملكيتها ملكية مطلقة ولهم حق بيعها وشرائها وهبتها .

ولم تكن جميع اطيان الابعادية كلها رزقة بلا مال بل كانت هناك اطيان منحتها محمد على بشروط معينة فحينها أعطى للشيخ أيوب ٦٠٠ فدان اشترط عليه زراعتها اشجارا ولما أخلف الوعد كلف بسداد الأموال عنها لمدة ثلاث سنوات وهدد بانتزاعها منه (١٥) .

وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للعربان حين اعفاهم من الضريبة لعدد معين من السنين يتراوح بين ثلاث وسبع سنوات حسب صلاحية الارض للزراعة على أن تربط عليها الضريبة فى نهاية مدة الاعفاء بواقع الضريبة السائدة فى الناحية (١٦) .

وجاء في احدى الوثائق أن العربان كانوا يمنحون أراضي من الابعاديات بالمال على أن تبقى في عهدتهم ثلاث سنوات بلا مال (١٧) . وبخاصة التي منحت للشيخ حسن أباطة ثم ألغى منح الابعاديات سواء بالايجار أو بضريبة كاملة أو بنصف ضريبة بعد صدور قرار التملك في سنة ٤٢ (١٨) .

وكان الهدف من منح الابعاديات للعربان هو تحبيب الحضارة والاستقرار لهؤلاء القوم وبخاصة المقيمين على حدود القطر المصرى كالشرقية والغربية حين منحهم الباشا اطيان عديدة معفاة من الضرائب بشرط تعميرها ولم يعطهم سندات تملك . وانما وعدهم بعدم تكليفهم بأعمال السخرة أو الخدمة العسكرية واعتقد محمد على أنه بهذه الوسيلة استطاع أن يبعد العربان عن السلب والنهب وأنه دفعهم الى مشاركة بقية طوائف المجتمع في أعمال الزراعة مما يؤدي الى زيادة الثروة العامة .

ولما كان العربان غير مؤهلين للعمل الزراعى فقد استعانوا بالفلاحين في مقابل نصف المحصول فنهضم محمد على عن ذلك في أمره الصادر في سنة ٣٧ ثم كرر هذا المنع في سنة ٤٦ حين هددهم بتزع اطيانهم اذا لم يحرثوا بأنفسهم وبعد أن ألف العربان الزراعة رأى محمد على ضرورة دفعهم للخراج بحسب فئة اطيانهم (١٩) .

كما شمل منح الابعاديات بعض العسكريين مثل أحمد باشا وكيل الجهادية وقد قدر ما أنعم به محمد على عليه بألف فدان (٢٠) .

كما أعطى كل من على بكباشى وأنطون ناشد مائة وخمسين فدائاً (٢١) واذا كانت هذه الاراضى قد أعطيت لهم كرزقة بلا مال فقد اشترط عليهم ضرورة استصلاحها فاستعانوا بمرتباتهم ككبار ضباط لاستصلاحها وكان باستطاعتهم السير في هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم، وجاء انهيار نظام محمد على الاحتكارى مساعدا لهم على سرعة نمو عملية استغلالهم الاقتصادى ذلك أنهم أمادوا من رخص الايدى العاملة وتوفرها بعد تسريح الجيش الذى انخفض عدده من ٢٨٥ الى ١٨ ألف جندى ومن اقفال المصانع ورفت العمال فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة من أرض ورأسمال وايدى عاملة وكل ما يلزمهم لتحسين انتاجهم وزيادة ارباحهم (٢٢) .

كذلك حظيت الضياع التي منحها محمد على للأفراد وبخاصة كبار موظفي الأقاليم بأهمية بالغة على حساب القرى المجاورة فكان كبار الموظفين يحصلون على المياه قبل غيرهم ويستخدمون أحسن العمال من القرى المجاورة علاوة على ما يقدمه لهم شيوخ القرى من مساعدة ممكنة ، وهكذا كان عدد قليل من الحكام وكبار الموظفين يجنون أرباحهم في مقابل استثمار قليل من جانبهم أو بلا استثمار على الإطلاق .

وقد جاء في تقرير كامل أنه لو أقطع محمد على كبار موظفيه مساحات من الأرض الصالحة للزراعة على أن تكون ملكا خاصا لهم أو نظير إيجار ثابت معتدل لازداد مركزهم في البلاد ولاصبحت لديهم بواعث جديدة تدفعهم الى توثيق علاقاتهم بحكومة الباشا (٢٣) .

وهذا ما حدث بالفعل اذ سرعان ما شكل هؤلاء فيما بعد الارستقراطية الزراعية التي تعد من أقدم القوى وأكثرها استقرارا والتي أصبحت تمتلك حوالى مائتى ألف فدان كملكية شخصية لهم (٢٤) .

ومن هؤلاء على سبيل المثال ارتين شكرى أفندى الترجمان الذى حاز مائتى فدان (٢٥) وباكير أفندى ناظر شون الغلال ببولاق الذى حاز ٣٠٠ فدان من الابعادية رزقة بلا مال (٢٦) ، كما حصل عبد الرحمن بك المعاون الثانى بالأقاليم الوسطى على مائتين وخمسين فدان من أطيان الابعادية يزرعهم حسب رغبته رزقة بلا مال (٢٧) . وأعطى باسيليوس مدير الحسابات ثمانمائة فدان واخوان معلم درس ومعلم آخر كل واحد منهم سبعمائة فدان حتى صار مجموعهم ألفين ومائتين فدان من أطيان الابعادية (٢٨) .

كما منح السر عسكر ابراهيم ألف فدان من أطيان الابعادية تخصص لزراعة القصب بشرط أن تكون من أحسن الاطيان بل وامداده بما يحتاج اليه دون أى تأخير (٢٩) كذلك تم معايينة ما قد تحتاج اليه مائة فدان أخرى من الابعادية مخصصة لانجال الجنباب العالى من البكوات على أن يتعهد بالاشراف عليها رجال معتمدون من المشايخ في مقابل اعطائهم سدس المحصول الناتج منها ويقومون بتهيئة الخدم اللازمين للزراعة على حسابهم ودفع تكاليف ماكلهم (٣٠) .

ومن هنا يتضح كيف أن الاراضى التى منحت سابقا كان يشترط زراعتها اما باصناف معينة أو زراعتها كيف شاءوا على أن يقوموا هم بلخدمتها والانفاق عليها بينما كانت الاراضى التى منحت لحاشيته واقاربه تقدم لها جميع الخدمات اللازمة .

ومن الاراضى التى تندرج ضمن الابعاديات ما منحه محمد على للامير محمود غانم وعلى غانم وهم من ملتزمى قوة وقد قدرت هذه الاراضى بخمسمائة فدان غير أنها لم تكن رزقة بلا مال بل طلبا من مأمور قوة اعطائهما عقد ايجارها وقد افاد امر عال بأن تعطى لهما هذه الاراضى بلا مال لمدة ثلاث سنوات على أن يؤخذ منها فى السنة الرابعة ضريبة مثل الضريبة التى تؤخذ من الاطيان التابعة للقرية (٣١) . كما اعطى بعض اولاد العمدة والمشايخ مائة فدان من اطيان الابعادية للاشراف على زراعتها وتكون بمثابة رزقة بلا مال (٣٢) .

وهكذا صار بعض الملاك الجدد من أصول ريفية .

ومن الذين انعم عليهم أيضا من اطيان الابعاديات سليمان أفندى باشمهندس الغربية وقد حصل على ستين فدان بشرط زراعتها اشجار ومحاصيل شتوية واذا سار حسب الاوامر اعطيت له رزقة بلا مال (٣٣) . كذلك حصل ادهم أفندى ناظر مصلحة الزيتون بالفيوم على مائة فدان من اطيان ابعادية بنواحي اقليم الفيوم على أن يكون حرا فى زراعتها وتكون له رزقة بلا مال (٣٤) . ومن حازوا اراضى من الابعاديات أحمد أفندى الرشيدى الامم بالديوان اذ حصل على مائة وخمسين فدان بمديرية نصف أول وسطا ومنح حرية زراعتها كيف شاء على أن تكون رزقة بلا مال (٣٥) . ثم اعطى محمد على فيما بعد جزءا من اطيان الابعاديات لذوى النفوذ من الاغنياء بموجب تقاسيط أو رزقات معفاة من الضريبة واعترف لهم بحق ملكيتها (٣٦) .

ومن هؤلاء أهل الوجاهة وكبار الفلاحين وبعد أن أصبحت صالحة للزراع أخذ أصحابها فى تأجيرها ولما كان الباشا يريد أن يستغلوها بأنفسهم فقد اصدر أمره فى سنة ٣٨ بنهيهم عن تأجيرها وأن ينتفعوا بأنفسهم بها وبأشرتها بأنفسهم (٣٧) .

كذلك طلب من ذوى المكائنة من المشايخ المعروفين بالثراء أن يرسلوا أبناءهم لتعلم فن الزراعة على أن يعطى لكل ولد من أولادهم مائة فدان من أصل زمام بلدته ان لم يكن ثمة أبعادية فى البلدة على أن يعطى نفس الشيء لأولاد الاثرياء والوجهاء ومن يرغب فى ذلك (٣٨) .

وقد بلغ مقدار الابعاديات فى عهد محمد على طبقا لما يقول كلوت بك مليون فدان وحوالى ٧٢٥ ألف فدان طبقا لجداول آخر يستند على الوثائق الرسمية (٣٩) .

وفى النهاية لا يجب أن نغفل ان محمد على منح الاجانب بعض الابعاديات تشجيعا لهم على استغلال أطيان القطر واصلاحها وتعميرها . بالرغم من أن الباب العالى كان يحرم تملك الاجانب أية اراضى فى ولايات الدولة العثمانية فى ذلك الوقت وان كانت الدولة قد عدلت سياستها فيها بعد اى فى سنة ١٨٦٧ حين رخصت للاجانب التمتع بحقوق ملكية الاطيان (٤٠) .

وهكذا سبق محمد على الباب العالى فى تملك الاجانب للارض اذ أصبحوا ملاكا حقيقيين طبقا لقرار فبراير سنة ١٨٤٢ ويقال أن تملك الاجانب شمل جميع الاوروبيين الذين استقدمهم الباشا والذين توافدوا على مصر من كل جنس للعمل فى الدولة الحديثة ومن هؤلاء الاجانب اليونانيين الذين نزحوا الى مصر واستقروا فى البلاد ، وقد استطاع كثير منهم وخاصة البارعين فى التجارة ان يكونوا رؤوس أموال ضخمة استثماروها فى استصلاح الاراضى أما من لا رأس مال لهم من الزراع ذوى الخبرة فقد ساعدهم محمد على الذى قدم لهم الاموال ليشتروا بها المواشى ومستلزمات الزراعة والبذور وكان لهؤلاء اليونانيين كل الفضل فى تزويد الزراعة فى الدلتا بقوتها الدافعة الاولى خصوصا منذ أن كيفوا أنفسهم مع الزراعة الحديثة والمحاصيل الجديدة ، كما حصل عدد كبير من التجار البريطانيين على منح من نفس الاراضى وفى سنة ١٨٤٠ قاموا باستثمارات رأسمالية ضخمة على حوالى ٢٥ ألف فدان كان جزء منها من اراضى الابعادية التى استصلحوها وزرعوها (٤١) .

وبينما سمحت الشريعة الاسلامية للاجانب بملكية الارض بشرط أن يدفعوا الخراج المقرر على الارض وأن يخضعوا للجزية أو ضريبة الرأس

فإن جرييل بير كان يرى أن محمد على تجاهل القانون الإسلامى حين منح الإبعديات بستخاء كبير للجانب (٤٢) .

وهكذا منح محمد على مساحات واسعة من الإبعديات لمختلف الفئات الاجتماعية التى كانت تقيم فى مصر سواء كانت تنتمى الى هذا المجتمع المصرى أو لا تنتمى اليه واصبح هو المشرف على تنفيذ السياسة الزراعية الجديدة التى رسمها والتي لم تكن ترمى الى الاكتفاء الذاتى فحسب بل انتاج حاصلات تعد للتصدير .

ثانيا - الجفالك :

تمثل النوع الثانى من الملكيات الكبيرة فى الجفالك وهى مساحات واسعة أيضا من الإبعديات التى استولى عليها محمد على وخصصها لنفسه ولأفراد أسرته كما شملت أيضا الأتليان الأثرية للقرى العالزة عن سداد المال الميرى فتعهد بها محمد على وأولاده وبناته هذا بالإضافة الى أطيان الوسنايا الشاغرة نتيجة لإلغاء نظام الالتزام وتحولها الى أطيان رزقة بلا مال طبقا للامرين الصادرين فى يناير سنة ٣٧ ، وفبراير سنة ١٨٤٢ . فأصبحت بذلك ملكا مطلقا للباشا وأولاده كجفالك إبراهيم باشا وعباس باشا (٤٣) .

والجفالك جمع جفلك وهى كلمة فارسية الاصل وتعنى الحقل الذى يزرع سنويا بواسطة المحراث الذى يجره ثوران ثم اتسع مفهوم الكلمة فأصبحت تعنى الارض ورأس المال والإبنية والمشيية وأدوات الزراعة أى المزرعة الكاملة العدة (٤٤) .

وقد قدرت مساحة الاراضى الزراعية فى مصر فى سنة ١٨٤٤ بـ ٣٥٩٠٠٩٧٣ فدان وبلغت نسبة مساحة الجفالك من هذه الاراضى نحو ١٨٪ من جملة مساحة الاراضى الزراعية فى البلاد (٤٥) .

ولما كانت الجفالك تشكل فى معظمها أساس ملكية أسرة محمد على فقد ظلت أمور الجفالك تدار بمعرفة ديوان شورى المعاونة حتى سنة ١٨٤٣ * حين انشئ لها ديوان خاص بها عرف باسم ديوان الجفالك والعهد السنية . وكانت سياسة محمد على فى توزيع تلك الاراضى تدور

حول غرضين أساسيين أولهما زيادة ثروة البلاد الزراعية وثانيهما إنشاء طبقة أرستقراطية زراعية من اقاربه واتباعه من كبار الحكام ووجهاء البلاد.

وكان لهذه الاراضى طابع خاص سواء فى شكل الملكية أو علاقات الانتاج السائدة فيها فقد كان ملاكهم من أكبر ملاك الاراضى من حيث المساحة تدعمهم أصولهم الاجتماعية اذ كان أغلبهم ان لم يكن كلهم من الاتراك الجراكسة وهم العناصر التى تشكلت منها حاشية محمد على وأصدقائه وأسرته فضلا عن انهم كانوا يلعبون دورا رئيسيا فى جهاز الدولة .

ومن أجل هذا بذل محمد على جل اهتمامه حين قرر مساعدة ملاكها بما يحتاجون اليه من مهمات ومواشى وقرر صرفا خمسمائة كيس الى عباس باشا من أجل هذا الغرض (٤٦) . كما أمر مدير المنوفية بإرسال ٣٠٠ كيس لمصروفات الجفالك المستجدة فى السنبلالوين (٤٧) لاهتمام الباشا بها وحث حائزيها على العمل فيها وكان ذلك فى الثلاثينات .

ولضمان سير العمل فى الجفالك على الوجه الاكمل استعان محمد على بعدد من الموظفين والاداريين اذ أن تسوية سنة ١٨٤١ جعلته يركز كل اهتمامه فى استثمار الجفالك (٤٨) .

كما اصدر عدة أوامر اشتملت على العقوبات المختلفة التى توقع على المهملين فى زراعة تلك الجفالك . والتشديد على النظر باعتبارهم المسئولين عن انجاز جميع الاشغال فى الجفالك والموظفين الآخرين كالخولة وأمناء المخازن (٤٩) .

واذا كانت العقوبات التى شملها قانون الجفالك تعد بالغة الشدة فالهدف من فرضها هو ضمان تفانى موظفى الجفالك فى خدمتها وخدمة أسرة الوالى واتباعه ورغم تحمس محمد على لهذا النوع من الاراضى وسنه القوانين المختلفة للنهوض بها فان نظام الجفالك قد أصيب بالفشل لخضوعه لإدارة شبه بيروقراطية فقد كان توزيع البذور يتم بواسطة المكاتب الحكومية فتأخر عن موعد البذور وغير ذلك من الاجراءات المألوفة فى النظام البيروقراطى .

ولما كان النظار الخاضعون لرغبات السلطة المركزية محرومين من كل قدرة على المبادرة فقد التزموا موقفا يغلب عليه عدم الاكتراث كذلك كثرت سرقات الفلاحين ، كما أن مراجعة الحسابات كانت أمرا مستحيلا لهذا أصابت الجفالك كثيرا من أصحابها بخسائر فادحة وكثيرا ما كانت تجرى التحقيقات عن سبب عجز الجفالك عن تقديم الحصص المفروضة عليها وكثيرا ما كان اللوم يلقى على الفلاح الذى يعاقب بالمد أو يضطر الى الهروب وكان المسئولون يخفون حقيقة ذلك عن الباشا اذ كانوا يدركون ان اتقان من اخفاء الحقيقة عنه هو مقياس كفاءتهم لهذا كان يعود الى القاهرة بعد رحلاته فى ضياعه ويتحدث عن أحوالها الطيبة التى تعم الريف ويمتدح اشهر الموظفين رغم فسادهم ولم يكن أعضاء الديوان أكثر اهتماما من موظفى الاقاليم باطلاع محمد على على الحقيقة ولهذا كان على جهل تام بحقيقة الاحوال فى الجفالك (٥٠) .

ولم يكن من الممكن أن تخفى على محمد على حقيقة الاحوال المخزنة فى الجفالك الى ما لا نهاية فعندما وصلته الشكاوى اصدر تعليماته الى نظار المالية لدراسة المشكلة وحولت النظارة المسالة الى محكمة الحقائق التى قامت بوضع تقرير رسمى يستند الى معلومات تلقتها من مديرى الجفالك ولكنها لم تستطع تقديمه الى محمد على لاسباب منها الاجراءات البيروقراطية المعطلة ثم خوفها من غضبه الذى قد تثيره الحقائق التى يكشف عنها التقرير وقد اوضح التقرير الخسائر المتزايدة التى عانتها الجفالك كما عرض لهروب الفلاحين الى سورية وفى يوليو سنة ١٨٤٤ عقد محمد على الاجتماع السنوى لمديرى الجفالك ويبدو انه طالبهم فيه بمطالب غير معقولة حيثئذ قرر عدد من مستشاريه مواجهته بالحقيقة ويقال انه استشاط غضبا ومكث نصف اغسطس سنة ١٨٤٤ لدراسة التقرير ثم سار كل شىء فى مجراه الطبيعى (٥١) .

ولا يمكن تفسير ذلك الا بأن محمد على فى هذه الفترة كان قد بلغ من الكبر عتيا فلم يعد فى مقدرته مباشرة الامور بنفس الحزم الذى اشتهر به فى بداية حكمه .

ثالثا — العهد

كان الغرض من منح الابعاديات والجفالك هو ضمان ولاء قطاع عريض — سواء من الموظفين الكبار والاتباع والحاشية — للباشا وضمان تدفق الثروات على الخزينة وعندما استحدث محمد على نظام العهدة كان هدفه الاساسى منه هو ضمان تحصيل الضرائب بثتى الوسائل الممكنة .

واذا كان محمد على قد الغى نظام الالتزام فى بداية حكمه « فانه وحكمه يقترب من نهايته اعاد تشريعا مماثلا بعض الشيء لنظام الالتزام الا وهو نظام العهدة » (٥٢) .

وقد اتبع محمد على هذا النظام لأن مشروعاته السياسية والعسكرية أدت الى حرمان الاراضى الزراعية من جانب كبير من القوى العاملة اذ ان تجنيد الفلاحين على نطاق واسع فى الجيش قد أثر بلا ريب على الزراعة بالاضافة الى ما كان يقع على عاتق هؤلاء الفلاحين من زراعة الارض وآداء ضرائبها ولما عجزوا عن الوفاء بذلك فضل الكثيرون منهم سبيل الفرار من قراهم كما سبق أن اشرنا فتراكمت الضرائب على القرى « وكان لابد من ايجاد حل لهذه المشكلة يضمن لخزانة الدولة انتظام مواردها وتمثل هذا الحل فى ابتداء نظام العهدة » .

ويقال أنه لا يعرف على وجه التحديد متى بدأ العمل بذلك النظام فهناك أوامر صادرة من الباشا بتنظيم العمل بنظام العهدة فى عام ١٨٣٦ وربما قام محمد على بتجربة ذلك النظام فى منتصف الثلاثينات فجعل بعض الاثرياء يتعهدون بالقرى العاجزة عن سداد الضرائب وحين تأكد من نجاح التجربة قام بتعميم نظام العهدة (٥٣) . فأصدر مرسوما فى ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ يجبر كبار الموظفين وضباط الجيش وآخرين ممن أثروا فى الحرب بدفع المتأخرات عن القرى التى تسلموها بصفة عهدة (٥٤) .

ويقال أيضا أن انشاء العهد سابق على فكرة توزيع اراضى النواحي غير القادرة فقد أعطى محمد على فى سنة ٣١ قرية مرصفة فى القليوبية

عهدة لمحمود أفندى ناظر المبيعات كما أعطى بعد ذلك فى سنة ٣٣ عهدا أخرى منها اقليم شرق اطفيج اما البراجيل فتم منحها فى سنة ٣٦ (٥٥) . وقد بلغت جملة الاراضى التى منحت عهدا ٢٠٠٠٠٠ ر٢٠٠ فدان وفى سنة ٤٤ وصلت مساحة العهد التى كانت فى يد محمد على وأسرته الى ٢٩٣٠٠٠ فدان كان منها ٢٠ ألفا فى يد محمد على نفسه ، ٩٨ ألفا فى يد ابراهيم والباقي فى يد أفراد الاسرة (٥٦) .

وفى البداية أبدى الافراد الاغنياء ترددا كبيرا فى قبول العهد وعندما استمرت أحوال البلاد فى التدهور اصدر محمد على أمرا بتكليفهم لهذا العمل ولم يكن لهم خيار فى هذا الامر فائنصاعوا لاوامره .

والحقيقة أن الضياع الكبيرة التى تكونت خلال تلك السنوات من العهد لم تكن ضياعا بل كانت أقرب الى التزامات الضرائب حيث أن سياسة منح الاراضى للملاك أفراد دخلت الى حيز التنفيذ بعد سنة ١٨٣٧ وبناء على ذلك أصبح هناك « عهد الاسرة الحاكمة التابعة لديوان عموم الجفالك والعهد السنية . أما فيما يتعلق بالعهد الاخرى فلم تكن الحكومة تتدخل فى شئونها ولم تكن تهتم الا باستلام الضرائب والمحاصيل منها(٥٧) .

بعبارة أخرى لم يكن المتعهدون من طائفة واحدة اذ تعهد محمد على وأفراد أسرته ببعض القرى كما تعهد بقرى أخرى اشخاص من الوجهاء وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين ومشايخ القرى والفلاحين والاجانب، على أن يتعهدوا بضمان خراج الأراضى وادارتها وزراعتها واستغلالها ووفاء ما عليها من المتأخرات وما يستحق عليها من الضرائب الجديدة .

وكانت مساحة العهدة تتراوح بين ٣٠٠ الى ٨٠٠ فدان فحينما خلت احدى قرى المنيا من سكانها بعد أن جندوا للجيش وأصبحت القرية بدون زراعة تراكمت التزامات الضريبة لعدد من السنين حتى قام على أفندى وهو موظف مدنى بدفعها كلها فى بحر ثلاث سنوات كما انه استثمر أمواله فى تحسين الاراضى اذ كانت أرض القرية تغطى ألف فدان منها ٤٠٠ خاضعة للضريبة وقد تسلم الذكور ١٥٠ فدان من الارض المعفاة من الضريبة ، ١٦٠

اخرى مقابل جعل سنوى للبasha . كذلك تعهد سليم باشا — سلحدار —
حاكم مصر العليا اثناء العشر سنوات الاخيرة من عهد محمد على قرية البلينا
وهى على بعد ٥ كيلو مترات من جرجا وتسلم ٦٢١ فداناً من هذه القرية
كذلك تعهد احدى القرى شمالي اسيوط ، كما اعطيت قرية قليوب لآل
الشواربى فقد حازوا ٤ آلاف فدان من سبعة آلاف فدان فى قليوب كما
تلقى سيد باشا اباطلة ما يقرب من عشرين قرية فى الشرقية كعهدة له (٥٨) .
ومن الموظفين الذين تعهدوا بسداد بعض الضرائب عن القرى المعسرة
باسيلويس بك مدير الحسابات المصرية اذ احيات عليه ناحية كفر
الزيات (٥٩) .

كما امر مفتش عموم الحسابات المصرية بضرورة التعهد بناحية
شبرا وسداد اموالها بشرط عودة الاهالى تدريجيا الى اطيانهم عندما
تحسن حالتهم المالية (٦٠) .

كذلك حصل الاجانب على العهد بشرط ان يوفوا اموالها التى عليها
ويقوموا بزراعتها فقد تعهد الخواجة توسيحه بزراعة ناحية بطرة (٦١) .
ولما كان الاجانب يتعهدون بسداد الضرائب عن بعض القرى العاجزة فقد
كافوا يضغطون ايديهم على بعض اطيان العهدة ويتمتعون بحق الانتفاع
وحينما كانوا يتأخرون عن ارسال المتأخرات عن قراهم كانوا يجبرون على
دفعها بامر من بوشوصى بك (٦٢) .

ولما كان بعض الاجانب قد اظهر استعدادا لسداد المتأخرات عن العهد
فشجعت الادارة المصرية حين ذاك تكليف الاجانب بالعهد وفيما يلى نموذج
من علاقة الاجانب بالعهد يخص مديرية البحيرة ويوضح علاقة الاجانب
بها مع ملاحظة ان مديرية البحيرة كانت من أكثر مديريات القطر اغراء
للاجانب بحكم مجاورتها للاسكندرية .

وهذا كشف بيانى باسماء الاجانب المتعهدين فى مديرية البحيرة وقيمة
ما عليهم من متأخرات :

عدد القروش	عدد الاكياس	اسماء الاجانب المتعهدين
٢٠٤	٨	الخراجة جورجى قلذرة
١٣٦	٤٨	الخواجة جورجى جباره
٤٦٨	١٧	الخواجة برطووه
١٥٢	٤	الخواجة صبحى
١١	٢٦	الخواجة صفر
٤٥٨	٠٠	الخواجة جورجى اديب
١٠٧	٤٤٧	الخواجة طريل
٠٠٠	٢	الخواجة شروبل الحكيم
٦٢	٦٨	الخواجة توسيحه
٣٦٤	١٣	الخواجة نامولانى
١٠	٢	الخواجة مواجيل (٦٣)

وإذا كانت هناك أوامر صارمة تحض دائما على دفع التأخرات الا ان التأخير ظل قائما حتى ١٢٦٣ لهذا طالب الباشا من ارتين بك التشدد فى طلب تسديد التأخرات التى على المتعهدين الاجانب المقيمين بالاسكندرية والذين كانوا متعهدين بمديرية البحيرة والا تركوا القرى التى فى عهدهم - وهذا كشف يبين آخر بقيمة التأخرات على بعض الاجانب .

جورجى قلذرة	٣٦٧ قرشا	٧ كيس
الخواجة صيره	١٣١ قرشا	٣٠ كيس
الخواجة صفر	٤٠٩ قرشا	٤ كيس
الخواجة توسيحه	٤٥٨ قرشا	٧٦ كيس
الخواجة لى طوقره	٢٥٨ قرشا	٥١ كيس
الخواجة بابولانى	٧٠ قرشا	٢٠ كيس (٦٤)

ومن الطبيعى ازاء ذلك ان تنتقل مساكنات واسعة من الارض الى ايدى اصحاب رؤوس الاموال الذين قبلوا دفع التأخرات المطلوبة وأصبحوا

يستخدمون الفلاحين كأجراء بعد أن حملوا عنهم عبء القيلام بسداد ضريبة الاطيان وتسليم القدر المتفق عليه من المحصول ، بالاسعار التى حددها الباشا (٦٥) .

وهكذا حولهم عملهم فى هذا الميدان من مجرد متعهدين بسداد ضرائب الفلاحين الى ملاك كبار للارض .

من هذا يتضح لنا أن نظام العهدة كان يتشابه مع نظام الالتزام الى حد كبير من حيث كون المتعهد يلتزم بدفع ما على القرية من الاموال مقدما على أن يتولى هو تحصيلها من الفلاحين ومن حيث حصول المتعهد على مساحة من الارض يستخر المزارعين فى فلاحتها لحسابه الخاص ويختلف عنه فى أنه لم يكن باستطاعة المتعهد نظريا أن يجبر الفلاح على دفع مبلغ أزيد مما هو مربوط على أرضه الاثرية وفى أن أرض المتعهد لم تكن تعفى من الضرائب بل كانت الضرائب والبقايا توزع على الافدنة ويقيد على المتعهد ما يخص اطيان العهدة وعلى الاهالى ما يخص ما بيدهم من الاطيان التى يتركها لهم المتعهد وفقا لقدرتهم المادية .

ومن ثم كان وجود العهد من الناحية النظرية مرهونا على مشكلة الضرائب المتراكمة على القرى بينما كان نظام الالتزام نظاما ماليا واداريا ثابتا (٦٦) .

وبينما كان نظام العهد يقتضى من الفلاحين العمل لدى المتعهدين فى مقابل نصف المحصول على أن تقدم لهم البذور ورأس المال إلا أن المتعهدين لم يلتزموا بذلك اذ كانوا يرغبون الاهالى على زراعة الاطيان الخاصة بالعهدة ويستخدمون مواشيهم أيضا دون أجر مما كان يجعل الفلاحين غير قادرين على زراعة أرضهم الاثرية وآداء ما عليها من التزامات مالية ولذا كانوا يفرون من الارض « فأصدرت الدولة أوامر مشددة للقبض على الفارين وتسليمهم للمتعهدين » (٦٧) .

ولتفادى الحكومة ذلك منعت المتعهدين من توزيع البقايا التى على اطيان العهدة على اطيان الاهالى وأصدرت قرارا يلزم من يتبع هذه

الطريقة الى تفريجه ثلاثة أضعاف المبلغ الذى يحصل عليه من الاهالى دون وجه حق .

وعندما ازداد ظلم المتعهدين للفلاحين وخاصة الذين يتمتعون بنفوذ كبير لدى السلطة من شيوخ البدو وأعيان الريفا اضطرت الدولة الى فك عهدهم واعطاهم مساحة من الاطيان وترك الباقي للفلاحين يتولون زراعته ويؤدون للحكومة ما عليه من أموال (٦٨) .

وهكذا وجد العمال الزراعيون مجالا للعمل بالاجرة فى زراعات المتعهد (٦٩) والشئ الهام الذى يجب التعرض له هو أن هذه الارستقراطية الزراعية تعتبر جديدة فقط من زاوية الاشخاص وحقوق التصرف ثم الملكية المطلقة التى اعطيت لهم فيما بعد ولكنها قديمة فى نفس الوقت من زاوية انها ورثت وبشكل كامل أيضا كل صفات الملتزمين فى بعدهم عن العمل الزراعى وغربتهم عن حياة الفلاحين واضطهادهم لهم وامتصاص الجزء الاكبر من الانتاج الزراعى نفسه وانفاقه فى أنواع الترف الاخرى (٧٠) . كما ظلت تعمل من أجل تدعيم سلطتها وملكيته مما أدى الى مزيد من الظلم والتعسف ربما أكثر من الملتزمين القدامى الذين لم يكن لهم هذه الحقوق التى قاربت شكل الملكية المطلقة .

رابعاً - الوسية :

عندما ألغى محمد على نظام الالتزام ابقى بعض الاطيان فى حوزة الملتزمين واعفاها من دفع الضرائب وأعطى الملتزمين حق الانتفاع بها سواء بزراعتها بأنفسهم أو بتاجيرها مدى حياتهم كذلك صرح لهم بالتنازل عنها لمن يشاءون بشرط أن يكون هؤلاء قادرين على زراعتها . وقد حاز بعض العربان فى مأورية الفيوم بعض الوستيا الخارجة عن المساحة (٧١) .

كما املاك العسكريون بعض اراضى الوسية ومنهم حسن اغا « بكباشية جهادية » (٧٢) .

وهكذا تحولت الوستيا الى مصدر من مصادر الملكية الكبيرة فى مصر وقد قدرت مساحتها أيام محمد على « بحوالى ١٠٠ ألف فدان » (٧٣) وقد

جرى مع الوسايا ما جرى مع بقية الاراضى الاخرى التى أقطعها محمد على فأعطى لأصحابها حقوق التصرف والارث ثم تطورت لتمثل شريحة من كبار الملاك فى أواسط القرن التاسع عشر .

خامسا : مسموح المشايخ والمصاطب :

اطلق هذا المصطلح على الاطيان الخاصة بشيوخ القرى وكان هؤلاء يحصلون على مساحات من الارض من الملتزمين عرفت باسم مسموح المشايخ وهى معفاة من الضرائب نظير ما يؤدونه للملتزم من خدمات كما كانت لهم عوائد مالية مقابل استضافتهم لعمال الملتزم وحينما الفى محمد على نظام الالتزام أعطى لشيوخ القرى فى مساحة الاطيان سنة ١٣ أطيانا بلغت مساحتها ٥٪ من زمام قراهم « واعفيت من الاموال الاميرية نظير خدماتهم للحكومة او استضافتهم لرجالها ولعابري السبيل » (٧٤) .

وكان للمشايخ حق الانتفاع باطيان المسموح مدى حياتهم فاذا مات المتنفع كان المسموح من حق اولاده ماداموا يتولون مهمة الضيافة فاذا لم يكن له اولاد او كان اولاده لا يستطيعون القيام بواجبات الضيافة فان اطيان المسموح الخاصة به تضاف على القرية بأعلى ضريبة فيها ولم يشرع فى ذلك الا فى بداية سنة ٤٣ (٧٥) .

وهكذا خلق محمد على بالاضافة الى الجفالك والاباعد شكل ثالث من اشكال الحيازة الزراعية تمثل فى مسموح المشايخ وقد اعتمد الباشا على المشايخ فى ادارة القرى اعتمادا كبيرا واعطاهم اجزاء منها يزرعها لهم الفلاحون بالسخرة .

وقد بلغت مساحة الاراضى التى وزعت على مشايخ البلد فى عهد محمد على كأراضى معفاة من الضرائب حوالى ١٥٥ ألف فدان (٧٦) .

وكما ان الجفالك والابعاديات قد ساهمت فى تكوين كبار الملاك فى مصر فقد انطبق ذلك أيضا على مسموح المشايخ مع الفارق وهو أن كبار الملاك فى هذا القطاع كان معظمهم من عائلات مصرية بعكس أصحاب الجفالك والابعاديات الذين كانوا من اصول اجنبية .

وزيادة في الايضاح نجد أن اطيان مسموح المشايخ كانت هي الاساس الذي قامت عليه ملكيات اعيان المصريين من شيوخ القرى وقد نشأت هذه الملكيات الكبيرة نتيجة لظروف سياسية واقتصادية متعددة لعل ابرزها رغبة محمد علي في تفويض النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في البلاد عند بداية حكمه وخلق مصالح اقتصادية للفئات الاجتماعية التي اعتمد عليها في حكم البلاد ومن ثم تهيأت الفرصة لقيام طبقة تتمتع بنفوذ سياسي ومكانة اجتماعية يستندان على ما تمتلكه من ثروة عقارية (٧٧) .

وزيادة في كسب ود مشايخ البلاد قام محمد علي بمنح ١٠٠ فدان لابناء مشايخ البلاد وتعليمهم فن الزراعة على يد عدد من الامنية الذين عادوا من البعثات (٧٨) .

ومن المشايخ الكبار الذين حصلوا على اطيان المسموح الشيخ محمد الشاذلي والشيخ طعيمة ومحمد الاخدل (٧٩) .

واذا قارنا بين هذه الفئة من الملاك وبين الفئات الاخرى المتمثلة في اسرة محمد علي وكبار موظفيه وضباط جيشه وكذا الاجانب نجد اختلافا عميقا فالملاك من المشايخ كانوا يرتبطون بالاهالي وبالارض لانهم ينتمون الى البيئة المصرية في حين كانت الفئات الاخرى تهتم بالدرجة الاولى بمصالحها المالية .

كذلك استولى المشايخ على اراضي الفلاحين الذين جندهم محمد علي للجيش والاعمال العامة ولم يعودوا الى قراهم وكان ذلك سهلا في غياب تشريعات توريث الارض ومن ناحية اخرى كان المشايخ يستولون على نسبة من الضرائب التي يجمعونها من الفلاحين ، وقد اشتكى احد مديري المديرية من أن بعضهم أصبحوا فاحشى الثراء من خلال امتصاص جهد الفلاحين « وإذا ما تركوا على حالتهم فسيشجعهم ذلك على اخراج المديريين من البلاد » .

وربما صرح هذا المدير بذلك القول بعد أن أصبح محمد علي يتخلى عن الموظفين العثمانيين ويعين بدلا منهم مشايخ القرى في مناصب المأمورين

ونظار الانقسام وعموما فقد كانت القوة السياسية للمشايخ تزداد فى فترات عدم الاستقرار وفى أوقات ضعف الحكومة ، فقد رفض المشايخ فى مديرية الشرقية فى سنة ٤٦ دفع الضرائب وامداد الحكومة بالرجال والعمل اللازمين للخدمات (٨٠) .

ويبدو أنهم استغلوا مكانتهم ومناصبهم قرضوا أيضا تأدية المطالب فى مواعيدها فكثرت التشىكى من كبارهم مما دفع باسيلوس مدير الحسابات الى التدخل للتخفيف من دعاوى الشاكين (٨١) .

الانتماءات الطبقية لكبار الملاك الزراعيين :

أدت سياسة محمد على المتمثلة فى الغاء الالتزام ثم الاستيلاء على الرزق والاقواقف ثم منح الابعديات والجفالك وغيرها الى ظهور كبار الملاك بانتماءاتهم المختلفة .

أولا - أسرة محمد على وأتباعه :

تأتى أسرة محمد على وأتباعه فى مقدمة كبار الملاك الزراعيين وساعدهم على ذلك أن سلطة الباشا ظلت حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر لا تفرق بين ممتلكاتها الخاصة وممتلكات الدولة اذ ظل يعطى لنفسه حق التصرف فى معظم اراضى الدولة وعلى هذا النحو تكونت ملكيات أسرة محمد على من اراضى الوسايا المطوكة بعد الغاء نظام الالتزام واطيان الابعديات التى أخذت شكل انعامات خلعها الوالى على نفسه واولاده وبناته وعند نهاية حكمه كانت أسرته تضع يدها على ٥٤١٤٤١ فدان من اطيان الوسايا والعهد بخلاف الابعديات (٨٢) ، والاراضى المستصلحة واطيان الرزق الخاصة بالمساجد وهى وحدها تشكل ١٨٪ من جملة اراضى مصر الزراعية فى سنة ١٨٤٤ والبالغة ٣٥٩٠٠٤٧٣ فداناً .

وفى سنة ١٨٤٨ منحت كل زوجة من زوجات محمد على وابراهيم خمسة آلاف فدان بالاضافة الى ما كان لهن من املاك كما منح أبناء وبنات أحمد باشا يكن وابراهيم باشا يكن اقارب الاسرة الحاكمة ١١٥٠٠ فدان بواقع الف فدان لكل ولد وخمسمائة فدان لكل بنت .

كذلك أوقف محمد على من أرض مصر ١٠٧٤٢ ر٠ الفدانة من قري كفر الشيخ ٢٣ ألف فدان بالمحلة الكبرى أطلق عليها اسم وقف قوله للاتفاق على بعض المشاريع في مسقط رأسه وكان كثيرون من أفراد أسرته ومن الذوات يفضلون الإقامة في تركيا أو في أوروبا وكان ما اكتسبته هذه العناصر جميعها من وضع ممتاز في البلاد مدخلا للتعاون مع الأجانب من جهة ولدعم أسرة محمد على من جهة أخرى (٨٣) .

والحقيقة أن عمر هذه الطبقة لم يتعد أربعينات القرن التاسع عشر ومن هنا تصبح طبقة كبار الملاك في مصر طبقة حديثة الصنع ولكن الواقع التاريخي يؤكد أنه وإن لم تكن هناك قوانين ملكية فردية إلا أنه من الناحية العملية كان هناك وبالذات منذ الأخذ بنظام الالتزام ما يمكن أن يسمى بكبار الحائزين الاقطاعيين إذ كان الملتزم يعد مالكا اقطاعيا لأنه يملك حق التصرف في الأرض والعاملين عليها (٨٤) .

كذلك يعد التطور الرأسمالي للزراعة من أحد العوامل التي أدت إلى تكوين طبقة كبار الزراعيين في القرن التاسع عشر ويتمثل ذلك التطور في تحول بعض كبار التجار على وجه الخصوص ليصبحوا من طبقة كبار الملاك (٨٥) .

ثانيا - كبار الموظفين :

يلى أسرة محمد على وحاشيته في تكوين فئة كبار الملاك الزراعيين كبار الموظفين العثمانيين والمصريين والعسكريين .

فبعد تصفية زعماء المماليك في القلعة سنة ١٨١١ وفي الصعيد سنة ١٨١٢ وزع محمد على مائة فدان على صغار المماليك حتى لا يحرمهم من الأيراد ثم أخذ في منح أطيان الأبعاديات رزقة بلا مال بشرط زراعتها أشجارا ثم تلاحقت انعماته وكانت تتراوح ما بين مائة فدان وثلاثة آلاف فدان للموظف الواحد (٨٦) .

والحقيقة أن معظم وظائف الدولة الكبرى حتى أواخر القرن التاسع عشر كانت وقفا على الأرستقراطية التركية التي كانت تضم اخلاطا من

اتراك آسيا الصغرى والشراكسة بالاضافة الى الاكراد والشوام والارمن وكان العنصران الاخيران هما الغالبان فى مناصب الادارة المالية ووظائف الخارجية لتضلعهم فى الامور المالية وحذقهم للغات الاجنبية وتضمنت تلك الفئة بعض المصريين الذين هيات لهم ثقافتهم واجادتهم للغة التركية فرصة ولوج الوظائف الكبرى والمشاركة فى ادارة البلاد وكان عددهم محدودا وحرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية ومن كان يحظى بذلك يصبح مؤهلا لتولى المناصب الكبرى .

وليس من شك فى أن وظائف الدولة الكبرى فى عهد محمد على وخلفائه كانت السبيل للحصول على الملكيات الزراعية الكبيرة اذ اراد الحكام أن يخلقوا لكبار الموظفين الذين كان أكثرهم من غير المصريين مصالح اقتصادية فى البلاد تربطهم بالنظام الذى وفرها لهم وتدفعهم الى المحافظة عليه وضمان استمراره وعرف هؤلاء باسم الذوات لما كانوا يهتمون به من ثراء عريض ومركز اجتماعى ممتاز .

ومن الموظفين الكبار الذين حازوا الاراضى الزراعية وأصبحوا من كبار الملاك أيضا مصطفى باشا محافظ كريت اذ منح ثلاثة آلاف فدان كما حصل أحمد باشا المائلى وكيل الجهادية على ألف فدان كما منح بعض ضباط الجيش الآخرين مساحات تتراوح ما بين ١٠٠ الى ٥٠٠ فدان تبعا لرتبتهم العسكرية .

كما حصل حسن باشا المناستلى الذى تولى وظيفة الكتخدا فى عصر محمد على على ٢٦٠٤ فدان من أطيان الجيزة والفيوم وبنى سويف والبحيرة وامتلك خورشيد باشا حاكم دار السودان ألف فدان بالمثيا وبنى مزار انعم بهم محمد على عليه تقديرا لخدماته (٨٧) .

ويقال أن الوظيفة فى الحكومة كانت وسيلة من وسائل توسيع الملكية اذ كان الموظف يدخل كمشتري فى مزادات الحكومة العلنية التى تطرحها لبيع الاراضى الخارجة عن الزمام وهكذا تشكلت الملكيات الكبيرة لهؤلاء الموظفين وتكونت منهم فئة ذوات مصر ومن بينهم ظهرت الشخصيات التى

لعبت دورا كبيرا فى حياة مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كرياض باشا ومحمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا (٨٨) .

ويرى البعض أنه بالرغم من التغيرات التى طرأت على التركيب الاجتماعى منذ عهد محمد على وما تلاه إلا أن الطبقة العليا من الموظفين ظلت من الأتراك المتصرين الذين كانوا فى نفس الوقت هم كبار الملاك الرئيسيين فى مصر .

وبجانب هؤلاء الأتراك المتصرين دخل عدد من المصريين الخالص فى الخدمة الحكومية وبحكم ترقيتهم فى وظائفهم أصبحوا من كبار الملاك أيضا ومن هؤلاء رفاعة الطهطاوى وعلى بك البدراوى وإبراهيم النبراوى وحامد أبو ستيت (٨٩) .

وبالإضافة الى بعض المصريين الذين اتاحت لهم ظروف تعليمهم فرصة تولى الوظائف الكبرى كان هناك بعض المصريين ممن اظهروا كفاءة خاصة وحذقوا اللغة التركية وتولوا بعض الوظائف الادارية كنظار الاقسام (٩٠) .

وبالطبع كانت هذه الفئة القليلة — من العائلة الحاكمة وكبار الموظفين والضباط والذين كانوا فى نفس الوقت متداخلين الى أبعد حد مع الإدارة والسلطة الحاكمة — بعيدة عن عملية الإنتاج الزراعى وفى نفس الوقت لديها سلطات واسعة استخدمتها فى الضغط على المنتج الزراعى كما استخدمت أجهزة الدولة لقمعه واستغلاله وادى كل ذلك الى شل تطور علاقات الإنتاج فى الريف لدى بعيد ومكن الارستقراطية الادارية الطفيلية ذات الملامح الاقطاعية من استخدام سلطتها للحصول على إنتاج الارض وتسخير الفلاح مستغلة وجودها فى مراكز السلطة (٩١) .

وبعبارة أخرى يمكننا القول بأن منح محمد على لموظفيه قد خلقت لونا من الأخذ والعطاء فالموظيفة الكبيرة تعطى ارضا والملكية الكبيرة تعطى وظيفة (٩٢) .

وهكذا أصبحت ملكيات كبار الموظفين ورجال السياسة مرتبطة بوظائفهم أو رهنا بعلاقاتهم بالحكم (٩٣) .

كذلك ذكر شارل عيساوى ان كبار الموظفين كانوا من كبار الملاك أيضا اذ اعطتهم وظيفتهم هذا المركز والغنى (٩٤) .

مما سبق يتضح أن هذه الفئة رغم عدم تواجدها فى الريف الا انها استطاعت أن تحصل على مكاسب اقتصادية اتاحتها لها مكائنها ونفوذها السياسى .

ثالثا - الأعيان :

بينما كانت فئة الموظفين واتباع محمد على لا ينتمون الى الريف نجد هناك شريحة ريفية خالصة نمت ممتلكاتها فالتسعت وأصبحت تدخل فى عداد كبار ملاك الاراضى الزراعية تلك هى شريحة اعيان الريف التى تعتبر الفئة الثالثة من كبار الملاك « فهم الذين شكلوا الطبقة العليا فى المجتمع الريفى المصرى بحكم معيشتهم وأصولهم القروية والتصاقهم المباشر بالطبقات الريفية » (٩٥) .

وينتمى اعيان الريف الى العائلات الكبيرة من الفلاحين الذين استطاع شيوخها أو رؤساؤها أن يحرزوا نفوذا كبيرا فى المجتمع الريفى وارتكز هذا النفوذ على الدور الذى يلعبونه فى خدمة السلطة وعلى مساحة الاراضى الزراعية التى تضع عائلاتهم أيديها عليها (٩٦) .

وترجع الاهمية التاريخية لرؤساء العائلات الريفية الى وقت مبكر منذ كان نظام الالتزام هو الطابع المميز لحياسة الاراضى الزراعية واستطاع شيوخ العائلات أن يحرزوا بعض النفوذ فى ظل هذا النظام على أفراد عائلاتهم وغيرها من العائلات الاقل شأننا فأصبح من يرأس أكبر عائلات القرية شيخا لها كلها وهى هذا الوضع لبعض الشيوخ فرصة تكوين ثروات كبيرة تمثلت فى اعفاء اراضى المسموح من الضرائب كما أن الاعتماد عليهم فى جباية الضرائب قد وسع من نفوذهم (٩٦) .

وبعد الغاء الالتزام ازداد نفوذهم الادارى والقضائى اذ اصبحوا يمثلون سلطة الدولة .

ومن هذه العائلات المصرية عائلة أبو محفظ وعبد الحق بأسيوط وأبو حشيش فى القليوبية والشريف فى الغربية والهوارى فى الفيوم والوكيل فى البحيرة والأتربى فى الدقهلية والشريعى فى المنيا وعلى البدرأوى الذى تولى شيخا فى سمنود ثم ولاء محمد على مأمورا لجفالك نبروة حتى أصبح عمدة سمنود فى سنة ١٨٣٥ وترك عند وفاته ٤٠٠٠ فدان وعقارات كثيرة بسمنود وطنطا والقاهرة ومن النقود ٦ آلاف جنيه (٩٧) .

والحقيقة أن رؤساء القرى أو مشايخها كانوا يختارون من بين أغنى وأقوى العائلات فى القرية حتى قدرت ملكيات بعضهم بألف فدان ومن الطبيعى أن تمكّلهم سلطانهم من توسيع نطاق ممتلكاتهم « ومع أن أعيان الريف لم يملغوا فى ثرائهم وملكيتهم مبلغ كبار الموظفين الا انهم كانوا يشكلون أعلى الطبقات الريفية » .

ويضيف Doreen Warriner أن معظم الاراضى الزراعية كان يمتلكها الاغنياء من المصريين خلال القرن التاسع عشر (٩٨) .

وعلى العكس من ذلك يذكر البعض أن ملكيات شيوخ القرى لم تكن كبيرة اذا ما قيست بالنسبة لمساحة الاراضى الزراعية فقد قدرت الممتلكات التى خصصت لهم بـ ١٥٤٠٥٢٠ فدان من ٣٨٥٦٢٢٦ مليون فدان . وهو قدر وان كان ضئيلا الا انه كان أساسا لا بأس به لبلورة هذه الطبقة (٩٩) .

رابعا - الاقبات :

بينما فقد رجال الدين الاسلامى - العلماء - مكانتهم بوصفهم من كبار الملاك أخذ الاقبات طريقهم الى المسرح وكان ظهورهم مرتبطا باصلاح محمد على للسياسة الزراعية القديمة وسياسة التسامح الدينى التى تبناها كذلك واكب هذا الظهور عصر حيابة الموظفين الرسميين للملكيات الكبيرة .

وقد ساعد الاقبات على تكوين ملكياتهم وضعهم فى المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر اذ كانوا يشكلون عصب الجهاز الادارى فى مصر كذلك احتكروا معظم وظائف ديوان الروزنامة وكان رئيس ذلك الديوان

واخدا منهم وقد شغل باسيليوس بك بن العلم غالى هذه الوظيفة فى عهد محمد على (١٠٠) وأنعم عليه الباشا بمساحات واسعة من الاطيان فقد كان يملك عدة قرى فى الدلتا كانت احداها بها ٢٠٠٠ فدان كما وصلت املاك بطرس اغا — فى السبعينيات — قرب جرجا ما يتراوح بين ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ فدان (١٠١) .

ويقال أن أعمال جبالية الضرائب تكاد تكون وقفها على الاقباط وحدهم وهيا لهم ذلك نفوذا واسعا على الفلاحين واستطاع بعضهم أن يستغلوا وظائفهم فى تكوين ملكيات كبيرة بقيت فى أيدي ورثتهم حتى ما بعد الحرب الاولى (١٠٢) .

وبالاضافة الى هؤلاء كان هناك أيضا بعض التجار من أغنياء النصارى مناصب المالية والخارجية لخدمتهم اللغات الاجنبية ومنهم الذين تسلموا تجارة مصر الداخلية والخارجية وكذا خبراء تربية دودة القز ثم عملوا منذ تداعى نظام الاحتكار وكلاء لبيوت تجارية أوروبية وزاد نشاطهم وتراكمت فى أيديهم رؤوس الاموال فى عهد الاحتلال البريطانى .

وبالاضافة الى هؤلاء كان هناك موارد الشام والاقباط الذين تولوا فى مصر العليا الذين استغلوا أموالهم فى الارض والمزارع ومنهم جرجس اسطفانوس الذى حصل على ما يزيد على الفى فدان فى كفر اللاوندى قرب أجا وأماكن أخرى وقام بتركيب طلبات الرى على قناة المنصورية .

ويرى جبرييل بير انه بالرغم مما حازه بعض الاقباط من ملكيات كبيرة الا انهم لم يبرزوا فى صورة طائفة من كبار الملاك لها اهميتها حتى الثمانينيات لأن الاقباط كأفراد فقط هم الذين ذكروا فى المصادر (١٠٣) .

خامسا — مشايخ البدو :

تكونت الملكيات الكبيرة لعدد من شيوخ البدو خلال القرن التاسع عشر نتيجة عاملين متوازيين أولهما رغبة الحكومة فى استقرار وتوطن البدو والثانى يرجع الى تطور الملكية الزراعية .

وقد تكونت بعض هذه الملكيات فى ظروف شبيهة بتلك التى كانت فيها ملكيات اعيان الريف فقد استوطن بعض شيوخ البدو والصعيد واطراف الدلتا ودخل بعضهم فى زمرة الملتزمين فى القرن الثامن عشر ومن ثم خرجوا من نطاق البداوة والفوا حياة الاستقرار وتمتعوا بنفوذ كبير فى الريف المصرى فى تلك الحقبة وتأثروا بالاجراءات التى اتخذها محمد على لتصفية نظام الالتزام ثم ما لبثوا أن اعادوا تكوين ثرواتهم واستعادوا ما كان لهم من نفوذ وأصبحوا من جملة شيوخ القرى وعمدها وعاشوا نفس ظروفهم وتقلد بعضهم بعض الوظائف الحكومية وتدرجوا فيها حتى وصلوا الى ارفع المناصب .

ومن هؤلاء آل مناع من قبيلة أولاد يحيى الذين كانوا ملتزمين لبعض بلاد قنا ثم أصبحوا فى القرن التاسع عشر شيوخا لقرية أبو مناع بقنا ، وكذلك آل أبو كريشة الذين استقروا ببعض النجوع فى قسم المنشأة بمديرية جرجا وكونوا فى تلك النجوع قرية سميت عرابة أبى كريشة وكان شيخها أحمد أبو كريشة من أوائل من شغلوا وظيفة ناظر قسم فى عهد محمد على سنة ١٨٣٣ وبلغت مساحة ما كان يزرعه من الاطيان نحو ١٦ ألف فدان .

وكان شيوخ قرية أم دومة — مديرية جرجا — من شيوخ البدو وتولى كبيرهم السيد عبد الرحمن أبو دومة وظيفة ناظر قسم فى عهد محمد على وكان ابنه عبد الرحمن ناظرا لقسم طهطا فى عهد الخديوى اسماعيل واشتهرت هذه العائلة بالشراء الواسع والسطوة على الفلاحين .

ومن أهم كبار الملاك الذين ينحدرون من أصول بدوية وكونوا ملكياتهم فى ظروف مشابهة لتلك التى تكونت فيها ملكيات اعيان آل اباطة بالشرقية وهم عشائر قبيلة العائد التى نزلت بمصر فى القرن الرابع عشر الميلادى واستقرت بالشرقية واستولت على أراضي بعض القرى وسخرها الفلاحين فى زراعة اطيان تلك القرى ويقوا على بداوتهم فترة طويلة من الزمان (١٠٤) .

وحين تولى محمد على الحكم خیرهم بين أن يعاملوا معاملة الفلاحين فيكون لهم ما لهؤلاء من حقوق وعليهم ما على الفلاحين من واجبات وبين

أن يعملوا معاملة البدو فينزع ما تحت أيديهم من أطيان وضعوا أيديهم عليها بدون وجه حق فقبلوا أن يعملوا معاملة الفلاحين ومن ثم ألفوا حياة الفلاحة واعتادوا الاستقرار والخضوع للسلطة وبرز بيت أباطة من بينهم فشغل حسن أباطة وظيفة شيخ مشايخ نصف الشرقية سنة ١٨١٢ وكان يزرع نحو ٤٠٠٠ فدان وأصبح ابنه السيد أباطة باشا رجلا عظيم الشأن تقلد بعض المناصب الكبرى وتعهد بنحو ٢٠ قرية من قرى الشرقية في عهد محمد علي (١٨٠٥) . وكان يمتلك نحو ٦٠٠٠ فدان في نحو ١٥ قرية وقد تراوحت ملكيات بقية أفراد عائلة أباطة ما بين ٥٠٠ — ٢٠٠٠ فدان (١٠٦) .

كذلك تلقى رؤساء القبائل الآخرين منحا من الأرض سميت باسم أطيان العرب وهي مساحات كبيرة نسبيا يزرع جزء منها الفلاحون والجزء الآخر تزرعه القبائل (١٠٧) .

كما كانت هذه الأراضي إما معفاة من الضرائب أو تدفع نصف ضريبة وقد اعفى أفراد تلك القبائل من السخرة ومن التجنيد في حالة زراعتهم للأرض وقد تبلور من مشايخ هذه القبائل قطاع هام من كبار الملاك الاقطاعيين منذ أيام محمد علي (١٠٨) .

ومن هؤلاء آل الشواربي ومن بينهم محمد بن سالم الشواربي الذي كان شيخا لقليوب ثم مأمورا لقسم أول قليوب في عهد محمد علي سنة ١٨٣٣ (١٠٩) فقد حاز المذكور ١٧٠٠ فدان من الأطيان المخصصة للعربان في المنطقة بالاضافة الى ٤٠٠ فدان خالصة من الضريبة للانفاق على الضيوف — كمسموح مشيخة — كما تعهد بمنطقة كلها وعموما فقد كان يملك $\frac{1}{4}$ الأرض في قليوب (١١٠) .

وبالاضافة الى عائلة أباطة والشواربي اقتطع محمد علي مساحات واسعة لمشايخ قبيلة العوايد الذين اقاموا في الفيوم وبنى سويف والمنيا ومنهم شيخ عائلة اللوم ومشايخ قبيلة الجبال في الفيوم (١١١) .

وقد بنى كثير منهم القصور واطمأنا بعيدا عن الأرض والفلاحة التي كانوا يحتقرونها دائما وكان كل همهم الحصول على أكبر قدر ممكن من

جهد الفلاح وثمره عمله مستخدمين مثل أصحاب الجفالك والابعاديات ومشايخ البلد كل الاساليب العنيفة فى معاملة الفلاح من ضرب وتعذيب وطرد للوصول الى القدر المطلوب من الارباح دون أن يهتموا بتطوير وسائل الانتاج أو تحسينها .

أما النوع الآخر من ملكيات شيوخ البدو فقد ارتبط تكوينه بسياسة محمد على الخاصة بتوطين البدو الذين كانوا ينزلون على اطراف الصحراء الشرقية والغربية بالقرب من الاراضى الزراعية وشكلت غاراتهم خطرا كبيرا على الحياة الاقتصادية فضلا عن اضطراب الامن وحتى يتخلص الباشا من متاعبهم منح شيوخهم مساحات واسعة من الابعاديات واعفاها من الضرائب ولم يعطهم تقاسيما تثبت حيازتهم لها وانما وعدهم بالا يكلفوا بأعمال السخرة أو الخدمة العسكرية .

لكنه اشترط عليهم ضرورة القيام بمنع العرب المغيرين من القيلم باغاراتهم فى الوادى .

ورغم هذه التسهيلات فان البدو لم يألوا حياة الاستقرار كما انهم كانوا يأنفون من العمل الزراعى لذلك تركوا الارض للفلاحين لزراعتها فى مقابل نصف المحصول فصدر أمر فى سنة ٣٧ يقضى بمنع شيوخ القبائل من تأجير أطيانهم أو زراعتها والزموهم بزراعتها بأنفسهم (١١٢) .

ورغم الاوامر والتعليمات المتكررة استمر البدو على تلك الحال واستبدوا بالفلاحين فكانوا يأخذون ما يروق لهم من الاراضى الخصبة ويتركون للفلاحين الاراضى الاقل خصوبة ولا يدفعون الضرائب التى ربطت على الارض ويطلقون ابلهم واغناملهم فى حقول الاهالى ووضعوا المتهربين من الضرائب والمجرمين تحت حمايتهم مما اضطر الدولة الى ارسال الحملات العسكرية لتأديبهم وانتزاع ما تحت أيديهم من أطيان ومتهربين وأخيرا اجبرت سلطنة الدولة شيوخ البدو على الدخول فى طاعة الحكومة .

فقد صدر أمر فى سنة ٤١ يقضى بأن تكون الاراضى التى تعطى للبدو هى تلك التى تقع على اطراف الاراضى الزراعية بالبلاد التى لا يكون بها

ما يزيد على حاجة الاهالى من الاطيان المعنورة. أو المستبعدات وان لا يسمح لهم بنقل شىء من غلات زراعاتهم الا بعد أن يسددوا الاموال الاميرية المقررة عليهم ، أو منحهم الاراضى البور الزائدة عن حاجة الاهالى (١١٣) .
وقد قدرت الاراضى التى حازها العربان حتى منتصف القرن التاسع عشر بـ ١٠٠ ألف فدان (١١٤) .

ويبدو أن الاراضى التى منحها محمد على للعربان اعطته سلطة التدخل فى شئونهم الداخلية حين عين أحد المشايخ من عربان أولاد على فى وظيفة الشياخ بدلا من والده وأمره بالقيام بخدمة المصالح الاميرية اسوة بقرانه كما حثه على ضبط العربان المخالفين (١١٥) .

كذلك قام بتعيين سليمان بن حمدى شيخ عربان الفوايد على قبيلته بدلا من والده وأوصاه بالتفانى فى تأدية المطالبات الاميرية بل وتوصية العربان بطاعته (١١٦) .

من ذلك يتضح أن محمد على كان يعتمد على القوة فى كسر شوكة البدو وفى نفس الوقت يتبع أسلوبا آخر فى اخضاعهم يتمثل فى توطيئهم فى الارض الزراعية .

والحقيقة أن الفضل فى توطيئ البدو « لا يرجع لحمد على وحده حيث غيرت كثير من القبائل البدوية أسلوبها فى الحياة فى القرن التاسع عشر بدون تدخل الحكومة نتيجة للتطور العلم الذى حدث فى مجال الزراعة فى ادخال المحصولات الصيفية التى كانت توزع فى الاسواق الاوروبية وما ترتب على ذلك من امكان زيادة الدخل النقدى والرغبة المؤكدة لكسب هذه الدخول لشراء البضائع الاستهلاكية الجديدة كل ذلك شجع على الاستقرار حتى إن شيخ القبيلة كان يأخذ جزءا كبيرا من أرض قبيلته أو من القبائل الاخرى ويضمها اليه » .

ويقال أيضا أن اعطاء البدو وبخاصة مشايخهم قطعاً شاسعة من الارض كمكيات خاصة تمهيدا لاستقرارهم قد أدت الى تفكك وحدة القبيلة وبعض اجزاء من القبائل بدأت تتجه الى الاستقرار فى المدن ونجح مشايخها فى الوصول الى مراكز رسمية أو وظائف حكومية بل وتزوجوا من الطبقات م ١٤ - التغيرات

الحاكمة وبذلك وصلوا الى نموذ واسع وأصبح مركزهم فى ال
لا يهمهم (١١٧) .

والحقيقة أن مشايخ البدو هم الذين كانوا يستولون على الاراضى
تقاسيط الاطيان كانت تصدر باسمهم دون أن يحدد فيها نصيب كل
من افراد القبيلة أو حتى تنص على أن ملكية تلك الاطيان مشاع
أفرادها (١١٨) . وقد ترتب على ذلك أن أصبحت هذه الاراضى ملكا لعا
الشيوخ وخرج أفراد القبيلة صفر اليدين وتحولوا الى مجرد اجراء
شييوخهم (١١٩) .

وبتفتيت وحدة القبائل بمرور الزمن تحول الشيوخ الى اعيان
قرى الريف ومنهم من اجتذبهم حياة المدن فنزحوا اليها وتقلدوا الوظ
الكبرى وسلكوا سبل الملاك الكبار فاتصلوا بالطبقة الحاكمة بينما اقتص
أفراد القبائل فى القرى يلتمسون سبل العيش بالفلاحة أو نقل البض
على ظهور الابل (١٢٠) .

كذلك أدت زيادة كمية المحاصيل والزيادة المضطردة فى سعر المحاص
الزراعية الى اثراء مشايخ العرب وأدى الازدياد الفاحش فى ثرو
المشايخ الى كراهية باقى رجال القبيلة وازدياد حقدهم عليهم بل وظه
حزازات بينهم وأحيانا بعض حالات من العصيان ضد هؤلاء المشايخ (١٢١)

وقد أغرى محمد على ما حصله العربان من ثروات من العمل فى الح
الزراعى فطلب منهم دفع ضريبة أراضى سنوية ضئيلة ثم زاد من القرا
تدريجيا الى أن أوصلهم الى نفس ظروف الفلاحين (١٢٢) .

والجدير بالذكر أن تحول مشايخ البدو وشبه البدو الى كبار ملا
للاراضى لا يعد مظهرا غريبا فى المجتمع المصرى فى القرن التاسع ع
اذا لوحظت عمليات مشابهة فى جميع المناطق الاخرى من الشرق العرب
التي شهدت استيطان قبائل بدوية مثل سورية والعراق وايران .

ومع كل فان الوسائل التى حصل بها المشايخ المصريون على خصي
واسعة كانت تختلف عن تلك الوسائل السائدة فى الدول العربية الشمال

اذ ان المشايخ الصريين قد حصلوا على ملكيتهم الجديدة من الاراضى كمنح من حكام مصر للقيام بزراعتها أو ضمن وصول إيراداتها للدولة كما اشترى هؤلاء المشايخ بأنفسهم أراضى اضافية أخرى . بعكس السابقين الذين حصلوا عليها بالقوة كمظهر من مظاهر عجز الوالى فى بغداد أو دمشق عن السيطرة على أراضى مناطقهم الادارية .

سادسا - الاجانب :

واخيرا يندرج الاجانب أيضا ضمن كبار الملاك الزراعيين منذ ان سمح لهم محمد على بشراء الاراضى وملكيتها حتى من قبل - أن تسمح لهم الدولة العثمانية فى ولاياتها وينطبق ذلك على التجار اليونانيين والانجليز والموظفين فى دولته والعسكريين الذين استفاد من خبراتهم فى حكومته .

فقد منح محمد على بعض اطيان الابعديات للاجانب تشجيعا لهم على استغلال اطيان القطر وتعميرها واصلاحها (١٢٣) . ومن هؤلاء عدد كبير من التجار البريطانيين الذين حصلوا على منح من الاراضى وفى سنة ١٨٤٠ قاموا باستثمارات رأسمالية ضخمة على حوالى ٢٥ ألف فدان بعضها من اراضى الابعادية التى استصلحوها وزرعوها .

ثم أصبح الاجانب ملاكا للاراضى طبقا للقرار الصادر فى فبراير سنة ١٨٤٢ فقد سمحت لهم الشريعة الاسلامية بملكية الاراضى بشرط دفع الخراج (١٢٤) . كذلك سمح لهم بشراء الاراضى الخراجية التى تركها صيغار المزارعين وامتلاكها ملكية تامة (١٢٥) .

وعلى العكس من ذلك يرى البعض أن حكام مصر منذ عهد محمد على قد تجاهلوا القانون الاسلامى الذى ينص على عدم السماح للاجانب بامتلاك اراضى فى الدولة الاسلامية كما أن التطور الزراعى فى مصر فى القرن التاسع عشر وما بعده قد شجع الاجانب على امتلاك الاراضى فى مصر وفى أماكن أخرى بالشرق الاوسط (١٢٦) .

وأخيرا تعهد بعض الاجانب بالقرى العاجزة عن سداد الضرائب فوضعوا ايديهم على بعض اطيان العهد وتمتعوا بحق الانتفاع بها (١٢٧)

وعندما ازداد سخاء محمد على فى منح الابعايات للاجانب علق بعض المعاصرين على كبر حجم عزب الاجانب وبخاصة عند اقتراب حكم محمد على من نهايته (١٢٨) .

فقد ذكر أن الاجانب كانوا يتمتعون بملكيات كبيرة داخل الامبراطورية العثمانية وبدأوا يتحايلون على قرارها فى عدم تملك الاجانب بتسجيل ممتلكاتهم باسماء الاهالى وبذلك ظلوا يملكون مساحات واسعة بالقرب من الاسكندرية على وجه الخصوص (١٢٩) .

والخلاصة أن كبار الملاك الرئيسيين كانوا ينحسرون فى ثلاث فئات اولها الاتراك بما يحويه هذا العنصر من أسرة محمد على وكبار موظفيه الاتراك على اختلاف اجناسهم وثانيهما المصريون من كبار الموظفين وأعيان الريف والاقباط وشيوخ البدو الذين الفوا حياة الاستقرار فيما بعد والثالثة هى الاجانب بكافة أنواعهم سواء أكانوا اداريين أم تجارا والذين استثمروا أموالهم فى الاراضى الزراعية .

وليس هناك مدعاة للتقريب بين هؤلاء الاجانب طالما انهم على اختلاف فئاتهم كان يجمعهم هدف واحد هو الربح وتجميع الثروة وتولى الوظائف الهامة فملكيات هؤلاء الاجانب وامتيازاتهم واستثماراتهم ايا كانت الفئة الاجتماعية التى ينتمون اليها كانت تجعلهم فوق مستوى الاهالى .

(ج) وضع الفلاح فى ظل الملكيات الكبيرة :

لا شك فى أن تطور الحيازة الزراعية وظهور كبار الملاك كان له تأثيره السئ على الفلاحين وفى اثناء القرن التاسع عشر وبخاصة فى الثلاثينيات والاربعينيات من نفس القرن تفتتت ملكيات الفلاحين الصغار وغالبا ما اختفت تماما مما ادى الى ظهور طبقة من الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون ارضا (١٣٠) وذلك كله راجع الى كثرة الضرائب وما استتبع ذلك من هروب الفلاحين بل وخروج عائلات برمتها من الريف وتوزيع اراضيهم على غيرهم وتحولها الى عهدة أو جفلك ، وربما كان السبب أيضا فى هجرة هؤلاء البؤساء من الفلاحين هو أنه رغم أن محمد

على حاول حمايتهم من هجمات العربان وتخريب مزارعهم الا أن السلطات المحلية وكذا كبار الملاك استمروا فى ارهاقهم مما أدى الى عدم تحسن حالة الفلاح تحسنا بينا .

فبينما كان ينهى محمد على المشايخ والصرافين عن ظلم الفلاحين الا أنهم استمروا فى غيهم وحصلوا منهم بعض المبالغ على انها من الميرى وبقيت هذه المبالغ فى ذمتهم فرأى الوالى ضرورة خصم هذه الاموال من ديون الفلاحين التى عليهم للحكومة وتأديب المشايخ الذين ظلموا الفلاحين . وازاء هذه المظالم التى تعرض لها الفلاحون رأى بعض المؤرخين وضعهم ضمن الرابضين فى قاعدة الهرم الاجتماعى فى القرية المصرية بأنواعهم الثلاثة سواء : الملاك الصغار وفقراء الفلاحين وكذا ائنان الارض (١٣١) لأن المضار التى لحقت بالفلاح من جراء الملكية الزراعية حالت دون ظهور طبقة مستقلة ومسئولة من صغار المزارعين (١٣٢) .

فكبار الملاك استنادا الى مرتبتهم بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش كانوا يقومون باستصلاح الاراضى واستغلالها اذ كان فى وسعهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتبتهم كذلك كانوا يتركون المحصول فى شئونهم حتى العام التالى ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول ويعيشون على رواتبهم الكبيرة كل ذلك لكى لا يتعرضون للمسؤوليات التجارية ، أما صغار الفلاحين فكان وضعهم مختلفا ، ولم يكن بوسعهم الاصرار على بيع المحصول بسعر معين خاصة وانهم كانوا ينتظرونه للتعيش بثمنه فاضطروا لرهن ارضهم لثراء البذور والتقاوى وانتهى الامر بكثير منهم الى بيع ارضهم والعمل فى ارض الباشا المجاورة فى الوقت الذى تزايدت فيه الارباح والاراضى والرواتب فى ايدى كبار الملاك .

ومع ازدياد الثروة فى ايدى الطبقة الحاكمة واستنادها الى الارض علاوة على استنادها الى وظائفها اتخذت فى اشباع حاجاتها بطريقة متزايدة وانفصلت عن الفلاح .

واذا كان محمد على قد وضع لائحة خاصة حدد فيها نظام زراعة الجفالك وكيفية معاملة الفلاحين الا أن أحدا من كبار الملاك لم يلتزم بذلك .

بل أن المديرين كانوا يجبرون الفلاحين على العمل في الجفالك بدون أجر ووضعوا شروطا شديدة لنظر الاقسام وملاحظى الاخطا بخصوص احضار الفلاحين (١٣٣) .

وقد حذا مشايخ البلاد خذوهم حين سخرؤا الفلاحين فى زراعة اراضيهم بدون أجر مما تسبب لهم فى اضرار عظيمة وهكذا اتبع المشايخ نفس اسلوب الملتزمين الاقدمين .

كذلك لم يكن من حق الفلاح اختيار المحاصيل التى يزرعها فقد كان ذلك من حق ديوان الجفالك والعهد الذى يحدد سنويا الدائرة الزراعية وأنواع الزروعات فكان الفلاح أداة تنفيذ فقط يتقاضى مقابل ذلك أجرا عينيا هو نصيبه فى حصته ، فاراضى الجفالك كانت تقسم الى حصص توزع على الفلاحين الذين يتولون زراعتها مقابل سدس المحصول بالنسبة لجميع المحاصيل ما عدا الذرة الصيفية فكان لهم منها الربع والذرة النيلية وكان يخصهم منها النصف أى أن الزراعة الشتوية كان يستحق الفلاح فيها الربع بينما زراعة « الراحة » يعطى لهم فيها السدس بعد استبعاد التقلوى (١٣٤) وبالرغم من أن هذا التوزيع كان بناء على أمر صادر فى سنة ١٨٣٧ الا أن ذلك القانون لم يطبق على الاطلاق فقد كان الموظفون يأخذون الحبوب لانفسهم ويتركون للفلاحين أقل من نصيبهم .

ورغبة فى تحسين حال المزارعين فى اراضى الجفالك رؤى حسب القانون الصادر فى سنة ٣٨ اعطاؤهم خمس الاراضى التى يعملون فيها على أن تقوم حيوانات الجفالك بخدمة ذلك الخمس (١٣٥) .

وفى سنة ١٨٤٠ سمح للفلاحين الذين يعملون فى ضياع الباشا أن يتقاضوا نصف أجرهم نقدا ونصفه عينيا فى كل يوم ثلاثاء بمعدل ٣٠ باره للرجل ، ١٥ باره للشاب ، ١٠ بارات للحدث أما من كانوا يعيشون فى ضياع ابراهيم باشا فقد كانوا يتقاضون ٤٠ باره فى اليوم ٣٠ منها فى شكل حصة من الخبز والباقى نقدا فى مواعيد منتظمة كما كانوا يتقاضون جزءا من المحاصيل (١٣٦) .

بينما بلغ أجر العاملين فى أراضي العهدة ٤٠ باره والمزارعين غير الدائمين من ٢٠ : ٣٠ باره فى الصعيد ومن ٣٠ : ٤٠ باره فى الوجه البحرى وحرّم على كبار الموظفين والحكام تشغيل الفلاحين بدون أجر (١٣٧) . وفى سنة ٤٦ سن محمد على لائحة للمزارعة فى الجفالك وقد جاء بها أن جميع الحبوب التى تزرع فى مصر سواء أكلت صيفية أم شتوية أم نيلية يجوز زراعتها بين الحكومة أو غيرها إيتين الأهلى بطريق المناصفة وذلك بشرط أن يقوم المزارع بكل ما تتطلبه الزراعة من خدمة أو عمل الى أن يتم الزرع وعندئذ يأخذ صاحب الاطيان نصف المحصول ويأخذ المزارع النصف الآخر ، أما الخضروات فتباع ويقسم ثمنها مناصفة كذلك كان بعض المزارعين يحصلون على جزء من المحصول نظير عملهم فى الابعاديات أو فى اطيان المتعهد (١٣٨) .

هذا عن الفلاح الذى يعمل بأجر سواء فى أرض الجفالك أو الابعاديات أما الفلاح الذى اعطى حصة من الارض لزراعتها فانه فى حالة عدم ايفائه بها على حصته وتكرر ذلك العجز كفت يذاه عن حصته وتحول الى اجير يعمل فى أرض الجفالك وقت البذر والحصاد لقاء أجر يومية وتوزع حصته على غيره من الفلاحين .

والحقيقة أن الفلاحين لا تقوا الامرين فى عملهم فى الجفالك فقد أصبح لزاما عليهم أن يجدوا فى عملهم لا ليكتسبوا عيشهم فحسب بل ليضمن المشرّفون على ادارة الجفالك نصيبهم فى الارباح ومن ثم تعرضوا لظلم هؤلاء المشرّفين ومغالطاتهم فى الحساب السنوى مما جعلهم يخرجون مدينين بمبالغ ينوء بها كاهلهم ويهبطون الى مستوى الاجير الذى لا يضمن قوت يومه .

وبالرغم من أن الباشا حاول زيادة أجورهم اذ قدر لكل فلاح فى اليوم قرشا واحدا لمن يعمل فى جفلك ابنه السر عسكر الا أن بعض المديرين بمساعدة النظار كانوا لا ينصفونهم اذ يعطون لكل منهم عشرة قروش فى الشهر (١٣٩) .

وهكذا أصبحت أحوال الفلاحين وبخاصة جفالك محمد على بالغة السوء لدرجة أن بعض الاجانب المتصلين بمحمد على اقترحوا عليه اقامة

مطاعم جماعية في كل جفلك يستطيع فيها الفلاحون أن يتناولوا غذاءهم أو نقل جزء منه الى بيوتهم كذلك اقترح استخدام نساخين لانتاج قمائن لكساء الفلاحين في الجفالك وأن تقام الغسلات لاستخراج الزيت وتبييض الارض لئلا يحتاج استهلاك الفلاحين لكن هذه المقترحات ووجهت بالرفض .

ونظرا لسوء احوال الفلاحين فقد تفشيت ظاهرة التسحب من الجفالك فصدرت الأوامر لمديرى القرى بتسليم الفلاحين الذين لا ينتهون الى قراهم كذلك أرسلت القوات من القاهرة الى المديرية لمساعدة السلطات المدنية وبعد جمع الفلاحين كانوا يساقون جماعات مع زوجاتهم واطفالهم تحت حراسة عسكرية الى القرى التى هاجروا منها وقد اخذ من محافظة البحيرة وحدها ١٢ ألف أسرة وقيل انه تم اعدام عدد من الفلاحين لانهم حاولوا الهرب (١٤٠) .

لما عن كيفية توزيع المزارعين فقد كان يتم اعطاء العمال للابعديات بواقع خمسة عمال لكل مائة فدان من ابعديات الوجه القبلى وثمانية عمال لكل مائة فدان فى الوجه البحرى لما بها من زراعات صيفية وهؤلاء العمال يعملون فى الزراعة نظير حصة من المحصول أو أجر ولا يذهبون الى العمل فى الترع والجسور أى انهم خصصوا للزراعة فقط فى الابعديات وقلية لها من العطل (١٤١) .

من ذلك ترى ان الفلاح أصبح مرتبطا بالارض ولا يستطيع أو ليس فى قدرته مبارحتها رغم سوء معاملته وهكذا أصبح وضعه شبيها بنفسه وضعه فى ظل نظام الالتزام فكما أن الملتزم كان بمقتضته اعادته بامح أيضا الملاك الجدد لهم نفس الحق فى الوقت الذى لم يكونوا مكلفين فيه بضمان حصوله على جزء يعادل كده وجهده بينهما يؤول كل ذلك لهم وحدهم .

والحقيقة ان وضع الفلاح سواء الذى حصل على نصيب من الارض طبقا لتوزيع محمد على من ٣ الى ٥ أفدنة أو الذين كانوا يعملون فى الابعديات والوسايا والجفالك « قد وصل الى حالة بالغة فى السوء وربما اسوأ عما كانت عليه حالتهم قبل ذلك فى الوقت الذى زاد فيه أصحاب الجفالك والابعديات والعهد ومشيخ البلاد من مساحة

أراضيهم (١٤٢) ومن ناحية أخرى ظلت وسائل الانتاج فى أغلبها وسائل تقليدية عتيقة فبالرغم من استخدام السواقي والتوسع فى ذلك فقد ظل الاعتماد على الجهد الحيوانى والبشرى هو السمة المميزة كما ظلت علاقة الفلاحين مع الارستقراطية الزراعية الجديدة تسير على نفس الخط مع زيادة التعنت مستندة الى سلطتها ربما أكثر من المتزمنين القدامى « فالقبالة الزراعية الجديدة تعتبر جديدة فقط من زاوية الأشخاص وحقوق الملكية المطلقة التى أعطيت لهم ولكنها فى نفس الوقت تعد قديمة من زاوية انها ورثت وبشكل كامل كل صفات وهلامح المتزمنين فى بعدهم عن السهيل الزراعى وغربتهم عن حياة الفلاحين واحتقارهم لمهنة الزراعة واضطهادهم للفلاحين وامتصاص الجزء الأكبر من الانتاج الزراعى نفسه وتحويله الى استهلاك غير منتج فى المدن وفى أنواع الترف الأخرى (١٤٣) .

والحقيقة أن كبار الملاك سواء منهم المنتمين لأسرة محمد على أم كبار الموظفين وحتى العسكريين ورجال الدين الذين كانوا يستولون على ريع الأرض سواء باعتبارهم ملاكاً أو لارتباطهم بالحاكم وجهازه المركزى عاشوا فى المدينة وحكموا القرى بأجهزة الدولة المركزية الذين هم جزء منها .

« إذ أن كانت الصفة الأولى للارستقراطية الزراعية فى مصر انها « ارستقراطية بيروقراطية » ونظرا لظروف طغيان الشكل المركزى فى الحكم تقليديا أصبحت الوظيفة هى الوسيلة للسيطرة الاقتصادية وإملاك الأرض التى كانت الدعامة الاقتصادية الأولى على عكس ما هو شائع من أن السيطرة الاقتصادية هى التى تؤدى الى السيطرة السياسية (١٤٤) .

وقد ساعد على استمرار ذلك طوال القرن التاسع عشر أن العلاقة بين الفلاح والملاك كان ينظمها العرف حتى ولو صدرت لوائح من حين لآخر لتخفيف الظلم فلما لم تكن توضع موضع التنفيذ .

وهكذا كان هناك تناقض طبقى واضح يمثل هوة حقيقية بين الفريقين فلم يكن هناك أدنى ارتباط بين هؤلاء الملاك وبين المجتمع الريفى بعبارة أخرى لم يكن هناك انتماء طبقى لكبار الملاك يحكم أصولهم القومية الى الريف المصرى اللهم الا اذا استثنينا فئة الاعيان من كبار الملاك الزراعيين .

هوامش الفصل الرابع

- (١) د. رؤوف عباس - المصدر السابق - ص ١١ ، ١٢ ، د. رؤوف - ندوة الجبرتي .
- (٢) فتحى عبد الفتاح - المصدر السابق - ص ٩١ .
- (٣) الحقة - تاريخ مصر الاقتصادى - ص ٧٥ ، الحقة - تاريخ الزراعة - ص ص ٤١ ، ٤٢ .
- (٤) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٩١ .
- (٥) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ص ٢١٨ ، ٢١٩ .
- (٦) محمد عودة - المصدر السابق - ص ١١٩ .
- (٧) د. أحمد عزت عبد الكريم - حركة التجديد - ص ١٢٣ .
- (٨) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٣٣ ، محمد كامل مرسى - المصدر السابق - ص ٨٣ .
- (٩) د. عبد العظيم رمضان - صراع الطبقات فى مصر - بيروت سنة ١٩٧٨ - ص ٥٤ .
- (١٠) رؤوف عباس المصدر السابق - ص ٢٩ .
- (١١) يعقوب ارتين - المصدر السابق - ص ٥٢ ، عزيز خانكى - المصدر السابق - ص ٦٥٢ .
- (١٢) محمد السعيد محمد - الاقتصاد الزراعى - الطبعة الثانية - القاهرة سنة ٥٣ ، ص ٦١ .
- (١٣) خليل سرى المصدر السابق - ص ص ٣١ ، ٣٧ .
- (١٤) يعقوب ارتين - المصدر السابق - ص ٥٢ ، عزيز خانكى - ص ٦٥٥ ، محمد فؤاد شكرى - ص ٣٣ .
- (١٥) معية بركى - دفتر ٨٠ ورقة ٧١ أمر ٥٨٢ سنة ١٢٥٢ هـ سنة ١٨٣٧ م (زراعة) .

- (١٦) رؤوف عباس — ص ٣٠ ، هيلين ريفلين — ص ٩٢ ، محمد
فؤاد شكرى — ص ٥٢ ، الحقة — ص ٨٣ .
- (١٧) سجل خديوى تركى — ٧٤٨ صحيفة ١٤٦ مكتبة ٢٤٠ سنة
١٢٤٢ هـ — « ابعادية » .
- (١٨) محمد فؤاد شكرى — ص ٥٢ .
- (١٩) Gabriel Baer, A history of Land ownership, P. 59.
- (٢٠) ديوان المعية السنية عربى أمر ٢٠٦ ص ١١٤ ، ص ١٢٥٣ .
- (٢١) ديوان المعية السنية عربى دفتر ٢ أمر ١٣٠ سنة ١٢٥٠ هـ
أمر الى غطاس أفندى روزنامجى مصر « ابعاديات » .
- (٢٢) د. جلال يحيى — المصدر السابق — ص ٢٠ .
- (٢٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير كامل —
صفحة ٧٧٧ .
- (٢٤) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٢ .
- (٢٥) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٥ أمر ٢١٨ ص
١١٩ سنة ١٢٥١ هـ « ابعاديات » .
- (٢٦) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٢٥٠ أمر
كريم لعلاس أفندى روزنامجى مصر سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٢٧) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ ص ٣٥ أوامر
كرام لروزنامجى مصر سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٢٨) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ٢ دفتر ٢ أمر ٨ ص
٤٠ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٢٩) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ أمر ٨٣ ص ٤٠
سنة ١٢٥٠ هـ « ابعاديات » .
- (٣٠) سجل معية تركى دفتر ٢٠٠ ورقة ٥٦ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٣١) سجل معية تركى — ٤٢ صحيفة ٥٠ مكتبة ٤٠٨ سنة ١٢٤٦
هجريه سنة ١٨٣٠ ميلادية « ابعاديات » .

- (٣٢) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ٢٣ ص ١٩
سنة ١٢٥٠ هـ «زراعة» .
- (٣٣) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ١٨٥ ص ٨٢
سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٣٤) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ١٩٧ ص ٨٥
سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٣٥) ديوان معية سنية عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ٢٠٨ ص ٨٥
سنة ١٢٥١ هـ .
- (٣٦) ج. بىالى - إطور الملكية العقارية فى الديار المصرية سنة
١٩٢٤ - ص ٢٦ .
- (٣٧) ابراهيم زكى - المصدر السابق - ص ١٤٣ .
- (٣٨) سجل رقم ٥١ معية تركى - وثيقة رقم ٤٦٤ ارادة الى البك
الدفتردار آخر ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ .
- (٣٩) Gabriel Baer, A history of Land ownership, P. 17.
- (٤٠) ذوقان قرقوط - المصدر السابق - ص ١٢١ .
- (٤١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٩٣ .
- (٤٢) Gabriel Baer, Op Cit, P. 64 .
- (٤٣) بىالى - الملكية العقارية ص ٢٦ .
- (٤٤) Gabriel Baer, Op Cit, PP. 17 - 18.
- (٤٥) رؤوف عباس - المصدر السابق - ص ٣٥ .
- (*) انشئ شورى المعاونة فى سنة ١٨٠٥ وكان يتولى الاشراف
على ادارة الجفالك والعهد الخاصة بالباشا وأولاده .
- (٤٦) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٥ ص ٥ أمر ١١
سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م ، أمر ٢٠٩ سنة ١٢٥٣ هـ سنة ١٨٣٧ م .
- (٤٧) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ٣ أمر ١١ ص ٤ .

- (٤٨) قانون الجفالك — سنة ١٢٥٩ هـ — ص ص ٧٠٤ ، ٧٠٣ .
- (٤٩) قانون الجفالك — ص ١٦ ، ص ٢٤ ، ص ٢٩ .
- (٥٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ١٠٢ ، ١٠٤ .
- (٥١) هيلين ريفلين — المصدر السابق ص ص ١٠٤ ، ١٠٥ .
- (٥٢) Gabriel Baer, Op Cit., P. 13.
- (٥٣) د. رؤوفة عباس — المصدر السابق — ص ص ٤٠ ، ٤١ .
- (٥٤) Gabriel Baer, Op Cit., P. 13.
- (٥٥) الحثة — تاريخ الزراعة — ص ٥١ .
- (٥٦) د. عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات فى مصر — ص ص ٥٥ ، ٥٦ .
- (٥٧) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٩٦ ، ٩٧ .
- (٥٨) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ص ٤٥ ، ٤٦ .
- (٥٩) التزامات قري محفظة ابحاث ١١٩ دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا وثيقة رقم ١٢١٤ سنة ١٢٦٣ هـ .
- (٦٠) سجل ٨٥ معية تركى — وثيقة ١٧٢ ، ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٢ هـ .
- (٦١) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ٢. أمر ٥١٩ ص ٢٢١ ، سنة ١٢٥١ «عهدة» .
- (٦٢) محفظة ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ .
- (٦٣) محفظة رقم ٣ محفوظات ديوان التجارة ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ هـ من الجنب العالى الى ارتين بك .
- (٦٤) محفظة رقم ٦. محفوظات ديوان التجارة ٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ هـ ، ٢٣ محرم سنة ١٢٦٤ .

- (٦٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٦٥ .
- (٦٦) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (٦٧) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٦٨) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤١ ، ٤٢ ،
الجهة تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٨٢ ، تاريخ الزراعة — ص ٥٠ .
- (٦٩) الجهة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٨١ ، يعقوب ارتين —
صفحة ٧٥ .
- (٧٠) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٥٥ ، ٥٦ .
- (٧١) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ١ امر ٣٠٥ ص
١٠٥ سنة ١٢٤٦ هـ .
- (٧٢) محمد كامل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٧٣) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .
- (٧٤) محمد كامل مرسى — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٧٥) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤٥ .
- (٧٦) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٣٩ ، ٤٠ .
- (٧٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٤٦ .
- (٧٨) سجل ٥٠ معية تركى وثيقة ٤٨٠ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ ،
سجل ٥١ معية تركى وثيقة ٤٦٤ سنة ١٢٤٨ « ارادة » .
- (٧٩) سجل ٧٣٦ خديوى تركى — وثيقة ١٠٨ ذى الحجة سنة
١٢٤٢ هجرى .
- (٨٠) د. محمد عودة — المصدر السابق — ص ٢١٧ ، ٢١٨ .
- (٨١) ديوان المعية السنوية عربى مجموعة ١ دفتر ٢ امر ٧٩ ، ٨٠
ص ٣٨ أوامر كرام .
- (٨٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٧٢ .
- (٨٣) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

- (٨٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ١٨٤ .
- (٨٥) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٦ .
- (٨٦) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١١٩ .
- (٨٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ .
- (٨٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق ص ١١٩ ، ١٢٠ .
- (٨٩) د. محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٩ .
- (٩٠) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٨١ .
- (٩١) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٦ ، ٤٧ .
- (٩٢) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — ص ٣٤ .
- (٩٣) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٥٧ .
- (٩٤) Charles Issawi, Op Cit., P. 225.
- (٩٥) محمد عودة — المصدر السابق — ص ١٤٧ .
- (٩٦) Gabriel Baer, Studies in the Social History of modern Egypt, PP. 45, 46.
- (٩٧) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٠ .
- (٩٨) دورن وورنر — ترجمة حسن السلطان — الارض والفقير فى الشرق الاوسط — القاهرة سنة ١٩٥٠ — ص ٨٦ .
- (٩٩) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٣٥ .
- (١٠٠) تعهد باسيلويس ببعض القرى المعسرة ليقوم بسداد الضرائب عنها — انظر التزامات قرى محافظة ابحاث ١١٩ دفتر ٥٨٦ ديوان الكتخدا وثيقة رقم ١٢١٤ .
- (١٠١) Gabriel Baer, Op Cit., P. 63.
- (١٠٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٦ ، ٩٧ .
- (١٠٣) Gabriel Bar, Op Cit., P. 63 — 65.

- (١٠٤) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٠ ، ٩١ .
Gabriel Baer, Op Cit., PP. 57 — 58. (١٠٥)
- (١٠٦) عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات في مصر ص ٧١ ،
د. رؤوف عباس — ص ٩٢ .
Gabriel Baer, Op Cit., P. 58. (١٠٧)
- (١٠٨) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .
(١٠٩) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٢ .
Gabriel Baer, Op Cit., PP. 58 — 59. (١١٠)
- Ibid., P. 59. (١١١)
- (١١٢) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٢ امر ١٨٣
حتى ٨١ سنة ١٢٥٠ هـ .
- (١١٣) ديوان المعية السنية عربى مجموعة ١ دفتر ١. نمرة ٣٢٨ ص
١٠٨٠ سنة ١٢٤٥ هـ .
- (١١٤) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — ص ٤٢ .
(١١٥) ديوان معية سنية عربى — مجموعة ١ دفتر ١ امر ٢٨٦ ص
٤ سنة ١٢٤٦ هـ .
- (١١٦) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ امر ٢١١
ص ١٢٧ فرمان جليل الشأن سنة ١٢٥٣ هـ .
Charles Issawi, Op Cit., P. 214. (١١٧)
- Gabriel Baer, Op Cit., PP. 56 — 57. (١١٨)
- (١١٩) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٨٦ .
(١٢٠) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٩٦ .
Charles Issawi — Op Cit., P. 214. (١٢١)
- (١٢٢) جبريل بير — المصدر السابق — ص ١٩ ، ٢٠ .

- (١٢٣) محمد السعيد — المصدر السابق — ص ٦٢ .
(١٢٤) هيلين ريفلين — ص ٩٣ .
(١٢٥) خليل سري — المصدر السابق — ص ٣٣ .
(١٢٦) جبريل بير — المصدر السابق — ص ١٨٠ .
(١٢٧) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ١٠١ .
(١٢٨) Gabriel Baer, Op Cit., P. 65.
(١٢٩) محمود عودة — المصدر السابق — صص ١٥٢ ، ١٥٣ .
(١٣٠) Gabriel Baer, Op Cit., P. 26.
(١٣١) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٤٠ .
(١٣٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٣٦٢ .
(١٣٣) ٦٣ سجل معية تركى — صحيفة ٦٥ مكتبة ٢٢٥ رمضان
سنة ١٢٥١ هـ سنة ١٨٣٥ م ، من الجنب العلى الى مدير نصف ثان
غربية .
(١٣٤) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ ، دفتر ٣ ص ٤٥
أمر ١١١ .
(١٣٥) الحثة — تاريخ الزراعة — ص ٦٠ .
١٣٦ هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٠٢ .
(١٣٧) الحثة — تاريخ الزراعة — صص ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، محمد
فؤاد شكرى — ص ٤١٥ .
(١٣٨) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .
(١٣٩) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر رقم ٦٣ معية تركى ص ٩٤
ترجمة أمر تركى ٣٢٦ ، ١٨ شوال سنة ١٢٥١ هـ .
(١٤٠) هيلين ريفلين — صص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ذوقان قرقوط — ص
١٧٦ ، د. رؤوف عباس ص ٣٧ .
(١٤١) الحثة — تاريخ الزراعة — ص ٨٨ .
(١٤٢) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — صص ٥٤ ، ٥٥ .
(١٤٣) فتحى عبد الفتاح — المصدر السابق — صص ٥٤ ، ٥٥ .
(١٤٤) نفس الصدر — ص ٦٩ .
م ١٥ — التفيرات

الفصل الخامس

الاحتكار واثره فى قطاعى الصناعة والتجارة

١ - تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة .

٢ - القضاء على الطبقة الوسطى .

٣ - الاستثمارات الاجنبية .

الفصل الخامس

أثر الاحتكار فى المجتمع المصرى

ان الاحتكار قلب طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع رأسا على عقب فقد لاحظنا كيف أن الدولة كانت قليلة التدخل فى حياة الناس فى العهد العثمانى فاذا بالمجتمع المصرى يتحول فى ظل نظام الاحتكار الى حياة تشبه حياة الجندية وإذا كان الرأسمال الخاص هو الذى نهض بالانتاج الصناعى فى أوروبا فان الرأسمالية فى مصر كانت محدودة وغير مستنيرة بحيث تستطيع اداء هذا الدور ولكن قضية الاحتكار لا تقتصر على انشاء صناعات مستحدثة بل أن أكثر ما يلفت النظر فى الاحتكار هو الاستيلاء على ما كان قائما من صناعات حرفية من قبل أو القضاء على بعض أنواع الصناعات الحرفية أو التجارية الحرة وقد أثر نظام الاحتكار على قطاعات اجتماعية متعددة تتمثل فى الصناع الذين تحولوا من حرفيين الى عمال فى مصانع محمد على الجديدة لقاء أجر يومى واصبحوا مكلفين أو مجبرين على العمل الذى لا يشترط أن يكون متمشيا مع تخصصاتهم اذ أصبح خاضعا لأشراف الدولة بعد أن كان خاضعا لشيخ الطائفة أو النقابة الحرفية .

كذلك أثر الاحتكار التجارى على طبقة التجار اذ قللت هذه السياسة من فرص ربحهم وحدثت من نشاطهم التجارى كما أدت نفس السياسة بعينها الى الاضرار بقطاع من الاجانب الذين كانوا يقيمون فى القاهرة وتمثل ذلك الاضرار فى التقليل من فرص كسبهم وتعاملهم المباشر مع الفلاحين وان كان هذا الامر لا يعنى أن جميع الاجانب قد تأثروا على هذا النحو فقد كان هناك فريق آخر اتيح له حظ وافر من الكسب والتعامل مع الوالى .

وينبرز فى هذا الفصل ثلاث نقاط رئيسية هى تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة وأثر سياسة الاحتكار على الطبقة الوسطى وما لحق بهذه الطبقة من اضرار واخيرا تأثير نفس السياسة على الاجانب .

أولا - تحول عمال الحرفة الى عمال صناعة :

اختلف وضع الحرفيين كثيرا فى عهد محمد على عما كان عليه الحال قبل تولية الحكم بعبارة أخرى كان الحرفيين ينالون قسما كبيرا من الحرية والكسب قبل أن يشرع محمد على فى سياسته الصناعية التى وضعت الحرفيين بالقوة تحت اشراف الحكومة بعد أن كان هؤلاء يخضعون لاشراف نقاباتهم الحرفية .

وكانت القاهرة تضم ١٦٤ طائفة تتولى حماية مختلف الحرف وتعمل على النهوض بها ولكل منها شيخ أو رئيس يرجع اليه فيما يتصل بطائفته من شئون وقد تعرضنا لمهامه بالتفصيل فى فصل سابق .

ومن مميزات طوائف الحرف انها كانت تترك لكل شخص الحرية فى أن يفارق من يعمل لديه طالما ابدى اسبابا جوهريه كما انها لا تتدخل فى مسائل الاجور ولا فيما يقع من المنازعات بين المشترين والبائعين تاركة هذه المسائل حرة من كل قيد (١) .

وهكذا نجد أن أهم سمة تميز النشاط الحرفى هى الحرية فى العمل والانتاج الصناعى والتعاون مع الزملاء الذين يكونون الطائفة وكان توزيع الانتاج يتم داخل الطائفة بناء على العرف ولم يظهر الاجر الا حينما ازدادت الفروق بين الرئيس ومعاونيه ويلاحظ أن العمل ورأس المال كانا فى هذا النظام ملكا لجموعة واحدة من الناس هى ما تسمى بالطائفة كما يلاحظ أن الحرفى ما كان ينتج الا بناء على طلب سابق أى أنه لا ينتج لعملاء معروفين له ومن مميزات الطوائف الحرفية انها كانت تتحمل العامل اذ ما قعد به المرض أو الشبخوخة عن العمل (٢) .

وهنا يوجد فرق شاسع بين الطوائف الحرفية والاشراف الحكومى فالاولى دائما حريصة على مصلحة العمال ورعايتهم وضمنان حقوقهم ومساعدتهم فى حالة العجز أو الاصابة بينما فى الثانية كان الاهتمام بالفا بجمع العمال اللازمين وتحقيق الارباح الطائلة من الانتاج الذى لا يجب أن يختل مهما كانت الظروف .

ومن مميزات طوائف الحرف أيضا أنها حفظت بدون شك المستوى الفنى للحرف الصناعية وكذا المستوى الاخلاقى الذى تجلى فى عدم الاحتكار اذ كان ينظر لهذا الامر بأنه مخالف للخلق الكريم والدين وثانيا فى عدم المنافسة اذ لم يكن هناك أية محاولة لمنافسة الزملاء فهو مجتمع متكافىء وجاء هذا نتيجة لانطوائهم فى تنظيمات خاصة وأن مثل هذا التضامن فى داخل الطائفة لابد أن ينعكس اثره فيما يختص بالعمل والحرفة .

وفى ظل هذا النظام لم يكن هناك بالطبع صلة بين الصناعات المصرية والصناعات الاجنبية ولهذا لم يحدث أى اقتباس أو تأثر كما لم يكن هناك أيضا رؤوس أموال أجنبية واردة من الخارج يمكن أن تعمل على النهوض بالصناعة أو تطبق أساليب جديدة حتى العاملين لم يكن لهم أى اتصال بالعالم الخارجى (٣) .

وعلى العكس من ذلك يذكر بعض الاجانب أن معظم الحرف قد دخلت مصر من الخارج كما ان الاساليب المتبعة فى صناعاتها كانت متبعة فى أوروبا كإسلوب طلى النحاس مثلا كذلك ساهمت المواد الخام الآتية من أوروبا فى التصنيع (٤) .

وعندما ظهر « المحتكر الكبير » الذى يتعامل مع عملاء لا يعرفهم ،والذى اخذت أعماله فى الاتساع فقد تغير النظام الاقتصادى اذ اخضع هذا الوسيط — الذى يملك المواد الاولى ورأس المال النقدى — الحرفيين له (٥) .

وقد انتقد أصحاب نظرية الاقتصاد الحر وهى النظرية الشائعة فى أوروبا حينذاك سياسة الحكومة الاحتكارية لانهم يرون أن التوسع فى اختصاصات الحكومة ليس عملا حميدا لانها خرجت عن حدها المألوف وتصدت لتجارة أو الصناعة فشلت بذلك المجهودات الفردية ولم تستفد من ذلك كثيرا لانها مجردة من قوة الابتكار لانها أداة للتنظيم كما أنها لا تمتاز عن الأفراد من جهة الكفاية والمزاهاة والمتابعة كذلك كانت محاولة محمد على جعل الفلاح رغم جهلة وتأخره صانعا ماهرا قادرا على العمل

وتحويل مضر بغثة وهى بلا أجهزة معدة الى بلاد صناعية — من المستحيل (٦) .

ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا الى موقف محمد على فى سننى حكمه الاولى من الطوائف الحرفية وكيف أنه كان فى البداية يعتمد عليها اعتمادا كليا لتوظيف مركزه اذ كان فى حاجة ماسة لمساعداتها المالية لدفع رواتب جنده المتأخرة ففى سنة ١٨٠٧ ، سنة ١٨٠٨ استعان الباشا بأرباب الحرف والتجار لدفع رواتب الجند وقد حمل التجار نصف المبلغ المقرر لرواتب الجند وهى ٢٠٠٠ كيس على أن يتحمل أرباب الحرف النصف الآخر (٧) وقد اطلق على هذه الاموال التى كانت الحكومة فى حاجة اليها اسم مال الجهاد (٨) .

كما انه انتهز فرصة تكرار طلبات السلطات لتجهيز حملة لمحاربة الوهابيين فى الحجاز فطلب فى فبراير سنة ١٨٠٨ تدبير ٢٤ ألف كيس (٩) . ويبدو أن محمد على قد سار على نفس النهج الذى اتبعه سابقوه من الباشوات حين كانوا يلجأون الى أرباب الحرف والصنائع لدفع جوامك العسكر (١٠) .

غير أن هذه الاموال لم تكن تؤخذ بصفة علنية من أجل دفع رواتب الجند بل يبدو أنها أصبحت عادة لاختذ الاموال بالقوة ففى سنة ١٨٠٧ طولبت عدة طوائف بدفع مائة وخمسين كيسا مما اضطرهم الى اغلاق حوانيتهم ثم هروبيهم والتجأهم الى الجامع الازهر واستنجادهم بالسيد عمر مكرم الذى تشفع فيهم حتى رفعوا الغرامة عنهم (١١) .

لكن هذا لا يمنع من تكرار المحاولة مرة بعد أخرى ففى اغسطس سنة ١٨٠٨ تم فرض ضريبة قدرها ٤٪ على كافة انواع المأكولات التى تباع فى الاسواق والميلادين وجميع انواع السلع (١٢) .

ثم أصبح الهدف بعد ذلك من تحصيل الضرائب هو الحصول على جزء من الربح الذى يحصله بعض الحرفيين وفى بعض الاحيان الحصول على الربح كله كما فعل الباشا حين احتكر صناعة النشوق فى سنة

١٨٠٩ (١٣) لما كان يدرة من موارد مالية كبيرة للعاملين فيه فيذكر الجبرتي ان هذه الصناعة كان يعمل بها دقاقون وصناع كثيرون ولهذا أمر كتحسدا بك بتجميعهم ومنعهم من الجلوس فى الاسواق وتم تعيين ناظر عليهم يقوم هو بشراء الدخان اللازم لتلك الصناعة من تجاره بثمن محدد لا يزيد عليه ولا يشتريه سواه ويقوم هو ببيعه على صناع النشوق بثمن محدد أيضا ومن وجد من صناع النشوق يقوم بتصنيعه بعد هذه المقررات يقبض عليه ويغرم .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل قاموا بتوزيعه على القرى رغم عدم وجود من يقوم بتصنيعه كما حددوا كراء طريق المعينين وكلفتهم وعليق درابهم وما حدث بالنسبة للنشوق طبق أيضا على النطرون واجبر الفلاحون على شرائه بحجة أنه من الضرورى استعماله فى الحياكة كما أن غزل الكتان وبياض قماشة فى حاجة له (١٤) .

كذلك تعرض الحرفيون لمراقبة مشددة من المحتسب الذى كان يطوف بالاسواق ليتجسس عليهم ويقبض على كل من اغلق حانوته أو تركه خاويا أو من يبيع بالزيادة ولم يكن الغرض من ذلك هو الرقابة على الاسعار وخدمة المستهلكين بقدر ما كان هذا الاهتمام راجعا فى أساسه الى تحصيل المال والمكاسب وقطع ارزاق العاملين .

وكان على عمال الباشا بمجرد أن ينتبهوا الى أن هناك صناعة معينة تدر الوفير من الارباح لا يلبثوا أن يذكره بها وينبهوه الى اهميتها وما يتحصل منها من المال والمكاسب التى ينالها ارباب تلك الحرف وبسرعة فائقة يقع الفحص على أصل الشئ وما يتفرع عنه ثم ما يؤول اليه اذا احكم أمره وما يتحصل منه بعد التسعيرة .

فنجد على سبيل المثال أنه عندما تبين ما تدره المذابح والسلخانة من مكاسب طائلة تعزى على العاملين فيها تقرر ابطال جميع هذه المذابح التى بجهات مصر والقاهرة وبولاى خلاف السلخانة السلطانية وتولى رئاستها أحد الاشخاص الاتراك وأصبح ثمن شراء اللحم منها أكثر من يبعه بكثير لهذا خسر الجزارون واغلقوا حوانيتهم (١٥) .

كذلك تم الحجز على عمال الشمع حين صدرت الاوامر بعدم صناعته لا من قبل الشماعين ولا من غيرهم وكان المحتسب يطوف الشوارع والاسواق للتنبيه بذلك كما تم اصطحاب عدد من ارباب الصنائع والحرف مع العساكر الاتراك والمغاربة الذين ذهبوا الى الحجاز وارسل عدد آخر من الصناع الى السويس لبناء قصر خاص للباشا .

ولم يكن أخذ الصناع الى الحجاز وتسخيرهم فى أعمال الباشا هو وحده الذى أضر بصناعاتهم وفرص كسبهم فان احتكار الدولة لبعض الصناعات قد أضر بحرفييها ففى مارس سنة ١٨١٧ خصص محل لعمل الشمع لحساب الحكومة الذى يصنع من الشحوم واحتكروا جميع الشحوم التى فى المذبح وغيره فامتنع وجود الشحم من حوانيت الدهانين كذلك منعت صناعته فى المنازل بل وتتبع المحتسب من كان عنده جزء منه فأخذه كما حذروا صناعته خارج المعمل تحذيرا شديدا وحددوا ثمنه (١٦) .

وبالرغم من هذه التشديدات والتحذيرات فيبدو أن العاملين بتلك الصناعة وغيرهم من الحرفيين لم يأنهوا بذلك رغم دقة مراقبتهم مما حدا بالباشا الى عزل المحتسب عثمان اغا الوردانى وتعيين آخر من المعروفين بتشددهم كمصطفى كرد الذى اطلق له العنان لمعاقبة المخالفين بعد أن ساءه عدم خضوع الحرفيين له وانصياعهم لاوامره .

يقول الباشا فى هذا الصدد « لقد سرى حكمى فى الاقاليم البعيدة والقريبة وخافنى العربان وقطاع الطرق خلافا ستوقه مصر فانهم لا يرتدعون بما يفعله فيهم ولاية الحسبة من الاهانة والايذاء فلا بد لهم من شخص يظهرهم ولا يرحمهم » .

وبالفعل اتبع المحتسب الجديد كثيرا من الوسائل الرادعة التى تشتمز منها النفوس لمعاقبة الحرفيين وشيوخ طوائفهم فقد تم شنق حجاج الخضرى شيخ طائفة الخضرية رغم انه كان صاحب كلمة عليا فى نواحي الرميطة (١٧) .

وإذا كانت الحكومة قد احتكرت الصناعات التي يمكن أن تسييرها الدولة فيبدو أن هناك بعض الصنائع لم يكن بالوسع انتزاعها من أيدي الأهالي فُلجأت الحكومة في هذه الحالات كما يتضح من وثيقة صادرة في سنة ١٨٣٠ إلى فرض الضرائب على أصحاب الحرفة ومن هذه الحرف الفرانجون وصانعوا الخلال ومعجون الحشيش والدقاقون وصانعوا الآوانى والقذور ومبيضوا النحاس والسكرية والحدادون والحائوتية وطائفة البهلوانيين والفجر والطبالون والحمالون وغيرهم حين فرض عليهم قدر معين حسب ربحهم وتجارتهم وقدرتهم على الدفع (١٨) ، وكذا الفرائسين والحلاقون والخبازون الذين أصبح من حقهم أن يحتكروا مزاولة مهنتهم في مقابل دفع مبلغ للحكومة (١٩) .

وقد اعتبرت هذه الفروض بمثابة اتلاوات ثقيلة على الحرف بل وضرائب مباشرة بلغت من الظلم منتهاه إذ أخذت هذه الثروات تنصب باجموعها في خزانة الباشا (٢٠) .

كذلك تدخل محمد على أيضا حين قام بتحديد أسعار السلع وبخاصة المنتجات القطنية بعد أن رأى انتشار الأنوال التي تنسج الاقمشة على اختلاف أنواعها وتبيع انتاجها في السوق التجارية للمستهلكين وقد تمكن الباشا بهذا التحديد من الحصول على المنسوجات اللازمة لسد حاجة جيشه ، وباحتكاره أيضا للمنتجات الزراعية تمكن من الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة تمهيدا للنهضة الصناعية الحديثة (٢١) .

وهذا يتمشى مع ما ذكر من أن برنامج الباشا الصناعي شأنه في ذلك شأن الكثير من أعماله الأخرى، لم يكن نابعا من سياسة رسمت بوضوح وتم تنفيذها بل انها نبعت من فترة كان فيها الباشا يبحث عن طرق لزيادة إيراداته وسارت على خطوط يحددها الزمن والظروف ومنذ بدايتها سار تطورها في اتجاه مزدوج يتمثل في استغلال الصناعات القديمة بالشكل الذي يعود على الباشا بالارباح وادخال الصناعات الحديثة .

وفي نفس الفترة التي ادخل فيها محمد على سياسة احتكار الزراعة ليجنى من ورائها الارباح فقد قام باحتكار الصناعة المحلية حين اغلق

الورش الاهلية التى كانت تنتج الاقمشة القطنية والغى الاساليب التى درجت عليها طائفة النساجين وجهاز آلات لنسج الاقمشة القطنية فى ورش الحكومة بالقاهرة وأمر أصحاب الاعمال والحرفيين السابقين بدخول تلك الورش باعتبارهم عمالا مأجورين وكانت السلع التى تصنع فى ورش الحكومة اما يستبقونها الباشا لاستعماله الخاص أو تباع للتجار (٢٢) .

ورغم ما عاناه العمال فان حياة المدينة بعد ايجاد فرص العمل لادخال الصناعات الجديدة قد اغدت الفلاحين بالهجرة من الريف والعمل فى الصناعة خاصة وانه كانت هناك صناعات كثيرة لا تحتاج الى خبرات فنية اذ يكفى فيها التدريب السريع وكلما ازداد عدد الاهالى فى المدينة كلها تدخل البناء الاجتماعى والاقتصادى القديم اذ بدأ نطق الاسواق والحارات يتفكك كما تخلخت الطوائف الحرفية وهى أساس البناء الاجتماعى والاقتصادى للمدينة .

كذلك بدأ يظهر الانقسام بين العمل ورأس المال ففى غالب الاحيان كان صاحب العمل هو العامل وابناؤه ومعه عدد من الصناع والصبية ولم يكن هناك حد فاصل بين رأس المال والعمل (٢٣) ، أما فى ظل احتكار محمد على الصناعى فقد أصبح مالكا لرأس المال وفى مقدرة التحكم فى العمال وتوجيههم حسب ما يريد .

ومن هنا ينشأ التساؤل عن هدف محمد على من وراء سياسته الاحتكارية للصناعة ؟

قيل أن الاحتكارات الصناعية تشابهت الى حد كبير مع سياسة محمد على الزراعية فى كونها بدأت من أجل زيادة موارد الخزينة وكما تم ادخال الحاصلات النقدية فى الزراعة فقد تحولت سياسة الباشا الاحتكارية فى الصناعة الى خطة عمدانية جريئة لادخال الصناعة الكبرى فى مصر (٢٤) .

كما كان الغرض منها أيضا هو امداد الجندى المصرى بما يحتاج اليه فى ساحة القتال اذ أن المعارك الحربية والبرامج السياسية يتوقف نجاحها

على تدبير أدوات الانتاج وتنظيم العمل فالفلاح فى الحقل والعمال فى المصنع والجندي فى ساحة القتال كان على الجميع المشاركة فى بناء الدولة ومن هذا المنطلق استطاع محمد على أن يحشد العدد الضخم من العمال فى مصانع الدولة .

ومن أهداف سياسته الصناعية أيضا رغبته فى بسط سلطة الدولة على كل شىء وإدارة شئونها بنفسه .

وكان هناك هدف رابع من عملية التصنيع تمثل فى الرغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى وتوفير احتياجات السوق المحلى وتعليم المصريين الصناعة . ويضاف الى ما سبق تحقيق فكرة الميزان التجارى الذى يجب أن يميل فى صالح الدولة حتى لا تتسرب أموال الدولة الى جيوب الموردين (٢٥) . ومن ذلك يتضح مدى ارتباط فكرة الاكتفاء الذاتى ارتباطا وثيقا بفكرة الميزان التجارى .

وقد فسر محمد على نفسه فكرة الميزان التجارى فى بعض احاديثه مع البارون « دى بوالكميت » فقال : « لقد ادخلت تغييرا على علاقتى التجارية مع الدول لأن المصانع التى أنشأتها استطاعت ان تخلصنى اليوم من تلك الجزية التى كان على البلاد أن تدفعها للصناعة الأوروبية وهكذا بقيت فى مصر جميع الاموال التى كنت ادفعها ثمنا لاجواخكم وحرائرکم » .

أما فكرة الاكتفاء الذاتى فقد فسرها القنصل الروسى دوهاميل عندما قال أن الباشا انما أنشأ المصانع الكثيرة لانه اراد أن يجعل من مصر بلدا صناعيا وذلك لانه اعتقد أن الشعب الذى يريد الثراء يجب عليه أن ينتج بنفسه ما هو فى حاجة اليه حتى لا يبتاع الا سلعا قليلة ليس من شرائها مضار على الاطلاق (٢٦) .

واذا امعنا النظر فى وجهة نظر محمد على ازاء الصناعة نرى أنه كان محقا فى بعض الوجوه اذ أنه ضمن عدم خروج الاموال المصرية لشراء المنتجات الأوروبية وتمكن بالفعل من أن يجبر العمال على الانتاج الصناعى لكنه لم يرفع مستوى المعيشة وبعبارة أدق لم يكن عمال المصانع يحصلون

على المكاسب التى تتناسب مع عملهم اذ كان معظمها أما ينفق على المشروعات الاخرى أو تؤل الى خزينة الدولة كما لم يستفد المستهلك .

وقد تضاربت الاقوال حول تاريخ تأسيس المصانع فى مصر فمن قائل بأنه بدىء فى تأسيسها فى سنة ١٨١٦ (٢٧) ، بينما يقال انه اقترح ادخال الصناعة الحديثة فى مصر على محمد على منذ سنة ١٨١٤ فى الوقت الذى كان فيه الباشا فى حاجة ملحة لايجاد طريقة تزيد موارده حتى يستطيع مواصلة الحرب فى شبه الجزيرة العربية وتعويض خسائره الناتجة عن تدهور التجارة (٢٨) .

بينما يرى آخرون أنها بدأت فى سنة ١٨١٧ عقب المحاولة الاولى لتكوين الجيش النظامى اذ اهتمت الحكومة اهتماما كبيرا بالصناعات الحربية التى استأثرت بالنصيب الاكبر من عوامل الانتاج الصناعى والمصنوعات الذائعة الاستعمال كالاقمشة القطنية (٢٩) .

ويرى أيضا أن معالم السياسة الصناعية الجديدة بدأت تظهر معالمها الواضحة فى سنة ١٨١٨ عندما أسس محمد على مصنعا كبيرا فى جبة بين الصورين وجهره بالعدد والآلات وعين به نحو ٤ آلاف عامل يعملون فيه فكان هذا العمل نواة لتأسيس الصناعة الحديثة اذ حشد العمال ووجه الانتاج الى نطاق جديد وتركزت الصناعة فى يد الدولة وبهذا كله تجمم آلاف العمال يعملون تحت سقف واحد ويخضعون لادارة واحدة وينتجون انتاجا كبيرا (٣٠) .

من ذلك يتضح كيف أن العامل الحرفى بدأ يتحول الى عامل فى المصانع ويخضع لاشراف الدولة بعد أن كان خاضعا للمعلم أو لنقابته الحرفية التى ينتمى اليها كذلك لم يعد صانعا ينتج للاستهلاك المحلى فقط .

ويتمشى ذلك مع ما ذكره البعض من أن الصناعات اليدوية التى كانت موجودة فى بداية حكم محمد على لم تعد تصلح لسد حاجات الجيش لذلك لجأ الى انشاء الصناعات الحديثة الكبرى فى شكل منابريقات ومعامل

وكان الطلب الجديد آتيا تارة من جانب الاسطول والجيش وتارة أخرى من جانب الاعيان والمدن المتزايدة والحاجة الى التصدير (٣١) .

وطوال فترة الاحتكار وانصانع يورد منتجاته من الصناعات المحتكرة الى الشئون الاميرية بالثمن الذى حددته الحكومة ، وكانت صناعة النسيج من أهم الصناعات التى احتكرتها الحكومة فحينما نجحت زراعة القطن سنة ١٨٢١ أمر بأن يمنع الاهالى عموما من تشغيل أنوال الغزل وعمل الدوبارة (٣٢) ، فأفصح بذلك عن سياسته فى اخضاع الصناعة للدولة وتوجيهها لخدمة أغراضها كما اخضع الزراعة من قبل .

فقد كانت هناك عدة مصانع للمنسوجات التيلية والحريرية فطلب أن تسلم اليه وظل الكتان ينسج فى الارياف لكنه لم يعد ينسج الا لبيع له اذ أنه لم يكن مسموحا للفلاح أن يصنع لاستعماله الخاص تلك المنسوجات التيلية الخشنة التى يلبسها ولا تلك القطع من الحصر التى تقبى رطوبة الارض بل كان عليه أن يسلمها للحكومة أولا وهى صنع يدية ثم يعود الى شرائها من جديد بثمن أعلى اذ أنه لم يكن فى استطاعته أن يلبس غير المنسوجات التى تحمل طابع مصانع الباشا وهكذا لم يبق فى مصر كلها مصنع واحد لا يديره الا من فى خدمة الباشا من الموظفين (٣٣) .

وقد حاول دروفتى عبثا أن يقنع الباشا بالتخلى عن سياسة الاحتكار اذ أن اشراف الدولة يضر بالمصالح الحقيقية للحكومة لانه قضى على طبقة كاملة من العمال المحترفين ذوى التراث كما أن فرض الضرائب على الحرفيين بدلا من اجبارهم على العمل لصالح الحكومة لا يتمشى فقط مع العدالة بل يعود بالربح على الميرى على المدى الطويل لكن الباشا وسم دائرة احتكاره ليشمل ليس فقط صناعة الاقمشة القطنية بل سائر المنسوجات (٣٤) .

فقد جاء فى محافظ ابحات الصناعة أن القماش والخيط البرانيين منعت صناعتها منعاً باتاً وتم معاقبة من تجرأ على مزاوله هذين الصنفين المنوع صنعهما وكذلك بيعهما أو شرائهما بالضرب الشديد أو ارسالهم الى العمل

فى مصنع الحديد ليعملوا فيه بدلا من قتلهم أو صلبهم على أن تبلغ هذه العقوبات الى كاشفى الاقاليم الصعيدية ومأمورى الانوال للعمل بها(٣٥).

كذلك امتد الاحتكار الصناعى ليشمل كل أعمال الحياكة وكل ما يصنع بالمكنوك وما ينتج على نول أو نحوه من جميع الاصناف فى ابريسم أو حرير أو كتان فى سائر الاقاليم المصرى وانتظمت لهذا الباب دواوين ببيت محمود بك الخازندار واياها ببيت السيد محمد المحروقى والمعلم غالى والمعلم يوسف كنعان الشامى والمعلم منصور القبطى .

وليضمن البائس تحقيق أغراضه وسير العمل على النحو الذى ارتآه كان لابد من تعيين كتاب ومباشرين للإشراف على صناعة النسيج على أن يوزعوا فى النواحي والبلدان والقرى نظير أجر معين ويكلف هؤلاء بإحصاء ما يكون موجودا على الانوال بالناحية من القماش والاكسية الصوف ويكتبون عدده على ذمة الصانع ويكون ملزوما به حتى اذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالثمن الذى يحددونه وان ارادها صاحبها اخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها بعلامة الميرى وان وجد شئ عند شخص بدون تلك العلامة اخذت منه وعوقب وغرم تأديبا على اختلاسه وتحذيرا لغيره (٣٦) .

وبالرغم من هذه الاوامر المشددة فيبدو أن كاشفى قلوب والغريبة والمنوفية أصبحوا عاجزين عن منع التهريب الذى استمر قائما فى كاشفياتهم مما حدا بالجناب العالى الى دوام التنبيه عليهم بمنع بيع وشراء القماش والصوف والكتان وخیوطهما ومعاقبة كل من يرتكب هذا العمل بعد ان بلغت قيمة المهربات ضعف ما كانت عليه اذ بلغت قيمة المهربات فى الغربية ٤٧١٤ قرشا وفى المنوفية ٦٠٩٠ قرشا (٣٧) .

كذلك أوصى الجناب العالى بضرورة وصول قائمة البرانى فى كل شهر وان ينهى بيعه أمام أعينهم وشطع دابر كل من يفعل ذلك وضرورة الاعتناء بالقطن البرانى (٣٨) .

وكان شيخ القرية يعد وكيلا عنها فهو المسئول عن احصاء الانوال والشفالين عليها بل واجبار غير العاملين بالنسيج على الانوال التى ليس لها صناع على أن يتقاضوا أجرا كغيرهم من الدولة ويدفع هذا الوكيل لشخصين أو ثلاثة عدة ذراهم ليطوفوا على النساء اللاتى يغزلن الكتان بالنواحي ويجعلنه اذراعا ويشترى ذلك منهم بالثمن المفروض ويأتون به الى النساجين ثم تجمع اصناف الاقمشة فى امكن للبيع بالثمن الزائد مع تخصيص امكن لذلك كخان ابر طقية وخان الجلاد ويشرف على ذلك المعلم كنعان (٣٩) .

وكان من واجب وكيل الغزالات أن يصحب النساء الى مخزن الغزل « شون الغزل » لتزويدهن بالكتان كما كان من واجبه الاشراف على العمل الجارى بينهن وحثهن على زيادة الانتاج وأن يبلغ القائمقام — رئيس الناحية — ومشايخ القرية بحالات الاهمال ولكى يثير الوكيل حماسا اكبر بين النساء كان يتأكد أيضا من أن مدير ورشة التبييض — ناظر المبخضة قد دفع للغزالات المبالغ المستحقة لهن وهى قيمة الخيط المغزول مخصوصا منها قيمة المادة الخام .

كذلك كان شيخ النساجين مسئولا عن الاشراف الدقيق على النساجين ليتأكد من أن أحدا منهم لا يعمل بغزل مخالف لما اعطى له من مخازن الحكومة أو ينسج قطعة من القماش أطول من الطول المحدد بقصد الاحتفاظ بالزيادة للملابسة الخاصة أو لبيعها فاذا مرض نساج وعجز عن أتمام عمله تكون مسئولية الشيخ أن يوزع العمل الذى لم يتمه على النساجين الآخرين (٤٠) .

اذن كان اهتمام الحكومة منصبا على الانتاج وضرورة زيادته وحسن سير العمل وتوزيعه على غير العاجزين لكى لا يختل الانتاج بصرف النظر عن حالة العمال .

ومن هنا رؤى ضرورة تعيين موظفين كثيرين لدفع حركة الانتاج الى الامام فكان على وكيل كل مصنع أن يعمل معدلا حسنا من الانتاج والا حل محله وكيل آخر أو يتعهدون عند تعيينهم بدفع الثمن اذا كان غير مقبول (٤١) .

ففى ورشة التبييض على سبيل المثال نجد ناظرًا يديرها ويتضمن مسئولياته الاشراف على جميع موظفى المبيضة وفحص القماش الذى يحضره النساجون لامين المخزن ليقرر مدى صلاحيته ويقوم بلفت ناظر النساج المخطيء وكذلك الشيخ الذى تحقق العمل الرديء تحت اشرافه مؤكدا عليهما بضرورة المحافظة على المستوى الذى تطلبه الحكومة كما كان يشرف على دفع مستحقات كل من النساء الغزالات والنساجين .

وهكذا يمكن القول بأن مهمة الناظر كانت تتشابه مع مهمة شيخ الطائفة من حيث اشرافه على العاملين فى الصناعة وان كانت مهمة الناظر غير شاملة كشيوخ الطائفة لانه كان بالاضافة الى الناظر المشرف كان هناك ناظر آخر يتولى مهمة البيع .

وكان بيع القماش يتم تحت اشراف ناظر آخر يساعده مباشر يقوم بقبض ثمن المبيعات ويسجل حركة العمل . ويخضع ناظر مبيعات القماش لتعليمات تقضى بأن يبيع للتجار الحقيقيين وحدهم وعليه تقع مسؤولية ملاحظة ملاحظة أى المنتجات هى المطاوعة وأن يبيع كلا من الميسوجات غير المرغوب فيها والميسوجات المرغوبة حتى لا تقع أية خسارة على الحكومة (٤٢) .

كذلك تدخلت الحكومة فى الانتاج والتوزيع وفرضت سعرا يعتبر عاليا بالنسبة للاجور .

وهنا نجد فارقا جوهريا بين الحكومة والطائفة الخرفية فالأولى تحرص على البيع والكسب دون أن تهتم بجودة الصنف بينما فى الثانية كان الاهتمام بجودة الصنف يعنىها بالدرجة الاولى نظرا لتخصيصها .

ولضمان الربح أيضا رأى مأمور اشغال المحروسة ضرورة توفير خيط غزل الكتان من النساء الفقيرات المقيمت فى مصر وبولاقي ومصر العتيقة وفى خمس عشرة قرية القريبة الى المحروسة وبذلك ضمن غزل الفين وستمئة قنطار من قماش الكتان فى السنة (٤٣) .

والحقيقة أن اختيار النسوة الفقيرات له دلالة فهم يرغبون فى الاستفادة من مجهودهن بسعر أقل من غيرهن .

وأخيرا فإن الاختكار الصناعي للقماش النيل من قبل الحكومة والذي كان يخضع لأشراف دقيق في ظل نصوص لائحة زراعة الفلاح قد الغى في النهاية إذ أن الحكومة صرحت في سنة ٣٤٠ ببيع القماش النيل في السوق الحرة بعد دفع ضريبة محددة من كل قطعة (٤٤) .

كذلك أصبح من حق كل فرد أن يشتغل بصناعة النسيج على أن يدفع عن كل نول ضريبة شهرية قدرها ستة وثلاثون قرشا وكان المتحصل من هذه الضريبة في سنة ٣٦ عشرين ألفا كينس بينما كان عدد الأنوال ثلاثة وعشرين ألفا (٤٥) .

وكان القصد من ذلك هو تحسين حالة الأهالي العاملين في تلك الصناعة (٤٦) . فربما كان فرض الضريبة يعتبر أخف وطأة من احتكار الصناعة .

ويعد أن كان الباشا يربح أيضا من احتكار النيل ما يقرب من ٦٥٣٨ كيسا أي ما يعادل ٣٢٦٩٠٠ جنيهها إذ أخذ في العدول عن إدارة مصانع النيل لحسابه الخاص وأثر أن يتركها للمشايخ القري القريبة منها على أن يسلموا الحكومة جميع ما ينتجونه من النيل مهما كان نوعه بسعر الإنة الواحدة ثلاثين قرشا ، ورأى الباشا أيضا أنه من الأفضل التعاقد مع بعض المتعهدين وترك لهم الأشراف على عدد معين من الأنوال وهيأت لهم الحكومة المواد الخام على أن يسلموا الحكومة ما ينتجونه تبعا لتعريفه معينة (٤٧) .

لكن يبدو أن الحال لم يستمر طويلا إذ سرعان ما عادت الحكومة من جديد إلى نزع معامل النيل من عهد المشايخ وتشغيلها لحساب الحكومة مرة أخرى (٤٨) . وهكذا لم يستمر الاحتكار بصورة شاملة بل أدخلت عليه إجراءات تخفيف من حين لآخر حتى قبل سنة ١٨٤٠ .

ومن الصناعات الأخرى التي خضعت لاحتكار محمد علي صناعة المخيش والقصب وقد ساعده على احتكارها كثرة مكانتها التي أصبحت تزيد على الفى كينس في السنة (٤٩) .

ويبدو أن حاجة محمد على المهمة أيضا الى بعض الصناعات دفعته الى اجبر العاملين فيها على توريد الكميات اللازمة له فنجده يجبر العربان على توريد كميات معينة من الصوف الى الحكومة فى نظير مبلغ معينة تصرف الى مشايخ قبائلهم تقدر بمائتين كيس لكل منهم على أن تؤخذ منهم سندات باخاتهم وكلما تم توريد القدر المطلوب صرف لهم مبالغ أخرى (٥٠).

وهكذا كانت الحكومة تسعا لنظم الاحتكار هى الموجهة الاساسية او الراسية للخطوط الاساسية للانتاج والقيمة أيضا بتوزيعه حسب السعر الذى تراه من هنا فقد الصناع كل استقلال كانوا يتمتعون به فى ظل النظم الحرفى وأصبحوا اجراء لدى الحكومة ويتوقف قدر اجرهم على قدر انتاجهم .

كذلك أدى احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة فى مصر الى تقييد حرية آلاف الصناع فى أنحاء القطر المصرى والتدخل فى شئونهم بل ومراقبة الصناعة المنزلية وإن كانت هذه المهمة صعبة جدا لأن جزءا كبيرا من الانتاج كان يستهلك محليا فى القرية ولذا لم تتمكن الحكومة من تنفيذ ذلك النظم بدقة مما أدى الى شيوع التهرب من قيوده وانتشار الانتاج « البرائى » .

كما تعرض الصناع لظلم المخبرين وبعض رجال الادارة الذى استخدمتهم الحكومة للتجسس عليهم وقد استغل هؤلاء سلطتهم وتمسقوا فى استعمالها ضد الصناع ، ويمكننا القول بأن الاحتكار كان يعد وسيلة لتأمين حصول الحكومة على الضرائب (٥١) .

ومن مساوئ الاحتكار أيضا حرمان الصناع من أرباحهم الكاملة المشروعة ومن التصرف فى ثمره كدهم مما اضعفت من رغبتهم فى الانتاج وحمل بعضهم الى ترك العمل فاضر ذلك بالصناعات الصغيرة وادى الى اضمحلالها . كذلك أدى تلاعب بعض رجال الادارة بالتواطؤ مع الكتبة بالموازين والمكاييل الى اثرائهم على حساب الصناع ، كما كان التسويف فى دفع استحققات الصناع فى المواعيد المقررة من الاسباب التى اضررت بأصحاب الحرف .

وأخيرا حل احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة دون نمو الاستثمار الفردى كما أدى ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية الى زيادة نفقات المعيشة والاضرار بالمستهلك فضلا عن الضرر الذى لحق بالصناعات الصغيرة من جراء نظام احتكارها منذ سنة ١٨٠٩ بقصد اجتناء الربح منها (٥٢) ، فان التوسع فى انتاج المصانع الحكومية حرم صغار الصناع من المواد الاولية ومن الاسواق كما أدى أيضا الى نقص الطلب من تلك المصنوعات الحرفية .

وهكذا ربط نظم احتكار الصناعة عددا كبيرا من الاهالى والنساء لاول مرة بأجهزة الدولة وهذه الاجهزة الحكومية المثلة فى الموظفين والاداريين كلفت لا تتوفر فيها النزاهة والعدالة وتلك هى مشكلة ابدية وما تزال ملحوظة وقد ترتب على سيطرة الدولة على الصناعات ان صادف النشاط الفردى صعوبات فضلا عن كونه محدودا من الاصل فشح العاملون فى قطاع البناء والتجارة والخرابة لانهم الزموا بالعمل لحساب الدولة وغيرها اما مقابل أجر يتقاضونه أو بتسخيرهم مما أدى الى اختفاء الكثيرين منهم نتيجة لابطال صناعاتهم واغلاق حوانيتهم كما كان المشرف على هذه الحرف ملزما باحضار الحرفى عند معمار الباشا اما ليؤدى العمل المطلوب منه أو يفتدى نفسه أو يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عنده .

واذا امعنا النظر فى العبرة السابقة نجد تشابها بين كل من المكلف بالاشراف على الحرفيين فى ذلك الوقت وبين الملتزم الزراعى فكما كان الاخير له الحق فى اعادة الفلاح بعد هروبه لزراعة أرض الفلاحة كان المشرفون على الصناع لهم أيضا نفس الحق فى ارجاع صاحب الحرفة للعمل بالاكراه .

لهذا ترك الحرفيين صناعاتهم وتكسبوا بحرفة أخرى فتعطلت بذلك احتياجات الناس فى التعمير والبناء بحيث أن من اراد أن يبنى له كنوتاً أو مزودا لدابته تحير فى أمره واقام أيما فى تحصيل البناء وما يحتاجه من الطين والجير وغيره لأن الباشا منع الناس من أخذه ومن احتاج اليه اشتراه بأعلى الثمن وإذا ضاع لإنسان مفتاح خشب لا يجد نجارا يصنع

له مفتاحا آخر الا خفية ويطلب ثمنه خمسة عشر نصف فضة وكان ثمنه قبلها نصف فضة (٥٣) ، ويرجع ذلك الى حشد جميع العمال من رينلين وفعلية ونجارين وانزالهم في المراكب بالقوة ليعملوا بسورا وابراجا ناحية رشيد (٥٤) ، أو للعمل في المصانع وقد بلغ عدد العاملين في المصانع ثلاثين الفا وقد اتبع في احتضارهم نفس الوسائل التي اتبعت في تجنيدهم للخدمة العسكرية اذ كانوا يؤخذون قسرا رجالا ونساء واطفالا ويرسلون الى المصانع الجديدة ويمكثون بها حتى يجدوا وسيلة للفرار منها وعلى الرغم من أن مرتباتهم كانت بائسة التواضع فلم تكن تدفع بانتظام بل كثيرا ما تبقى لهم من قيمتها متأخرات لعدة أشهر وكثيرا ما اضطروا الى بيع مرتباتهم بعد خصم من ١٥ الى ٢٥ من قيمتها تبعا للظروفا (٥٥)

ويقال أن العمال المضربين كانوا يؤخذون عادة من اوساط الفلاحين ويدربون على العمل ويرسلون الى المصانع ويطلب في نفس الوقت من النظر التعهد بعدم تأخر الزراعة (٥٦) .

وقد خطت الحكومة سياستها الصناعية على أسس امداد المصانع الحربية بفرق من العمال العسكريين للعمل فيها ولم يقتصر الأمر على ذلك لانه كانت هناك رغبة شديدة في تعليم الشعب الصناعات الحديدية ومن هنا كانت الهمة بذولة في جمع المسؤولين والشحاذين وتعليمهم العمل في المصانع الحكومية وتشغيلهم فيها وبالطبع كان الشحاذون يؤخذون هم وغيرهم الى المصانع قهرا عنهم وبذا يتضح أن العمال كانوا في مجوعهم يجبرون على العمل .

ويقال أن عمال مصانع محمد علي لم يكونوا يختلفون كثيرا عن عمال أوروبا في عهد نظام المذهب التجارى اذ أن كلاهما لم يكن مهتما بالاعتبارات الاقتصادية بقدر اهتمامهم بالدين والمهنة (٥٧) .

لذلك كان لابد من جمع العمال بالقوة للعمل في المصانع وكان ذلك يتم عن طريق العهد وكبار المشايخ الذين يجمعونهم ثم يذهبون بجيحتهم الى الباشا ورغم هذا كانوا يتعرضون لإقبي أنواع العقاب اذا هم جحدوا انفرادا ثم ثبت أنهم غير لائقين للعمل الصناعي (٥٨) .

وفي أكتوبر سنة ١٨١٨ جمع مشايخ الحارات والزموا بجمع ٤٠٠٠ شاب ليغفلوا تحت إيدى الصنيع في مقابل أجر يومي على أن يعودوا إلى ذويهم في المساء وكانت الحكومة تنوي تعبئة ١٠ آلاف آخرين للعمل في مصانع الحكومة (٥٩) .

وإذا كان اهتمام محمد علي في السنوات الأولى من حكمه منصبها على الصناعات العسكرية لإمداد جيشه والوفاء باحتياجاته فإنه في السنوات التالية لذلك بدأ يحرص على تعليم الصناعة للأهالي للنهوض بدولته الحديثة فنجد في سنة ١٨٣٠ يقرر جمع ألف من أولاد أهالي أقسام الدرب الأحمر ودرب الجمالين والخليفة ويولاق ومصر القديمة والأزبكية وعابدين والجمالية وباب الشعرية وأخذ في توزيعهم على مصانع الخرنفش والحوض المرصود والسيدة زينب ويولاق وقد استغرقت عملية الجمع والتوزيع عشرة أيام وأوصى الباشا رؤسائهم بحسن معاملتهم (٦٠) .

ولم يكن المشايخ والعمد هم المكلفون وحدهم بجمع العمال اللازمين للمصانع بل كلف النظار أيضا بهذه المهمة على أن يخصص لهم يوميات محددة وذلك بعد أن صدرت الأوامر من محمد علي بنهي المشايخ عن أخذ أحد من الأهالي مباشرة بل الرجوع أولا إلى الناصر (٦١) الذي حث على « عدم الإهمال في توريد الانتفاع اللازمين للفاوريقة » (٦٢) .

وإذا كان محمد علي حريصا على تحييب الصناعة إلى الأهالي حين أوصى مديره بهم خيرا إلا أن الأهالي كانوا ينظرون إلى تلك المصانع كما ينظر الإنسان إلى كارثة نزلت به إذ أخذوا يوازنون بين ما يلقونه فيها وما يلقونه في الجيش من قسوة وعنت ولما كانوا ينفرون من البقاء بين جدران المصانع ومن الارتباط بعمل يومي فقد عجز محمد علي عن أن يجد العدد المطلوب والكافي من الرجال الذين يعملون في مصانعه بمحض اختيارهم ومن ثم عمد إلى استخدام القوة حتى يجمع العدد الكافي من الأيدي العاملة كما صار يجتهد في هذه المصانع صغار السن من يصلحون للخدمة في الجيش ، إلا أن الوثائق تؤكد أن اهتمام محمد علي انصب على ضرورة تحديد أعمال العمال الذين يعملون في الورش الجديدة

على أن يكونوا من سن اثني عشرة سنة حتى عشرين سنة وان تسجل
اسماؤهم ويوضعون تحت التمرين (٦٣) ولم تكن النساء بمنأى عن الصناعة
اذ كانت توزع على القرويات مقادير معينة من الكتان يطلب اليهن الفراغ
من غزلها في زمن محدد ، ولما كان هذا العمل يشق عليهن ويضيق به ذراعهن
فقد كن يعمدن الى شتى الحيل للتخلص منه ولو ادى الامر الى احداث
عاهات في أيديهن على أن اشتراك النساء في الجهد الصناعي لم يقف
عند حد العمل في المنازل فقد كان فريق منهن يشتغل في المصانع الى
جانب الرجال تحت اشراف دقيق (٦٤) ، وبخاصة في مصانع القطن لكنهن
كثيرا ما كن يفضلن اصابة أنفسهن بالعمى - بنفس الطريقة التي كان
الرجال يشيرون بها أنفسهم ليهدبوا من الخدمة العسكرية - عن أن
يستسلمن لهذا الانتهاك لتقاليد البلاد الخاصة بتحجب النساء (٦٥) .

وبالرغم من أن التقاليد الاسلامية كانت لا تجعل لصاحب السلطان
سبيلا اليهن الا أن محمد على اجبرهن على العمل وسار في هذا الطريق
الى ما هو أبعد من ذلك حين استخدم منهن نحو مائة وخمسين في كل من
مصانع دمياط والمنصورة وكن يشتغلن محجبات الى جانب الرجال وقد
حالت شدة مراقبة رؤساء المصانع لهن دون حدوث أية اضرار من وراء
هذا الاختلاط (٦٦) .

كذلك استخدمت النساء والبنات في صناعة الطرابيش على أن
يتقاضوا مقابل ذلك اجرا يوميا وليس راتبا شهريا كغيرهم من العمال
التونسيين الذين استخدموا في هذه الصناعة (٦٧) .

ولم يكن العمل الاجباري وحده هو الذي جعل العمل وغيرهم ينفرون
من الصناعة والعمل في المصانع بل أدت الاجراءات البيروقراطية العقيمة
وتحكم المشرفين على الصناعة في العمال وتأخير الاجور الى عزوف
الحرفيين والاهالي عن العمل في هذا المجال .

فمنذ تلك اللحظة التي ابطال فيها الباشا دواليب الصناع وجعلهم
ينسجون في المناسج التي احدثها بالاجرة وابطل مكاسبهم وطرقهم التي
الغوها واخذ حاجته من صناعاتهم والباقي اعطاه للتجار ليبيعونه على

الناس بأعلى ثمن والحرفيين يأنفون من الصناعة ويعملون فيها وهم مكرهين. بل تطور الأمر الى هروبهم من تلك الورش كالحوض المذسود - وبدأوا يقيمون فى جهات مديريات المنوفية والقليوبية ونصف أول وسطا لهذا صدرت الاوامر بتعقبهم والتقبض عليهم والقوجه بهم الى الورش مرة أخرى ليقوموا بأشغالهم كما نبه على مشايخ النواحي والمديريات بضبط هؤلاء الهاربين وتحذير من يعاود الهرب مرة ثانية بصلبه على بلب منزله (٦٨).

وكان هؤلاء الهاربون من البرادين والنقائين والحدادين وبلغ عددهم ١٨ شخصا اما من قرروا الى القليوبية فبلغ عددهم ٩٢ شخصا سواء داخلها أو فى ضواحيها (٦٩).

كذلك بلغ عدد الهاربين من ورش القلعة الى الاسكندرية ٧٣ شخصا (٧٠) وقد انتشرت هذه الظاهرة أيضا فى الوجه القبلى (٧١).

ويمكن تفسير تلك الظاهرة أى ظاهرة التهرب بعدم الاعتياد على العمل المنضبط أو لانخفاض الاجور أو لكلا السببين معا ويلاحظ فى جميع الحالات أن مبدأ العمل الاجبارى كان هو السائد ولا يساعد هذا على خلق طبقة عمالية واعية فى ذلك الوقت على أنه بمضى الزمن واصرار محمد على على تكوين الصناعة الكبيرة تكونت فى مصر طبقة من العمال البارعين الذين صاروا موضع اعجاب شديد من شاهد أعمالهم وبذلك شاركوا فى تقدم مصر الصناعى .

وهكذا حقق محمد على بعض أهدافه التى كان يرمى اليها كالوقوف على مدى قبول الشعب لنظمه الجديدة وتوجيهاته الحديثة فى الصناعة والتى لم يتعودها الشعب من قبل وفى نفس الوقت حقق الاكتفاء الذاتى من الصناعة سواء للجيش أو الشعب .

وبناء على التنظيم الجديد ونظرا لأن النشاط الصناعى عم معظم المناطق فقد اختلفت ظروف العمل بانشاء ديوان خاص يسمى باسم ديوان الفابريكات وعلى هذا النظام الحديث سار العمل تحت ادارة منظمة وتوجيه دقيق لا يعرف فيه العامل الا محمد على وادارته بعد أن كان خاضعا لطائفته

الجبرفية. وفي ظل هذا النظام الصناعي الجديد لم يزاوِل العامل مهنته في ورشة صغيرة ولم يعرف معلما خاصا ولا نقيبا لطائفة يشهد له بحسن العمل في ختام المطاف ولكنه عرف المصنع الكبير والإدارة الدقيقة وأصبح عامل الدولة ولم تكن مصانع مخمد على مصانع انتاج فحبيب وانما كانت الى جانب هذا مدارس صناعية يتعلم فيها العامل أسلوب الصناعة الحديثة وكثيرا ما كان محمد على يأمر بجمع آلاف الصيرفيين ويلجئهم بالمصانع ليعلمهم الصناعة الحديثة على أيدي الخبراء الأجانب وربما كان يريد تكوين طبقة جديدة تنشأ تنشئة حديثة لتحل محل الخبراء الأجانب في الصناعة وتكون عدته الصناعية أو التمهيد لانقلاب صناعي فتكتب معز حرفة جديدة بجوار حرفة الزراعة فتصبح الصناعة زاوية من الزوايا الهامة التي يعتمد عليها البناء الاقتصادي (٧٢) .

ولهذا الشعب نفسه اهتم بالصناعات الحربية الى جانب الصناعات الاستهلاكية فنجد ارباب الصنائع ويحشدونهم في القلعة ويجمع لهم الخشب والجديد ليشرعوا في صنع آلات الحرب (٧٣) . ومما ساعد على استمرار عملية الصناعة في التقدم تحسين أجور العمال وفي الوقت الذي جند فيه محمد على العمال لانجاز بعض المهام فقد تولت الاوامر في نفس الوقت لحث المسؤولين على زيادة أجور العمال لترغيبهم في العمل وتشجيعهم ومن هؤلاء التجارين والحدادين والنشازين الخراطين الموجودين في معمل رشيد والمحلة والمنصورة (٧٤) .

كذلك اتهم نفس الشيء بالنسبة لعمال المعمار وكذا العمال المرتبطين بمصنع الحديد لزيادة عدد هؤلاء العمال العاملين في هذين الميدانين (٧٥) . وقد تراوحت زيادة أجور العمال ما بين ١٥ بارة ٤ بارات للحدادين والعمال في فن المعمار فيصبح مرتب الاوائل ٤٠ بارة بدلا من ٢٥ والآخرين ٣٠ بدلا من عشرين أو اربعين بدلا من ثلاثين وهكذا (٧٦) . كذلك زيد أجر صغار عمال اليومية حسب جهودهم وبهذا أصبح لا يخلو من القادرون على العمل منهم من الكسب بهذه الطريقة (٧٧) .

ويقال أن محمد علي ضاعف أجور العمال في مختلف الصناعات حتى وصلت إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه مع أن نفقات المعيشة لم تزد إلا قليلا (٧٨).

وربما أراد محمد علي من ذلك تحبيب العمل الصناعي للشعب المصري الذي ألف معظمهم الزراعة دون غيرها من المهن الأخرى.

كما تهدف إلى تحسين مستوى المصريين المعيشي لانه ذكر لفتي موم المصانع في أوامر سنة ٣٧ أنه يجب النظر لما فيه أصول رفاهية الشعب وزيادة يومية أولئك الشغيلة وضرورة صرف أجورهم فيكون ذلك كما لرفاهيتهم (٧٩).

وقد ذكر كامل في تقرير له سنة ١٨٤٠ أن أجور العمال من أبناء العرب وصلت إلى ١٦٣٠٠٠٠ قرش (٨٠).

كذلك تكلف إنشاء المصانع نفقات باهظة بينما لم يكن عائدها كبيرا أو حتى موازيا لنفقاتها فقد قدر ياورنج ما أنفق الباشا في إقامة جميع المصانع وشراء ما لزمها من آلات ومواد أولية بما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات الإنجليزية وقيل أيضا أن نفقات تشييد المصانع حتى بدء إنتاجها بلغ ٢٠٠٠٠٠ كيس أي خمسة ملايين من الدولارات (٨١).

ويعلق كلوت بك على ذلك بقوله أنه من البديهي إذا كانت إدارة الأعمال قد كلفت الكلف الفادحة ولم تأت من الثمرات بما يعوض بعض ما أنفق في سبيلها من الأموال الباهظة فإن السبب في ذلك يرجع إلى إخلاء الحكومة في وقت غير مناسب سبيل المديرين والمعلمين الأوروبيين الذين عهدت إليهم بإدارة تلك المصانع وتعليم صناعتها ثم رغبها في تعيين الأتراك والمصريين في وظائفهم أي الخلول محل الأوروبيين قبل أن يحصل هؤلاء على الخبرة والتدريب الضروري في عملهم (٨٢).

فيما يذكر آخرون أن النفقات الباهظة التي تحملها الباشا بسبب هذه المصانع يرجع إلى الأجود العالية التي كان يدفعها للأوروبيين والإيفانتين من الماطينين وغيرهم الذين استخدمهم في مصانع الحديد.

وغيرها لمهارتهم الفنية من جهة ولارشاد العمال المصريين من جهة أخرى (٨٣) والذين لم يكن جلهم حريصين على الاموال المصرية ولم يكن غرض بعضهم مصلحة مصر (٨٤) ، وكذلك ما تكلفته البعثات التي أوفدها الى الخارج لاتقان أساليب الصناعة وفنونها .

ومهما كانت الاسباب فمن الطبيعي أن تلقى هذه الصناعة الناشئة المصاعب لأن تكاليف الانشاء لا تغطى الا على المدى البعيد وحتى ذلك لم يتحقق لأن الصناعة لم تعش طويلا الا أنها نجحت فى تكوين طبقة من الاداريين المصريين المشرقيين على المصانع الذين لم يكتف بهم الباشا اذ اعتمد أيضا على لفيفة من الخبراء الاجانب سواء من النمساويين أو الانجليز أو غيرهم . فقد اعتمد على احد المتخصصين فى صناعة الدباغة لتعليمها الى الاهلى وأوصى بالاعتناء بها وترويجها ومده بالآلات اللازمة (٨٥) .

كذلك استدعى الباشا من بلاد الشام العمال الماهرين فى صناعة الحرير ومن المغرب مهرة الصناع فى عمل الطرابيش الذين حقق المصريون على أيديهم هذه الصناعة (٨٦) .

وينفرد جبريل بير بالرأى القائل بأن تجربة محمد على الصناعية على حد قوله قد عاشت لفترة قصيرة للغاية بحيث لم تتمكن من احداث تغييرات على المجتمع الحضرى حيث أنها لم تعش أكثر من عشر سنوات كما أنه لم يمارس ضغوطا من الناحية الادارية على طوائف الحرف كما لم يمارس الحكام من بعده ضغوطا كهذه عليها وحتى الربع الاخير من القرن التاسع عشر كانت الحكومة غير قادرة على استبدال طوائف الحرف بنظام ادارى جديد ومن ثم اضطرت للابقاء عليها كما هى دون أن تمس .

وهكذا لم تصدر قرارات حكومية بليقطف الطوائف الحرفية كما انها لم تتفكك علاوة على أنها لم تستبدل بنظام آخر بعد ظهور مجتمع صناعى حديث وانما كان اضمحلالها واختفاؤها ناجما اسلسا عن التأثيرات التى أحدثتها أوروبا المتمثلة فى تدفق البضائع الأوروبية وتدفق الاوروبيين

المقيمين في مصر وقد حدثت هذه العملية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ووضيقت جبرييل بير أن انشاء صناعة كبرى لم يقض على نظام الطوائف القديم اذ ظل عدد اعضاء الطوائف على حد قوله اكبر بكثير من عدد العمال الذين كانوا يعملون في مصانعه كما أن الصناعة الجديدة كانت تتكون من فروع جديدة في الانتاج لم توجد في مصر من قبل ومن ثم فلها لم تدخل في منافسة مع الحرفة التي يمارسها اعضاء الطوائف . كما أن تجنيد العمال الحرفيين في الصناعة لم يكن كثيرا للدرجة التي تسبب خسائر مميته للطوائف وحتى الطوائف التي اضررت من كثرة تعبئتها في عصر محمد على كعمال البناء عادت الى حالتها الطبيعية واصبحت احدى الطوائف المشهورة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان هناك استثناء واحد الا وهو طائفة عمال النسيج التي اغاها محمد على لاحتكاره لهذه الصناعة وفي النهاية يستنتج جبرييل بير أن الاضرار التي لحقت بهذه الطائفة ربما تكون هي التي حدثت بمعظم المؤلفين الى التعميم فيها يتعلق بتأثير صناعة محمد على على طوائف الحرفة (٨٧) .

وفي النهاية ظل محمد على رغم خسائره في الصناعة يحمل على كتفيه هذا العبء الضخم حتى كان الاتفاق التجاري الانجليزي التركي في سنة ٣٨ وتعهد الباب العالي بإلغاء نظام الاحتكار في انحاء الامبراطورية العثمانية والزامها اياه بالعدول عن نظامه هذا واغلاق مصانعه الواحد تلو الآخر (٨٨) .

واذا كان فرمان سنة ١٨٤١ قد أدى هو الآخر الى القضاء على التصنيع فيقال أن بوادر هذا الانحلال كانت قد بدأت من قبل اذ تركت الحكومة سنة ٢٦ ، سنة ١٨٢٧ تشغيل معاصر الزيت للاهالي كما اخلت في سنة ١٨٣٥ عددا من المصانع الخاسرة الى متعهدين بشرط أن يسلموا منتجاتها الى الحكومة بثمن اقل من نفقة الانتاج في المصانع الحكومية ، كما اغلقت الحكومة بعض مصانع الغزل وحولتها الى ثكنات للجند كذلك اغلقت في سنة ٤٠ اثناء النزاع مع السلطان العثماني كثيرا من المصانع التي لا تدر ربحا كما اغلقت في تلك السنة بعض المصانع رغبة في تقليل المصروفات (٨٩) .

جاء وبدأ، ثم يطبق النظام الاحتكار بصورة شاملة، ويتيح في الفرصة للرأسماليين
الخاص والاشتراكي الفردي لكي ينمو في ظل هذه التحولات الاجتماعية
والاحتكاك بأوروبا .

ثانياً : **القضاء على الطبقة الوسطى :**

لم يتضح التقسيم الطبقي في مصر بنفس الصورة التي انضح بها
في أوروبا في ذلك الوقت حينما ظهرت الرأسمالية التجارية وتغورف على
أن المشتغلين بالتجارة والصناعة يمثلون طبقة وسطى بين الطبقة الكادحة
أو الطبقة الفقيرة وبين طبقة الاقطاعيين .

والسؤال الذي يجدر طرحه هو هل وجدت في مصر قبل عهد محمد
علي طبقة وسطى ذات شأن ؟

لا شك أن أصحاب الحرف والتجار يمكن مقارنتهم بالطبقة الوسطى
الاوروبية مع الفارق وهو انه في حين حاولت الطبقة الوسطى في أوروبا
أن تحقق مكاسب سياسية وتشارك في السلطة لم تستطع الطبقة الوسطى
في مصر أن تكتسب هذا النفوذ في القرن الثامن عشر وفي عهد الحملة
الفرنسية فقد حاول نابليون ربما بتأثير من أفكار الثورة أن يشارك هذه
الطبقة في الحياة العامة فخصص بعض المقاعد في الديوان التجارية ولكن
الديوان كان جهازاً استشارياً .

ومن جهة أخرى فإن انغلاق الاقتصاد المصري والفوضى السياسية
التي أعقبت الحملة لم تسمح بنمو هذه الطبقة ثم جاء نظام الاحتكار
فحذر من نمو التجارة الخاصة كما قضى على أصحاب الحرف ومع ذلك
فقد اضيفت عناصر جديدة إلى الطبقة الوسطى في مصر ممثلة في الموظفين
وستفرد الحديث عن هذه الفئة في فصل خاص بها باعتبارها طبقة جديدة
ونقصر الحديث هنا على التجار المصريين ثم الأجانب .

أضرت سياسة محمد علي عموماً وسياسته الاحتكارية خصوصاً
بالطبقة الوسطى وتجلى ذلك في أشكال شتى منها أخذ السلفا من مستاتير

الإنسان والتجارة تم التضييق عليهم باحتكار التجارة الداخلية والخارجية والإشراف على معاملاتهم سواء بالحد منها أو عرقلةها تماماً حين منعهم من التعامل مع الفلاحين وغيرهم .

فمنذ اللحظة الأولى ومحمد على يعمل على السيطرة على كل ناحية من نواحي الإنتاج والتجارة بعبارة أخرى « كانت تخفيض التجارة الداخلية والخارجية لأحكام خاصة ومراقبة دقيقة مما ترتب عليه التقليل إلى حد كبير من فرص كسب الأفراد في مقابل منفعة الدولة » (٩٠) .

وترجع سياسة الاحتكار التجاري إلى عدة أسباب أولها خشية الباشا من عجز إيراداته في السنوات التي ينقص فيها بيع المحصولات التي لاقتراض من الخارج في حين أن سيطرته على السوق كانت تمكنه من بيع المنتجات تبعاً لمصلحة البلاد .

وثانيهما : أنه أدرك شائب بصره أنه إذا ترك للفلاحين حرية التصرف في محصولاتهم ذهبوا ضحية المضاربين والمرابين فيقد كان هؤلاء في ظل حكم المماليك يقرضونهم بعض المبالغ بضمنان محصولاتهم ثم لا يلبث أن يستولوا على محصولاتهم لا وهي الأسباب .

وثالثها : هي رغبته في زيادة موارده من اتباع سياسة الاحتكار عن طريق قيامه بعمليات تجارية على نطاق واسع وشجعه على ذلك ما كان للإنجليز من جيوش في شبه جزيرة ايبيريا ومالطة وصقلية وحاجتها الملحة لتموين تلك الجيوش بالفلال خاصة وأن محمد على كان لا يجبي ضرائب الصعيدي إلا غللاً وهو وجده الذي يستطيع أن يجمع بالشراء مقادير كبيرة من المنتجين ويبيعها بالثمن الملائم فتبت الصفقات بوجه الأهدية في هذا الموضوع هو أنه بعد أن ظهر أحمد على فوائد توسيع نطاق التجارة الخارجية بعد أن تضاعف شأنها في الاقتصاد المصري كل التساؤل فقير أن يتخذ من هذا الأسلوب قاعدة أخرى لسياسته الاقتصادية .

والوجه الثاني لأهمية هذا الأمر هو تولى ولي الأمر بنفسه شؤون التجارة الخارجية لأن مصر إذ ذاك بما في ذلك البيوت التجارية الأوروبية

فى مصر لم تكن تملك شيئاً من أدوات تهويل وتنظيم تجارة خارجية واسعة النطاق ويعتقد البعض « ان احتكار محمد على للتجارة لا يرجع ليل غريزى أو مكتسب فى نفس الرالى للتجارة بل يرجع لضرورات الموقف التى دامت تقريباً طوال مدته » (٩١) .

وربما كان شفيق غريب محققاً فى قوله من حيث أنه لم يكن هناك من ينظم التجارة الخارجية أو يرقى بها لكن مما لا شك فيه أن محمد على كان يرمى الى تحقيق مكاسب طائلة تغنيه عن الاقتراض وتحقق له موارد وفيرة يستغلها فى اصلاحاته المختلفة .

ويجلى ذلك فيما ذكره نفس المؤلف فى مكن آخر حين قل « لقد فهم البلا التجارة الخارجية على وجهها الصحيح من حيث انها تقوم على تبادل المنافع لكنه كان حريصاً على أن يحدد هو وجه انتفاعه منها لا أن يحدد له وأن كان حريصاً على أن ينفع ويثمن ولا يستغل » (٩٢) .

وهذا يوضح أهمية التجارة الحكومية اذ أن ٩٥٪ من صادرات البلاد اخذت من مخازن الحكومة وأن ٤٠٪ من الواردات وردت لحساب الحكومة فى سنة ١٨٣٦ (٩٣) .

ومن الاسباب التى دفعت محمد على الى الاحتكار أيضاً أن الضرائب كانت تدفع عينا بسبب قلة وجود النقد واذا كان قد أليم على ذلك فإن احتكاره للتجارة لم يوقف نجاحها بل كان سبباً فى تقدمها وانتشارها اذ كانت فى أوائل القرن التاسع عشر تقتصر على مرور المراكب المصرية على شطوط الديار المصرية الى الاستلة غير أن محمد على وسع دائرة عمل هذه السفن فى بادىء الامر الى ملطة وليفورن ثم الى ترييستا ومرسيليا وليفربول (٩٤) .

وقد برر البعض سياسة محمد على الاحتكارية بقولهم « أن السبيل الذى سلكه محمد على بوضع نفسه موضع المحرك المباشر للزراعة والتجارة بطريقة الاحتكار الحكومى خلق نوعاً من الدكتاتورية الزراعية والتجارية كانت حاجات البلاد تقتضيه بلا مناص .

وإذا كان هناك من اقترح عليه أن يفرض ضرائب ثقيلة على الصادرات وأن يزيل قيود الزراعة ويطلق بيع المحصولات فإن الباشا يجد أولا أن الجهد الزراعى فى مصر يستلزم دائما تنظيما وتحديدا وأن الفلاح إذا ترك وشأنه رجع الى ما اعتاده من الاهمال واكفى بزراعة القول والذرة .

وثانيا : ان هذه الرسوم مهما زادت قيمتها فلن تتعادل مع الارباح التى يحصلها من بيع المحصولات فضلا عن انها ستكون مبعنا لشكاوى متعددة من جانب التجار الذين تتعطل اعمالهم بسببها يضاف الى ما سبق خطر التهريب الذى كان من المتوقع ان يشتغل به الاوروبيون والذى ستصبح مقاومته اشق من مقاومة ما يقع من غش وتلاعب فى بيع المحصولات ولأن الفلاحين لا يعرفون من يطلبون اليه شراء ما لديهم من القطن والذرة (٩٥) .

١ فإذا ترك الفلاح وشأنه يتصرف فى حاصلاته تحكم المشترين فيه بفرض الشروط المجحفة واخذ المحصول بثون بخس فيصبح الفلاح فى حالة لا يستطيع معها سد حاجته اليومية فى الوقت الذى يحقق فيه التجار بهذا الشراء فوائد مضاعفة (٩٦) .

وقبل تطبيق سياسة الاحتكار ظهر موقف الباشا المتشدد من التجار ولجؤته الى أسلوب السلف مع عدم ردها وقد تكرر هذا الامر منذ سنة ١٨٠٥ حتى سنة ١٨٠٨ وقد تذرع حين فرضها بعدة أسباب منها حاجته الى المال أو دفع علفات العسكر ورغبته فى رحيلهم أو الاستفادة مما كان يحصله المتزعمون والتجار من مكاسب (٩٧) .

وكان أكثر تلك الاتاوات اضرارا تلك التى فرضت فى سنة ١٨٠٨ حين حمل نصف المبلغ المقرر لرواتب الجند وهو ٢٠٠٠ كيس لارباب الحرف كما طلب من التجار نحو الفى كيس على سبيل السلفة (٩٨) ، وامام تدهور احوالهم أمرهم عمر مكرم برفع بضائعهم من الاسواق (٩٩) ، غير أن بعضهم لم يقتنع بذلك الأسلوب وفضل عليه الفرار .

ومن مفارقات القدر انه حينما يذهب المدينون للبائشا ليشكوا حالهم يأمر بكتابة أمر وينادى به شرطى فى الاسواق بأنه سيجعل الربا جهاراً أى أن المدينين يستطيعون أن يستدينوا من العسكر بالزيادة التى قدرت بخمسين قرشاً على كل كيس فى الشهر الواحد .

غير أن المضار لم تلحق بمساكين الناس والتجار العاديين فقط بل شملت أيضاً شاهيندر التجار حين أمر الباشا بعزلة من نظارة الضريبة وعين أحد أقاربه بدلاً منه (١٠٠٠) .

وقد تعرض الاقباط الذين ينتمون لنفس هذه الطبقة أيضاً لاجراءات مماثلة حين اتهم المعلم غالى باشى محاسبى فى ستة آلاف كيس على أنها متأخرات عليه وصدر الأمر بحبسه هو واخيه فرنسيس وخازن داره سمعان واضطروا الى بيع ممتلكاتهم من منقولات وعقارات ثم اطلق سراح المعلم غالى فى مقابل اربعة عشر ألف كيس (١٠١) ، وبعد أن تمكنت الحكومة من شل حركة التجار ومنعتهم من التعامل مع الاهالى دخلت لأول مرة كوسيط بين الفلاحين والتجار ومنعت تعامل الاخيرين مباشرة مع المنتجين مما قلل من فرص كسبهم .

كذلك منع التجار من بيع أكثر من كيلو جرامين من القمح دفعة واحدة ثم صدر أمر آخر بالا يباع أكثر من كيلو جرام واحد بسبب الازمة المترتبة على احتكار الباشا لتجارة الحبوب وكان ذلك فى ربيع سنة ١٦ حين باع للتجار المحليين ألف أردب من القمح ثم أمر بتوزيع ألف أخرى وبالرغم من ذلك لم تكف هذه الكميات الاستهلاك المحلى مما اثار غضباً مريعاً بين الفئات الشعبية (١٠٢) .

كما ترتب على سياسة الاحتكار التجارى أن تكسدت الغلال فى الشئون الحكومية ومنها مقادير كبيرة من الحنطة التى اقترح الباشا بشأنها على بويغوص بك شحنها الى أوروبا لتباع هناك بالثمن الملائم .

وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للفلو الذى جلب ووضع فى شئون الاسكندرية لمرضه للبيع (١٠٣) ، وكذا الشعير والذرة الشلمية بحيث لا يباع منها شئ لغيره ، وفى نفس الوقت اجبر التجار والموظفون على شراء تلك الحاصلات من الشئون الاميرية بالثمن الذى حدده الوالى (١٠٤) .

وقد ترتب بالطبع على شراء الباشا لهذه المحاصيل ان جنى ارباحا وفيرة. واصبح يتحكم فى الغلات الرئيسية وبذلك حرم التجار من مورد أساسى اربحهم ثم امتد احتكاره التجارى الى المحاصيل النقدية الاخرى كالقصب حين حدد أسعارها ومنع التجار من شرائها بناء على الاوامر الصادرة من الديوان الخديوى الى المأمير كذلك مننع الاهالى من بيع محاصيلهم الا للحكومة (١٠٥) ، وصدرت اوامر مشددة الى المأمير ومشيخ البلاد بمضاعفة زراعة القصب لما يدره من مكاسب تجارية ومعاقبة من يتهاون فى ذلك (١٠٦) وبالنسبة للقطن صدرت الاوامر الى مدير الامور الافرنجية وتجارة مبيعات الاسكندرية بضرورة شراء الشئون الاميرية لمحصول القطن وتحديد سعر الصنف الجيد بـ ١٦٠ قرشا ، ١٤٠ للمتوسط ، ١٢٠ للردىء وعدم خلطه ومنع التجار من شرائه بحجة انهم كانوا يعرضون اثمالا زهيدة على الفلاحين (١٠٧) .

كذلك منحت التسهيلات اللازمة لكل من عبد الله اغا عبد العلى وحسن اغا وهما من ملتزمى بحر الغرب لتعهدهم بشحن القطن من الاسواق الى الاسكندرية فى مدة اقصاها خمسة عشر يوما (١٠٨) .

وقد حققت تجارة القطن للباشا مكاسب طائلة قدرت سنويا من ١ : ١٥ مليون من الفرنكات ، وان كانت قد قفزت الى ثلاثين مليونا من الفرنكات فى سنة ٢٣ . ثم اعتوره النقصان فى الاعوام التالية .

وقد قدرت ارباح محمد على من جراء اتباع سياسة الاحتكار والاتجار بالغلات المحتكرة والمحاصيل المتنوعة ٦٢٣٨٠٠ ج أو ٢٠٪ من الايرادات وذلك خلال سنتى ٣٤ ، ٣٥ وقد ذكر دوهاميل فى تقرير له فى سنة ١٨٣٧ ان ما ربحته الحكومة من احتكار البن وحده بلغ ٢٠٧٢ كيبا أى حوالى ٣٥٣٦٠ جنيهها (١٠٩) .

فقد كانت الحكومة تبيعه الى التجار المحليين من دار التحميص ويقال انهم كانوا يحصلون عليه بسهولة ويبيعونه فى الاسواق ليستفيدوا من تجارته بدلا من الاجانب الذين منعتهم الحكومة من استيراده من الخارج* .

من سبيل للحصول على منتجات البلاد بالشراء من عملاء الباشا ومن مخازن الحكومة بالاسعار التى يحددها الباشا نفسه ، وبفضل هذا النظام الذى اتبعه الباشا صار يجمع فى العام الواحد على حد قول دروفتى فى كتاب له الى حكومته فى نوفمبر سنة ١٢ نحو عشرين مليوناً من الترويض ولهذا اعترف من اغنى الباشوات فى الامبراطورية العثمانية (١١٢) .

ومهما يكن فان سياسة الاحتكار التجارى مست الى درجة كبيرة التجارة الداخلية قبل التجارة الخارجية فبالنسبة للداخل نجدها تفرض عدة عقبات على التجار الوطنيين اذ كانوا يدفعون على البضائع المستوردة من الخارج ٤٪ بينما يدفع الذميون الوطنيون المسيحيون ٥٪ هذا عدا الترويض والاتايات الجديدة التى خضعوا لها وعدا ضريبة النقل وغيرها مما اعفى منه الا الفرنج تهما .

كذلك أدت سياسة الباشا المتشددة فى الداخل الى جعل الاهالى يمتنعون عن احضار تجارتهم الى الاسواق خشية من استيلاء الحكومة عليها بالاثمان الضئيلة التى حددتها ونظرا للرسوم التى فرضتها الحكومة على نقل المحصولات من مكان الى آخر مما تعذر على اصحابها نقلها (١١٣) .

وعندما علم الباشا بأن التجار الذين يشترون الحبوب من الحكومة بشرط بيعها فى الخارج يعودون الى بيعها فى مصر منتحلين بعض الاعذار ليربحوا متاثير كبيرة من المال ارسل الى بوغوص بك مدير ايرادات ومبيعات الاسكندرية، يلغى نظره الى الاهتمام بهذا الامر ومنعهم من ذلك وعدم محاباتهم (١١٤) . كما انه منع الاهالى من بيع محاصيلهم لبعض قبل موعد الحصاد كذلك طلب من بوغوص بك احضار مائة الف أردب من القلال من الخارج لتهديط اسعار القلال وبذلك تقل الاسعار التى يبيع بها التجار (١١٥) .

وقد تقاضى الباشا رسوما على دخول القلال من ابواب مصر من قبل اصحاب الوسايا، والاشخاص البرانيين بعد أن تعذر منع دخولهم مصر وترايحت هذه الرسوم ما بين ثمانية ريالات عن كل أردب من الحنطة او ستة ريالات على الحبوب الاخرى وكذا الذين يدخلون الحنطة بعد

شرائها (١١٦) ، كذلك تم تطبيق نفس الشيء على الغلال الآتية من الخارج باسم رسم جهرك قدر بـ ٨٦ بارة عن الغلال المقيدة باسم العلماء واعلم الشيخ حسن العطار بأن هذه العوائد تؤخذ من أفراد أسرته ومن جميع ذوى البيوت فى مصر (١١٧) .

ومن هنا فقد العلماء المشتغلون بالتجارة امتيازاتهم السابقة أمام سطوة الدولة وهذا مظهر من مظاهر انكماش إحدى الطبقات الوسطى ومما يؤكد قوة التدخل فى التجارة الداخلية أن الحكومة لعبت دوراً فى المعاملات التجارية بين الأفراد فحرمت البيع بالنسيئة (بالاجل) اذ كان بعض التجار يعطون الفلاحين مبالغ من النقود مقدماً لشراء المحاصيل التى لاتزال بالحقل والتى لم تنضج بعد وبهذا يشتري هؤلاء التجار تلك الحاصلات بالثمن البخس ، ولذا قررت الحكومة فى سنة ٣٨ ابطال ذلك البيع وتأديب البائع واخذ النقود التى دفعها التجار مقدماً وخصنها مما على الفلاح مع عدم اعطاء التاجر شيئاً من المحصول بعد الحصاد وعلى الرغم من ذلك الاجراء استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل حصدها وذلك بدفع مبالغ من المال مقدماً لأصحابها كذلك كان تجار الفاكهة يعطون أصحاب الحدائق نقوداً بفائدة تصل الى ٢٥٪ فاذا جاء وقت محصول الفاكهة اخذوا مبلغهم وبيعهم من المحصول مع بخس الثمن والوزن وان بقى شئ من النقود حرروا به سنداً آخر على أصحاب الحدائق بفائدة ٢٠٪ وحسبوه على محصول العام التالى ولذا قررت الحكومة فى سنة ١٨٣٠ تحصيل مقدار الربا الذى اخذه تجار العنب ورده الى أصحابه والغاء هذا النظام (١١٨) .

ويقال أن البائشاً نجح فى ابطال تعامل المزارعين مع التجار وأصبح كل شئ يباع على ذمته لاهل الاقاليم وغيرهم (١١٩) .

كما أنه استحدث عدة عوائد على الارز والكتان والملح حتى ارتفعت أسعارها وذلك لمنع التجار من شرائها ثم الذهاب بها الى الوجه القبلى لبيعها والاتجار فيها .

ويبدو أن هذه الرسوم كانت سببا فى غلاء أسعار بعض السلع التجارية فازداد سعر الصابون وشح وجوده بعد أن رفع تجاره فى وكالة الصابون ثمته محتجين بما عليهم « من المغارم والرواتب لاهل الدولة » (١٢٠) .

وإذا كان الرأى قد سيطر سيطرة مباشرة وضيق الخناق على التجار المستغلين وغيرهم فإنه كان يعطى لبعضهم بمحض اختياره التزام التجارة فى أصناف معينة كامتياز لهم اذ كانت التجارة فى مصر تسير على نمطين اما بنظام الامتياز أو الاحتكار الحكومى وكان النظام الاول عبارة عن منح امتياز شامل لتاجر أو أكثر للتجارة فى سلعة معينة وكان يتم تعاقد بين الحكومة وبين صاحب الامتياز أو الملتزم لمدة سنة أو أكثر يحدد فيه جملة الانتاج الذى تسلمه صاحب الامتياز بسعر يحدد مقدما وكانت الامتيازات تعرض فى المزاد ويستخدم صاحب الامتياز فى بعض الاحيان المميزات التى اعطيت له وحده ليعوض الثمن الذى دفعه (١٢١) .

وكان الباشا يتنازل عن احتكاره للتجار فى بعض السلع لمن يريدون الالتزام بها لقاء قدر معين من المال حتى يبيعونها للمتسببين كالمح مثلا والفواكه والنبيد والسوائل كذلك حدث نفس الشئ بالنسبة لبعض المأكولات والغلال عند دخولها القاهرة وكذا المواشى الآتية الى القاهرة والمرسلة الى الاسكندرية اذ كانت تفرض عليها عوائد الجملة التى تحصلها الحكومة بطريقة الالتزام فيلزم شخص ما بتحصيلها لنفسه على حسب الفئات المقررة نظير دفع مبلغ معين للحكومة فى السنة ويعرف ذلك الشخص باسم الجهلى وإذا أخذ عوائد أكثر من المقرر الزم بردها الى أصحابها .

كذلك منح امتياز تجارة البذور التى تأتي من الصعيد كالشمر والينسون والكرامية والكمون الى احد النصارى الارمن وأصبح ملتزما بها وذلك مقابل قدر كبير من الاكياس على أن يتولى هو شراءها دون غيره وبيعها بالثمن الذى يفرضه وقد قدر ما التزم بدفعه من الاكياس للخرينة خمسمائة كيس وكانت فى عهد الامراء المصريين عشرة أكياس فقط (١٢٢) .

كذلك احيلت تجارة السنامكى الى عهدة الخواجة روثتى — ربما دروفتى — لمدة سنتين واصبح ملتزما بها (١٢٣) .

ولم يقتصر الالتزام على التجارة بل كان من الممكن أيضا إحالة التزام الجمارك الى عهدة البعض ممن يرغبون فى ذلك فقد احيل التزام جمرک مصر القديمة الى عهدة المعلم يعقوب القطاوى وشركاه الحاج عثمان اغا والمعلم حبشى ويخائيل لمدة سنة ببدل قدره ٣١١٠ كيس (١٢٤) .

كما ظل ديوان المكس ببولاق يتزايد فيه المتزايدون حتى اوصلوه الى الف وخمسمائة كيس فى السنة وكان فى عهد الامراء المصريين لا يتجاوز ثلاثين كيسا واذا كان المشرفون عليه فى العهد السابق لمحمد على يتسلمون فى كثير من البضائع الواردة اليه الا انهم أصبحوا فى عهد الباشا منشددين ولا يسلمون احدا حتى ولو كان من العلماء أو غيرهم (١٢٥) .

واذا كان الباشا كما سبق أن ذكرنا يعتمد فى سير تجارته على نمطين احدهما منح الامتياز لبعض التجار فقد كان هناك أيضا نمط آخر تمثل فى الاعتماد على بعض الوكلاء لضمان سير التجارة ثم سرعان ما علمته التجربة انه لضمان الحصول على ربح أوفر عليه أن يبيع منتجاته الى تجار يقيمون فى مصر ممن يستعدون لدفع الثمن المحدد ويكون باستطاعتهم تقديم الضمانات الكفيلة لوصول التجارة الى المكان المطلوب ، كذلك عهد محمد على الى تعيين موظفين للإشراف على الاحتكار التجارى والهيمنة على حركة النقل ووضعهم فى موضع المسؤولية التامة عن أى تأخير أو تلف يحدث للسلع اثناء نقلها وقد بلغ عدد هؤلاء ٢١٣٠ موظفا (١٢٦) .

ومن مهامهم أيضا الاشراف على الاسواق العامة فوظيفتهم كوظيفة المحتسب سواء بسواء وقد اشتهر بعضهم بارتكاب ابشع أنواع الظلم والقسوة وكان احدهم يسمى على بك وكان ناظرا للقماش وقد اباد الكثيرين ممن خالفوا اوامره (١٢٧) .

ولا شك أن كثرة التعامل التى نشأت عن تغيرات المجتمع واقتباس عادات جديدة وكثرة الاستهلاك قد اتاحت حتى فى ظل الاحتكار وجود طبقة رأسمالية — ان صح التعبير — موجهة من الدولة .

ويرجع اهتمام محمد على بالتجارة الى السنوات الاولى من حكمه حين انشأ قلما يسمى قلم التجارة ليشراف على الحركة التجارية ابتداء من سنة ٩ وبها بعدها وكان هذا القلم فى اول الامر صغيرا ويخضع لديوان الخزينة المصرية ومقره القاهرة (١٢٠) .

ويبدو أنه كان غير ديوان التجار الذى انشاه محمد على للنظر فى الاحوال الناجمة عن المعاملات التجارية والذى كان يتكون من تجار من مختلف الديارات والماوطن تحت رئاسة شهبندر التجار .

وعندما نهت التجارة واتسعت دائرتها وازدادت معاملات محمد على مع البلاد المختلفة وكشف عن سياسته التجارية التى رسمها وهى سياسة الاحتكار انشأ ديوان للتجارة مستقلا فى سنة ٢٥ ومقره بالاسكندرية وعين الخواجه بوغويص بك يوسف ناظرا عليه يديره وينظم اموره ويتصل بالتجار الاجانب والمصريين من كبار المصدرين والمستوردين .

أما عن اختصاص ديوان التجارة فكان همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة أو هو الادارة الحكومية التى يستطيع التجار أن يتعاقدوا معها لشراء الصفقات خاصة محصول القطن والقمح وغيرهما من الغلات المصرية التى تصدر الى الاسواق الاجنبية ولهذا عد هذا الديوان الادارة المهيمنة على حركة الصادرات المصرية .

وقد حدد هذا الديوان التسعيرة المقررة ، ومن مهله أيضا اتمم صفقات البيع سواء بالتسعير أو بالمزاد فى الخارج كما كان يتولى كتابة العقود التجارية مع التجار سواء كان البيع نقدا أو بأجل (١٢٨) .

وعندما اعيد تنظيم الحكومة فى سنة ٣٧ تكونت نظارة للتجارة والشئون الخارجية « ديوان التجارة المصرية والامور الافرنجية » وعين بوغويص بك رئيسا له وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته فى سنة ١٨٤٤ وخلفه ارتين بك الذى عمل ناظرا للتجارة والشئون الخارجية حتى نهاية عهد محمد على (١٢٩) .

وتوطيدا للأعمال التجارية انشأ محمد على ديوانا آخر فى القاهرة فى سنة ٢٦ — محكمة تجارية — منحها حق الفصل بين الذمين — المسيحين الوطنيين والاوروبيين وتبحث هذه المحكمة جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها حتى حسابات المدينين للحكومة أما أعضاء المحكمة فيختارون من بين الاشخاص الذين استقر بهم المقام فى مصر فهناك تاجران من الاتراك وثلاثة من المصريين واثنان من المغاربة واثنان من الليفانتيين اليونانيين واثنان من اليسونانيين الذين لا يتبعون الكنيسة اليونانية من الارمن واثنان من اليهود ويرأس الجميع تاجر تركى يدعى عمر شريف أغا ويلقب « بباشا » تجار مصر « (١٣٠) .

وفى سنة ١٨٤٥ أنشأ محمد على مجلسا لتجار الاسكندرية يتألف من ١٢ عضوا ورئيس ومعاون وباشا كاتب وكاتب ، ٨ من التجار خمسة منهم من الوطنيين ، ٣ من الاوروبيين وكان ينظر فى القضايا التجارية بين الاهالى والاوروبيين وبين الاهالى وبعضهم (١٣١) .

ويرأس مجلس تجار الاسكندرية السيد أحمد العزبى وأعضاؤه الشيخ مصطفى الصحن ومحمد شرارة والسيد ابراهيم من التجار المسلمين والخواجهات توسيجه وانطون عيد من الاروام ، أما مجلس تجار دمياط فكلف محمد على بإنشائه على خليل بك محافظ دمياط على نظام مجلس تجار المحروسة ويرأسه أحد التجار ذوى المكنة للفصل فى المنازعات التى تقع بينهم (١٣٢) .

وكانت قرارات مجالس التجار سواء فى القاهرة أو الاسكندرية تقدم الى ديوان الخديوى لاعتمادها وهذا يبين مدى سلطة الوالى على المجالس وإحكامها .

وعموما فقد احدثت سياسة محمد على التجارية تغيرا اساسيا فيما كان قائما من قبل حيث الدور الذى تقوم به الحكومة فى شئون التجارة وفى القرن الثامن عشر كان التجار الوطنيين ينتظمون فى طوائف يرأسها الشاهبندر وهو فى العادة اغنى التجار بينما كانت التجارة الاوربية فى ايدى المشاركة

المسيحيين واليهود الذين كانوا وكلاء للمصدرين الاجانب وكانت الحكومة تباشر رقابة على تلك التجارة من خلال موظف يعرف باسم المحتسب بينما كانت التجارة الاجنبية تنظمها نصوص معاهدات الامتيازات الاجنبية .

ولا يجب أن نغفل هنا أيضا ما مارسه الباشا من قيود مشددة على التجار بواسطة المحتسب الجديد الذى عينه فى سنة ١٧ والذى كان يطوف على الباعة والاسواق ويفتش على المخزون ويدفع الاثمان لاصحابها بالسعر المقرر ثم يقوم بتوزيعه على ارباب الحوانيت ليبيعه للناس بزيادة بسيطة وكانت يضادب البضائع الى أماكن البيع ويباشر بيعها بنفسه أو بواسطة توابه كما طلب من تجار الاقمشة الهندية قوائم مشترواتهم وعاقب من ينقص فى الميزان بالضرب بالسوط (١٣٣) .

واذا كانت سلطات المحتسب قد خبت فى أواخر عهد محمد على فهذا لا يمنع من انها قد تركت بصماتها فى وسياسة الاحتكار على التجار الوطنيين « الذين كانوا يجهرون بالشكوى من سوء الحال اذ قل الدخل بينما ازدادت نفقات المعيشة » كما اضمحل شأنهم نتيجة لتقييد التجارة الداخلية بسبب الاحتكار وحتى بعد أن ألغى محمد على ذلك النظام لم تعد للتجارة الداخلية حريتها الكاملة الا فى عهد سعيد عندما تقرر تحصيل الضرائب نقدا .

كذلك تناقص عدد المحلات التجارية فى القاهرة وكذا عدد التجار المصريين اذ كان فى الاحياء التجارية والصناعية فى القاهرة نحو الف وثلاثمائة وكالة (١٣٤) .

مقد كان الكتخدا ينتحل شتى الحيل ليحصل على أكبر قدر ممكن من الاموال فكان يرسل الى أهل حرفة من الحرف ويأمرهم ببيع بضاعتهم بنصف ثمنها ويظهر انه يريد الشفقة والرأفة بالناس مبينا أن ارباب الحرف تعدوا الحدود فى غلاء الاسعار فيأتى اليه أهل الحرف بدفاترهم وبيان رأسمالهم وما استحدث عليها من الجمارك والمكوس وارتفاع ثمن النقل فى البحر والبر فلا يستمع لقولهم ولا يقبل لهم عذرا ويأمر بحبسهم فلا يجدون مفرًا من المصالحاة على أنفسهم بقدر من المال يدفعونه ويوزعونه فيما بينهم والاستمرار فى اتناع هذا الاسلوب تم جمع قدر كبير من المال وهى فى الحقيقة سلب لاموال الناس من الاغنياء والفقراء (١٣٥) .

ويرى الرافعى أيضا أن طبقة التجار تراجعت الى الوراء واضمحلت شأنها لاحتكار الحكومة للتجارة الداخلية والخارجية فبالرغم من ازدياد متاجر مصر فى ذلك العصر فان مكاسب التجار كانت تعود على الحكومة وعلى الوسطاء من الافرنجى الذين يتبادلون واياها حركة التجارة الخارجية ولذلك اقترنت زيادة حاصلات مصر وتجارها الخارجية بظاهرة غريبة وهى تضائل الثروات الشخصية فحينها كانت حاصلات مصر أقل مما وصلت اليه كان الاهالى ايسر حالا ولما زادت الحاصلات حل الفقر محل اليسر عند الادلين كما تناقص عدد التجار المصريين فى القاهرة ومما يؤكد ذلك انه لم يظهر فى ذلك العصر من التجار الوطنيين من شغل مركزا كبيرا فى عصر محمد على مثل السيد احمد الحرقى كبير تجار مصر فى اوائل القرن التاسع عشر وابنه السيد محمد الحرقى وهذا كله راجع الى مساوىء الاحتكار (١٣٦) .

ويؤكد آخرون أن محمد على حطم طبقة التجار المحليين كما حطم الحرفيين فمعزل بذلك نمو طبقة وسطى مصرية فعوق بذلك النمو التجارى والصناعى وعمل أيضا على تقليص دور طبقتى التجار والحرفيين عن طريق نظامه الاحتكارى الذى انشأه حيث اعتبر نفسه التاجر الوحيد والصانع الوحيد (١٣٧) .

ويضيف يعقوب ارتين انه اذا كان الباشا باحتكاره للتجارة لم يوقف نجاحها بل ساهم فى تقدمها وانتشارها لانها عادت بالارباح الطائلة عليه فانه بدون شك قد اضر بالتجارة ضررا جسيما ومن كانوا يرتزقون بالعمل فى التجارة (١٣٨) .

غير أن فئة التجار كفئة اجتماعية لم تضار فقط من الوجهة الاقتصادية بل اضررت ايضا من الناحية السياسية فالقوى الاجتماعية النشطة كثرة التجار كانت قد صفيت سياسيا بتصفية قيادة عمر مكرم وحوصرت اجتماعيا بسياسة الاحتكار التى فرضها محمد على .

والخلاصة أن سياسة محمد على العامة وسياسته الاحتكارية على وجه الخصوص قد اضررت بالتجار على اختلاف فئاتهم سواء مياسير الناس منهم أو متوسطى الحال وحتى صغار التجار .

ثالثا - الاستثمارات الاجنبية :

يبدو ان رؤوس الاموال الاجنبية وجدت لها مجالا واسعا لتنميتها في مصر في ظل حكم محمد علي اذ لم يقتصر عملها في تلك الفترة على حقل واحد بل امتدت لتشمل فروعاً متعددة سواء في الحقل التجاري أو الصناعي وحتى الزراعي ، واذا كانت هناك بعض التنظيمات من قبل محمد علي أو المضايقات الا انها كانت قليلة وتلاشت بأثرها في نهاية عهده مما أدى الى فتح ابواب مصر على مصراعيها لرؤوس الاموال الاجنبية وشجعها على ذلك عدم نمو الطبقة البورجوازية الوطنية التي كان من الممكن أن تأخذ مكانها ، دلا من هؤلاء الاجانب ، ثم ميل الشعب الى تفضيل البضائع الأوروبية والطابع الأوروبي (١٣٩٦) .

يقال انه من الصعب رسم صورة واضحة لنظام التجارة الذي طبق في مصر اذ كان اكثر من تسعة اعشار التجار من المغامرين الذين لم يكن لديهم في البداية أى رأسمال وما ان وصلوا الى مصر حتى عقدوا الصلات مع رجال البلاط ليقتنعوا الباشا بصدور فرمان يمنحهم كمية معينة من الحبوب تستحق الدفع بعد الاستلام بعدة أشهر وبهذا يدخلون السوق فاذا نجحوا عن طريق السمسرة — التي تباشر في مصر بالفرمانات مثلاً — تباشر في ائجلترا بالعمولات — في أن يحققوا ربحاً في هذه الفرصة الاولى سار كل شيء على ما برام .

غير انه لم يرتفع شأن هؤلاء التجار في بداية عصر محمد علي وإمام يحصلوا على قدر من الارباح الا في سنة ١٧ اذ أصبحوا دائنين للحكومة بما يصل الى ثلاثمائة وأربعمائة ألف قرش .

وعندما يكون الباشا في حاجة شديدة الى النقود فئاته يفرض على دائنيه مبلغاً يتفق مع ما يفترضه بخصوص امكانياتهم ويرسل شاوليشا الى الاطراف المعنية ينتظر حتى يدفع المبلغ المطلوب بالريالات ، وتعتبر اقامة حساب جار مع الباشا ضرورة ملحة الى درجة أن بعض الأوروبيين ليسوا فقط راضين بتحمل هذه الفجوة في امتيازاتهم بل انهم كثيراً ما يضطرون الى تصريف بعض البضائع بخسارة تتراوح بين ٢٥٪ ، ٣٠٪

لمواجهة الحاج الطلب غير أن الباشا مراعاة لمصالحه الخاصة لا يبدو مستعدا للضغط عليهم إلى ما يتجاوز حدا معيناً إلا إذا أصبح عجزهم عن الدفع شديداً للوضوح أو حين يفقدون رضا البلاط وعندئذ يأمر بتقديم دفاترهم إلى أشخاص يعينهم لاتخاذ قرار بشأنهم (١٤٠) .

وبالرغم من جودة محاصيل سنة ١٩ إلا أن الاسعار كانت منخفضة والتجارة راكدة وقد وضع أسعار القطن والطعام التجار المدينين للباشا في وضع بالغ الحرج بل أن وسائل الباشا في تدبير أعماله قد هددت التجار الذين ظلوا غير مدينين وبدلاً من أن يخفض مجده على أسعاره قرر في البداية أن يخزن محاصيله ثم اضطر في النهاية إلى تخفيض أسعارها لينشط الطلب لكنه مع ذلك احتكر كل التجارة القائمة .

ولم يكن باستطاعة أى تاجر أن يقف موقفاً مستقلاً ضد استبداد الباشا فالجميع كانوا يخشون أن يثيروا غضب وكلائه الذين يعتمدون عليهم وبينما أقصى التجار الوطنيون تماماً عن مجال الأعمال التجارية نجد التجار الأجانب الذين غضبوا لعدم حصولهم على حصصهم المقررة يستحثون حكوماتهم في نهاية الامر على الضغط على الباب العالي لكي يكبح جماح وإلى مصر وكانت شكوى التجار تنصب في معظمها على سياسة الاحتكار، وتصدير الباشا لكل السلع التي لها مزايا خاصة في الأسواق الأجنبية ولحسابه الخاص كالعصفر الذي احتفظ به لنفسه وجزءاً كبيراً من بذر الكتان الذي لم يكن يبيعه إلا بسندات على الاستانة وهناك سوء تصرف آخر هو خلط السلعة الرديئة بالجيدة كما حدث في كثير من الأحيان بالنسبة للقطن والكتان .

ولذلك كانت السلعة المباعة للتاجر تحقق سعراً يقل عن سعر السلعة المصدرة لحساب محمد علي إلى أسواق أوروبا ، والشكوى الثالثة للتجار تتمثل في اقتصار البيع على الموظفين العاملين في الإدارة في الموانئ والذين يصبحون عندئذ بطبيعة الحال ذوى مصلحة في عرقلة مصالح التجار وكثيراً ما يتسبب هذا في تأخير الشحن وإلى تحصيل رسوم غير مقررّة تسبب التأخير باستمرار وتمكن موظفيه من الحصول على أولى مزايا الأسواق .

كذلك يتخذ الاسلوب التعسفى فى تحديد الاسعار من الاسباب التى كانت منبعث لشكوى التجار الاجانب اذ كان نادرا ما يعرف حالة السوق الحقيقية أو لا يعرفها على الاطلاق بحكم احاطته برجال غير متخصصين (١٤١) .

وعلى العكس من ذلك نرى انه كان على علم دقيق بحالة السوق ولهذا كان يفرض السعر الذى يريده ويشجعه وكلاؤه على ذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح .

ويضاف الى المظالم السابقة التى تعرض لها التجار الاجانب عدم ثبات قيمة النقود والهبوط المخيف فى قيمتها اذ أصبح الدولار يساوى ١١ قرشا ونصف قرش من العملة المصرية .

وقد ارتكب التجار ازاء هذه المضايقات بعض التصرفات غير اللائقة مما جعل محمد على يقرر فى سنة ١٩ تسوية حساباته مع عصابات هؤلاء التجار التى تغلغت فى مصر بقصد الاثراء دون أن يكون لها رأس مال وبعد جهود محمومة قام بها هؤلاء التجار لتعديل قرار الباشا أعلن محمد على فى أكتوبر سنة ٢٠ أنه سيوافق على تسوية المسألة مع مدينيه ووعده بمنح مهلة لمن سيدفعون كل المبلغ الذى يدينون به بل أنه فى بعض الحالات خفض الديون بنسبة ٩٠٪ وأعلن استعداداه لقبول الباقي فى خلال خمس سنوات أما من عجزوا عن الدفع أو دفعوا قدرا ضئيلا جدا فقد ابلغوا أن كمبيالاتهم سترد اليهم بشرط أن يدفعوا ما يستطيعون دفعه ثم يغادروا البلاد ، ومنحت تلك الشروط لكل الاجانب بغض النظر عن انتماءاتهم القومية وكانت القاعدة المتبعة أما الدفع أو الرحيل .

وحاول الاجانب التأثير على محمد على ليتخذ موقفا أقل تشددا وإشاروا الى أن المدينين فى بعض الحالات لا يملكون حتى النقود الكافية لرحيلهم عن مصر ووافق بوغوص بك على دفع هذه النفقات لكنه أوضح انه لا يمكن تقديم أية تنازلات ، ورغم أن محمد على لم يكن يستطيع فى ظل الامتيازات الاجنبية أن يجبر الاجانب على الرحيل فقد كان لزاما على ممثلى الدول الاجنبية أن يسلموا بأن الاجراءات التى اتخذها كانت أكثر من كريمة من المدينين له بكل هذا القدر من النقود (١٤٢) .

وعلى العكس من ذلك يرى أن الباشا سلك في تحصيل الديون من التجار المتنوعين طريقة خاصة وهي إصدار أوامره بالقبض عليهم في حالة امتناعهم عن دفع ديونهم وقرر توثيق الجزاء عليهم أما بالحبس أو الجلد والتعذيب وذلك فوق الزام التاجر بدفع المبلغ الذي عليه ثم أن العقوبة ما كانت توقع على التاجر الا بعد عرض امرها عليه وتخييره لأن الوالى كان يقضى أحيانا ببيع ممتلكات التاجر وملابسه ليوفى من ثمنها ما على التاجر من ديون لا فرق في ذلك بين رعاياه والرعايا المتمتعين بالامتيازات الأجنبية (١٤٣) .

وربما فعل ذلك لكى لا يعتقد المخطئون من التجار أنه بإمكان قنصلياتهم حمايتهم بل لجبر قنصلياتهم على تقدير موقفه حينما أبعدهم عن مصر ، وربما كان السبب أيضا في إصداره لهذا القرار هو اشتغال بعض الأجانب بأعمال التهريب المختلفة . ورغم اتخاذه لهذا القرار الحازم فقد ظل عدد البيوت التجارية يتزايد بسبب ادخال القطن طويل التيلة اذ وصل عددها في سنة ٢٠١٠ ، سنة ٢٢٠ الى ٣٥٠ بيتا في الاسكندرية ، ١٥ بيتا في القاهرة (١٤٤) ثم وصلت في سنة ٤٠ الى حوالى مائة حائوت للتجار الاوروبيين في الاسكندرية هذا فضلا عن محلات كبار التجار من الافرنج المهرولين باسم تجار الجبل .

أما القاهرة فكان بها سنة ٤٠ محل انجليزى واحد ، ٩ للنمساويين ، ٤ محلات ليتوانية واثنان لسردينيا واثنان لليونان وعشرة للرعايا العثمانيين في بلاد الشرق ، ٦٣ لتجار صغار من الاتراك والمغاربة ثم اخذ عدد التجار الاجانب يزداد في مصر وكذا عدد المحلات التجارية الأوروبية تبعاً لنمو تجارة مصر الخارجية اثناء القرن التاسع عشر .

فقد تفوقت انجلترا على فرنسا في علاقات مصر التجارية في سنة ٣٢ بسبب شرائها لمعظم القطن المصرى لاستهلاكه في مصانعها .

لكن هل كان تعامل هؤلاء التجار مقصورا على الحكومة أم أنه شمل التعامل مع الافراد ؟

لم يكن مسموحا للتجار الاجانب بالشراء من داخل البلاد بل من الشئون الحكومية الرئيسية فى الاسكندرية والقاهرة ورشيد .

وربما كان الباشا على حق فى اتباع ذلك الاسلوب ليمنع به استغلال هؤلاء التجار للفلاحين الذين كانت حاجتهم للمال تدفعهم لبيع محاصيلهم بابخس الاثمان فيستفيد الاجانب من ذلك ويجنون ارباحا طائلة تعود عليهم وحدثهم دون أن تستفيد البلاد منها شيئا .

كذلك حرص الوالى على بيع منتجات الحكومة فى الخارج لحسابه وبخاصة القطن حين باعه بواسطة صمويل برجز Samuel Briggs التاجر الانجليزى بالاسكندرية (١٤٥) والذي كان له بيت تجارى مستقر فى مصر وانجلترا (١٤٦) .

وفى سنة ٢٨ حاولت الحكومة انشاء وكالات تجارية فى الخارج لبيع الحاصلات للمستهلكين الاجانب مباشرة ولكن المحاولة فشلت لعدم كفاءة الوكلاء كما اتبع الباشا أسلوب البيع بالاجل عند حاجته الشديدة للمال ففى سنوات ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٩ كانت الحكومة تأخذ من التجار الاجانب مبالغ من المال مقدما مقابل اعطائهم الحاصلات عند حصادها (١٤٧) .

وقد أدى الحصول على النقود بهذا الاسلوب السهل بالوالى الى التورط فى اتفاقات مع التجار لا يستطيع الوفاء بها فكثيرا ما كان يبرم عقودا متناقضة تماما يبيع بمقتضاها المحاصيل مقدما لمجموعة من التجار ثم عندما يجيء الحصول لا يقوم بالتسليم بل يبيع المحصول لمجموعة أخرى بحيث يجد من اشترى المحاصيل مقدما أن مركزهم التجارى قد اصابه ضرر بليغ اذ لم يكن باستطاعتهم الحصول على نقودهم أو على المحاصيل التى وعدوا بها فكانوا يعمدون الى قناصلهم للضغط على محمد على لكنهم كانوا فى الغالب يضطرون الى الانتظار أكثر من سنة قبل أن تستطيع الحكومة الوفاء بالتزاماتها وتقوم بالتسليم ، وحاولت المؤسسات الأكثر ثراء تجنب هذه المصاعب بالموافقة على أن تقدم للباشا نقودا عن نصف مشترياتها على أن يدفع الباقي عند تسليم النصف الاول لكنها سرعان ما اكتشفت أن الحكومة تقوم بتسليم نصف الشحنة بسرعة لتحصل على

بأبقى النقود ثم تتأخر فى شحن النصف الثانى ، وفى سنة ٣٣ تولى الباشا عن أسلوب البيع سلفا وانتقل الى بيع منتجاته فى بيوت عامة اما بأسعار محددة واما بالمزاد الذى دخله المضاربون وبالفوا فى رفع اسعار المنتجات المصرية مما أدى الى انسحاب المؤسسات الكبيرة التى لم تكن مستعدة لتحمل مخاطر لا لزوم لها (١٤٨) .

وأخيرا اتبع الوالى أسلوب البيع بالمزاد كما حدث فى سنة ٣٥ وكانت هذه الوسيلة من أحسن الطرق بسبب المنافسة بين التجار الاجانب الذين ازداد عددهم اذ ذاك عما كان عليه من قبل (١٤٩) .

كذلك كان الباشا يعقد اتفاقات مع بعض الشركات الاجنبية لنقل التجارة عبر مصر عن طريق البحر الاحمر وتدد اثنى الانجليز على الباشا لعنايته بتشجيع النقل بين انجلترا والهند عن طريق مصر (١٥٠) .

وقد قدرت التجارة العابرة التى ينتظر مرورها فى مصر فى سنة ٤٠ بـ ١٠ مليون جنيه سنويا اذ كانت الحكومة المصرية تجنى رسوما على مرورها وقد استمرت هذه التجارة فى الزيادة (١٥١) وان كانت هذه الدخول تحصل لحساب الدولة فان بعض آثارها قد انعكست على المجتمع فلا شك ان نظام الحكومات السابقة لم يكن يسمح بتوظيف ذاك العدد الكبير من الاهالى أو القيام بأية خدمات منها كان له ابعد الاثر فى تطور المجتمع المصرى .

ومن أهم التجار الاجانب الذين حظوا بسمعة حسنة التاجر توسيجه لانه كان مسئولا عن سداد قيمة بعض الصفقات لاجانب آخرين كما كان الحاجة بوغوص مكلفا بتنفيذ أوامر الباشا فيما يتعلق بالمعاملات مع التجار الاجانب (١٥٢) .

ويبدو ان الاتصال بالمجتمعات الغربية قد خاق لدى الطبقات العليا حاجات استهلاكية جديدة مما زاد من الاستيراد ولو بدرجة أقل من التصدير من امثلة ذلك ما جاء فى احدى الوثائق من ان محمد على اشترى كمية من الفرو من الخواجه فوده التاجر على ان يعطيه بثمنها حنطة مما يشير الى انه تعامل بأسلوب المقايضة (١٥٣) .

ولم يكن الاجانب العاملون فى الحقل التجارى مجرد مشترين عاديين أو وكلاء تجاريين انما كان منهم أيضا بعض الملتزمين فقد تمكن الخواجة اندراوس باعتباره ملتزما للساحة بشغل الاسكندرية من شراء الفى اردب من الحنطة والفين من الفول من مأمور منسوف واشمون بناء على الاسعار المحددة (١٥٤) .

مما سبق يتضح أن الباشا كان مهتما بالتجارة المصرية ويشترك بنفسه فى تصريف محصولات الاطيان ويحتكر الفلال ويتولى بيعها للتجار الاجانب مع تحديد السعر الذى يراه مناسبا والذى يحقق له الربح المطلوب .

وقد ساعده فى المضى فى سياسته انه كان على خزائن حبيبه وكلاء لا يسلمون منها شيئا الا بأمره وربما كانوا أكثر تشددا منه .

وعموما فقد شكلت الاساليب الاحتكارية التى مارسها محمد على منذ بداية حكمه نمط السياسة التجارية التى سار عليها طوال الجزء الاكبر من حكمه فكل المنتجات المصرية بلا استثناء الى جانب كل المنتجات التى ترد من سنار وكردفان واليمن كانت تخضع هى الاخرى للاحتكارات اذا بيعت للتصدير « فقد تم ارسال محصول سنة كاملة من الصمغ الوارد من السودان الى الخواجة بثرو يومسفا فى ترينسته لبيعه على ذمة الحكومة » (١٥٥) .

كما استولى على اهم السلع التى ترسلها بلاد العرب وداخل افريقية الى أوروبا مارة بطريق مصر واصبح لا يمكن لسواه أن يبيع واردات بلاد العرب من بن وبخور وعطور ولا ما يرد من قلب افريقية من ريش نعلم وصمغ (١٥٦) .

وكل هذه انماط من التجارة التى كانت موجودة من قبل عصر محمد على ويشغل بها عدد من التجار المصريين ويحققون منها ارباحا طائلة .

كذلك قام بتحصيل رسم جهره ٥% من البضائع الواردة من عدن الى وكيل قنصل فرنسا فى السويس (١٥٧) ، وان كانت النسبة التى حصلها من البضائع الواردة من الهند الى السويس والتى كانت تاتى بمعرفة التجار الانجليز لتصديرها الى أوروبا رأسا أقل من التى حصلت من سابقتها اذ قدرت بـ ١% (١٥٨) .

ولم يكن تقليل رسوم الجمارك هو الأسلوب الوحيد الذى قصد به تشجيع التجارة الاجنبية المارة عن طريق مصر أو الموجودة فى مصر ذاتها بل كان هناك عدة تسهيلات أخرى تمثلت فى أن تجارة الوارد من الخارج لم تخضع لاتاوات غير ضريبة ٣٪ وهى الضريبة المعمول بها فى الدولة العثمانية وفى ممتلكاتها ومن بينها مصر بمقتضى الامتيازات الاجنبية لأن الباشا كان يحترم جميع المعاهدات القائمة مع الدول الاجنبية والبواب العالى كذلك لا تدفع السفن ضريبة على حمولتها فى الموانئ المصرية .

كذلك اعفى الاجانب من الاتاوات الجبزية وعوائد المرور التى كان يدفعها التجار المسلمون والذميون ، ويعزى سبب هذه المحاباة التى يحظى بها الاجانب الى عوامل مختلفة منها اكرام الغرباء وقلة اكتراث الاتراك والاهالى بالتجارة ونفورهم من الملاحاة وربما كان هناك تفسير آخر أكثر اقناعا وهى ما اشتهر به الاتراك من تشبث بكل ما جرى به العرف وحرصهم على تنفيذ المعاهدة التى عقدتها الامبراطورية العثمانية مع فرنسوا الاول فى القرن السادس عشر ومن ثم عدا ذلك عرفا واجب الاتباع (١٥٩) .

ولو لم يعط محمد على التسهيلات العديدة للاوروبيين من التجار لما اقتنوا الجياد الاصيلة والمنازل الانيقة ولما عاشوا عيشة الترف والنعيم التى كانوا عليها ولما غصت بهم الاسكندرية التى كانت تبدو وكأنها مدينة أوروبية .

وبعد ضمان حقوق التجار الاجانب فى مصر من التسهيلات التى حازوها والمكاسب التى حققوها اذ أن محمد على حرص على تحصيل المبالغ المطلوبة من بعض الاشخاص فى مصر للتاجر المدعى دولن لدولف التابع لحكومة فرنسا (١٦٠) ، والتحقيق ايضا فى الالتماس الذى قدمه قنصل عام حكومة النمسا بشأن مسألة الحنطة التى سلمها التاجر النمساوى جوزدييه موريورغو الى شيخ الخبازين بالحرية ولم يتمكن من تحصيل ثمنها وافادته بنتيجة التحقيق (١٦١) .

كذلك كان لموافقته على التماس قنصل انجلترا بخصوص عدم تحصيل رسم جهرى فى جمارك السويس من النيلة المستوردة الى مصر بمعرفة التجار الانجليز من التسهيلات التى حازها الاجانب (١٦٢) ، كما انه كان يبيعهم الارز بنفس الاسعار التى يبيع بها للتجار المصريين .

وبالإضافة الى كل ذلك كان يعين التجار الاجانب لانقاذهم من الافلاس
اذ تم اقراض المدعو مور بورفو مائة ألف قرش اعلنة له ووقاية له من
الافلاس ريثما تأتيه رسالة الخشب التى ينتظرها بالاسكندرية (١٦٣) ،
كما سمح بعضهم فيما كان عليه من أموال بسبب افلاسهم حتى اضطروا
الى التسول كالخواجة فرنسيسكى دميانى (١٦٤) .

كذلك ذلت معاهدة التجارة المشهورة التى عقدها اللورد بونسومبى
Ponsomby مع رشيد باشا فى اغسطس سنة ٣٨ العقبة القائمة
فى وجه تجارة أوروبا التى كانت جميعها ملكا لحمد على تلك المعاهدة
التى تعهد فيها الباب العالى بالغاء الاحتكارات مقابل زيادة رسوم الجمارك
من ٣ الى ١٢٪ (١٦٥) ، كذلك منحت المعاهدة رعايا بريطانيا حق التمتع
بامتياز الدولة الاولى بالرعاية بحيث تسرى عليهم فى الحال وبدون مقابل
اية امتيازات تجارية او جمركية تمنح لرعايا أية دولة أخرى (١٦٦) .

ويقال انه رغم توقيع هذه الاتفاقية الا أن محمد على حاول أن يحتفظ
بسياسته التجارية واخذ يتعلل باعذار مختلفة لعدم تنفيذها أو حتى التدرج
فى الغاء الاحتكار كى لا تتأثر حالة البلاد الاقتصادية اذا تم تنفيذ المعاهدة
دفعة واحدة ولم تتم حرية التصدير الا بعد ذلك حينما أعلن الغاء الاحتكار
فى ٢٦ مايو سنة ٤٢ ، ورغم اعلان القنصل بذلك فقد اتبع سياسة
التدرج التى صمم عليها من قبل (١٦٧) .

وعلى العكس من ذلك يرى انه بتوقيع هذه المعاهدة بطلت حاجة
محمد على الى الاحتكار وبدأت مصر تفتح ابوابها للتجارة الاوربية .

غير أن ذلك لم يكن أمرا حقيقيا فبالرغم من اعلان محمد على للقنصل
فى مارس سنة ١٨٤٢ بأن تجارة جميع المنتجات أصبحت حرة عدا القطن
مؤكدًا على ضرورة الانتقال التدريجى وأن وزيره بوغوص بك أعلن فى
مايو سنة ٤٢ بأن محصول القطن لعام ١٨٤٣ سيكون حرا الا أن الباشا
وأسرته باعتبارهم ملاك الاراضى ظلوا يعرضون على الفلاحين أسعار بيع
القطن مما يدل على أن الاحتكار استمر عمليا (١٦٨) .

ويؤكد ذلك أيضا أنه بالرغم من أن التجار أصبحوا في الفترة من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٨ لهم الحق في التجول في القرى والاتصال بالفلاحين وشراء محاصيلاتهم دون اعتراض عليهم من جانب الحكومة فإن الباشا كان يعاقب الذين يقومون بهذا العمل (١٦٩) .

ولهذا لم يأل القناصل التجاريون جهدا الا بذلوه حتى يقضوا على نظام الاحتكار الذي قامت عليه سياسة الباشا الاقتصادية .

غير أن - الحقة - يرى أنه طبقا لمعاهدة سنة ٤٢ تلك المعاهدة التجارية بين إنجلترا وتركيا وتنفيذ بنودها أصبح للتجار الاجانب الحق في شراء الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية لبيعها في داخل القطر أو تصديرها للخارج وبذلك أصبحت تجارة الصادر حرة وصار التجار الاجانب يجولون داخل البلاد المصرية لشراء الحاصلات من المنتجين ونقلها الى الموانئ لتصديرها (١٧٠) .

ومن دواعي الاسف ان انتهاء سياسة الاحتكار واحلال السياسة الاقتصادية الحرة مكانها في الزراعة والصناعة والتجارة لم يحسن حال المصريين لأن الذي استفاد من هذه الحرية حقيقة هي الرأسمالية الاجنبية التي دخلت البلاد في وقت كانت فيه خالية أو تكاد تكون خالية من الرأسمالية الوطنية .

وهكذا أخذ الاوروبيون يستثمرون أموالهم في مصر حتى سيطروا على معظم تجارتها وكافة أنواع النشاط المالى وساعدتهم على ذلك أن محمد على كان قد قضى على البورجوازية الوليدة - الطبقة الوسطى - الممثلة في المشايخ والتجار والحرفيين ولهذا كانت عملية الغزو الرأسمالى الاجنبى منذ أواخر عصر محمد على سهلة ولم تواجه بمقاومة الا في أواخر القرن التاسع عشر (١٧١) .

ويمكننا أن نضيف الى ما سبق أن معظم الاستثمارات الاجنبية اتجهت الى شركات الاراضى الزراعية وينوك الرهن العقارى - بعد العصر الذى ندرسه بالاضافة الى بعض مشروعات النقل والخدمات وبذلك استولت

الاحتكارات الاجنبية على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الارباح الى الخارج وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافئ مما أدى الى انكماش السوق المصرية واضعف القدرة الشرائية للمواطن المصرى (١٧٢) .

ولم تكن التجارة هى المجال الاوحد الذى استثمر فيه الاجانب أموالهم انما تعدوا هذا المجال الى قطاع آخر له أهميته الا وهو القطاع الصناعى، فقد انشأ أحد الاجانب مدبغة للجلود فى مصر وكان يشتري الجلد النئى من الحكومة ويدبغه ويبيعه للحكومة بثمن محدد (١٧٣) .

كما أوصى الخواجة فرلانديس باحضار صانع دباغة نمساوى وستة من المستعدين وتم استدعاء يوسف كنعان والخواجة جوانى للاتفاق معه لممارسة العمل أما بمرتب شهرى أو اتخاذه شريكا أن رغب فى ذلك ولما كانت هذه الصناعة تفيد الدباغين فقد اوصوا بترويجها والاتفاق على تحديد أسعار الجلود المدبوغة وغير المدبوغة فى عقد المقولة وان يتم تسليم الآلات الخاصة بالصناعة مع أخذ سند بها (١٧٤) .

كذلك تم الاعتماد على أحد الانجليز المدعو « فلانة » لاستيراد الآلات اللازمة لمصانع الحكومة (١٧٥) .

ولم يقتصر الامر على الاعتماد على الخبرات فحسب بل أن الباشا قد وافق بالفعل على مشاركة رأس المال الاجنبى فى الصناعة حين سمح للخواجة هارس باحضار اربعين رجلا صالحا من المصانع الاوروبية ليكونوا شركاء له فى صناعة القطن الذى يجرى تشغيله فى المصانع المصرية (١٧٦) .

ولم يكن الاجانب مجرد شركاء فى رأس المال فحسب بل أصبح بعضهم أيضا أصحاب مصانع قائمة بذاتها واعطوا رخصا لفتح مصانع خاصة بهم فقد تمكن احدى من فتح مصنع لصنع شمع العسل الاوروبى على الا يضر بشمع عسل مصر وتعهده هذا الاجنبى أن يبيع بسعر رخيص فضلا عن تعليم هذه الصناعة لاثنتين من الوطنيين وازاء هذا التعهد قرر الباشا

عدم تمكين غيره من فتح مصنع آخر لشمع العسل وذلك لكي لا يسمح بمزاحمة الآخرين له على أن يستمر ذلك لمدة ست سنوات حسب التماس الاوربي في مقابل الا يعدل هي الآخر عن الشروط المتفق عليها (١٧٧) .

كذلك قدم الخواجة روس والخواجة رفائيل تقريراً اقترحاً فيه انشاء مدبغ صغير في بولاق أو رشيد أو دمياط على أن يوسع وفقاً لما تقتضيه ظروف العمل وتدبغ فيه أصناف الجلود على الطراز الاوربي على أن يؤل الانتاج لحسابهما مدة خمس سنين من أول شروعهما في العمل على أن تشاركهما الحكومة في أخذ نصف الجلود التي تدبغ ادة ثلاثة سنين ثم التلت في السنة الرابعة والخامسة ويترك لهما الثلث الباقي على أن تباع لهما قبل غيرهما الجلود اللازمة للتشغيل بالسعر الجارى ويتوليا ادارة المدبغ الى انقضاء المدة المتفق عليها ولا يتدخل احد في شئونهما نظراً لنفعة هذا المشروع لارباب الحرف وسكان المنطقة (١٧٨) .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل يقال ان الباشا نشر اعلاناً في مالطة ابدى فيه رغبته بأنه سيقدم شروطاً طيبة للصناع والحرفيين الذين يقبلون الإقامة في مصر ويمارسون مهنتهم وحرفهم وانشأ ورشة تبويض في بولاق عرفت باسم مالطة لاستخدام الماططين فيها وكانت ترسل اليها المنتجات القطنية من المصانع الاخرى لتبويضها ، كذلك ارسل محمد على وكلاء الى أوروبا لاستقدام طبقة من العمال ذوى الخبرة على أن الحكومة البريطانية رفضت مساعدته في محاولة جلب عمال بريطانيين وحظرت الهجرة ، كما حاولت الحكومة الفرنسية منع هجرة عمالها لكن الوكلاء المصريين نجحوا في اقناع عمال فرنسيين ذوى خبرة بالهجرة دون موافقة حكومتهم (١٧٩) .

واذا كان هدف الحكومة الانجليزية من منع سفر عمالها للعمل في الصناعة المصرية هو عرقلة انتشار الصناعة المصرية لتجد في مصر سوقاً رائجة لبضائعها فان بيت بريجز قد نجح في تصدير كميات كبيرة من خيط غزل القطن المصرية الى مغازل الهند وانجلترا (١٨٠) .

ويعلق بوالكمت قائلا « وليس من المستطاع أن نعرف المدى الذي ذهب إليه الانجليز في استغلال حاجة الباشا الى الآلات الصناعية حتى انهم باعوها اليه بافدح الاثمان وكذا الكثير من الآلات التي لم تكمل اجزاؤها فضلا عن رداؤها يسبق استخدامها بل وعدم صلاحيتها للعمل ولولا أن الطمع الشخصي والرغبة في الكسب يكفيان لتفسير ذلك كله لظن أن المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة (١٨١) » .

وعندنا أن الفرض الاساسى من اتباع ذلك الاسلوب كان يهدف الى القضاء على النظام الاقتصادى الذى انتهجه محمد على والقائم فى اساسه على سياسة الاحتكار ، وبالفعل اضطر محمد على الى اقفال معظم مصانعه وورثته وكان هذا بالتالى فرصة أخرى للجانب « من يونانيين وانجليز ومالطيين وايطاليين وفرنسيين لشراء معظم تلك الآلات وبأبخس الاثمان » .

كذلك سمح انتهاء الاحتكار للجانب باغراق الاسواق بمنتجاتهم التى تفوق فى اتقانها الصناعات المحلية فأصبحت مصر سوقا للمنسوجات الاوربية مما أدى الى زيادة توسع رؤوس الاموال الاوربية فى مصر ونشأة طبقة تعمل كوكلاء لتوزيع المصنوعات لحساب الاوربيين واصبح فى وسع هذه الطبقة أن تربح أموالا طائلة من العملات التى كانت تتقاضاها خاصة وانها كانت تعمل لحساب الجانب وبرؤوس أموالهم (١٨٢) .

وبالطبع لم يكن هذا الاسلوب متبعا اثناء سياسة محمد على الاحتكارية التى كانت تحوّل على حد قول كامبل « دون دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى مهنر كما كانت تحوّل أيضا دون انشاء مؤسسات دائمة فيها » (١٨٣) .

وان كان قد سمح فى بعض الحالات القليلة لارباب الاعمال الاجانب بانشاء مصانع فى مصر (١٨٤) .

هكذا اتاح الغاء الاحتكار والقضاء على الطبقة الوسطى الممثلة فى الحرفيين والتجار الفرصة للاستثمارات الاجنبية أن تغزو السوق المصرى دون أن تجد لها منافسا فى المجالات المختلفة وحرصوا على توثيق صلاتهم بالدولة أكثر من توثيق صلاتهم بالمجتمع » .

ولم تختلف نوعية الاوروبيين الوافدين الى مصر بحثا عن الثروة فى التجارة والزراعة فى العهود التالية عنها فى عهد محمد على الا من حيث العدد واتساع المصالح والاستغلال .

وبذلك أخذت هجرة الاجانب تنفذ وتنزل بالريف المصرى وتسرب راس المال الاجنبى اليها بطرق مختلفة واشكال متعددة كان أهمها القروض الاجنبية .

وبعد الغزو الرأسمالى الاجنبى لمصر منذ أواخر عصر محمد على عملية سهلة ولم يواجه بأدنى مقاومة الا فى أواخر القرن التاسع عشر .

هوأمش الفصل الخامس

- (١) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - صص ٦١٧ ، ٦١٨ .
- (٢) رفعت المحجوب - النظم الاقتصادية - القاهرة سنة ١٩٥٦ - صص ٢٧ ، ٢٨ .
- (٣) د. أحمد عزت عبد الكريم - حركة التجديد فى العالم الاسلامى صفحة ١٢٩ .
- (٤) Girard Op Cit., pp. 253 — 255.
- (٥) رفعت المحجوب - المصدر السابق - ص ٢٦ .
- (٦) يوسف نحاس - المصدر السابق - صص ٢٦ : ٢٨ .
- (٧) ادوار جوان - المصدر السابق - ص ٣٩٦ .
- (٨) الجبرتى - ج ٤ - نوفمبر سنة ١٨٠٧ - ص ٧١ .
- (٩) ذوقان قرقوط - المصدر السابق - ص ٧٨ .
- (١٠) الجبرتى - ج ٤ - مايو سنة ١٨٠٤ - ص ٢٩٧ .
- (١١) نفس المصدر - سنة ١٨٠٧ - ص ٦٢ .
- (١٢) ذوقان قرقوط - المصدر السابق - ص ٧٨ .
- (١٣) الحقة - تاريخ مصر الاقتصادية - ص ١٥٥ .
- (١٤) الجبرتى - ج ٤ - يناير سنة ١٨١٠ - ص ١٠٣ .
- (١٥) نفس المصدر - ج ٤ - سنة ١٨١٦ - ص ٢٧٠ .
- (١٦) نفس المصدر - ج ٤ - مارس سنة ١٨١٧ - ص ٢٧٢ .
- (١٧) الجبرتى - ج ٤ - المصدر السابق - يوليو سنة ١٨١٧ - صص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
- (١٨) ديوان خديوى تركى - دفتر ٧٧٧ صحيفة ٢٤ مكانة ١٩ سنة ١٢٤٦ هـ - سنة ١٨٣٠ م - صص ٢ : ٧ .

- (١٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٧٦ ، ٧٧ .
- (٢٠) نفس المصدر — ص ٢٧٩ .
- (٢١) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ٨٩ ، ٩٠ .
- (٢٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٧٩ .
- (٢٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ١٣١ .
- (٢٤) شفيق غربال — محمد على الكبير — صص ١٠٥ ، ٥٤ .
- (٢٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٩ ، الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٥٩ .
- (٢٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٨٠ .
- (٢٧) نفس المصدر — ص ٧٠٥ .
- (٢٨) هيلين ريفلين — ص ٢٨٢ .
- (٢٩) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٦٠ .
- (٣٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٠ .
- (٣١) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (٣٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٠ .
- (٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٨ .
- (٣٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٧٩ .
- (٣٥) محافظ أبحاث الصناعة محفظة ١٠١ دفتر رقم ١٠ معية تركى — وثيقة ٥٠٣ جمادى الاولى سنة ١٢٣٨ هـ « أوامر » .
- (٣٦) الجبرتى — ج ٤ — أكتوبر سنة ١٨١٧ — صص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .
- (٣٧) محافظ أبحاث الصناعة دفتر ٦ معية تركى — مكتبة ٧٧٧ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .
- (٣٨) محافظ أبحاث الصناعة — دفتر ٦ معية تركى — ترجمة المكتبة رقم ٦٩٩ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ .

- (٣٩) الجبرتي — ج ٤ — أكتوبر سنة ١٨١٧ — ص ٢٨٣ .
- (٤٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٢٨٠ ، ٢٨١ ،
حليم عبد الملك ص ٤٣ .
- (٤١) محفظة أبحاث الصناعة — ١٠١ أمر معية تركي ٨٠٦ سنة
١٢٥٢ هجري .
- (٤٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .
- (٤٣) محفظة أبحاث الصناعة — دفتر ٧٤٤ ديوان خديوى — ترجمة
أمر على رقم ١٥ رمضان سنة ١٢٤٣ هـ .
- (٤٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٢ .
- (٤٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٢٥ « تقرير
دوهاميل سنة ١٨٣٧ » ، الحقة — ص ١٥٨ .
- (٤٦) محفظة ٧ ديوان خديوى تركي — وثيقة ٩٠ محرم سنة ١٢٥٨ هـ .
- (٤٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهاميل سنة
١٨٣٧ ص ص ٧٨ ، ٨٤ ، ٣٢٩ .
- (٤٨) محافظ أبحاث الصناعة محفظة ١٠١ دفتر رقم ٦٣ معية تركي
ص ٧٦ — ترجمة افادة تركية رقم ٢٦٣ سنة ١٢٥١ هـ .
- (٤٩) الجبرتي — ج ٤ — أكتوبر سنة ١٨٢٠ — ص ٣١٤ .
- (٥٠) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٢ ص ١١٠
سنة ١٢٥١ هـ إلى مدير نصف أول وسطا .
- (٥١) على الجريتللى — تاريخ الصناعة فى مصر سنة ١٩٥٨ —
صفحة ٦٦ .
- (٥٢) د. على الجريتللى — المصدر السابق — ص ٦٦ .
- (٥٣) الجبرتي — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٢ — ص ١٥٩ .
- (٥٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٠٦ .
- (٥٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٠٦ .

(٥٦) ديوان المعية السنية عربى — مجموعة ١ دفتر ٥ أمر ٢٥١ —
صفحة ١٤٠ .

(٥٧) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — صص ٤٤ : ٤٧ .
(٥٨) محافظ ابحاث الصناعة دفتر ٥١٠ معية تركية أمر على
رقم ٣٨ صفر سنة ١٢٣٤ هـ .

(٥٩) الجبرتي ج ٤ اكتوبر سنة ١٨١٨ ص ٢٩١ — هيلين ريفلين
— المصدر السابق — ص ٢٨٤ .

(٦٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٨٢ .
(٦١) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ١٨٨ —
١٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ .

(٦٢) ديوان معية سنية عربى — المجموعة الاولى دفتر ٥ أمر ٢٥
ص ٩ — سنة ١٢٥٢ هـ — سنة ١٨٣٦ م ، دفتر ٤ أمر ١٢٤ — ص ٨٢ .
(٦٣) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ٧٨٧ ديوان خديوى قرار
١٨ ذى الحجة ١٢٤٨ هـ .

(٦٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٨٤ .
(٦٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٩ .
(٦٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
(٦٧) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ١٨٨
ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ ، وثيقة ٣١٥ جمادى أول سنة ١٢٤١ هـ .
(٦٨) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ٤ أمر ٢٢ ص ١٦ سنة
١٢٥٢ هجرية .

(٦٩) ديوان المعية السنية عربى — دفتر ٤ أمر ٢٣ ص ١٨ سنة
١٢٥٢ هجرية .

(٧٠) ديوان معية سنية عربى — دفتر ٤ أمر ٢٧ ص ٢٠ مسسنة
١٢٥٢ هجرية .

- (٧١) سجل ٨١ معية تركى — وثيقة ٢٩٨ ارادة الى باقى بك ذى
الحجة سنة ١٢٥٢ هـ — سنة ١٨٣٧ م .
- (٧٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ٩٢ : ٩٣ .
- (٧٣) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٥٢ .
- (٧٤) دفتر معية تركى ١٥ — ترجمة أمر رقم ٩٢ صفر سنة ١٢٣٩
هجريّة من الجنب العالى الى ناظر رشيد .
- (٧٥) دفتر ٣ معية تركى — ترجمة أمر ٣٦٠ شوال سنة ١٢٣٤ هـ
من الجنب العالى الى كتحدا بك .
- (٧٦) دفتر ٥ معية تركى — ترجمة وثيقة رقم ١٨٣ شعبان سنة
١٢٣٥ هجريّة .
- (٧٧) دفتر ١٩ معية تركى — وثيقة ١٨٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٠ هـ .
- (٧٨) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١١٤ .
- (٧٩) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩١ .
- (٨٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٧٨٥ .
- (٨١) نفس المصدر — ص ٧٠٦ ، هيلين ريفلين — ص ٢٨٥ .
- (٨٢) كلوت بك الجزء الثانى — ص ٤٥٨ ، الحقة — تاريخ مصر
الاقتصادى — ص ١٧٥ .
- (٨٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٨٣ ، ٧٠٥ .
- (٨٤) كريم ثابت — محمد على — ص ٢٥٦ .
- (٨٥) دفتر ١٠ معية تركى — ترجمة الوثيقة ٨٤٨ ذى الحجة سنة
١٢٣٨ هجريّة .
- (٨٦) أمين مصطفى عفيفى — صص ٩٤ ، ٩٥ ، محفظة ديوان
التجارة والمبيعات محفظة ١ مكاتبة ٢٥ ربيع آخر سنة ١٢٣٨ هـ .
- (٨٧) جبريل بير — التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة — صص
٣٠٢ : ٣٠٤ .

- (٨٨) صبحى وحيدہ — المصدر السابق — ص ٥٠ .
- (٨٩) الحثہ — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٨١ .
- (٩٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧١ .
- (٩١) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ص ٥٤ ، ٥٥ ،
- د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ١٢٤ .
- (٩٢) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ١٠٨ .
- (٩٣) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٧٦ .
- (٩٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ص ١٥٠ ، ١٥٩ .
- (٩٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير كامل — سنة ١٨٤٠ — ص ٧٩٢ .
- (٩٦) كلوت بك — المصدر السابق — الجزء الثانى — ص ٢٩٩ .
- (٩٧) الرافعى — عصر محمد على — ص ١٨ ، الجبرتى — ج ٣ — ص ص ٣٣٨ ، ٣٤٦ .
- (٩٨) ادوان جوان — المصدر السابق — ص ٣٩٦ .
- (٩٩) الجبرتى — ج ٤ — اكتوبر سنة ١٨٠٧ — ص ٧٠ .
- (١٠٠) نفس المصدر — نوفمبر سنة ١٨٠٨ — ص ٨٣ .
- (١٠١) محمد بك فريد — المصدر السابق — ص ٣٦ .
- (١٠٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٦٢ .
- (١٠٣) محفظة ١ ديوان التجارة والمبيعات ٦ جمادى اول بسنة ١٢٣٨ هـ ، ١٥ جماد اول سنة ١٢٣٨ هـ .
- (١٠٤) الحثہ — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ص ٢٦٦ ، ٢٦٩ .
- (١٠٥) محافظ ابحاث الصناعة — وثيقة ٣١٩ — ص ١٣٢ دفتر ٧٦٩ خديوى تركى صفر سنة ١٢٤٦ هـ .
- (١٠٦) دفتر ٥١ — معية تركى — ص ١١٣ — ترجمة أمر ٤٨٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ .

- (١٠٧) ديوان التجارة والمبيعات محفظة ١ وثيقة ٣٦ آخر شوال سنة ١٢٦٠ هـ .
- (١٠٨) ديوان معية سنية عربى - مجموعة ١ دفتر ٢ أوامر كريمة رقم ٣١٨ ص ١٣٤ .
- (١٠٩) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ص ٧٨ ، ٢٢١ .
- (*) ديوان التجارة والمبيعات - محفظة ٥ رمضان سنة ١٢٥١ هـ .
- (١١٠) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٧٨ .
- (١١١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٥٥ .
- (١١٢) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (١١٣) محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق - ص ٥٣ ، ٥٥ .
- (١١٤) محفظة ٣ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ .
- (١١٥) محفظة ٥ ديوان خديوى تركى - وثيقة تركية رقم ٧١ رجب سنة ١٢٥٣ هـ - سنة ١٨٣٦ م .
- (١١٦) دفتر ٥٠ معية تركى أمر ٣٦٣ صحيفة ١٨ سنة ١٢٤٩ هـ .
- (١١٧) دفتر ٥٠ معية تركى وثيقة ٦٧٩ ورقة ٦٢ ضرائب سنة ١٢٥٦ هجرية .
- (١١٨) الحقة - تاريخ مصر الاقتصادى - ص ٢٧١ .
- (١١٩) الجبرتى - ج ٤ - يناير سنة ١٨١٢ - ص ١٥٤ .
- (١٢٠) نفس المصدر - سبتمبر سنة ١٨١٦ - ص ٢٥١ .
- (١٢١) هيلين ريفلين - المصدر السابق - ص ٢٦٢ .
- (١٢٢) الجبرتى - ج ٤ - سبتمبر سنة ١٦ - ص ٢٥٢ .
- (١٢٣) محفظة ٦ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات من الجناح العالى الى الباشى معلون سنة ١٢٥٩ هـ .
- م ١٩ - التفرات

(١٢٤) محفظة ٦ محفوظات ديوان التجارة والمبيعات ، رمضان
سنة ١٢٥٩ هـ .

(١٢٥) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٥٣ .

(١٢٦) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٤١ .

(١٢٧) ادوارد لين — المصريون المحدثون — ص ٧١ .

(١٢٨) تقول هيلين ريفلين فى ص ٢٩٢ انه أنشأ ديوان خاص بالشئون
التجارية فى سنة ١٩٠٩ وهى العام الذى طبق فيه سياسته الاحتكارية وضغط
على التجار الوطنيين والاوروبيين .

(١٢٨) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٩ .

(١٢٩) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٦١٦ .

(١٣٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦١٦ .

(١٣١) عزيز خانكى — المصدر السابق — صص ١٠ ، ١١ ، الحنة
— المصدر السابق — ص ٢٧٣ .

(١٣٢) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٨ .

(١٣٣) الجبرتى — ج ٤ — يوليو سنة ١٨١٧ — ص ٢٧٩ .

(١٣٤) الحنة — المصدر السابق — صص ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ .

(١٣٥) الجبرتى — ج ٤ — ابريل سنة ١٨١١ — ص ١٣٣ .

(١٣٦) الرافعى — عصر محمد على — ص ٤٩٨ .

(١٣٧) د. عاطف أحمد عبد اللطيف — السلطة والطبقات الاجتماعية

فى مصر — رسالة دكتوراه سنة ١٩٧٥ — صص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(١٣٨) يعقوب ارتين — المصدر السابق — ص ١٣٦ .

(١٣٩) Charles Issawi, Op cit., p. 24.

(١٤٠) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(١٤١) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(١٤٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

- (١٤٣) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٧٧ .
- (١٤٤) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٥٩ .
- (١٤٥) الحقة — المصدر السابق — صص ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ .
- (١٤٦) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ١٠٨ .
- (١٤٧) الحقة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ٢٨٦ .
- (١٤٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٦٥ ، أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — صص ١٧٦ ، ١٧٧ .
- (١٤٩) الحقة — المصدر السابق — ص ٢٨٦ .
- (١٥٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٤٢ .
- (١٥١) الحقة — المصدر السابق — ص ٣١٧ .
- (١٥٢) محفظة ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ١ — ٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٣٨ هـ .
- (١٥٣) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ١ — ٢٣ جمادى الآخر — سنة ١٢٣٨ هـ .
- (١٥٤) دفتر معية سنوية عربى — مجموعة ١ دفتر ١ أمر ٦١ — ص ١٢ — ٢٣ صفر سنة ١٢٤٥ هـ .
- (١٥٥) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — ٢٦ جمادى الثانى سنة ١٢٦٢ هـ من الجناح العالى الى ارتين بك .
- (١٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٣٢ .
- (١٥٧) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٤ — ٣ ربيع ثانى سنة ١٢٥٩ هـ من الجناح العالى الى الباشى معاون .
- (١٥٨) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ من الجناح العالى الى الباشى معاون .
- (١٥٩) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٥٢ ، ٥٣ .

- (١٦٠) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — من الجنب العالى —
الى مدير الديوان الملكى سنة ١٢٥٤ هـ .
- (١٦١) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — من الجنب العالى —
الى الكتخدا باشا جماد أول سنة ١٢٥٤ هـ .
- (١٦٢) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — محرم سنة ١٢٦٠ هـ
— من الجنب العالى الى الباشا معلون .
- (١٦٣) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ — ٢١ ذى الحجة سنة
١٢٥٠ هـ .
- (١٦٤) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — ٢١ شعبان سنة
١٢٦١ هـ من الجنب العالى الى أرتين بك .
- (١٦٥) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٢٩ .
- (١٦٦) الحقة — المصدر السابق — ص ٢٦٨ .
- (١٦٧) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٨٠ .
- (١٦٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٣٠ .
- (١٦٩) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ١٨١ .
- (١٧٠) الحقة — المصدر السابق — ص ٢٨٧ .
- (١٧١) د. محمد انيس — دراسة فى المجتمع المصرى — ص ١١٧ .
- (١٧٢) د. رؤوف عباس — المصدر السابق — ص ٢٥١ .
- (١٧٣) د. حليم عبد الملك — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (١٧٤) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر رقم ١٠ معية تركى — ترجمة
وثيقة ٨٤٨ — ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٣٨ هـ .
- (١٧٥) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٣ — من الجنب العالى
الى بوغوص ناظر التجارة وثيقة رقم ٩٤ — آخر ذى الحجة سنة ١٢٤٢ هـ
- (١٧٦) ديوان التجارة والمبيعات — محفظة ٥ أوامر ٢٢ ربيع أول
سنة ١٢٤٩ هـ .

- (١٧٧) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر ٧٤٥ ديوان خديوى ترجمة
أمر على رقم ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٤٣ هـ .
- (١٧٨) محافظ ابحاث الصناعة — دفتر رقم ٢٤ معية تركى ترجمة امر
تركى رقم ٣٨١ ذى الحجة سنة ١٢٤١ هـ .
- (١٧٩) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ٢٨٣ .
- (١٨٠) أمين مصطفى عفيفى — المصدر السابق — ص ٩٦ .
- (١٨١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٢٩ .
- (١٨٢) د. جلال يحيى — مصر الحديثة — صص ١٧ ، ١٩ .
- (١٨٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير كامبل يوليو
سنة ٤٠ — ص ٧٨١ .
- (١٨٤) الحقنة — تاريخ مصر الاقتصادى — ص ١٧٣ .

الفصل السادس

التعليم وأثره فى نشوء طبقة الافندية

١ — الموظفون المصريون •

٢ — الموظفون الاتراك •

الفصل السادس

التعليم وأثره فى نشوء طبقة الافندية

لا شك أن نظام التعليم الحديث الذى أدخله محمد على كان له أبعاد الاثر فى حياة المجتمع المصرى ورغم أن هدفه لم يكن فى الاصل هو نشر الثقافة الا أنه حقق هذا الغرض بطريق غير مباشر ، والذى يعيننا هنا هو أنه نجح فى أن يربط التعليم ببناء الدولة الحديثة وخلق طبقة قادرة على تحمل مسئولياتها اذ أصبح المصريون يشغلون بعض الوظائف الهامة ويؤدون خدمات للدولة بعد أن كانوا مبعدين ابعادا تاما عن ممارسة تلك المهام سواء فى عهد العثمانيين أو فى عهد المماليك .

وسنعنى هنا بابرار عدة نقاط لتوضيح ذلك التطور الذى طرأ على المصريين فى هذا المجال كدراسة المثقفين المصريين الممثلين فى علماء الازهر وكذا الموظفين قبل بناء الدولة الحديثة سواء أكانوا من الاتراك أو الاقباط ثم أثر التعليم الحديث فى ظهور طبقة الافندية المصريين والاتراك وان كانت النظرة العنصرية تظهر بوضوح فى التعليم اذ كان هناك اعداد خاص لكل من المماليك والاتراك ليتولوا الوظائف الكبرى لانه لم يوجد فى ذلك الوقت أصلح منهم لها ، ثم لم يلبث أن خصص الباشا للمصريين قسما كبيرا من الوظائف الهامة .

خضع المجتمع المصرى لتأثيرات شبه عنصرية لوجود بقايا أجناس غريبة غير مرتبطة ببنيتة الاجتماعية من ناحية انتمائها لقومية غير قوميته ولحصولها على امتيازات طبقية واسعة عمقت الهوة بين هذه الفئات وبين الكيان الاجتماعى المصرى ككل وقد تمثلت تلك الفئات فى بقايا دولة المماليك وما انضم اليها من عناصر تركية والبنانية .^{١٠}

بدأ محمد على بتغييرات اجتماعية قامت على انقراض النظام المملوكى وتمثلت فى ايجاد طبقة من الموظفين الوطنيين لتعبر عن نفسها كجزء من هيكل المجتمع الجديد (١) .^{١٠}

ولا نعتقد أنه كان بإمكانها تحقيق ذلك منذ بداية تكوينها لان الوالى كان يمثل الوصاية الابوية المنشودة على هذه الطبقة رغم أن التعليم الحديث الذى أوجده هو الذى ساعد على خلق هذه الطبقة فالازهر والكتاتيب كانت تمثل مراكز التعليم الاساسية فى البلاد هذا بالاضافة الى المدارس الاهلية فالازهر بفروعه فى المدن والقرى اعتبر المعهد العلمى الوحيد الذى كانت تستقى منه مصر ما تمد به ابناءها واستمرت هذه التربية حتى عصر محمد على .

وهكذا استمر التعليم جامدا لم يمسه الممالك أو الفرنسيون بتغيرات جوهرية ، فليس للازهر قانون يقيد الدراسة فيه بنظام معين بل كانت رغبة الطالب هى الاساس فهى الذى يختار دروسه وأستاذه ويبقى فى الازهر حتى يأنس فى نفسه الكفاءة فيتقدم بأذن من شيخه الى حلقة الدرس التى يحضرها بعض الطلاب فيناقشهم ويناقشوه فان فهموا وأمادوا أقبلوا عليه وصار من العلماء (٢) .

وقد بلغ عدد طلبة الازهر ألفين من بينهم عدد من غير المصريين (٣)، وعموما كان التفضيل بين المتقدمين يقوم فى أساسه على المعرفة العلمية وليس التمييز الطبقي أو الشخصى (٤) .

وقد بلغ من تقدير واحترام العلم فى الازهر أن كان المنتسبون اليه يمتلحون بعض المميزات مثل الاعفاء من التجنيد والعمل فى الحقل الزراعى كذلك أصبح ملاذا يحتوى به المظلومون ويودعون فيه ما يخافون عليه من الضياع .

وهكذا أصبح ملتقى عربيا واسلاميا وتشكلت فى رحابه أروقة خاصة بكل قطر وكان معقل مصر الوطنى وملجأ الشعب الوحيد لرفع المظالم .

واذا كان الازهر موطننا للدراسة العالية فيمكن اعتبار الكتاتيب موطننا للدراسة الاولى ، وكما ظل التعليم فى الازهر حرا لا يخضع لنظم أو قوانين فقد ظل التعليم فى الكتاتيب حرا وكان الغرض من انشائها تحفيظ القرآن .

وبذلك كان الكتاب صورة مصغرة من الازهر وهو على اى حال المدرسة الوحيدة التى تعد تلاميذها للالتحاق بالازهر غير أن هذه الكتاتيب لم تلبث أن أصابتها روح الجمود لأنها لم تتابع الزمن فى تطويره ولم تعلم مبادئ العلوم الحديثة وبذلك لم تحقق الاغراض العاجلة التى توخاها محمد على من التعليم الحديث ولهذا لم يهتم بتحويلها الى مدارس تسير فى تعليمها على النظام الحديث بل أهملها وأنشأ بجانبها المدارس التى يريدونها غير انها لم تأبه اذ ذاك بهذه النزعة الحديثة فى التعليم وآثرت كما فعل الازهر أن تسير فى طريقها الذى درجت عليه وجمدت أمام التطور .

واذا كان الكتاب هو أداة التعليم الوحيدة فى الريف فنجد أن كثيرا من الاغنياء والموسرين فى المدن يؤسسون بعض المدارس فى المساجد على مثال الازهر ويجلبون لها أساتذة من خريجي الازهر يدرسون لمن لم تمكنهم ظروف الحياة من النزوح الى القاهرة طلبا للعلم كما كان الاغنياء اذا ما برموا بأرسال أولادهم الى هذه المدارس أو الكتاتيب التى يخالطون فيها أبناء العامة فانهم كانوا يحضرون لهم الفقهاء من اهل الازهر أو غيره من المساجد ليقوموا على تربية أبنائهم ومن ملكت أيمانهم .

وهكذا كان التعليم فى البلاد مستمدا من الازهر وعلمائه وظل هو الينبوع الذى تنهل منه الثقافة فى مصر ورغم هذا فقد كان المترددون على الازهر قليلى العدد بالنسبة لمجموع الأمة بل قل منهم من كان يواصل الدرس فيه حتى نهايته اذ كانت مناهج الدراسة فى الازهر خالية من العلوم التى تفيد صاحبها فى أمور الحياة العلمية كالزراعة والصناعة أو التجارة وكانت رسالة الازهر فى نواحي العلم والبحث قاصرة على تخريج فئة منفصلة عن المجتمع وسواء اكانت هذه الفئة ممتازة بعقليتها أم لم تكن فالثابت أنه لم يكن لها كبير حظ فى تثقيف هذا المجتمع لأن الاتصال لم يكن وثيقا بين العلم الذى يلقى فى الازهر وبين سواد الناس بل كانت هناك هوة تباعد بين الفريشين .

ولم يكن حظ الكتاتيب بأجدى من حظ الازهر فى نشر الثقافة اذ أن هذا النوع من التعليم لم يكن يساعد الآخرين على ايجادة التفكير أو يبعث

فيهم شوقا الى مواصلة العلم أو استخدام ما تعلموه في تحسين حالهم من الوجهة العقلية أو الاجتماعية أو المادية بل أن كثيرا منهم كانوا ينسون القراءة والكتابة بمجرد اهمال المزان عليها .

وبالرغم من أن هذا النوع من التعليم كان له جوانب سلبية فقد كان له أيضا نواحي ايجابية ومؤثرة سواء في القرى أو المدن .

فالتعليم الدينى فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر عجز عن أن يكون مصدرا فعالا من مصادر التثقيف غير أنه لا يجب أن نغفل ناحية أخرى من نواحي التثقيف الشعبى فى مصر كان لها أثرها فقد أخذ علماء الدين يفقهون العالمة فى فرائض الدين وتفسير القرآن ويقصون عليهم القصص الدينى ، فاهتم الناس بهذا الضرب من التعليم الدينى اهتماما يختلف شدة وضعفا باختلاف ظروفهم المادية والاجتماعية وهكذا اثر التعليم الدينى فى تثقيف الناس (٥) .

والحقيقة أن أمر التعليم كان متروكا لجهود أفراد أو هيئات غير حكومية قاموا بإنشاء الكتاتيب فى بيوتهم أى فى قسم من المسجد وبعض المدارس الدينية الملحقة بالمساجد وكان أمر الصرف عليها متروكا للجهات الخيرية من الاوقاف المرسدة عليها .

اذن كان هذا النوع من التعليم أو هذه المؤسسات التعليمية بمثابة مؤسسة أهلية حرة (٦) ، ومن هنا كانت لها قوة ازاء الدولة بل قوة فعالة ومؤثرة لأنها ليست خاضعة لسلطة الدولة وبغير حاجة اليها ولا لمساعداتها .

وقد أطلق على هذا النوع من التعليم بعد أن أدخل محمد على التعليم الحديث اسم التعليم القديم مميذا له عن النوع الجديد من التعليم الذى دخل مصر لأول مرة فى النصف الاول من القرن التاسع عشر وظل بها الى الوقت الحاضر غير أن ذلك لم يمنع من استمرار التعليم القديم من الحياة فى عصر محمد على فلم يكن يرجى منه الحصول على الوظائف ورغم هذا فان الاهالى لم يخلوا بدفع مبلغ ولو بسيط لتعليم أولادهم يتراوح ما بين

٣ — ٣٠ مدينى فى الاسبوع وكانت المدارس العمومية كثيرة جدا فى القاهرة وفى المدن الرئيسية ولكن من النادر أن نرى مدرسة واحدة فى الريف وعلى الآباء الذين يريدون تعليم أبنائهم أن يرسلوهم الى أمام المسجد (٧) .

وهنا يجدر بنا أن نتساءل هل ظل الوضع على ما هو عليه ؟

لقد تغير كل شئ بالنسبة للتعليم فى عصر محمد على فلم يعد التعليم قاصرا على الازهر والكتاتيب والمدارس الاهلية بل أنشئت المدارس الحديثة وأصبح لها مناهجها الخاصة وعلومها الحديثة كما أرسلت البعثات الى الخارج لحاجة الدولة الماسة الى تخريج موظفين للدولة للمساهمة فى بنائها والاهتمام بشئى نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تغير نظام ادارة المدارس ولم تعد خاضعة للاهالى أو القاضى أو الاوقاف الخيرية للاشراف عليها بل تعهدت الدولة بمهمة الاشراف أو الانفاق وأنشأت ديوانا خلاصا للاشراف على المهام الادارية احتوى على العديد من الموظفين والاداريين .

ويبدو أن هذه الخطوة كانت على جانب كبير من الاهمية لانها تعد من ركائز بناء الدولة الحديثة يقول محمد فؤاد شكرى « ليس بين منشآت محمد على ما هو أكثر تشريفا له من المدارس وإذا شئنا أن نقدر جميع ما قام به فى هذه الناحية تقديرا عادلا فمن الواجب ألا نفصل قط النقطة التى بدأ منها ، فالطلبة الذين يدرسون العلوم الرياضية ويدربون على فنون الرسم هم أبناء الفلاحين الذين يجهل أغلبهم القراءة والكتابة وقد ذكر الوالى نفسه أنه عندما تولى الحكم لم يكن بمصر مائتان من الاشخاص يعرفون كتابة الحسابات اللهم الا اذا استثنينا الكتبة الاقباط (٨) .

ومن أهم العقبات التى صادفها محمد على عند التفكير فى انشاء المدارس تعذر الحصول على مدرسين يعرفون لغة البلاد فقد كان جميع الاساتذة الذين قدموا من فرنسا يعجزون عن القاء دروسهم الا اذا استعانوا بالترجمين كما أن اعداد فريق من الطلبة يمكن الاطمئنان اليهم فى النهوض بوظائف التدريس لم يتم الا فى تدرج بطيء .

غير أن هذا لم يثنه عن عزمه فنجده يستمر في اعداد العدة لانشاء المدارس الجديدة لكنه في نفس الوقت يتخير تلاميذها ومعلميها من المعهد القديم — الازهر — بعد أن رأى من بعض أساتذته كالشيخ حسن العطار استعدادا لتجديد المعارف وفقد الثقة بالعلوم القديمة والانبهار بعلوم الفرنسيين بل وقراءتها لتلاميذه .

وقد روى عن الشيخ حسن العطار أنه كان يقول أن بلادنا لابد أن تتجدد فيها العلوم والمعارف وقد بدأ بنفسه حين تعلم على يد نفر من الفرنسيين لغتهم أو حتى على الأقل مبادئها (٩) .

كذلك احتاج الباشا الى بعض مشايخ الازهر للتدريس في مدارس الجديدة أو لتصحيح الكتب المترجمة وكان تلاميذ العطار أمثال التونسي والدسوقي والطنطاوي خير من قام بالواجب ومن أقرب تلاميذ العطار أيضا رفاعة الطهطاوي لهذا رشحه امما لاحدى فرق الجيش الجديد حينما طلب محمد على ذلك من العطار ثم أصبح امما للبعثة .

وكان رفاعة هي بداية التجسيد الفعلى لتيار التجديد والداعية الاساسى له ، ويقال أن أنبغ من ظهر من تلاميذ المدارس والبعثات هم من أخذوا من تلاميذ الازهر وشيوخه وكانت طائفة المحررين والمصححين لكتب الترجمة كلها من شيوخ الازهر ولم يكن انحراف المشايخ عن المدارس الحديثة تاما بل لقد ابتعد بعض الشيوخ بأولادهم عن الازهر وادخلوهم المدارس فأدخل الشيخ عوض القنياتي ابنه سالم — الدكتور سالم باشا سالم فيما بعد — مدرسة الطب وصحب الشيخ نصر الهورينى ابنه سعيدا — الدكتور سعيد فيما بعد — معه فى بعثة الى فرنسا (١٠) .

ومن المعروف أن هذه حالات فردية وحينما أراد محمد على حشد الطلبة للمدارس الحديثة استخدم القوة لتحقيق هذا الغرض كذلك عارض كثير من الازهرين سياسة الباشا التعليمية .

فقد أقبلت فئة قليلة من الشيوخ على قراءة بعض هذه الكتب وتفهمها وأعرضت الفئة الأخرى — وهى الاكثرية — عنها اما حذرا واما كرها شأن الانسان فى كل مجتمع ونظرته الى كل جديد واعتداده بكل قديم وخاصة لما يتسم به عموما رجال الدين من الطابع المحافظ ، ويمكن تلمس العذر

لهؤلاء المعرضين اذ أن معظم الكتب الحديثة والمترجمة كانت كتباً علمية بحثية تبحث فى فن التشريح أو الامراض والهندسة والكيمياء وهذه العلوم تحتاج الى اسس من المبادئ الاولى لم تتح الفرصة لشيوخ الازهر لتلقيها.

لكن هل كان محمد على محققا عندما ترك معاهد العلم القديمة كما هى وانشأ الى جانبها المدارس الحديثة ؟

واذا كان محققا فى تصرفه هذا فهل كان محققا أيضا عندما ترك التعليم القديم على قدمه أم كان من الافضل أن يحاول تطعيمه بشيء من البرامج والدراسات الجديدة حتى تستطيع هذه المعاهد القديمة أن تقترب مع مضى الزمن شيئا فشيئا من المعاهد الجديدة .

واخيرا هل نجح محمد على فى محاولاته ؟

ان غاية ما نستطيع أن نقرره أن هذا الجمود من شيوخ الازهر وقف بهم وبمعهدهم عن السير مع القافلة فتركزت العناية بالعلوم الحديثة وبالكتب المترجمة فى المدارس الجديدة وتلاميذها ومدرسيها وخريجياتها وبدأوا بهذا يحتلون مقام الزعامة الفكرية فى مصر ، وهكذا مهدت المدارس الجديدة وحركة الترجمة بوجه خاص السبيل للانفندية أن يخلفوا المشايخ فى الزعامة الفكرية فى مصر (١١) ، وان كان هذا لا يعنى اندثار مكانة الازهر « فقد ترك التعليم الدينى وشأنه وأقيمت بجانبه مدارس للتعليم على النظام الغربى وصار النوعان من التعليم جنبا الى جنب (١٢) حتى اذا بدأ الوباء يضرع دعائم جديدة لنهضة اقتصادية وحربية جديدة احتاج الى طوائف من أهل البلاد تعينه على القيام على ما تتطلبه هذه النهضة من أطباء وضباط ومهندسين وصناع ولكن الازهر لم يكن يعلم الطب أو الفنون الحربية أو الرياضة أو الصناعة وأدرك محمد على أنه من العبث أن يتفقد أعوانه هؤلاء فى أروقة الازهر وحول أعمدته فقد كانت الهوة سحيقة بين ما يلقى فى الازهر وبين ما يتطلبه المجتمع المصرى فى حاجاته الجديدة فلم يصبح أمام الباشا الا أحد أمرين اما أن يضع من النظم ما يحول الازهر والكتاتيب الى نحو يحقق أغراضه فى اعداد أهل البلاد لولاية شؤونهم فى الادارة والجيش والمصانع والمدارس والمستشفيات واما أن

يهمل التعليم القديم وينشئ بجانبه مدارس للتعليم الحديث تعدد التلاميذ ليكونوا أعرافه في حركة الإصلاح وكان المثال الغربي للتعليم واضحا أمام عينيه وكان أداة الحكومة في أعداد من تحتاج اليه من الموظفين ولم يكن التعليم غرضاً في ذاته تقوم به الحكومة لترقية الشعب والنهوض به بقدر ما كان وسيلة اتبعتها الحكومة لتكوين فئة من الموظفين بسوى شئون الإدارة والاقتصاد والحرب .

ولما كان الأزهر لا يمكن أن يحقق أغراض الحاسم في خريج من سيساهمون في هذه النهضة كان طبعاً أن يحول وجهه عن الأزهر والتأنيب وينشئ نظاماً تعليمياً قائماً بذاته يسير في خط مواز مع التعليم القديم دون أن يلتقى معه وحين بدأ ينشئ التعليم الحديث خشي من إهانة حفيظة العلماء وما يتبع ذلك من تهيج للشعور الديني بين العامة ولهذا أبقى التعليم القديم (١٣) .

ولم يعن ذلك أن الحكومة قد احتكرت التعليم في يدها أو حتى تولت الإشراف على معاهده جميعاً فظل الأزهر محتفظاً بشخصيته وديانته وأسلوبه في التفكير والدرس ونجح في ذلك لأنه لم يهتم من المساومة طويلاً فقد كان تيار التعليم الحديث جارفاً مما لبث أن تأثر الأزهر به وإن لم يفته أن يؤثر فيه كذلك ، ولو لم يكن للحكومة سلطان قوى في شئون التعليم لعجزت عن أن تدفع التلاميذ إلى مدارسها وعن أن تحسن الإشراف على منشآتها العلمية ، ورغم هذا بقي التعليم القديم محتذب إليه عدد كبير من التلاميذ أكبر مما تجتذبه مدارس الحكومة فقد بلغ عدد تلاميذ المكاتب والمساجد ٢٠.٠٠٠ تلميذ .

غير أن استمرار الأزهر في عنايته بالفرد من حيث تربيته الدينية فقط وعدم تمكنه من توفير أسباب الرزق له في المجتمع الذي يعيش فيه وابتعاده عن مجال التوظيف قد باعد بينه وبين كثيرين من خلاصة الناس فقد كانت المناصب التي يشغلها خربجو المدارس والنراء والاحترام الذي يحظون به في أنحاء البلاد خلب الباب الناس وتجذبهم إلى المدارس التي

تقدم كل ذلك وبدأ كثير من تلاميذ الأزهر يتركونه الى المدارس اما بدافع من انفسهم او بدافع من سلطان الحكومة .

ولما كانت حاجة الحاكم ماسة للأزهر فقد استعان بمدرسين منه فكون بذلك فريقا هاما من موظفى المدارس ورؤساء المدرسين — الباشخوجات — كما كان نظار مكاتب المبتديان من علماء الأزهر وهم خير من عرفتهم المكاتب الابتدائية فى طورها الجديد المنظم فهم القائمون بالتدريس فى مكاتب المبتديان وكتبهم هى التى تدرس كما حملوا معهم ايضا طريقتهم فى التدريس ولهذا كان الحفظ من أهم المظاهر التى اقترنت بالتعليم فى عصر محمد على وأخيرا استعين بهم ك مترجمين ومصححين ، ومن الأزهر اختارت الحكومة ثلاثة أوفدتهم فى بعثة سنة ٢٦ الى فرنسا .

وكان هؤلاء التلاميذ يمثلون مدرسة جديدة قائمة على الاخذ بحظ من كلتا الثقافتين ثقافة الأزهر الدينية وثقافة الغرب القائمة على التفكير الحر والنظرة الجديدة الى الحياة (١٤) .

واذا كان الأزهر له تأثير عميق على المدارس الحديثة فى بداية نشأتها اذ اعتمدت على رجاله وكتبه وطريقته فى التدريس الا انها لم تلبث أن تحررت من نفوذه بتنظيم المدرسة التجهيزية التى بدأت تأخذ منها كفايتها اذ أدركت الحكومة ان طلاب الأزهر لا يمكنهم متابعة دراسة العلوم الحديثة .

كما اقتضت البعثات المصرية الى أوروبا على خريجي المدارس الخصوصية كذلك بدى بالتحرر من كتب الأزهر فى مكاتب المبتديان لكنها كانت بداية ضعيفة وظلت الغلبة لكتب الأزهر فى المكاتب والمدارس على السواء كما لم يمكن الاستغناء عن مدرسى اللغة العربية والمصححين من الأزهر لحاجة الحكومة اليهم وأن كان قد استبدل بأساتذة الأزهر الذين كانوا نظارا على مكاتب المبتديان الاطباء المتخرجين فى مدرسة الطب لادارة تلك المكاتب ومعالجة تلاميذها .

وعندما رأت الحكومة نبوغ بعض خريجي مدرسة اللسان فى اللغة العربية شجعها ذلك على تعيينهم مدرسين لهذه اللغة ليحلوا محل رجال الأزهر وهكذا أخذ خريجو المدارس يزاحمون رجال الأزهر فى الميدان الذى احتكروه طويلا غير أن هذه المزاحمة لم تستمر طويلا إذ سرعان ما أدرك عدد من الأزهريين أهمية العلوم الحديثة والاخذ بها بل وادخل أولادهم الى مدرسة المبتديان ومن هنا عادت الصلة من جديد بين الأزهر والمدارس وإن كانت هذه الصلة أقوى فى عصر محمد على من العصر الذى تلتته (١٥) .

وعلى كل حال ظل التعليم التقليدى وهيئة مشايخ الأزهر وطلابه فى غالبيتهم العظمى معادين للكتب الأجنبية والمترجمة التى لم تجد فى البلاد قراء ولا منتفعين بتلك الكتب والفنون (١٦) . وعلى العكس يرى أن النظام الجديد للتعليم الذى كان يقوم على النمط الأوروبى لم يتعرض للأزهر لكنه خلق الى جانب الأزهر نظاما تعليميا علمانيا كاملا يقوم على المدارس التجهيزية والعالية ونظام البعثات الى أورثيا وعلى حركة واسعة النطاق من النقل والترجمة من علوم الغرب ولقد ترتب على ذلك النظام التعليمى الجديد ظهور طبقة جديدة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية ولا سيما الفرنسية ويمثلهم تمثيلا دقيقا فى عهد محمد على رفاعة الطهطاوى (١٧) .

كان هذا هو ما تعلق بالمثقفين المصريين ودورهم بالنسبة للتعليم الحديث وموقفهم منه وأعنى بهم علماء الأزهر — فهما لا شك فيه أنهم قد ساهموا الى حد بعيد فى التأثير على التعليم الحديث والتأثر به وإن كان التأثير يحمل بين طياته طابع المحافظة والتشكك فى كل جديد .

على أنه قبل أن نتناول هذه الفئة الجديدة من الموظفين المصريين لابد وأن نلقى نظرة على فئة الموظفين قبل عهد التعليم العصرى ويلاحظ هنا تغيير جذرى فى هذه الفئة فبعد أن كانت معظم الوظائف فى يد الأقلية القبطية أو فى يد العناصر التركية الوافدة فتح الباب أمام عامة المصريين لكي يلتحقوا بالسلك الوظيفى .

من المعروف أن الاقباط كانوا يشكلون طبقة مدربة على أعمال الحسنيات ولهذا كان يعهد اليها بجمع الضرائب حتى من قبل عصر محمد على « كما كانوا يحتكرون الكتلة الادارية منذ قرون فكانوا كتبة الدواوين وجباة الاموال وصيارفة الاقاليم وملتزمى الجمارك وعموما فقد كان معظم موظفى الحكومة الاقباط اما كتابا أو محاسبين وحتى الذين عملوا فى الجيش فيما بعد من الكتبة كانوا من الاقباط وحصلوا على درجة ملازم اول وتقاضوا المرتب المخصص لهذه الرتبة وهو ٣٠٠ قرش فى الشهر (١٨) .

كذلك كان الجزء الاكبر من الاقباط الذين يعيشون فى المدن يوظفون بصفة رئيسية فى استلام الضرائب وفى ادارة العزب الخلية برؤساء البلد والاشخاص الذين لهم علم بهذا اللون من الوظيفة قد جعلوا من أنفسهم اشخاصا لهم بعض الاهمية (١٩) . كما عهد اليهم عدد من اغنياء الترك والماليك وبناء العرب بادارة اموالهم الخاصة .

وهكذا كان الاقباط يعيشون على هامش المجتمع بل نوعا من الحياة الخاصة ليس فيها الاضطهاد ولا التمييز الطائفى وليس فيها كل التسامح فهناك بعض اشياء فرضتها التقاليد أو العرف قد جعلت هناك شيئا من القيود على حياة الطوائف غير الاسلامية وخصوصا فى المدن ولا يعتقد أن الاقباط فى الريف أحسوا بهذه القيود (٢٠) .

وبالرغم من أن بونابرت حاول ايجاد فرقة اجتماعية باعطاء بعض المناصب الادارية لاهل الذمة وتنصيبهم كجباة ضرائب الا أن ذلك لم يؤد الى فتنة طائفية وكان هؤلاء يعيشون فى بحيرة من العيش وذوى دخول مرتفعة ولكنهم كثيرا ما تعرضوا للمصادرة ولنهب اموالهم ليس من باب الاضطهاد الطائفى وانما شأنهم فى ذلك شأن بقية التجار المصريين ومنهم من حاز شهرة عالية وكون ثروة ضخمة جعلتهم ضمن كبار الاثرياء ومن هؤلاء المعلم غالى الذى كان كاتباً لدى الالفى بك والذى حاز ثروة ضخمة وكثير من الاتباع والجوارى والتابعين الذين قاموا بتصريف أعماله (٢١) .

وكما عمل المعلم غالى مع الالفى بك فقد عمل ايضا مع الباشا الذى جعله كاتب سره وأسند اليه حسابات جمع الدفائر وأقلام المبتدعات وحكام الاقاليم (٢٢) .

وقد كان كثير من الاقباط يملكون أكثر من كبار اليسار المصريين ومن هؤلاء الاثرياء المعلم واصف كبير المباشرين الذى كان خبيراً بشئون إيرادات البلاد ومتصرفاً وبيده نكسخ من سجلات الروزنامة (٢٣) .

وهكذا ظلت حسابات الدولة فى ايدى الموظفين الاقباط الذين جعلوا منها نموذجاً تاماً من التعقيد بحيث لا يمكن الاستغناء عنهم كما أنها اخفت سرقاتهم (٢٤) .

وقد اشتهر بعض الاقباط وبخاصة الصيارف منهم بالشدة والعنف فى معاملة المسلمين ومن هؤلاء يعقوب القبطى (٢٥) ، وحننا الشامى وملطى القبطى وعندما تبين عدم نزاهتهم تم اعدام الاخيرين وصودرت محلاتهم ومنزلهم (٢٦) .

واتبع محمد على هذا الاسلوب فى بداية حكمه ثم ما لبث ان غير سياسته لحاجته لخدماتهم فقد أعطى يوسف الذمى الذى كان يعمل فى الجبخانه تذكرة صادرة من الديوان العالى حتى لا يتعرض لاية ملحوظة بسبب زيه (٢٧) .

على ان الباشا ما لبث ان رفع عنهم موضوع الزى المعين وانتقى منهم الاكفاء لمساعدته فى تطوير البلاد ما أدى الى ظهورهم كقوة هامة فى الادارة (٢٨) .

ويعد محمد على اول من أعطى الاقباط المراتب المدنية (٢٩) ، كما انه اول من وضع القوانين المنصفة لطبقة الاقلية وبخاصة الاقباط ولم يلف الحال به عند هذا الحد بل رفع البعض منهم الى مرتبة البكوات (٣٠) .

ويعد الاقباط ونصارى السوريين والارمن من رجال الصفوة فى عصر محمد على وهم جميعاً يتفقون فى انه بالنسبة لهم كان ولى النعم فقد تعهدهم بالتعليم وانعم عليهم بالارزاق السخية من مال وأرض ورفع من قدرهم بين الناس (٣١) . كذلك اختار الوالى بعض المآمر من نصارى البلاد ومن المعروف انه لم يسبق لمن حكموا مصر من المسلمين ان قلدوا أحد المسيحيين مثل هذه الوظائف ، ومن أبرز الشخصيات التى حازت ثقة الباشا عبود النصرانى الذى كان كاتباً للخزينة ويتقاضى مرتباً كبيراً ووصلت ثقة الباشا فيه لدرجة انه رغب فى توليه الدفتردارية (٣٢) .

وفى الوقت الذى أشفق فيه محمد على على بعض الاقباط وخصهم برعايته نجده يقبض بيد من حديد على نواصى الجبابة والمقيمين على الاموال الذين جعلوا همهم الاستفادة من المصائب التى تحيق بالجمهور فنجده يفهم جرجس الجوهري ٤٨٠٠ كيس كان قد استولى عليها بغير حق (٣٣) كما انزلوا قوائم البلاد والحصص التى كانت تحت التزام جرجس الجوهري الى المزاد فاشتراها القادرون والراغبون (٣٤) ، وما حدث مع المعلم جرجس الجوهري لم ينج منه باقى متولى الحسبة فى الاقاليم ثم أعاد العمل معهم مرة أخرى فاستخلص منهم أموالا كثيرة فاضطر المعلم جرجس الجوهري الى الفرار والالتجاء الى المماليك خشية تجدد ذلك الارهاق (٣٥) .

وفى سنة ١٨١٠ بدأ محمد على يشقته فى أن موظفى الروزنامة يختلسون مبالغ كبيرة من أموال الدولة ويستولون عليها ولذا عين خليل أفندى ليعمل مراقبا للروزنامة وأصدر تعليماته بأن كل الاوامر الصادرة من الروزنامة يجب أن تمر أولا على هذا المسئول بالذات وأن تمهر بثوقيه ، ولم تحقق هذه الاجراءات الاثر المطلوب لان موظفى الروزنامة واصلوا خداع الحكومة وقد اعتقل كبار الاقباط أكثر من مرة فى سنة ١٨١٠ بتهمة الاختلاس وعلى رأسهم المعلم غالى ، ولا شك أن هذه الاتهامات كانت تقوم على أساس قوى وان يكن اعتقال هؤلاء الموظفين الاقباط — الافندية — البارزين قد زود محمد على بوسيلة لانتزاع غرامات كبيرة منهم وما أن تؤدى تلك الغرامات حتى كان يعينهم من جديد فى مراكزهم السابقة (٣٦) .

ومن هؤلاء كما جاء فى رواية الجبرتى المعلم غالى والمعلم جرجس الطويل وأخيه وفلتىوس وفرانسسكو وقد أغلقت ديارهم وأخذوا دفاترهم لحاسبتهم بموجبها وقرر عليهم بواسطة حسين أفندى الروزنامى سبعة آلاف كيس بعد أن كان قد طلب منهم ثلاثين ألف كيس .

كذلك اتبع نفس الاسلوب مع ثلاثة من كتبة الاقباط الذين كانوا يعملون فى قياس الاراضى بالمنوفية لانهم « أخذوا البراطيل والرشاوى » ويعد أن تدخل البعض لدى الباشا أفرج عن هؤلاء الاقباط بعد أن صالحوا على أنفسهم بأربعة وعشرين ألف كيس وبعدها نزل فرمان الرضا عن

المعلم غلى ورفاته وخلع الباشا عليه خلعا ونزل له عن أربعة آلاف كيس من الاربعة والعشرين ألفا كيس المطلوبة فى المصالحة (٣٧) .

وقد تعرض كبار المسئولين المسلمين لنفس المعاملة فقد اتهم حسين أفندى الروزنامجى من جانب عدد من مرعوسية بتهمة الاختلاس فى سنة ١٨١٣ وحين عجز عن رد المبلغ فصل من وظيفته نهائيا وذلك رغم أن حسين أفندى ربما كان ضحية حسد وتأمر مرعوسية وجشع الباشا .

ولهذا دمغت رقابة الباشا بأنها لم تكن عادلة باستمرار وان كانت أحيانا مجرد حيلة هدفها الابتزاز كما أن إجراءاته كانت مسكنات مؤقتة وعندما انشغل بأمور أخرى استشرى الفساد وأصبح جزءا لا يتجزأ من الإدارة المالية برمتها ، مما جعله يصدر أوامره الى مديرى بعض الاقاليم بضرورة تحصيل الاموال المتأخرة فى ذمم بعض النصارى الكتاب فى جهات مديريتهم (٣٨) .

وان كان هذا لا ينفى وجود أكثرية فى عهده من الموظفين الاقباط المستقيمين الذين لم يكن يخشى منهم ضرر .

كما أنه كانوا الذين اعتنقوا الاسلام حين منحهم منحا نقدية وعينهم فى الوظائف الحكومية (٣٩) .

ومعوما فقد كان محمد على يشجع الكفاءة حيثما وجدت وتتضح سيلاسته الحرة فى أنه أنعم بلقب البكوية على كثير من المسيحيين وهو أمر ظلت ممتلكات الدولة العثمانية لا عهد لها به حتى استحدثه محمد على ، فقد تولى باسيليوس بك وهو من الوطنيين الاقباط منصب مدير الحسابات .

وفى ظل التسامح كان من الطبيعى أن يقبل الاقباط جميعا الا القليل منهم ليتعلموا الكتابة لأن جلهم يعدون لشتغل وظائف الكتابة وقد بلغ عدد الاطفال الاقباط فى المدارس حوالى الفين وما يكاد الفنى يتعلم القراءة والكتابة حتى يقبل على البحث عن وظيفة فهو يؤثر أن يكون كاتباً ضئيل اليراد على أن يكون صانعا يكسب المال الوفير ذلك بأن الحصول على

لقب أفندى هي مطمح اسمى من السعى وراء الفنى فى ذلك العهد وكان هذا الشعور متغلغلا فى المجتمع الشرقى كله وعقبه كآداء تحول دون انتشار الرخاء (٤٠) .

ولهذا نجد الاقباط يقومون بالتعليم الدينى الذى احتضنته بعض الارساليات وبخاصة الارسالية الانجليزية لأن غرضها كان انشاء كلية تدريبية للشبان الاقباط لتخريج القسس للكنيسة القبطية غير أن هذه الفكرة لم تنجح بينما نجحت الجمعية فى انشاء عدة مدارس درست فيها العلوم واللغة وأقبل الاقباط عليها لأن محمد على كان يوظف خريجي هذه المدارس فى أغلب الأحيان (٤١) .

كما أقبلوا أيضا على مدارس الارساليات الالمانية التى يقال أنه كان لها دور نشط فى تعليم الاقباط (٤٢) ، وفى الوقت الذى أقبل فيه الاقباط على مدارس محمد على من أجل الحصول على لقب أفندى وتولى المهام الادارية نجدهم يرغبون عن التعليم الدينى لأنه لم يكن يستهوى نفوسهم أو بعبارة أخرى لم يكن يعد مطمحا لهم .

والدليل على ذلك هو فشل جهود الالمان الذين جاءوا فى سنة ١٨٢١ من أجل تعليم اقباط مصر تعليما دينيا وتم اغلاق المدرسة التى انشئت فى سنة ١٨٤٠ بعد أن لقيت أعراضا من اقباط مصر (٤٣) .

وهكذا ظل الاقباط متمسكين بالتعليم المدنى الذى يؤهلهم للمناصب الهامة فى الدولة سواء كان ذلك قبل عهد محمد على أم فى ظل حكمه الذى رفع من شأن الكثيرين منهم بدرجة لم يألوها من قبل ، « وقد بلغت مرتبات الكتبة الاقباط وغيرهم من المستخدمين ٢٠ ألف كيس . وهذا يدلنا على كثرة اعداد الموظفين الاقباط وغيرهم فى الدولة » .

أما الموظفون الاتراك فكانت لهم مكانة خاصة فى المجتمع ونفوذ واسع على بقية المواطنين المصريين سواء أكانوا من المسلمين أو الاقباط اذ كانوا يشغلون الوظائف الهامة التى لا يرقى اليها الاقباط ورغم قلة عددهم فقد تشكلت منهم الارستقراطية الحاكمة كما استمتع « العثماني » استمعا

كاملا بما فى ايديهم من سلطة حتى بدا أنها أصبحت وفقا على هذه الاقلية
اما الخضوع فكان من نصيب الاكثرية من أهل البلاد الاصليين ويعمل
معظم الاتراك القاطنين فى العاصمة فى خدمة البلاط والحكومة وهناك عدد
آخر من الموظفين الموزعين فى ارجاء البلاد (٤٤) .

واذا عدنا قليلا الى الوراء نجد أن بعض الاتراك قد شغلوا وظيفة
المحتسب كحسن أغا محرم الذى فصل من وظيفته فى سنة ١٨٠١ ، وطولب
بمائتى كيس مقدار الحسبة فى الثلاث سنوات التى تولاها أيام
الفرنسيين (٤٥) . ومنهم أيضا مصطفى أغا كرد الذى اشتهر بتشدده فى
ممارسة وظيفته اذ كان يطوف ليلا ونهارا بالاسواق ويقبض على التجمعات
بأدنى سبب ويضرب من يصادفه راجعا من سهره أو يقطع من أذنه
أو أنفه (٤٦) .

ولما كان الموظفون الاتراك يحظون بمكانة خاصة فى المجتمع وظل
هذا الوضع قائما أصبح من المتعذر تغييره فجأة ، لهذا كان من غير الانصاف
القاء مسئولية بقاء هذه المكانة واستمرارها على عواهن محمد على لأن
الوالى قد بذل كل ما فى وسعه لتغيير تلك الحالة أو تعديلها طبقا لمقتضيات
الظروف بمحاولة ضرب الاتراك المتسلطين المعروفين بعزة النفس ومحاولة
احلال المصريين محلهم (٤٧) .

ولما كانت الحكومات فى بلاد الشرق هى المصدر الاكبر لاي قسوة
اجتماعية منظمة فلا تستطيع أى طبقة أن تمارس سلطة ذات شأن خارجها
لانه لم يكن هناك الا أفراد قلائل لهم من الاستقلال الاقتصادى ما يمكنهم من
المخاطرة بالتعرض لمعارضتها وعداوتها وبسبب هذا الترابط القوى بين
القوة الاقتصادية والسياسية وبسبب الفقر وسوء الحال الذى تعانيه
الاجلبية العظمى للسكان كانت وظائف الحكومة من مخصصات الطبقة العليا
وقد كانت مكانة الموظف الحكومى عالية لسببين أن الحكومة ومن ينطقون
بلسانها يتمتعون باحترام شديد وخشية أكبر والثانى أن الموظف الحكومى
يحتمل أن يكون منتميا الى طبقة اجتماعية عالية ، واذا كان الاتراك قد
استأثروا بالوظائف العليا فيعزى ذلك الى تكاتفهم الشديد فى محاولتهم
الحيلولة دون اقتحام الوظائف الحكومية وشغلها بغيرهم أو الى الاضمحلال
والخمول الذى تخيم على المجتمع المصرى قرونا طويلة (٤٨) .

وهكذا كون هؤلاء الاتراك هيئة احتكرت اسرار الادارة وأساليبيها المعقدة ومن ثم احاطوا أنفسهم بهالة من التمجيد بالاضافة الى تمتعهم برواتب ترتفع من وقت لآخر ولا تخضع لتقلبات الربح والخسارة وقيلهم بعمل نظيف حتى أطلق عليهم اسم أصحاب الياتات البيضاء وأصبحت هذه الطبقة - الموظفون أو الافندية - طبقة جديدة فى المجتمع لها احترامها وحرصت على كيانها الذاتى وخاصة من قبل الحكومين (٤٩) .

وقد شكل هؤلاء اعدادا لا بأس بها ويتضح ذلك من المرتبات التى خصصت لكبار الموظفين والتى بلغت ٣٩٨٠٠ كيس (٥٠) .

ولما كان محمد على يؤمن بضرورة خلق الصفوة الفعالة فقد حرص على ربطها بالحكومة بأقوى الروابط واذا كانت هذه الصفوة تتكون فى بداية عهده من الممالك والعقلاء فانه لجأ فيما بعد الى طريقة الاختيار أو الفرز بمصطلح العصر من بين تلاميذ معاهده الدراسية ، ولم يكن هؤلاء من رجال الحرب بل هى ارسنقراطية الفنيين الذين أعدوا اعدادا خاصا لمواجهة التطورات الجديدة وتعقيدياتها (٥١) ، وفى نفس الوقت الخضوع التام لمحمد على ويتضح ذلك مما ذكره الباشا بنفسه حين قال « وحيث انى قد رببتكم وعلمتكم القراءة والكتابة فى المكاتب وأوصلتكم الى ما أنتم فيه من الدرجات وجعلتكم أولادا لى وصرت لكم أبا بحق وجب أنكم لا تمتنعون عن قبولى أبا لكم ويشتم من هذه العبارة أنه فرض عليهم نوعا من الوصاية الابوية التى تزرع بها لفرض تعليماته وأوامره ورغم هذا فان معظم الخطر الذى كان يهدد اصلاحات الحاكم ناجم عن أسلوب الاتراك فى التعامل اذ كانوا أشد مراسا فى معارضة الباشا من أية جماعة أخرى وطنية أو اجنبية ولم يكن كبار الموظفين يجرؤون على المعارضة العلنية فهم يظهرن خضوعهم وطاعتهم العمياء ولكنهم من جهة أخرى يعطلون جميع الاوامر والتعليمات التى يصدرها محمد على وجميع الاصلاحات التى يريد ادخالها اما بجهودهم واما بتنفيذهم اباها تنفيذا خاطئا ينطوى على سوء القصد والنية مما يؤدى الى وقوع كارثة .

لذلك كانت كل مجهوداته من أجل الاصلاح مصيرها الفشل مادام العثملى يتملقون بما تسبقه عليهم حكومته من نفوذ وسلطان لهذا يقال

أن أسوأ كارثة حلت بحكومة محمد على هى الحاجة الماسة الى استخدام موظفين اترك لشغل الوظائف العامة (٥٢) . اذ أن هؤلاء الاتراك وبخاصة المقيمين فى مصر كانوا من حثالة القوم اذ أتوا من أجل الحصول على وظائف يثرون عن طريقها ومن الممكن أن يقال عنهم أن فيهم كل ما فى جنسهم من نقائص فهم جميعا عدا القليل منهم أقرب الى أن يكونوا افرادا لا يعتنقون أى مبدأ نبيل ولهذا اعتبر هؤلاء الموظفين مسئولين عن ابشع ضروب الاسراف والطفيلان (٥٣) .

وحتى الذين اختارهم محمد على وارسلهم فى بعثاته الى أوروبا عادوا الى مصر دون أن يحرزوا أى تقدم ملموس لانفصالهم عن الاختلاط بالمجتمع الذى عاشوا فيه فعادوا وهم أشد تعصبا وأكثر عداوة ، ورغم هذا القصور من الاتراك فقد كان لانباء الروزنامة والايتم الاسبقية فى الالتحاق بمدرسة المبتديان اذ كان ديوان المدارس يعتبر هؤلاء الايتام غلمانا « لولى النعم » كما كان بالمدرسة أيضا طائفة من مماليك الباشا يتعلمون اللغة التركية على أيدي معلمين أحضروا خصيصا لهذا الغرض (٥٤) .

كذلك تقدم بعض الاتراك بقاء أولادهم فى المكاتب وتم قبولهم على أن تؤخذ الضمانات على آبائهم (٥٥) ، غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا الا وهو سيطرة الموظفين الاتراك التامة على مقاليد البلاد فسرعان ما بدأ محمد على ينهض بتعليم الاهالى المصريين ليحملوا جزءا من هذا العبء الادارى الذى كان يقع على كاهل الاتراك غير الكفاء وبالفعل أوجد هذا الاتجاه واعنى به التعليم الحديث ظهور طبقة من الافندية الجدد سواء من المصريين أو الاتراك الذين لعبوا دورا كبيرا فى بناء الدولة الحديثة سواء كانوا من كبار الافندية أو صغارهم « ويلاحظ أن نظام التعليم فى عصر محمد على كان اجباريا من أوله الى آخره لأن طريقة التجنيد امتدت حتى شملت التعليم نفسه اذ كان يطلب الى الجهات المختلفة أن تقدم عددا معيناً من الاطفال الصغار يرسلون الى المدارس العامة حتى تتكفل الحكومة بطعامهم وكسائهم ومسكنهم وتعليمهم على نفقتها (٥٦) .

وقد كانت هذه المحاولات تقابل بصدود عنيفة من قبل الشعب وفى بعض الاحيان الاخرى بقبول بمحض ارادتهم ، وهكذا كان يتنازع الاهالى عاملان عامل التخلص من نفقات المعيشة بالنسبة لابنائهم لأن الحكومة كانت تتكفل بمصاريف التعليم ولانهم يصبحون فى حالة احسن بكثير من حالتهم بين ذويهم والعامل الثانى ينطوى فى أساسه على خوفهم من احتجاز ابنائهم والحاقهم بالجيش ودفعهم الى اتون الحرب .

والواقع أن التعليم الحديث لم ينشأ نشأة طبيعية أى يبدأ بالمرحلة الابتدائية ثم الثانوية ثم العالية فنجده يبدأ بالاخيرة لشدة الحاجة الى المتخصصين (٥٧) . كما أنه كان تعليميا عنصريا ينتمى فيه الطلاب الى منبعين جنسيين مختلفين فعلى حين يقتصر دخول أبناء الممالك والشراكسة على المدارس الحربية كانت قلة من اهالى البلاد الاصليين تهم المدارس الطبية والبيطرية والخدمات الادارية وهكذا كانت القيادة من نصيب الممالك والاتراك بينما اقتصرت الوظائف التى تولاها أبناء الشعب على العمل فى دواوين الحكومة (٥٨) .

وربما كانت نظرة محمد على للتعليم فى البداية عنصرية حين اهتم بارسال أبناء الممالك والاتراك الى البعثات ثم اردفهم بأبناء المصريين . أو ربما اضطرته الظروف الى ذلك مما يجعلنا نلتمس له العذر « اذ كانت البلاد تعاني من تأخر شديد وكان الفلاح المصرى لازال يخشى المدرسة ويبغضها بفضته للخدمة العسكرية رغم التسهيلات والفوائد التى كانت تعود عليه من جراء التعليم (٥٩) .

أما الازهريون فقد احتاجوا الى وقت أطول حتى يدركوا مزايا التعليم العصرى ومن هذا المنطلق نشأ البعض عن محمد على تمهده واختصاصه بالاعتماد على الاتراك والمماليك دون المصريين معززين وجهة نظرهم بأن المصريين هم الذين كانوا يكرهون التعليم الحديث (٦٠) .

وليتغلب محمد على على هذا الاتجاه كلفه شيوخ البلاد باستمجال ارسال التلاميذ الذين يخصصون كل مديرية الى مكتب أبى زعل ومع كل منهم وثيقة ضمان بختم شيخ بلده ولم يقتصر الامر على ذلك بل أن الحكومة

كان من سلطاتها معاقبة التلاميذ المهلين والتدخل فى حياتهم الخاصة فقد عوقب تلميذ لانه تزوج بدون ترخيص وجوزى آخر لتزوجه وتغيبه بدون اجازة فتم ضربه ٣٠٠ زخمة أمام الطابور بعد طلاق زوجته وحرمانه من الاجازة التى تمنح يوم الجمعة لمنع التلاميذ من ذلك (٦١) .

وفى الوقت الذى كان فيه محمد على متشددا مع المصريين نجده على العكس من ذلك يولى اهتماما كبيرا لابناء الشراكسة والاكراد والارمن ويعطيهام امتيازات كبيرة ليثبثهم على التعليم فقد الحق بالمدرسة التجهيزية التى انشئت فى سنة ١٨٢٥ خمسمائة من أبنائهم ليتعلموا فنون الحرب وعين لهم المعلمين والنظار والضباط وقام بصرف مرتبات شهرية وكساء ومأكل يكفيهم بل يزيد عما يحتاجونه وكانت هذه المدرسة تعد لمدارس الطب والمشاه والفرسان والبحرية والمهندسخانة وأركان الحرب ولوظائف الدواوين الصغرى فهى تجمع بين التعليم المدنى والتعليم الحربى وان كانت الصفة الحربية تغلب عليها وقد أخذ عدد تلاميذ هذه المدرسة فى الزيادة حتى بلغوا فى سنة ٢٣ ١٢٠٠ تلميذ منهم مائتان من المصريين ومائة وخمسون من الترك ومائتان وخمسون من غلمان الممالك أى أن العنصر الغالب فى هذه المدارس كان من غير المصريين (٦٢) .

وكان الغرض من انشاء المكتب العالى بالخانقاه سنسنة ٣٦ تعليم ممالك الباشا واليتامى من أبناء الممالك والاطفال الآخرين الذين يحظون بعطفه مع أنجال الاسرة الحاكمة وقد تلقى العلم به من أبناء محمد على الاميران عبد الحليم ومحمد على بك ولهذا كان تلاميذ المكتب العالى يميزون عن زملائهم فى المدارس الاخرى فى الطعام والمرتبات فبينما كان تلاميذ المبتديان لا يتناولون من الحكومة فى كل شهر الا ستة قروش تزداد الى سبعة ثم الى ثمانية حتى اذا التحقوا بالتجهيزية أخذوا عشرة قروش ثم بالخصوصية خمسة عشر قرشا كان التلميذ الملتحق بالفرقة الخامسة وهى أدنى الفرق بالمكتب العالى يتناول فى كل شهر عشرين قرشا وتلميذ الفرقة الاولى وهى أعلى الفرق ستين قرشا وقد حدد عدد التلاميذ فى المكتب سنة ١٨٤٢ بمائتى تلميذ ، ولكن الامتيازات التى كان يتمتع بها تلاميذ المكتب كانت كفيلة بأن ترغب كل الناس فى تقييد أولادهم فيه حتى

وصل عدد تلاميذه بعد ثلاث سنوات الى ٣٩٣ تلميذا ثم اضطردت حتى وصلت الى ٥٦٣ تلميذا وكان معظمهم من أبناء موظفى القصور وغلمان الخديوى وأولاد الاعيان وكبار الموظفين وبعض الاجانب ثم اخذ عددهم فى الزيادة حتى وصل فى سنة ٤٧ الى ٦٤٠ تلميذا ، ونظرا لهذا الاقبال كان لابد من الشروع فى تنظيم بناء المكتب على ان يتسع لالف تلميذ .

وحتى البعثات التى ارسلت الى أوروبا كبعثة سنة ٢٦ نلاحظ ان تلاميذها كانوا من أصل أرمنى أى عثمانى واقتصرت دراستهم فى هذه البعثات على الادارة الحربية والمدنية والبحرية وفن السياسة اما المصريون الذين دخل آباؤهم فى خدمة الباشا فقد خصصت لهم المواد الاخرى كالطب والعلوم الميكانيكية والزراعية .

وعندما عاد أعضاء هذه البعثة كانوا عون الحكومة فيما انشأت من مدارس ومؤسسات علمية وحربية واقتصادية ومن هؤلاء مختار بك أول مدير لديوان المدارس وأرتين بك الذى عين بعد عودته عضوا بشورى المدارس ثم سكرتيرا للوالى ثم مديرا للشئون الخارجية وحسن باشا الاسكندرانى الذى أصبح فيما بعد ناظرا للبحرية المصرية واسطفان بك الذى اشترك مع أرتين بك فى عضوية شورى المدارس ثم عين ناظرا للخارجية ومحمد بيومى أستاذ الرياضيات ورغاعة ومظهر باشا المهندس المصرى الذى تقلد بعد ذلك نظارة الاشغال (٦٣) .

والحقيقة أن محمد على كان يرمى من ارسال البعثات الى تكوين فئة من المصريين المثقفين لا يقلون عن أرقى طبقة مهذبة فى أوروبا وأراد من جهة أخرى أن تجد مصر من خريجى هذه البعثات كفايتها من المعلمين فى مدارسها العالية والقواد والضباط لجيشها وبحريتها وادارة حكومتها .

كما كان الغرض من البعثات أيضا هو تعلم اللغات الاوربية ودراستها للتخصص فى مختلف المهن كما أعدت مدرسة الحاسبة الكتبة والمحاسبين للادارات والمصالح المختلفة (٦٤) ، وقد أنشئت فى سنة ٢٩ لتدريب الموظفين على طرق الحاسبة الحديثة (٦٥) وكان الغرض من انشائها فى

بداية الامر محدودا وهو تخريج كتبة للجيش ثم أصبحت حاجة الحكومة ماسة اليهم فى الدواوين وبذلك ارتفع عددهم من ٣٠ تلميذا عند انشاء المدرسة سنة ٣٧ الى ٣١٦ تلميذا بعد عدة أشهر (٦٦) . وقد تم تعيين الخريجين فى الدواوين ونشر بيان بالافندية المحاسبين الذين تعلموا فن المحاسبة بالوقائع المصرية كذلك وضع مجال عملهم (٦٧) .

أما من كانوا يدرّبون تدريبا عمليا على المحاسبة ويعدون فى عداد التلاميذ فقد قسموا الى رتب ومنحوا مرتبات تبعالها فأصحاب الرتبة الاولى يتقاضون ستين قرشا ماهية شهرية وبذل كسوة ٥١ قرشا والثانية أربعين قرشا وبذل تعيين وكسوة مثل الاولى والدرجة الثالثة ثلاثين قرشا وبذل تعيين وكسوة مماثل لسابقيهم (٦٨) .

أما عن نظام توظيف خريجي المدارس فقد أرسل الى خزينة المدارس افادة يفهم منها أن تلامذة الفرقة الاولى الذين يوظفون فى اشغال خاصة يمنحون وظيفة الاسبران ، ١٠٠ قرشا شهري والباقيون يظلون حتى تظهر لهم اشغال فيخرجون اليها (٦٩) كما ألقت افادة أخرى ضوعا على الترتيب الذى صدر بشأن توظيف خريجي المدارس الذين يعينون برتبة اسبران ثان بمাহية ١٠٠ قرش وبذل تعيين وكسوة وثانى سنة يأخذ رتبة اسبران اول بمَاهية ١٥٠ قرش وبذل تعيين وكسوة وثالث سنة ان ثبت اجتهداه بمنح رتبة اللازم الثانى (٧٠) غير أن هذا الترتيب بشأن مرتبات وترتب الخريجين صار منوطا بالامر والامتحان العام (٧١) .

وقد بلغت النفقات اللازمة لصيانة معاهد التعليم ودفع مرتبات الاساتذة والموظفين المعينين فيها ثلاثين ألف كيس أى خمسة عشر مليوناً من القروش فى السنة وبذلك يتكلف الواحد فى المتوسط ١٦٠٠ قرش سنوياً أما مرتبات الموظفين المدنيين فقد بلغت وحدها ٣٨٥٠٧ كيس بينما بلغت اعانات زوجات المتوفين وأبنائهم ١٧٨٠٠ كيس .

ومن المدارس التى اهتمت باعداد الموظفين للدولة أيضا مدرسة الفنون والادارة الملكية والزراعة والهندسة والطب :

فمدرسة الفنون كانت تعد الموظفين لجميع المناصب التى تتطلب الملمة بالعلوم الطبيعية والرياضة ولما كان محمد على فى حاجة الى عدد كبير من الموظفين المثقفين ثقافة جديدة لمساعدته فى ادارة ما انشأته حكومته من دواوين ومصالح واقلام فقد بادر بإنشاء مدرسة الادارة الملكية فى سنة ٣٤ واختار لها ثلاثين تلميذا من تلاميذ الدرسة الملكية وعين للتدريس بها اثنين شكرى افندى واسطفان رسمى افندى عضوا للبعثة الى فرنسا اللذان تخصصا فى دراسة الادارة الملكية (٧٢) .

وكانا يقومون بترجمة دروس الادارة المدنية وإعدادها ولما كان من اغراض المدرسة تخريج مترجمين وموظفين لفروع الادارة المصرية اشارت اللائحة الى أن تقدم لهم كتب فى التاريخ باللغة الفرنسية وتترجم لهم ومن أجل حصول ائتلاف التلاميذ بالمصالح المصرية تقدم للمدرسة نستختان من الوثائق المصرية وتترجم لتلاميذها واذا ما انتهوا من دراستهم النظرية ونجحوا فيها كان عليهم أن يهرنوا عمليا على الادارة المصرية غير أن هذه المدرسة لم تدم طويلا اذ سرعان ما الفيت بعد عام وبضعة أشهر من انشائها ونقل تلاميذها الى مدرسة اللسن (٧٣) .

اذن كان الحصول على لقب افندى ليس من الامور السهلة بل كانت هذه الوظيفة تتطلب جهدا كبيرا ويخاصة فى الدراسة النظرية والعملية .

أما مدارس الزراعة فكان الغرض عند انشاء أول مدرسة فى سنة ٣٠ هو تحصيل فن الفلاحة وعلم الزراعة ، وعين لها ناظرا هو محمد افندى الادرنلى وسعد بمجلس من المدرسين وبلغ عدد طلبتها ١٢٠ تلميذا خصص للممتازين منهم ١٥٠ قرش والمتوسطين ١٠٠ قرش والمتأخرين ٨٠ قرش بالاضافة الى بدل كسوة هو ٣٣٠ قرش ثم تحولت من غرضها الاول الى تعليم الطلبة ليكونوا موظفين فى دواوين الحكومة ومصالحها ثم رؤى عدم ضرورتها بعد تنظيم التعليم الى ابتدائى وتجهيزى وخصرصى .

كما تم انشاء مدرسة أخرى فى سنة ٣٣ فى شبرا الخيمة مما مكن التلاميذ على المران العملى لانها كانت تقع فى وسط زراعى كما مكنت الاساتذة من تطبيق نظرياتهم العملية وخصصت الحكومة مائة فدان بجوار

حديقة شبرا ليقوم على الزراعة بها أعضاء البعثة الزراعية الذين عادوا من أوروبا على أن يعلموا ثلاثين شخصا من أبناء كبار مشايخ البلاد والأغنياء المقتدرين وقد وعد محمد على بالانعام على كل منهم بعد عودته الى بلده بمائة فدان رزقة بلا مال على أن يعلموا أولاد الفلاحين وبينما اقتضرت هذه المدارس الزراعية على العنصر المصرى نجد عزوفا من الاتراك عن الانضمام اليها او حتى تعليم اولادهم فيها (٧٤) .

ومن هنا يتضح لنا أن الاتراك ظلوا لفترة طويلة يتولون المناصب الادارية الكبرى بينما ظل المصريون تحت رئاستهم رغم محاولات محمد على احلالهم محل الاتراك .

أما مدرسة الهندسة فقد بلغ عدد تلاميذها ١٢٠ تلميذا (٧٥) وكان القرض منها تخريج مدرسين للرياضة بالمدارس الاخرى ومعينين بالهندسخانه وعين محمد بيومى أفندى بعد عودته من فرنسا بمدرسة الهندسخانه وتقرر الاستغناء عن المدرسين الاجانب وتعيين مدرسين من التلاميذ الذين ارسلوا الى فرنسا ورجعوا قبل اتمام دراستهم كما عين لفيفا من المدرسين لتدريس العديد من المواد الاخرى منهم احمد فايد أفندى وابراهيم رمضان أفندى واحمد دوقلى أفندى وعبد الرحمن أفندى وتلميذان متخصصان فى هذه المواد لاعادتها .

وكان ذلك بدء استخدام المدرسين المصريين بمدرسة الهندسخانه ، وفى السنوات الاخيرة من حكم محمد على كان هؤلاء قد استقلوا بالتدريس فيها دون الاجانب وبعد سنة ٣٧ قوى العنصر المصرى فى هيئة التدريس غير أن شالية التلاميذ لم تكن قوية بالدرجة التى تؤهلهم للمستوى اللائق بالعلوم الهندسية فتم فصل اثنين وستين تلميذا والحقوا بالجيش ، بعد ذلك رأى لامير أن تدبير الوظائف لخريجي المدرسة يشجع تلامذتها وينشطهم فطلب تعيين بعضهم مدرسين بالمدرسة التجهيزية وبعضهم الآخر بقلم الهندسة بديوان المدارس او معيدين بالمدرسة التى تعلموا بها وقد ساعد هذا على تقدم المدرسة ونجاحها فى تخريج عدد كبير من المهندسين والمدرسين المصريين وقد قسمت المدرسة الى ثلاثة أقسام قسم يعنى

بتخريج مدرسين للرياضة والثانى لتخريج مهندسين للمصانع والثالث لتخريج مهندسين للاشغال العامة (٧٦) . كما كانوا يمنحون رتبة الاسبران الاول (٧٧) . لكن ادارة المدرسة ظلت بأيدي الاتراك فكان يديرها اربعين بك ثم خلفه بعد ستة أشهر حكاكيان أفندى بالاشتراك مع لامبير (٧٨) .

ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا الى أن بيومى أفندى كان استاذا لجيل من المهندسين بأكمله اذ تتلمذ على يديه من كان يصغره سنا ولم يأنف أن يتتلمذ على يديه من كان يكبره سنا أيضا أمثال سلامة باشا ومحمود باشا الفلكى واسماعيل باشا محمد وعامر بك وكلهم من نوابغ المصريين فى القرن التاسع عشر (٧٩) .

أما مدرسة الطب فكان قوامها ١٥٠ طالبا وقد اقترح على الوالى ارسال الطلبة الى فرنسا كل أربع سنوات لامداد المدرسة بأساتذة وطنيين على أن يكون هؤلاء من أكفأ خريجي المدرسة وقد شار جدل طويل حول المناصب التى يقلدونها والوظائف التى يطلب منهم أداءها وقد وضع مجلس ادارة المدرسة الوظائف التى يعهد اليهم القيام بها كترجمة الدروس وشرحها للطلبة مع التمرين عمليا على العلوم التى درسوها وقد أدرك مجلس المدرسة أن المستقبل لهؤلاء المعلمين المصريين وأن اليوم الذى سيعهد اليهم بالتدريس فيه للطلبة مستقلين لن يكون بعيدا لهذا رأى أن يبدأ بأن يعهد اليهم تدريجيا بتدريس مبادئ علوم الطب حتى يتمكنوا من التدريس فى المستقبل مستقلين دون مساعدة الاساتذة الاجانب وأن يرافقوا الاساتذة فى عياداتهم وحفظ الملاحظات وتطبيقها عمليا ، كما تم منحهم رتبة اليوزباشى ، ٦٥٠ قرشا كل شهر أما الذين عادوا بعد عامين فقد منحو رتبة الصاغ أسوة بالاطباء الاوروبيين وخصص لكل منهم مرتب شهري قدره ألف قرش .

وقد ظلت الحكومة على سياستها فى تشجيع أوائل الخريجين وتمصير الدراسة فكانت تعين النابهين من المتخرجين فى وظائف خوجات ثوان أو معيدين أو تبعث بعضهم الى فرنسا من وقت لآخر وفى سنة ٤٥ تولى وكالة المدرسة أحد خريجها الاوائل محمد أفندى الشافعى وبذلك غلب العنصر المصرى فى مدرسة الطب وكان ذلك من أعظم العوامل شأنا فى

توظيف المدرسة اذ برهنت على قدرتها فى الاكتفاء بنفسها فى التدريس والادارة ، غير أن عدد تلاميذ المدرسة أخذ فى النقصان عقب لوائح سنة ٣٦ ثم سنة ٤١ حتى أصبح ملائما للظروف اذ أخذ مجال العمل أمام الاطباء يضيق كما أن المجال الرئيسى وهو الجيش ضاق كثيرا بعد انقاص عدده (٨٠) هذا بالاضافة الى أن الديوان كان يبقى التلاميذ الوسط والدون للاعادة أو يستغنى عنهم ويلحقهم بمدرسة السوارى (٨١) ، أو ارجاع غير الاكتفاء منهم الى المدرسة وقيدهم بها مع التلاميذ (٨٢) .

ومن المصريين الذين اشتهروا فى الطب على هيئة الذى عين مدرسا بمدرسة الطب وابراهيم النبراوى الذى كان عضوا فى بعثة سنة ٣٢ وعند عودته عين مدرسا والدكتور أحمد حسن الرشيدى الذى عين مصححا ومحبرا بها ، حسين غانم الرشيدى مصححا أيضا وعيسوى النبراوى وكان مترجما ومحمد الشباسبى وعين مدرسا لعلم التشريح ومحمد الشافعى مدرسا للأمراض الباطنية ثم تولى ادارة مدرسة الولادة ثم عين وكيلًا لمدرسة الطب ثم مديرا بها (٨٣) . كما تم تعيين ستة من أعضاء البعثات من اولاد العرب فى وظيفة أساتذة مساعدين بمدرسة أبى زعل (٨٤) .

وأخر المدارس التى عنت بتخريج الموظفين للدولة هى مدرسة اللسن وقد بلغ عدد تلاميذ هذه المدرسة أول أنشائها خمسين تلميذا انتقاهم رفاعة من مكاتب الاقليم ثم زادوا الى مائة وخمسين وفى سنة ٤١ قررت لجنة تنظيم المدارس أن يكون العدد ستين وظلت مدرسة اللسن محتفظة بنحو هذا العدد حتى نهاية عصر محمد على وهما يذكر بالفخر لمدرسة اللسن أن نفرا من تلاميذها شغلوا بعد تخرجهم فيها مناصب التدريس بها وفى سنة ٣٩ تخرج أول فريق من تلاميذ المدرسة فعين بعضهم مدرسين للغة الفرنسية والبعض الآخر مدرسين للغة العربية فحطوا محل أساتذتهم ولما انشئ قلم الترجمة سنة ٤١ ألحق به كل خريجى المدرسة كلهم وكانوا لا يمنحون الرتبة حتى يترجم كل منهم كتابا يحوز الرضا السامى وكانوا يظلون حينًا بالمدرسة بعد تخرجهم تحت الطلب حتى اذا احتاجت مدرسة أو مصلحة الى احدهم استدعته ومنحته الرتبة ومرتبها (٨٥) .

أما عن الغرض الاساسى من تأسيس مدرسة اللسان فكان تخريج مترجمين لخدمة المصالح والمدارس الحكومية ولما وضعت قوانين التعليم ولوائحه سنة ١٨٣٦ أصبح الغرض منها تخريج المترجمين وامداد المدارس الخصوصية الاخرى بتلاميذ يعرفون اللغة الفرنسية (٨٦) .

وقد عهد بآدارة المدرسة لرفاعة الطهطاوى وكان يشرفا على المدرسة من الناحيتين الفنية والادارية كما كان يرأس لجنة الامتحان ويمتحان التلاميذ كما عين فى المدرسة نخبة من مشايخ الازهر الممتازين لتدريس اللغة العربية وفى سنة ٤٥ الحق بالمدرسة قسم لدراسة الادارة الملكية العمومية لتخريج الموظفين الاداريين فى المديرية والمصالح وعاشت مدرسة اللسان نحو خمسة عشر عاما بدأت تسيطر على شئون الثقافة العلمية فى مصر (٨٧) .

كما تمكنت مدرسة اللسان بفضل رفاعة الطهطاوى ان تخرج اكثر من مائة مترجم خلال عشر سنوات . وقد عين الفوج الاول من خريجي هذه المدرسة فى مختلف الوظائف بدواوين الحكومة (٨٨) .

من ذلك يتضح ان هدف الدولة من التعليم سواء فى المدارس أو بإيفاد البعثات هو تخريج الموظفين للحكومة وتعيينهم فى الدواوين والمصالح المختلفة وبذلك أوجد التعليم طبقة من الاداريين أو الافندية الذين قاموا بمهامهم على خير وجه سواء فى الوظائف العامة أو فى التدريس ، ولا نعننى هنا بطبقة الافندرية من عملوا بالتدريس فقط بل كل الذين شغلوا الوظائف الحكومية عموما وأطلق عليهم لقب أفندى .

وكانت سياسة قصر التعليم الدنيوى والفنى على اعداد موظفى الحكومة ومستشاريها ذات أثر فعال فى جعل الاجيال الناشئة من المصريين تنظر الى التعليم الدنيوى كوسيلة للدخول فى سلك الخدمة المدنية فحسب وقد كانت الخطوة التالية فى هذا الاتجاه هى النظر الى التعليم مهما كان قاصرا على انه يؤدى الى الوظيفة الحكومية (٨٩) .

فبالنسبة للمدارس فقد أنشأ محمد على مجالس لادارتها وعين فيها العديد من الموظفين غير أنها أبطلت في أواخر عهده بعد أن غلب العنصر المصرى فى التدريس وفى تولى مناصب النظارة ، وإذا كانت هذه الوظيفة فى البداية قاصرة على المهام الادارية الا أنها لم تلبث أن رأت الحكومة أن يكون الناظر ذا مهارة فى جميع الدروس وهكذا دخل الناظر السلك الفنى بالمدرسة وأصبح أستاذا يحزق الدروس التى تدرس للتلاميذ (٩٠) .

كما كان الباحثخوجة أى رئيس المدرسين يجمع هو الآخر بين مهامه الادارية والفنية (٩١) . وكان هؤلاء الموظفون أما يعاقبون فى حالة اهمالهم فى عملهم أو يمنحون زيادة فى مرتباتهم تشجيعا لهم لممارسة عملهم باجتهاد (٩٢) وكان صاحب هذه الفكرة رفاعة الطهطاوى ، كذلك كان المدرسون يخضعون لاشراف دقيق من قبل ديوان المدارس .

وإذا كان مديرو ومدرسى المدارس الخصوصية فى بداية عهدها من الاجانب الا أن الحكومة أخذت فى الاستغناء عنهم واحلال المصريين محلهم الذين عادوا من بعثاتهم وان بقيت بعض العناصر الاجنبية القليلة كمدرس اللغات ، غير أنه فى السنين الاخيرة من عصر محمد على كان مدرسو المدارس الخصوصية جميعا من المصريين الذين تلقوا علومهم فى بلادهم ومنهم من أتم دراسته بأوروبا كما كانت المدارس تفتقى المتفوقين من تلامذتها وتعينهم معيدين ثم ترقى بهم فى سلك التدريس وهو نظام طيب قصد به امداد المدارس بنخبة من المدرسين المصريين المتفوقين ولم تكن وظائف المعيدين مقصورة على المدارس الخصوصية بل كان من تلاميذ الابتدائى المتفوقين فى مادة من يعين معيدا لدروسها وكان يمنح نصف المرتب الذى يمنحه المعيد بالمدارس الاخرى كما كان يتم تعيين المعيدين فى المدرسة التجهيزية (٩٣) .

والمعيدون فى المدارس الخصوصية والمعيدات فى مدرسة الولادة طبقتان معيدون ثوانى ومعيدون أول والمعيدون لم يخرجوا من زمرة التلاميذ وكانوا يمنحون لذلك ستين قرشا فى الشهر وجراية تلميذ (٩٤) .

كما نجحت مدرسة المهندسخانة فى تخريج أجيال من المدرسين بها وبالمدرسة التجهيزية وقد قام هؤلاء المدرسون والخريجون بترجمة الكثير من الكتب كما استلزم قيام المدرسة تعيين مصريين بها من خريجي مدرسة اللسن لتدريس الفرنسية وترجمة دروسها ومن أبرز مدرسيها صالح مجدى وعبد الله أبو السعود وهما من أنبغ تلاميذ رفاة ومن أنبغ خريجي اللسن .

ومن النظار المصريين الذين تم تعيينهم فى المدارس يوسف كاشف الذى تولى النظارة فى مدرسة المعادن التى أنشئت سنة ٣٤ وكان أول ناظر مصرى يعين فيها (٩٥) .

وهكذا نال الشعب المصرى من التعليم ما لم يكن يؤمله فى السنين الماضية وترقى أبنائه درج الوظائف بعد أن كانت محصورة فى المالك والبكرات وقد امتاز فى هذا الوقت من نبغاء المصريين من كان فخرا لمصر . وكان على رأس هؤلاء مصطفى مختار بك أول مدير للمدارس بمصر فى سنة ١٨٣٦ (٩٦) .

وإذا كان التعليم قد فشل فى أن يتغلغل فى طبقات المجتمع كلها الا انه نجح فى تكوين طبقة ذات عقلية خاصة فى المجتمع تميزت على بقية مجموع الشعب الجاهل ليس بعقليتها فقط ولكن بترائها ايضا بالنسبة للاغلبية الفقيرة وهذه الطبقة هى طبقة الافندية أو الارستقراطية المتعلمة وعلى الرغم من أن التعليم قد انتهى بتكوين طبقة ارستقراطية متعلمة فى شعب مازالت الامية تسيطر عليه فانه ضم التلاميذ الذين أخذوا من كل الاوساط فمنهم أبناء الذوات من الموظفين والعلماء ومنهم أبناء الفلاحين ذوى الجاليلب الزرقاء ومنهم الاغنياء والفقراء .

وقد أدت هذه السياسة الى ادماج بعض قطاعات فى المجتمع المصرى تساوا جميعا أمام الحكومة وفى ميدان العلم لكن من ناحية أخرى أدت هذه السياسة الى خلق طبقة جديدة لم يعرفها المجتمع من قبل وهى طبقة الافندية من أهل البلاد الذين شغلوا مناصب الدولة وأصابوا منها

المال والاحترام والتقدير ومن هنا ظهرت طبقتان متميزتان طبقة الافندية وطبقة الفلاحين وقد زاد من هذا التميز أن أفراد الطبقة المتعلمة لم يعودوا الى بيئاتهم التى نشأوا فيها ليرفعوا من مستواها بل تحولوا الى بيئات أخرى جديدة فاكنتظت بهم المدن التى أقاموا فيها طلبا للشهرة والغنى واحتكروا التعليم (٩٧) .

كذلك خلق التعليم الاجنبى نوعا معينا من الطلبة وطبقة معينة من الناس اطلق عليها اسم الطبقة الغنية الارستقراطية التى تسير أمور البلاد مما زاد من نفوذ هذا النوع من التعليم وبالتالي من نفوذ هذه الطبقة حتى أصبحوا ينظرون الى غيرهم من طبقات المتعلمين فى المدارس الحكومية الوطنية نظرة متعالية وهم فى برزخهم العاجى لا يختلطون بالشعب (٩٨) .

والحقيقة أن وظائف الدولة الكبرى ظلت فى عصر محمد على يغلب عليها الاتراك لا سيما وأن لغة الادارة ظلت التركية ولكن هذه الطبقة لم تكن كلها تركية الجنس بل لقد كانت ارستقراطية لغوية قبل أن تكون جنسية اذ كان فيها اخلاطا من أمم الشرق كما كانت هذه الطبقة تتسع كذلك للمصريين الذين يؤهلهم تعليمهم ووظائفهم لخدمة اللغة التركية والاندماج فى أفراد هذه الطبقة (٩٩) .

وقد نسب الى محمد على قوله « ان ما ذاع عن حرمانهم من مناصب القيادة لمصريتهم وهم يحتاج الى تبديد » (١٠٠) .

أى أن الباشا أزال بالتعليم الفوارق بين الطبقات فقد تقلد الحكومة ابن الريفى الفقير من المناصب ما قد يصل اليه ابن المدينة الغنى وكان هذا تحولا خطيرا فى المجتمع المصرى ووضعنا لاسس جديدة فى تقسيم الناس الى طبقات قوامها العلم فمن أصاب العلم أصاب الجاه والمال ومن حرمه لم يصب من هذين شئ (١٠١) . فالحكومة تتعهد الخريجين بالرتب والمرتبات والوظائف ثم تسبغ عليهم من هيبتها سطوة ومقاما فالتعليم يرفعهم من حضيض الجهل والفاقة الى مصاف الاندنية أبناء الباشا .

صعود فردى أكثره كان شاكيا ، لكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقا كاملا وإن لم يحقق مطالبهم الفكرية إذ أصبحوا فى النهاية جزءا من جهاز محمد على واتخذ منهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها ارادة فيها تصنع (١٠٦) .

ويلاحظ أن صلاح عيسى تمادى فى لباس هذا العصر تصورات سياسية عصرية لم تكن تنطبق عليه .

وعلى العكس من ذلك يعتقد أن الموظفين المصريين سواء الذين احتلوا المناصب الصغيرة فى الجيش أو الدولة وأقطعهم محمد على بعض الاراضى الزراعية هم الذين انتهى بهم الأمر فى أواخر القرن التاسع عشر الى أن أصبحوا يمثلون البورجوازية المصرية التى شادت الكفاح الوطنى ضد الأتراك والتدخل الأوروبى (١٠٧) .

ورغم هذا فقد كانت هذه الطبقة الوسطى التى تقف بين طبقة أعلى وأخرى أقل منها أقرب الى الطبقة العليا فى تعليمها ومصالحها الاقتصادية واهدافها واتجاهاتها (١٠٨) .

كان هذا هو الفكر الجديد للطبقة الوليدة التى تأثرت بالتعليم الحديث بثقافته سواء المحلى الممثل فى مدارس محمد على أو التعليم الخارجى الذى ألفتته لهم البعثات بينما كان بعض من المتعلمين فى المدارس المحلية والاجنبية يتعالون على أهل البلاد ويأبؤون الاختلاط بهم نجد الفريق الآخر على العكس منهم يسعى الى اعادة عراقة أسرهم القديمة ومكانتهم الاجتماعية .

وربما كان هذا من الاسباب التى جعلت محمد على يتخوف من التوسع فى التعليم وفى تعيين كل الخريجين فى وظائف الحكومة فأخذ يعيد نظره من جديد فى هذه السياسة ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذكر من أن محمد على « أصبح يخشى المصريين بقدر ما كان يخشى الأتراك والمماليك لهذا دأب حتى بعد أن استتب له الأمر على اقصائهم عن مراكز القوى الحقيقية » (١٠٩) .

لأن تعليم المصريين واسناد الوظائف لهم كان سببا فى وجود قومية مصرية لم تعرف فى البلاد أو فى خارجها قبل ذلك وشرع المصرى يعتبر نفسه مصرياً بعد أن كان عثمانياً (١١٠) .

الذى كان يتزعمها بوغوص بك وتضم الشباب الذين تعلموا في
وبريطانيا وكان أقرب الرجال الى الباشا سلمى بك وأحمد باشا
وشريف باشا ومصطفى باشا ومختار بك ويوسف بوغوص بك
هذا الاخير لم يكن أحد من الحاشية مخلصا لأحمد على اذ لم تك
به سوى مصالحهم الذاتية لهذا لم يجرؤ أحد على معارضته خوفا
أي الطرد وحذا حذوهم المصريون الذين احتلوا الوظائف الحكومية

لهذا نجد أن الفكر الجديد لهذه الطبقة من المثقفين المصريين
حول حسم قضية السلطة في المجتمع التي كانت أمنية من أمنيات
المصريين الذين عاشوا حالة حصر ذهني مميت عقب عودتهم من
الى أوروبا لما المجتمع الذي احتكوا به هناك والذي اقتنعوا به
وملاءمتها كان مرفوضا بشدة في مصر حيث سيطر الفرد المتسلط
الفكري والاجتماعي ومن هنا فمجموعة الافكار الاساسية التي
وشاهدوا مؤسسات تطبيقها قد وضعفتم في تناقض حقيقي مع
محمد على الاوتوقراطية ولعل افكارا مثل الحرية الفردية وحرية
و ضمانات الفرد ازاء السلطة كانت من أكثر الافكار الحاحا عليه
وأن بعضهم كان يتعرض لاضطهاد قاسي لاسباب بعضها نزوات أو
وربما كان العامل الحاسم في هذا الصدد أن التطوير الاجتماعي ك
عن فكرهم وأن القوى الاجتماعية النشطة التي كانت تستطيع
مثل هذا التيار وهي قوة التجارة كانت قد صفت سياسيا بتصد
عمر مكرم وحوصرت اقتصاديا بسياسة الاحتكار التي فرضها محمد
كما أن الحلفاء القدامى لهذه القوة - مثقفي الازهر - انتقلوا الى
الوالي ، والتناقض بين افكار من لم ينتقل منهم الى ذلك المعسكر
به الليبراليون لا يسمح بادماج سريع يقود الى حركة موحدة .

وثمة عامل ذاتي أثر في حركة مثقفي التيار الليبرالي تأثيرا ه
أن أكثرهم كان ينتمي الى أسر فقيرة وإن كانت ذات أصول عربية
تفكك المجتمع المملوكي وعمليات الاستنزاف التي كان يقوم بها وقد
رغبتهم في إعادة مجد هذه الاسر مع القيمة الجديدة التي أرسى
قواعدها في المجتمع المصري وهي التعليم ومن هنا كانت كل

صعود فردى أكثره كان شاقا ، لكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقا كاملا وإن لم يحقق مطالبهم الفكرية إذ أصبحوا فى النهاية جزءا من جهاز محمد على واتخذ منهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها ارادة فيما تصنع (١٠٦) .

ويلاحظ أن صلاح عيسى تمادى فى البأس هذا العصر تصورات سياسية عصرية لم تكن تنطبق عليه .

وعلى العكس من ذلك يعتقد أن الموظفين المصريين سواء الذين احتلوا المناصب الصغيرة فى الجيش أو الدولة وأقطعهم محمد على بعض الاراضى الزراعية هم الذين انتهى بهم الامر فى أواخر القرن التاسع عشر الى أن أصبحوا يمثلون البورجوازية المصرية التى قادت الكفاح الوطنى ضد الأتراك والتدخل الأوروبى (١٠٧) .

ورغم هذا فقد كانت هذه الطبقة الوسطى التى تفتت بنى طبقة أعلى وأخرى أقل منها أقرب الى الطبقة العليا فى تعليمها ومصالحها الاقتصادية ، أهدافها واتجاهاتها (١٠٨) .

كان هذا هو الفكر الجديد للطبقة الوليدة التى تأثرت بالتعليم الحديث بثقافته سواء المحلى المتمثل فى مدارس محمد على أو التعليم الخارجى الذى لخصته لهم البعثات بينما كان بعض من المتعلمين فى المدارس المحلية والاجنبية يتعالون على أهل البلاد ويأبون الاختلاط بهم نجد الفريق الآخر على العكس منهم يسعى الى اعادة عراقة أسرهم القديمة ومكانتهم الاجتماعية .

وربما كان هذا من الاسباب التى جعلت محمد على يتخوف من التوسع فى التعليم وفى تعيين كل الخريجين فى وظائف الحكومة فأخذ يعيد نظره من جديد فى هذه السياسة ومما يؤكد وجهة نظرنا ما ذكر من أن محمد على « أصبح يخشى المصريين بقدر ما كان يخشى الأتراك والمماليك لهذا دأب حتى بعد أن استتب له الامر على اقصائهم عن مراكز القوى الحقيقية » (١٠٩) .

لأن تعليم المصريين واسناد الوظائف لهم كان سببا فى وجود قومية مصرية لم تعرف فى البلاد أو فى خارجها قبل ذلك. وشرع المصرى يعتبر نفسه مصرية بعد أن كان عثمانيا (١١٠) .

كما بث التعليم فى نفوس الاهالى روحا معنوية جديدة ساعدت على تكوين طبقة متوسطة متنورة من المصرى القح صارت ركنا فى تاريخ النهضة الخديثة (١١١) ، وان كانت تعيش فى مجتمع تضيق فيه كل ابعاد الحرية اذ تحكمه سلطة مستبدة وتكثر فيه الانتماءات الجماعية المحافظة وافكار تستوجب الطاعة (١١٢) .

لكن الوظائف عموما قد فتحت أمام العديد من الافراد الفرصة للارتقاء كما ان عددا ليس بقليل من الفقراء والمتواضعين أصبحوا من الاغنياء او من كبار الموظفين (١١٣) .

لكن لا ينبغي أن نغفل نقطة هامة ألا وهى أن الوظيفة الحكومية كانت فى ذلك العهد بمثابة القيد الثقيل الذى يعوق انطلاقات فكره ذلك أنه وهو يرسف فى هذا القيد فهو موظف امكانياته الخلاقة فى خدمة السلطة وتبرير أفعالها وان كان ذلك لا ينطبق على بعض المفكرين كرفاعة الطهطاوى مثلا ، لأنه أكثر تجديدا من كثيرين غيره كما أنه استغل وظيفته الحكومية لصنع التغيير كما استعانت به الحكومة فى نفس الصدد (١١٤) وان كانت بعد ذلك قد لجأت الى نظام الاستبداد وتأجيل دفع المرتبات او تخفيضها للنصف (١١٥) كما أصبح محمد على متخوفا من تعميم التعليم بين العامة خوفا من نقل الشعب الى حال من النضج السياسى والقومى لا ترتاح اليه الحكومة وقد يبغضهم فى بيئاتهم التى نشأوا فيها فينزحون الى بيئات أخرى فيها ما يتوهمون من رخاء ومدنية وقد يجبرهم على الثورة على المهن التى نشأوا عليها ويطلبون من الحكومة أن تفسح لهم مكانا فى مجال العمل الاميرى النظيف .

كما كان يخشى أن يستمر فى تعليم الناس ثم لا يجد لهم مجالا للعمل اذ كان يخشى ما أصبح مع الزمن فى مصر داءا اجتماعيا خطيرا (١١٦) .

لهذا سعى الى انقاص عدد المدارس الخصوصية وتقليل تلاميذها كما انقص تلاميذ المدرسة التجهيزية ورأى أنه لابد من اعادة النظر فى نظامه التعليمى ليلائم بيئته وبين حاجة البلاد وليخفف من الاجهاد المالى الذى لازم حكمه .

فبالنسبة للموظفين قام بحجز مرتباتهم وفرض طلبات غير معقولة على من كونوا ثروات ضخمة أثناء قيامهم بخدمته ، فكانت المرتبات تتأخر شهورا وأحيانا سنوات وعند دفعها فى نهاية الامر كان الموظفون يحصلون على سندات حكومية لا يمكن صرفها الا بالخصم وفى مثل هذه الظروف كان لابد من انتشار الفساد والتراخي والاهمال فى أداء الوظائف كذلك على كبار الموظفين الاتراك فى الحكومة من سياسة محمد على فكثير منهم اندفعوا الى خدمة الباشا بعد أن بذلت لهم الوعود بمرتبات ضخمة تصل الى ٢٠ ألف فرنك أو ٤٠ ألف فرنك فى السنة على الاقل على الورق غير أن الوالى كان يطلبهم بمساعدته ماديا بصفة دورية ففى سنة ٢٦ فرض على كبار الموظفين مساهمات اختيارية فكان على كل منهم أن يقدم مبالغ كبيرة كما استبدل بالثبوتة المخصصة لهم مبلغا صغيرا وحتى هذا المبلغ أجل دفعه لهم وعندما أصبح فى حاجة ماسة الى النقود أرغم كبار الموظفين والضباط الذين أثروا فى خدمته على أن يقبلوا مسئولية دفع الضرائب عن القرى المتأخرة فى ذلك ولم يترك لهم فرصة للرفض .

وبالإضافة الى ذلك كان يفرض عليهم غرامات باهظة فى حالة فشلهم فى أداء واجباتهم وأخيرا كان يلحق بهم الاهانت والمذلة ويلجأ الى اساليب غير عادية ليضمن طاعتهم المطلقة .

يقول الجبرتى فى هذه المناسبة « وقد وقع لكثير ممن تقدم فى منصب أو خدمة الدولة أنه حوسب وأهين والزم بما رافعه فيه وقد استهلكه فى نفقات نفسه (١١٧) .

ويقال أنه فعل ذلك معهم بعد أن اكتشف مفاسدهم الخطيرة التى زحفت الى الادارة أثناء إنشغاله بالحرب كما أدان كثيرا من الموظفين الاتراك بتهمة تبديد أموال الحكومة ، ولجأ الى احلال المصريين محلهم غير أن هذا لم يؤد الى إثارة عداوة الاتراك فحسب بل الى تحقيق التحسن المالى فقد أثبت المأمير المصريون الجدد ومن دونهم من الموظفين انهم أقل تعاطفا مع المصريين من الاتراك بل فلقوا اسلافهم فى الارهاب اذ كانوا على حد قول هيلين ريفلين يفوقون الاتراك فى خوفهم وكانوا أكثر اهتماما بانظهار

كفاءتهم فقاموا بمهامهم بضمير وحمية وإذا كان محمد على قد قصد برفع
اقدارهم أن ينزع من الفلاح آخر درهم فقد وجد منهم رجالا قادرين على
تحقيق هذا الهدف رغم أن مرتباتهم كانت ثقل كثيرا عما يتقاضاه أسلافهم
الأتراك إذ كانوا يتقاضون ٣٠٠ فرنك في الشهر يضاف إليها وسام من
الماس . وبذلك خفض محمد على نفقات ادارته لكنه زاد من عبء الفلاح
لأن الموظفين الجدد أسرعوا في مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين .
غير أن سياسة محمد على الخاصة باستخدام المصريين لم تجد قبولا لدى
الأتراك أو لدى الأوروبيين كما أنها لم تؤد إلى تحسين نوع البيروقراطية
الحكومية القائمة بل كان لها دلالة كبيرة إذ أدت إلى قيام الطبقة البيروقراطية
المصرية وفرضت اللغة العربية بالتدريج على الإدارة الحكومية وإن ظل
الجهاز الإداري قائما في معظمه على الطبقة التركية الحاكمة (١١٨) .

والخلاصة فإن حاجة الدولة للموظفين والخريجين سواء أكانوا من
المصريين أو الأتراك كانت تعد نقمة ونعمة في وقت واحد فهي نعمة بالنسبة
للطرفين إذ استفادت الحكومة في أول الأمر من خبراتهم حين ساهموا في
بناء الدولة الحديثة بمجهوداتهم كما بلغوا هم أيضا شأوا من المجد والرفعة
والمكاسب من خلال تواجدهم في وظائفهم ومن الناحية الأخرى نجد أن
حاجة الدولة للموظفين كانت نقمة أيضا إذ سرعان ما بدأت تستغنى عن
خدماتهم بل وترهقهم بدفع الأموال لمساعدة الدولة بالإجبار استيفاء لما
حققوه من ثروة لأنفسهم من خلال عملهم بالحكومة .

هوامش الفصل السادس

- (١) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٢٠ .
- (٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — القاهرة سنة ١٩٣٨ — صص ٣ ، ١٢ .
- (٣) Charles Issawi; op cit, p. 27.
- (٤) زهير الشايب — وصف مصر — ص ٦٦ .
- (٥) د. أحمد عزت عبد الكريم — نفس المصدر — صص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .
- (٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى العالم الاسلامى — صفحة ٨٩ .
- (٧) زهير الشايب — وصف مصر — ص ٦٠ .
- (٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٣٧ .
- (٩) د. يونان لبيب — رفاعة الطهطاوى وقضايا عصره — ندوة رفاعة الطهطاوى — كلية اللسان — ١٨ — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ — صفحة ١٠ .
- (١٠) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ١٢١ ، ٢٢٦ .
- (١١) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
- (١٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد على — صفحة ٢٠ .
- (١٣) المصدر السابق — صص ٥٥٧ — ٥٥٩ ، الراقعى عصر محمد على — ص ٤٩٧ .
- (١٤) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٥٦٢ — ٥٨٠ .

(١٥) د. عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٥٨١ ،
٥٨٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ .

(١٦) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ١٥٧ .

(١٧) د. محمد أنيس — مجلة الكاتب — دراسة في المجتمع المصري
صفحة ١١٦

Charles Issawi; Op cit, p. 28.

(١٨) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ص
٣٢٥ ، ٤٧٧ .

Reynier, Egypt after the battle of Hiliopolis, London (١٩)
1802 — p. 73.

(٢٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢١) د. محمود متولى — المصدر السابق — ص ١٥ .

(٢٢) الجبرتي — ج ٤ — يناير سنة ١٨١٧ — ص ٢٧١ .

(٢٣) د. متولى — المصدر السابق — ص ١٥ .

Henry Dodwell, Op cit, p. 208. (٢٤)

(٢٥) الجبرتي — ج ٣ — سبتمبر سنة ١٨٠١ — ص ١٩٥ .

(٢٦) مذكرات نقولا الترك — ص ١٣٠ .

(٢٧) جاك تاجر — أقباط ومسلمون — ص ٢٣١ .

Charles Issawi, Op cit, p. 25. (٢٨)

(٢٩) د. شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٦٥ .

A.A. Paton, A history of the Egyptian revolution. V. II. (٣٠)
p. 281.

(٣١) د. شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٧٩ .

(٣٢) الجبرتي — ج ٤ — أبريل سنة ١٨١٩ — ص ٣٠٣ ، رمزي

تادريس — الاقباط في القرن العشرين ج ١ — ص ١ .

- (٣٣) ادوار جوان — المصدر السابق — ص ٣٣٣ ، الجبرتي —
ج ٣ — يونيو سنة ١٨٠٥ — ص ٣٤٣ .
- (٣٤) الجبرتي — ج ٣ — سنة ١٨٠٥ — ص ٣٤٥ .
- (٣٥) الياس الايوي — المصدر السابق — ص ١٠١ .
- (٣٦) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١١٧ .
- (٣٧) الجبرتي — ج ٤ — فبراير ومارس سنة ١٨١٠ — ص ١٠٩ ،
أكتوبر سنة ١٠ ص ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
- (٣٨) ديوان معية سنية عربى دفتر ٢ مجموعة ١ نمرة ٣٦ — ص
١٥ — سنة ١٢٥٠ هـ .
- (٣٩) جاك تلجر — المصدر السابق — ص ٢٣٤ .
- (٤٠) محمد فؤاد شكرى — تقرير دوهايل سنة ٣٧ — ص ص
٣٨٩ ، ٦٦٥ .
- (٤١) جرجس سلامة — تاريخ التعليم الاجنبى فى مصر — ص ٤٥ .
A.A. Paton, Op Cit, V. II. p. 281. (٤٢)
- (٤٣) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٨٨ .
- (٤٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهايل سنة
١٨٣٣ — ص ٣٨٩ .
- (٤٥) الجبرتي — ج ٣ — ص ١٩٤ .
- (٤٦) نفس المصدر ج ٤ سنة ١٨٢٠ ص ٣٠٨ .
- (٤٧) كلوت بك المصدر السابق — ص ص ٥١٥ ، ٥١٦ .
- (٤٨) مؤرورجر — البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة — القاهرة
سنة ١٩٥٩ — ص ص ٢٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .
- (٤٩) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد — ص ٩٢ .
- (٥٠) محمد فؤاد شكرى — تقرير دوهايل سنة ١٨٣٣ .
- (٥١) شفيق غريال — المصدر السابق — ص ص ٨٤ ، ٨٥ .
- (٥٢) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٥١ .

- (٥٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — تقرير دوهميل —
٦ يوليو سنة ١٨٣٧ .
- (٥٤) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٩ جزء ٤ عرضحالات ص ١٥٣٥
— ١٥ جمادى الاول سنة ١٢٦٢ هـ .
- (٥٥) ديوان المدارس عربى دفتر ٢٧ ج ٢ مكتبة ٥٨ — ص ٦٦٧ —
٢٥ محرم سنة ١٢٦٢ هـ ، أولاد ترك بالمكاتب إلى مكتب بوئس .
- (٥٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦٦٠ .
- (٥٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى العالم الاسلامى
— ص ص ٩٥ ، ٩٦ .
- (٥٨) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
- (٥٩) أنطون يعقوب — مصر الحديثة فى ثلاث سنين — سنة ١٩١٧
ص ص ٩ ، ١٠ .
- (٦٠) ابراهيم زكى — التطور المالى — ص ١٨٣ .
- (٦١) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٥٥ جزء ثانى — ٧٥٦ مكتبة
١٩٨٤ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ .
- (٦٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عهد محمد على —
ص ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .
- (٦٣) د. عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ص ٢٤١ ، ٢٤٣ ،
ص ص ٤٣٥ : ٤٣٨ .
- (٦٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٣٨ .
- (٦٥) موروبرجر — المصدر السابق — ص ٣٠٧ .
- (٦٦) أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٣٢٦ .
- (٦٧) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٦٠ مدارس عربى ص ٥٣٤ مكتبة
رقم ٢ ، ٢ ربيع ثانى سنة ١٢٦٦ هـ من أعقاب كرام الى الديوان قسم
الحاسبة ، دفتر ١٤٧ صحيفة ١٤١٧ وثيقة عربية رقم ٨٤٤ — ٢٩ ربيع سنة
١٢٦٦ هـ .

(٦٨) ديوان المدارس عربى ٥٠ من الديوان الى الحسابات تلاميذ قسم
الحاسبة — دفتر ١٥١ ص ٢٢٢٧ — مكتبة رقم ٨٩٤ — ١٨ جمادى الثانى
سنة ١٢٦٦ هـ .

(٦٩) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٧ جزء ثانى مكتبة رقم ٢٩٧
ص ٦٩١ غرة محرم سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٠) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٤٨ جزء ٧ مكتبة ٧١١ ص ٢٤١٧
ربيع آخر سنة ١٢٦٣ هـ .

(٧١) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٤٣ ص ٦٥٩ وثيقة رقم ٣٧ —
١٨ محرم سنة ١٢٦٦ هـ .

(٧٢) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٣٨ .

(٧٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ص
٣٢٧ ، ٣٢٩ .

(٧٤) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ص ٣٤٥ ،
٣٥٦ ، البهجة التوفيقية — ص ١٨٤ .

(٧٥) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٨ جزء ثالث مكتبة ١٧٥ ص
١١٠٣٧ — ١٧ صفر سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٦) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ص ٣٦٣ ،
٣٦٥ .

(٧٧) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٥ جزء ثانى ص ٦١٤ مكتبة
٦٨ — ٢٧ شوال سنة ١٢٦٢ هـ .

(٧٨) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٢٨ .

(٧٩) نفس المصدر — ص ١١٢ .

(٨٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ص ٢٧١ ،
٢٧٣ ، ص ٢٨٠ .

(٨١) ديوان المدارس عربى ٥٠ دفتر ١٥٦ مدارس عربى ص ٩٣٣ —
١٣ محرم سنة ١٢٦٥ هـ ، دفتر ١٢٧ ص ١٢٧٢ نمرة ٢٦٣ . صفر
سنة ١٢٦٥ هـ .

- (٨٢) ديوان المدارس عربى دفتر ٣ جزء ٣ ص ٨٧٦ مكتبة ٢٩ —
٤ صفر سنة ١٢٦١ هـ .
- (٨٣) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ١٠٢ — ١٠٨ .
- (٨٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٦٧١ .
- (٨٥) جاك تاجر — حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر —
ص ٣٢ ، جمال الدين الشيال — المصدر السابق ص ٣٩ .
- (٨٦) جاك تاجر — المصدر السابق — ص ٣٠ .
- (٨٧) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ٤٠ ، ٤٣ .
- (٨٨) د. لويس عوض — المصدر السابق — ج ٢ — صص ٩٣ ، ٩٦ .
- (٨٩) موروبرجر — المصدر السابق — ص ٣٨ .
- (٩٠) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص ٣٥٦ —
ص ٥٣٨ .
- (٩١) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ٢٨ جزء ثالث مكتبة ٩٣ ص ١١٠٤
٤ ربيع أول سنة ١٢٦٢ هـ
- (٩٢) ديوان المدارس عربى دفتر ٩٣ ج ١ وثيقة ٧ ص ٢٢ ، ص ٢٣
سنة ١٢٦٤ هـ .
- (٩٣) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص
٥٤٨ — ٥٥١ .
- (٩٤) ديوان المدارس عربى ٤٩ دفتر ١١ ج ٤ ص ٤٠٧٤ — ربيع
الثانى سنة ١٢٦١ هـ عرضحالات .
- (٩٥) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ٢٧ ، ٢٨ .
- (٩٦) صالح جودت — مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة ،
سنة ١٩٠٤ — ص ١٨ .
- (٩٧) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — صص
٦٥٠ — ٦٥٢ .
- (٩٨) د. جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ١٩ ، ٢٠ .

- (٩٩) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٦٦٠ .
- (١٠٠) شفيق غريال — المصدر السابق — ص ٨٧ .
- (١٠١) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٦٦٠ ، ٦٦١ .
- (١٠٢) كلوت بك — المصدر السابق — ص ٥١٧ .
- (١٠٣) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٤٧ ، محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٥٨ .
- (١٠٤) د. محمد أنيس — مجلة الكتب — ص ١١٦ .
- (١٠٥) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٤٩ ، ١٥٠ .
- (١٠٦) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٤٨ — ١٥٠ .
- (١٠٧) د. محمد أنيس — المصدر السابق — ص ١١٦ .
- (١٠٨) موروهرجر — المصدر السابق — ص ٢٧ .
- (١٠٩) د. لويس عوض — المصدر السابق ج ١ — ص ٨٨ .
- (١١٠) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٣٨ ، ١٣٩ .
- (١١١) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٥٧ .
- (١١٢) د. يونان لبيب — المصدر السابق — ص ١٨ .
- Charles Issawi, Op cit, P. 228 — 229. (١١٣)
- (١١٤) د. يونان لبيب — المصدر السابق — ص ٥ ، ٦ .
- (١١٥) د. أحمد عزت عبد الكريم — المصدر السابق — ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ .
- (١١٦) نفس المصدر ص ٤٠ ، ٤١ .
- (١١٧) الجبرتى — ج ٤ — نوفمبر سنة ١٨١٥ — ص ٢٣١ .
- (١١٨) هيلين ريفلين — المصدر السابق — ص ١٥٦ : ١٥٩ .

الفصل السابع

• الاجاب

• التأثيرات الاجنبية فى المجتمع المصرى •

الفصل السابع

الاجانب

يختلف الارمن واليونانيون عن الجاليات الاوروبية الاخرى فى ان معظمهم كانوا من رعايا الدولة العثمانية وقد وجدوا فى دولة محمد على مكانا للحرية والتسامح اذا ما قورن بالولايات العثمانية الاخرى وفرصا اكبر للعمل والترقى .

شاهد عصر محمد على وفود العديد من الجاليات الاجنبية وكان هؤلاء بالطبع ينتمون الى قوميات مختلفة فمنهم الايطاليون والفرنسيون والانجليز واليونانيون وغيرهم ولم يكن هؤلاء ينتمون بالضرورة الى طبقة اجتماعية واحدة بل تفاوتت اصولهم الاجتماعية فقد وفد على البلاد اصحاب رؤوس الاموال كما وفد عليها العاملون والمغامرون والفنيون .

وقد ساهم بعض هؤلاء الاجانب بحق بدور لا يمكن تجاهله فى بناء الدولة الحديثة ويمكننا ان نقسم هؤلاء تقسيما فئويا حسب النشاطات التى مارسوها ودرجة اهميتها فمنهم من عملوا فى النشاط التجارى ومنهم ايضا الرحالة الاوروبيون .

والى جانب هؤلاء كان هناك فريق آخر لم يدخل ضمن هذه التقسيمات الفئوية كموظفى الحكومة الاجانب الذين استعان بهم محمد على .

وسنحاول هنا ان نبرز دور كل من هؤلاء فى اطار كل جنسية على حدة وسنتناول بالحديث التأثيرات الاوروبية على المجتمع المصرى والمذى الذى وصلت اليه واستجابة المصريين لها وموقفهم ازاءها .

لم يكن دخول الاجانب الى مصر حادثا طارئا اقتصر على عصر محمد على وبدا ببدايته انما كان هناك وجود لهؤلاء الاجانب عقب خروج الفرنسيين وفى شهر ربيع الثانى من سنة ١٢١٨ « تم تعليق اعلام الملوك الامرنجية

فى مدينة مصر وكان هذا أمرا حديثا فى هذه المملكة وضاق المسلمون من ذلك وتبلبلت أفكارهم فأول من رفع البنديرة قنصل الانجليز ثم قنصل الموسكوف والنمسا ثم قنصل فرنسا كما أقيم احتفال كبير للقنصل الفرنسى عند وصوله الى مصر لمقابلة ابراهيم بك .

وسرعان ما لجأ كثير من النصارى والشوام الى الافرنج للدخول فى حمايتهم وسعى القادرون منهم الى شراء فرمانات سلطانية للاحتماء تحت لواء هؤلاء الاجانب مما أثار بسخط الاهالى والمشايخ والعلماء فاضطر القنصل الفرنسى أمام هذا السخط العام الى رفع أسمائهم من سجلاته على الا يدرج فيها الا أصحاب فرمانات (١) .

والسؤال الذى يجب أن يطرح هنا هـى هل ظل شعور الاهالى ازاء الاجانب على هذا النحو بعد تولى محمد على الحكم ؟ .

لقد اضطر الشعب الى تغيير شعوره ازاء الاجانب أمام قونة محمد على واصراره على الاستعانة بهم ، فالباشا لم يدخر وسعا فى أن يوجب الى الاجانب القدوم الى بلاده كما طلب الى شعبه أن يهـىء نفسه لذلك ، ولم يسع الشعب الا أن يصدع بما أمر (٢) .

تخير محمد على فى اختيار القاعدة التى يقيم عليها مجتمعه فهل يتخير القواعد القديمة التقليدية أم القواعد التى يشير تقدم المجتمع الغربى وقوته باتخاذها ؟ .

أراد محمد على الاستفادة من الخبرات الاجنبية وفى نفس الوقت عدم البعد كثيرا عن التفكير الاسلامى الجديد والقديم (٣) .

اولا - الجالية الايطالية :

بدانا بالحديث عن الجالية الايطالية دون غيرها من الجاليات الاخرى لكثرة أعدادهم ومجيئهم المبكر الى مصر وازدياد نفوذهم ومدى تأثيرهم حتى من قبل مجيء محمد على .

ففى سنة ١٧٣١ أمر البابا الرهبان الفرنسيسكان فى مصر بأخذ اطفال الاقباط وارسالهم الى روما لى يتعلموا وفق تعاليم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ورغم أن هذه الطريقة لم تنجح الا أن عددا من الذين ارسلوا للتعليم عادوا الى مصر يتقنون الايطالية واللاتينية وحتى ذلك الوقت كانت كل مجهودات الفرنسيسكان فى مصر موجهة الى الناحية الدينية .

ومع وفود العديد من السوريين والموارنة اللبنانيين الكاثوليك وبعض التجار الكاثوليك الايربيين فقد ازداد نشاط الفرنسيسكان فى مصر خاصة بعد أن أصبح أولاد هؤلاء الكاثوليك فى حاجة ماسة الى التعليم فانتقل نشاط الفرنسيسكان فى مصر من الناحية الدينية التبشيرية الى الناحية التعليمية والحق بالكنيسة مدرسة صغيرة تجمع كل الاطفال الكاثوليك على أن يدرس لهم الرهبان الفرنسيسكان اللغتين العربية والايطالية وذلك فى سنة ١٧٣٢ فى حى الموسيقى وكانت هذه هى أول مدرسة فى مصر تدرس بها لغة أجنبية أوربية ، وقد ظلت اللغة الايطالية هى اللغة الاوربية ذات النفوذ منذ ذلك الحين وحتى أوائل القرن التاسع عشر كما كانت أولى اللغات الاجنبية التى درست بالمدارس المصرية فيما بعد وهذا راجع الى الجهود المتواصلة التى بذلها الفرنسيسكان فى مصر وإلى كثرة التجار الايطاليين ولا سيما الذين وفدوا الى مصر من البندقية منذ القرن السادس عشر (٤) .

وهكذا كان للايطاليين سواء المنتمين الى رجال الدين أم المنتمين الى فئة التجار تأثير على بعض فئات المجتمع المصرى .

لكن لماذا اتجه محمد على الى الدويلات الايطالية بينما كان كل من فرنسا وانجلترا أقوى من الناحية السياسية ؟

الحقيقة أن عدد الجالية الانجليزية فى مصر كان صغيرا بالاضافة الى اطماع الانجليز فى مصر عقب خروج الفرنسيين أما بالنسبة لفرنسا فقد اشترك محمد على فى اخراج الفرنسيين من مصر وبعد انسحابهم كان يشعر بما تركوه من آثار ولكنه كان لا يزال

متخوفاً منهم خاصة أثناء وجود نابليون فى السلطة لأن تفكيره فى بناء امبراطورية شرقية لم يتوقف ثم أن عدد الجالية الفرنسية قد نقص نقصاً كبيراً بعد خروج الحملة فلم يكن من الطبيعى أن يتجه محمد على أول ما يتجه الى فرنسا وان كان سيتجه اليها بعد قليل لعوامل أخرى .

كانت هذه هى الاسباب التى جعلت محمد على يتحول عن الاتجاه الى هاتين الدولتين والاستعانة برجالهما أول الامر رغم ما كان لهما من زعامة واتجه الى الايطاليين فقد ظلت العلاقات التجارية بين مصر والدول الايطالية متينة ووثيقة وكان للايطاليين حتى أوائل عهد محمد على جاليات كثيرة فى ثغور مصر والشام وموانئهما وأصبحت لغتهم أكثر شيوعاً وتداولاً فى المخابرات الرسمية وحتى بين القنصليات غير الايطالية وعندما انتهت مذبحة القلعة وأصبح أولاد المماليك وغلماهم اتباعاً لمحمد على بدأ الخطوة الأولى لتكوين جيشه الحديث فأنشأ لهؤلاء الغلمان مدرسة فى القلعة على نمط مدارس المماليك القديمة وكان يدرس فيها اللغة الايطالية كما درست نفس اللغة فى مدارس محمد على كمدرسة بولاق والقصر العينى ثم فى مدرسة المهندسخانة ببولاق وفى بعض المدارس الحربية فى سسنيها الأولى (٥) .

كذلك قام الخواجة اويس السمعانى الرومانى وهو من طائفة الافرنج بفتح مدرسة فى حارة الموسكى وأخذ يعلم فيها اللغة العربية والفرنسية والايطالية كما كان يذهب الى بعض المنازل ليلاً ونهاراً ليعلم تلك اللغات لمن يريد ولم يكن أوربى الجنسية بل كان سوريا وعاشى حقبة فى ايطاليا وفرنسا ثم جاء الى مصر بقصد التكسب .

وفى الوقت الذى لم تظهر فيه اهتمامات الحكومة بهذه المدرسة أو حتى موقفها منها كان محمد على يستعين بعدد من المدرسين والضباط الايطاليين وكانت أولى بعثاته فى سنة ١٨٠٩ ، سنة ١٨١٣ الى مدن ايطاليا واختارت الحكومة المؤلفات الايطالية وترجمتها الى العربية والتركية ومن اعضاء البعثة الأولى الى ايطاليا نقولا منبكي (٦) الذى تخصص فى فن السبك والطباعة .

وقد ذكر كلوت بك فى تقريره عن الطب فى مصر الذى قدمه فى ديسمبر سنة ٣٧ للدكتور بورنج مبعوث الحكومة الانجليزية فى مصر انه بدأ عمله فى مصر والادارة الصحية يشرف عليها فى معظمها الايطاليون ثم ذكر أن مائة وخمسة من الاطباء والصيادلة فى الجيش والمستشفيات العسكرية كانوا من الايطاليين فى مقابل اثنين وثلاثين من الفرنسيين وستة من الانجليز وخمسة من الالمان وأربعة من البولنديين واثنين من الاسبان .

كما كتب رئيس البعثة الحربية الفرنسية التى جاءت لتنظيم جيش محمد على الى المسيو جومار Jomard عضو المجمع العلمى الفرنسى والمشرف على بعثات محمد على الى فرنسا فيما بعد يقول « وجدت أن ادارة الشئون كلها فى مصر فى ايدى الايطاليين واللغة الفرنسية فى المحل الثانى فهم لا يعلمون الا الايطالية ولا يترجمون سوى الكتب التى وضعها مؤلفون من هذا الشعب وهدرسو الرياضيات واللغات والعلوم والفنون وغيرها كلهم ايطاليون » (٧) .

وتم الاعتماد على بعض المدربين الايطاليين لاعداد الجيش فقد عهد الى مهندس قديم من نابولى يدعى شياند Shiandi ويعرف بقاسم أغا بتدريب المجندين الذين تم حشدتهم فى بنى عدى .

وكان الرجل يطمع فى أن ينال من الحظوة لدى الباشا ما ناله سليمان الفرنساوى ويرى بواييه رئيس البعثة العسكرية الفرنسية التى جاءت من أجل تدريب الجند أيضا أن هذا الرجل أعد اثنى عشر الفا من المجندين غير أنهم كانوا لا يصلحون الا لمقاومة عدو داخلى ، واضاف أن معظم المدربين كانوا من البيدمونتيين واهل مملكة نابولى وكلهم من ارازل القوم وكذلك قاسم أغا وكان لفصله صدى بعيد ودوى شديد بين زملائه من قدامى المدربين غير أن فصله قد أعاد بلا شك الى الباقين صوابهم فزاد اهتمامهم بعملهم (٨) .

كما أن معاقبة المخطئين ممن كانوا يستغلون نفوذهم قد أدت الى عدم انتشار الفساد والمحافظة على كرامة المصريين وعدم استغلالهم من جانب هؤلاء الذين ضرب محمد على على أيديهم بحزم لمنعهم من الفطرسه والحد

من كبريائهم ، فعندما اعتدى قنصل سردينيا على ارسلان أغا أمين جمرك بولاق بالضرب ولم يقابل بالمثل اوجب ذلك اضطراب ضمير محمد على فأمر بإبعاد القنصل عن مصر مع نقل أمين الجمرك لعدم محافظته على شرف وناموس الحكومة لقبوله الضرب وعدم مقابلة القنصل المذكور بالمثل (٩) .

غير أن الامر لم يقتصر على الايطاليين اذ كانت الحملة الفرنسية قد شددت انتباه الدول للاهتمام بمصر فأخذت تتسابق ليكون لها مركزها ومن هنا وفد الاجانب الى مصر على هيئة تجار أو بعثات دينية وبدأ النفوذ الاجنبى والثقافى والدينى يتجمع ليكون لهذه الدول نفوذ سياسى بمصر وساعد على ذلك نشاط الارساليات الاجنبية ففتح الباب على مصراعيه للوفود الى مصر .

ثانياً — الجالية الفرنسية :

كان لقصر المدة التى أقامها الفرنسيون فى مصر وعدم ثقة المصريين بهم أثر فى اقامة الدواجز بين المصريين والفرنسيين وما أن تولى محمد على زمام الامور حتى بدأت مصر توفد بعثاتها التعليمية الى الخارج وفى نفس الوقت ترحب بالاجانب الذين نزحوا اليها ويحملون معهم كثيرا من عناصر النشاط الاقتصادى وبصحبته عدد من الارساليات الدينية الذين أرادوا نشر نشاطهم الدينى فى بلد كان الاجانب يعتبرونه حقلا بكارا وعندما خرج التعليم فيما بين سنة ١٨٠١ ، سنة ١٨٠٥ فى فرنسا من ايدى رجال الدين وانتقل الى الحكومة والجامعات فقد بدأ رجال الدين والهيئات الارسالية الدينية يبحثون عن نشاط وميادين لهم خارج فرنسا ذاتها .

وقد ساعد على وفود هذه الهيئات الكاثوليكية الى مصر الى جانب وفود غيرها من الارساليات البروتستانتية فى النصف الاول من القرن التاسع عشر عدة عوامل أهمها :

١ — ان حكام مصر لم يمانعوا فى ذلك على الاطلاق بل على العكس شجعوا على احترام هذه الهيئات بإنشاء المدارس وفتحهم أموالا وهبات وأراضى كثيرة .

٢ - استمرار الرغبة القديمة عند هذه الهيئات لتحويل اقبال مصر الى الكاثوليكية او البروتستانتية حسبما تتبع هذه الهيئات من مذاهب .

٣ - ان المدارس المصرية لم تكن تقبل التلاميذ الاجانب في مدارسها فقد ظلوا يقبلون فرادى بالمدارس وبعد استئذان ديوان المدارس (١٠) .

ولم يكن الديوان يشجع قبولهم بالمدارس الخصوصية وان كان يسمح في بعض الاحيان بقبول الطالب الاجنبي بصفة خارجية بالمدرسة التي يريد دخولها (١١) ، لانه يرى في النظام الداخلى مزايا لا يجب ان ينمتع بها سوى ابناء البلاد او يرفض محتجا بوجوب الاذن من الوالى . كذلك كانت الحكومة تختار احيانا بعض ابناء الاجانب الذين في خدمتها وتلحقهم ببعضها وتجري عليهم ما تجريه على ابناء البلاد من لباس ومرتبات وعلى العموم لم يوضع نظام ثابت للطلبة الاجانب بالمدارس الخصوصية (١٢) . اذ كان اهتمام الحكومة مقصورا على تعليم فئة اجتماعية معينة من ابناء الاجانب الذين يعملون في خدمتها بينما كانت تضع العراقيل في وجه البعض الآخر ولما كان الامر كذلك سعت الارشاليات الى انشاء الكنائس اولا ثم ما لبثوا ان الحقوا بها مدرسة اى اكثر ليقوم رجال الارشالية بالتدريس فيها .

وكان لابد ان يقوم الفرنسيون بمجهود ضخم لاحلال نفوذهم محل النفوذ الايطالى وساعدهم على ذلك مركزهم السياسى فى البحر المتوسط خاصة وفى السياسة الدولية عامة وكذلك نشاطهم فى مصر كتجار وموظفين وبذلك اخذت اللفة والنفوذ الايطالى ينكمش وحل محله الفرنسيون المشتغلون بالتعليم وبغيره فى مصر .

فقد تم تعيين كلوت بك نظرا لمدرسة الطب وصار معظم المدرسين فيها من الفرنسيين (١٣) . وفى عام ١٨٣٦ تالفت لجنة فى مصر اسند اليها النظر فى تنظيم المدارس المصرية كتئت تتكون من أعضاء فرنسيين ، كما تم افتتاح أول مدرسة أجنبية كاثوليكية للبنات نتيجة لمجهود قنصل فرنسا والراعى الصالح du Bon Pasteur بالقاهرة فى يناير ١٨٤٦ هذا وقد ساعدت العوامل السياسية الداخلية والخارجية على قيام هذه الهيئات

الدينية ذلك أنه فى سنة ١٨٤٠ بدأ الرئيس العام لارسالية الفداريين فى مساعدة محمد على اذ ذهب الى سورية للدعاية لمحمد على بين المارون بقصد دعم حكمه فى بلاد الشام .

وفى ظروف هذا التفاهم بين محمد على والكاثوليك الفرنسيين كان من الطبيعى ان تنشط الارساليات الكاثوليكية الفرنسية ولذلك قررت الارساليات ارسال قسيس وسبع من الراهبات وصلوا الى الاسكندرية فى يناير سنة ١٨٤٤ لانشاء مدارس بمصر لنشر الثقافة الفرنسية استجابة للرغبة الكاثوليكية ولم يكن فى وسع الباشا الا ان يساعد هؤلاء القسيس والراهبات وان يمنحهم حصنا قديما تحول بعد هدمه الى كنيسة ومدرسة . وهكذا بدأ التسرب السلمى للارساليات الدينية الى مصر والكاثوليكية على وجه الخصوص فى سنة ١٨٤٤ ، وبذلك تنوعت وتعددت المدارس الكاثوليكية بتعدد الارساليات الكاثوليكية الوافدة الى مصر اذ تسابقت هذه الارساليات الى انشاء مدارس ملحقة بكنائسها ويدرس بها رجال الدين من الكاثوليك ويغلب عليها جميعا الطابع الدينى (١٤) .

على ان هذه الجهود اقتصرت على فئات محدودة جدا من المجتمع خاصة الاقليات بل ان الكنيسة الارثوذكسية قاومت ويلاحظ ان معظم هذه المدارس قد انشئت فى اواخر عصر محمد على بعد ان ضعفت الدولة المصرية فأصبح بإمكانها ان تتخطى الحدود التى رسمت لها اثناء وجود الدولة ، فانها من الناحية التبشيرية لم يجدوا أى صدى وانما اقتصر دورهم على نشر الثقافة الفرنسية . أى الايطالية وأن القليل من المصريين الذين أقبلوا عليها كانوا يسعون لتعليم اللغات وليس لتقبل التبشير .

كذلك ساهم الفرنسيون بخدماتهم فى قطاع التعليم وعلى رأس هؤلاء هامون الذى كان مديرا لمدرسة الطب البيطرى وطبيبة فرنسية اسمها جوليت عينت فى مدرسة الولادة وكلهم تحت رئاسة كلوت بك الذى خلفه دفينو وبرون كما استعين بأحدى الفرنسيين فى مدرسة الطبوجية وكان يدعى Brunhout حتى عهد الى المصريين بإدارة مدرسة الطب فيها بعد (١٥) .

كذلك عهد الى المسيو جومار بالاشراف على أول بعثة مصرية الى فرنسا كان فواتها أربعين شهرا من الاتراك والمصريين في سنة ٢٦ (١٦) - ، غير أن جهود الفرنسيين لم تقتصر على المجالات التبشيرية والتعليمية بل امتدت لتشمل ميادين أخرى فهم الذين أشرفوا على تدريب جيش مصر الحديث .

وقد قدر عدد الذين عملوا في خدمة الباشا من الفرنسيين بسبعين فردا استمتعوا بمكانة ملحوظة في الدولة علاوة على عدد آخر من المواطنين الفرنسيين الذين قدر عددهم بـ ٣٠٠ فرنسي (١٧) .

ورغم إعجاب محمد علي بالفرنسيين إلا أن دودويل يذكر أن محمد علي لم يعهد اليهم بالعمل الإداري العام حقيقة أنهم كانوا يعملون في الترسانات البحرية والجيش إنما قل أن كان يعطى لهم عمل إداري والاشارة الوحيدة لعلمهم المدني هي تلك التي أخبر بها محمد علي ابنه إبراهيم بأن يعين فرنسيا في الجيزة مكان أحد الجبابة الاقباط الذين اعدموا بسبب سوء سلوكهم وكان ذلك في سنة ١٨٢٢ (١٨) .

كما استعان محمد علي بفئة من الفرنسيين الذين عملوا في فابريقاته وتدريب على أيديهم عدد من الشبان المصريين ، وكان معظم الذين استقدمهم محمد علي من الفرنسيين ذوى شهرة وخبرة عظيمة اذ كانوا يمدونه بكل تعاضيد ومشورة وان كان هذا لا يمنع من أنهم أحيانا كانوا يطبعون ذلك التعاضيد وتلك المشورة بالطابع الفرنسى غير أن محمد علي كان حريصا على تنفيذ ما يتفق مع مصلحة البلاد .

ومن هذا المنطلق نجده يستعين بالبعثة الفرنسية برياسة البارو Boyer لتنظيم الجيش المصرى على النمط الفرنسى ومعظم رجال هذه البعثة كانوا ممن خدموا تحت قيادة نابليون كما أسس له الضابط الفرنسى Planat مدرسة أركان الحرب في سنة ١٨٢٥ (١٩) .

وكان من حسن طالع محمد علي أن وافقت حكومة شارل العاشر ملك فرنسا على حضور سيريزى الى مصر والتحاقه بخدمة الباشا الذى اعتمد عليه في بناء بحريته كما عهدت الي دروفتى قنصلها في مصر أن يبايع

الباشا بأنه سيلقى كل مساعدة من أجل زيادة منشآته البحرية والتدريب على وسائل الحرب الأوروبية ، أما المعلمون والمدربون فكانوا جماعة من الضباط الفرنسيين الذين التحقوا بخدمة الباشا وأهمهم Besson الذى قدم الى مصر فى سنة ٢٠ وما لبث أن حصل على أعلى الرتب .

ويضاف الى هؤلاء Goudin رئيس مهندسى الوالى واليه يرجع الفضل فى إعادة انشاء معمل البارود الذى سبق أن أسسه الكيميائيون من علماء الحملة الفرنسية قبل ذلك بحوالى ربع قرن فى مصر القديمة كما تم تأسيس معمل آخر للأسلحة والبنادق على يد فرنسى آخر يدعى Guillemain سنة ٢٣ ، كما كان معمل صب المدافع تحت اشراف فرنسى يدعى جونون وان كان يعوزّه الخبرة ولهذا لم يحزّ رضاء الباشا .

ولما كان الباشا لا يريد الاختصار على هؤلاء فقد عهد الى تورنو أحد تجار الاسكندرية بمهمة البحث فى فرنسا عن مدرّبين لجيشه من بين ضباط الجيش الامبراطوى السابق على أن يفضل عند الاختيار أولئك الذين خدموا فى مصر ابان الحملة الفرنسية بحيث تتألف البعثة المطلوبة من ضابط واحد برتبة جنرال اما سائر أفرادها فيكفى أن يكونوا من الضباط العاديين وبناء على هذا التكليف رحل تورنو الى فرنسا فى صيف سنة ٢٤ واتصل فى باريس بالجماعة التى ظلت تعرف فى فرنسا باسم المصريين لسابق خدمتهم فى مصر تحت امرة نابليون وكان من بينهم بليار الذى وقع معاهدة تسليم القاهرة سنة ١٨٠١ وقد لقي تورنو من هؤلاء تشجيعا وترحيبا واخذ على عاتقه مهمة تأليف البعثة المطلوبة وفق رغبات محمد على وقد أدرك الوالى منذ البداية أنه من الضرورى أن يعامل أعضاء البعثة معاملة تميز بينهم وبين المدرّبين والمعلمين السابقين فخص رئيس البعثة بمرتبة قدره ألفا من الفرنكات فى السنة يضاف الى ذلك بدل الغذاء وعلف الخيل ونفقات السفر واثمان الملابس (٢٠) .

وعموما كان الاجانب يتقاضون مرتبات عالية وبخاصة الذين يحتلون المناصب العليا اذ قدرت مرتباتهم بواحد وعشرين كيسا فى الشهر أى ١٢٦٠ جنيهها فى السنة بينما كان يتقاضى الآخرون من ستة اكيلاس الى

اثنى عشر كيسا كل شهر أى مبلغا يتراوح ما بين ٣٩٠ ، ٧٨٠ جنيه ميسا
فى السنة (٢١) .

ومع انه اشترط فى عقود عملهم أن يخلعوا على أنفسهم اسماء
اسلامية دون حاجة الى تغيير دينهم فان أعضاء البعثة لم ينفذوا هذا الشرط
ورغم ذلك لقى بوايية رئيس البعثة واخوانه من الباشا كل عطف وتشجيع ،
وفى اعتقادنا انه ربما أثار الاعتماد على الاجانب بعض السخط من
المشايع أو الرعية لما حازوه من مكثه خاصة لدى الباشا وتحصيلهم لثل
هذه المرتبات الضخمة فى الدولة الاسلامية فأراد بهذا الاجراء — أى هملهم
اسماء اسلامية — أن يهدى بعض الشئ من هذا السخط .

ثم ما لبث أن دب الانقسام بين أعضاء بعثة بواييه أنفسهم منذ أن
وضع رئيس البعثة على رأس المشاة أحد أولئك الاعضاء وهو الكولونيل
جودان Goudin تاركاً له حرية التصرف وأظهر جودان من اللين
والمرونة ما حببه الى المصريين وجعلهم يؤثرون الاتصال به فيما يجد من
الشئون فكان يفصل فيها دون استشارة رئيسه ثم عظم نفوذه حتى بكت
يعتقد أنه الرئيس الحقيقى للبعثة ولم يكن غريبا والحالة كذلك أن يتعكر
صفو العلاقات بين الرجلين وما لبثت هوة الخلاف أن ازدادت عمقا واتساعا
اذ امتد ليثمل جماعة بواييه وجماعة جودان وأخيرا تمكن جودان من
أن يثبت أقدامه ويصبح مقربا الى الباشا نفسه وذلك خلافا لما حدث
لرئيسه بواييه اذ فقد ثقة الباشا به وعطفه عليه لاهتملة بلقاء ثروته مما
جعله يترك تصريف الشئون بيد الكولونيل جودان وأخيرا استقل بواييه
فلم يتردد محمد على فى قبول هذه الاستقالة وبالرغم من الظروف التى
احاطت بهذه البعثة فقد أمكنها اعداد ستة آليات جديدة من المشاة تتألف
من خمسة وعشرين ألف رجل وقرق أخرى من المهندسين العسكريين والعاملين
بسلاح المدفعية .

ومن ضباط المدفعية الذين حازوا سمعة حسنة Rey الذى قلم بتدريب
رجال المدفعية وعمل على تحسين المواد التى تصنع منها المدفعية
والاسلحة (٢٢) ، كما تم الاستعانة أيضا بأحد الفرسان القدامى فى
الجيش الفرنسى لتنظيم قوة الفرسان المصرية .

وأُسند الأمر الى بولان دى تاراييه فقد طلب الباشا منه اعداد سبعة آلاف دفعة واحدة فى سنة ٢٩ واعتبر تاراييه ذلك مجازفة لا داعى لها غير انه لم يسعه مخالفة الباشا .

كما تولى ادارة مدرسة الفرسان فاران وأشرف على تعليم ابناء الممالك وكان حفظه من النجاح موفورا غير أن مهمته كانت قلصرة على النواحى الفنية بينما قام بالاعمال الادارية مدير مصرى (٢٣) .

وهكذا تكونت فئة من الموظفين الفرنسيين الذين كانوا بمثابة خبراء أو مستشارين فى بعض القطاعات كقطاع التعليم والصناعة والجيش .

والحقيقة أن الباشا كان يؤثر الفرنسيين على اى جنسية أخرى مما جعله يجيب بطريقة مرضية على مذكرة دورفتى المرفوعة له بخصوص سوء معاملة الرعايا الفرنسيين حين كلف مندوب الممثل العام الفرنسى بالقاهرة L'agent du Commissaire generale أن يبلغ دورفتى بحسن نيته تجاه الفرنسيين خاصة بعد أن تعرض المتمتعون بالحماية الفرنسية لبعض الاجراءات الخاصة التى تعرض لها غيرهم من المسيحيين والاقباط واليونانيين واليهود بأجبارهم على المساهمة فى دفع بعض الاموال لحمد على سواء فى القاهرة أو دمياط أو رشيد (٢٤) .

ومهما قيل فإن محمد علىبقى للنهاية ينتفع بخدمات رجال نابليون الذين اضلعتهم الحكومة الفرنسية عقب عودة الملكية فولوا وجوهم شطر مصر ، كما كان لدى محمد على نحو ثمانين فرنسيا من العساكر والطلوبجية وكان هؤلاء قد هربوا من الفرنسيين وخدموا عند السناجق وبعد رحيل الفرنسيين من مصر اجتمع بعضهم وحضروا الى مصر وخدموا عند محمد على أما بقيتهم فاستمروا عند الغزى الصعيد « لابسين كسهم الممالك وكتاوا يعلمون العبيد والممالك البيض الذين كتاوا عند محمد باشا علوم حرب الافرنج » (٢٥) .

ويبدو أن نجاح الفرنسيين الى هذا الحد يرجع الى احساسهم بالمرارة من تفوق الايطاليين وسعيهم الدائب الى ضرورة الطول محلهم

والقضاء على نفوذهم وقد ساعدتهم على ذلك أن الطوائف الأولى من الإيطاليين لم تكن من العنصر الممتاز بل كان معظمهم يشبهون ذلك اللفيف من الأطباء الذين وصفوا بأنهم كانوا من أفلقى الطليان في الوقت الذي ترك فيه الفرنسيون القلائل الذين التحقوا بخدمة الباشا وخاصة سيف وكلوت بك أطيب الأثر وأجمله .

هناك عامل شخصي قد يكون له بعض الفضل في غلبة الفرنسيين على الإيطاليين ذلك أن محمد علي كان قد اتصل في شبابه بتاجر فرنسي يدعى المسير ليون وقد أخلص له هذا الرجل وأفاده كثيرا في شئون التجارة كذلك يرجع بعض الفضل الى أن فرنسا كانت تسعى برجالها وعلمائها وضباطها الى مصر وإلى محمد علي الذي كانت تعتبره منقذا ومتما لما بداه علماء الحملة من أبحاث ولما بداته الحملة نفسها من إصلاحات (٢٦) .

وهكذا كانت خدمة الفرنسيين في الحكومة المصرية أبعد أثرا في حياة البلاد وكان دور الموظفين أصلاحيا لا ينطوي على السعي الى السيطرة السياسية على خلاف ما سيحدث بعد عصر محمد علي ، غير أن محمد علي لم يكن أسيرا لفرنسا وللثقافة الفرنسية وحدها بل كان يجب دائما أن يستعين برجال كل دولة نالت شأوا كبيرا في ناحية من نواحي العلم أو الخبرة ، لذلك نجده يعتمد على الانجليز واليونانيين ثم الأمريكيين والارمن والبولنديين .

ثالثا - الجالية البريطانية :

لما كان أعجاب الباشا شديدا بالفرنسيين فقد كان أعجابه بالانجليز لا يقل عنه وخير مثال لذلك ما ذكره حين قال « ان الحاكم ينبغي أن يحذو حذو ما جعله الفرنسيون مثالا يحتذى في مصر وأن يقلد سلوك الانجليز بعدهم (٢٧) » .

وهنا يجب التساؤل عن تكوين الجالية البريطانية وأوجه نشاطهم ؟
تكونت الجالية البريطانية من الارساليات الانجليزية والتجار والقناصل الذين كانوا يتعهدون بحماية رعاياهم والفصل في قضاياهم .

ومن أهم الرسائل الانجليزية التي حضرت الى مصر جمعية ارسالية الكنيسة الانجليكانية التي وفدت فى سنة ١٨١٥ غير أن عمل ارسالية لم يبدأ الا فى سنة ١٨٢٦ وكان هدفها هو تعليم اقباط مصر غير أن هذه الفكرة لم تنجح نظرا لمقاومة الاقباط لها واقفلت المدرسة فى سنة ٤٨ غير أن الجمعية كان لها فى سنة ١٨٤٠ بالقاهرة ثلاث مدارس ، المدرسة الاولى كان عدد تلاميذها ٢٥ مسيحيا وتدرس لهم العلوم واللغة فقط وكان خريجا هذه المدارس يوظفهم محمد على فى أغلب الاحيان والمدرسة الثانية كانت للبنين وعدد تلاميذها سبعون تلميذا والثالثة للبنات و بها سبعون تلميذة غير أن هذه المدارس كانت تقاوم مقاومة شديدة من اقباط مصر وكهننتها ، وكانت هناك مدرسة أخرى بالاسكندرية أشرف عليها أحد رجال ارسالية الانجليزية سنة ١٨٣٤ لتعليم الاقباط واليهود والمسلمين ومختلف الاجناس غير أن محمد على لم يسمح بذلك واشترط أن تكون المدرسة للمصريين على الا يتدخل أحد فى عقيدة التلاميذ .

وكانت هذه المدرسة تسير على قواعد المدارس الاوروبية فى ذلك الوقت المسماة Lancasterian نسبة الى منشئها فى نهاية القرن الثامن عشر فى انجلترا (٢٨) .

والواقع أن الرسائل البريطانية كان هدفها نشر التعليم الاجنبى والدينى بين أبناء البلاد وربما أيضا تحويل بعض الاقباط الى المذهب البروتستانتى .

وقد حاولت ارسالية البروتستانتية الانجليزية أيضا فى سنة ١٨٤٠ افتتاح كلية تدريبيه ليتخرج فيها شبان الاقباط كقسس الكنيسة القبطية وهى ما لم يكن من الممكن أن تقبله الكنيسة القبطية على الاطلاق ، اذ أنه من غير المعقول أن تقوم ارسالية بروتستانتية اجنبية بتدريب القسس للكنيسة الارثوذكسية القبطية وبذلك اخفقت هذه الكلية واقفلت فى سنة ١٨٤٨ غير أن هذا لم يمنع من تحول عدد لا بأس به من الاقباط الى المذهب البروتستانتى وخصوصا أن رجال الدين الاقباط فى ذلك الوقت كان ينقصهم التعليم الكافى بينما كان البروتستانت يدرسون قسسهم فى مدارس اللاهوت

ويعلمونهم ويصقلونهم من الناحية الدينية فكلوا عندما يعظرون بالكنائس البروتستانتية يجذبون الناس بحسن عظمتهم مما يساعد على نشر المذهب البروتستانتى غير أن شعور الكنيسة القبطية الارثوذكسية بخطر هذه الارساليات أدى الى نهضة كنسية حين أنشأ الأقباط مدارس اللاهوت على المذهب الارثوذكسى وعلموا القسس والوعاظ لكى يستطيعوا المحافظة على كياناتهم وأنشأوا المدارس القبطية (٢٩) .

من هذا يتضح أن فئة رجال الدين من الجالية الاجنبية البريطانية قد نجحت فى التأثير على فئة الأقباط المصريين الذين تأثروا بهم وسعوا الى اصلاح شئونهم ومدارسهم « ومن الجمعيات الدينية الانجليزية أيضا جمعية التوراة البروتستانتية التى وفدت فى سنة ١٨٤٠ وكان لها غرض دينى وهو نشر المذهب البروتستانتى بين أقباط مصر على يد جمعية التوراة أو نشر الدين المسيحى بين يهود الاسكندرية على يد نفس الجمعية » .

وإذا كان الانجليز بدأوا نشاطهم ببداية دينية فى ذلك الوقت « الا انهم سيتحولون بعد الاحتلال البريطانى الى نشر الثقافة الانجليزية والمحافظة على عادات ولغة الجالية الانجليزية فى مصر » (٣٠) .

غير أن تأثير فئة رجال الدين من الأنجليز لم يقتصر على الأقباط انما امتد ليشمل المسلمين أيضا فبعد أن اطمأن المسلمون الى أن هذه الارساليات تعمل فقط فى الحقل القبطى التحقوا بمدارسهم خاصة وان الملتحقين بها كانوا يتمتعون ببعض الميزات كعدم الاشتغال بالقامة السكك الحديدية والطرق أو الالتحاق بالجيش كما انها كانت تعلم اللغات الاجنبية وهو أمر لم يكن متيسرا فى المدارس المصرية ، ومن أجل ذلك بدأ المسلمون يلحقون ابنائهم بهذه المدارس بالتدريج خاصة الطبقات الجديدة المستنيرة التى ظهرت فى عصر محمد على ، وربما تبلورت هذه الظاهرة فى أواخر عهده اذ أخذوا يرسلون أبناءهم للتعليم فى مدارس غير المدارس الحكومية التى يتعلم بها عامة الشعب ووجدوا فى المدارس الاجنبية المجال الذى يمكنهم من تحقيق ذلك .

واذا كانت هذه الفئة قد نجحت الى حد ما فى نشر التعليم بين أبناء الطبقة العليا وكونت منهم ارسقراطية منفصلة الا أن هذا الجناح كان محدودا وقاصرا على فئة معينة من المجتمع اذ لم يكن هؤلاء الاجانب من القوة بحيث يمكن أن يؤثروا على التعليم فى مصر أو على الاتجاه التعليمى العام للدولة بل على العكس تأثروا هم باللغة العربية (٣١) .

وهكذا بعد أن كان غرض الارسلانيات هو التبشير بالدين أو نشر التعليم الدينى عموما بدأوا يهتمون بنشر لغتهم وثقافتهم بمحاولة اجتذاب بعض فئات المجتمع المصرى اليهم .

وأخيرا فإن كل هذه الجهودات البروتستانتية السابقة كانت موجهة نحو نشر البروتستانتية بين أقباط مصر وكانت الجالية البريطانية فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر قليلة العدد بحيث لا يمكن مقارنتها بالجاليات الكاثوليكية وفيما عدا نشاط الارسلانية الاسكتلندية بالاسكندرية فإن جميع الارسلانيات الانجيلكانية البروتستانتية الاخرى قد أوقفت نشاطها منذ سنة ١٨٤٨ وأصبحت الارسلانية بدون رجال عاملين (٣٢) .

ولا شك أن اتخاذ التبشير كمدخل للعلاقات الثقافية البريطانية أو الفرنسية بمصر قد نفر المصريين من التأثير بهذا النوع الثقافى ولو أن الأوربيين اتخذوا مدخلا آخر فربما كان تأثيره أعظم شأنًا .

وبالإضافة الى فئات رجال الدين الذين كانوا ينتمون الى الجالية البريطانية كان هناك فئات أخرى تنتمى اليها كالفنامل العموميين ووكلائهم فقد كانوا ويخلصه الذين يشتغلون بالتجارة لا يبرحون الاسكندرية ، وقد قدر عدد الرعايا البريطانيين فى الاسكندرية بنحو ألفين بما فى ذلك أهل جزر الايونيان والمالطين وأهل البلاد الاخرى الذين تشملهم القنصلية بحمايتهم ومن شأن هذه الجالية الكبيرة أن تهىء للأمور القنصلية من العمل ما يكفى لشغل وقته لانه من مهامه حفظ وتسجيل كافة الوصايا والمعقود والمستندات القانونية الخاصة بالرعايا البريطانيين .

وقبل أن يتم لمحمد على تدعيم دولته الحديثة كان يتلقى قنامل عدد من الدول الاجنبية أمر تعيينهم فى مصر من سفرائهم لدى الباب العالى

وكان يسمح لهم وقتذاك بجباية رسوم قدرها ٢٪ عن جميع ما تحمله سفن بلادهم من صادرات وواردات وكان نصف هذه الرسوم يدفع للسفير لكن بعد ان تولت الحكومة تعيين قناصلها فى مصر انتهى العمل بهذا النظم (٣٣) .

وقد حظى القناصل العموميين فى الاسكندرية بمكانة خاصة مما كان عليه زملائهم فى بلاد الشرق الأدنى واصبحوا ارفع شأنًا فهم يؤدون وظيفة السفراء بما تستدعيه من وسائل الحماية والدعاية كما يتصلون بالوالى اتصالا مستمرا ليرفعوا اليه بلاغات حكوماتهم ويعالجوا معه المسائل السياسية .

لهذا نادى كلوت بك بضرورة ان تحذوا فرنسا حذر انجلترا وروسيا بان يكون لها وكيل خاص يعهد اليه بالشئون السياسية خاصة بعد ان أصبحت فرنسا تهتم بشئون مصر وتؤيد محمد على ، كذلك طالب فرنسا بالافتداء بانجلترا للفصل بين الاختصاصات السياسية والتجارية فى منصب القنصل العام .

وغير خاف ما للشئون التجارية من الاهمية العظمى فان القنصل العام الذى يكلف بالنظر فيها سيكون العمل لديه كثيرا والمشاكل عظيمة بالنسبة لاضطراره للنظر فى شئون القنصليات التابعة له بالقطرين المصري والسورى بالاضافة الى توليه شئون ابناء وطنه المقيمين بدائرة سلطته فهو يديرها بمقتضى القوانين المعمول بها فى الشرق مع حرصه على أن يكون أهلا للثقة التى وضعتها فيه حكومته ، وابعد الدسائس والمنافقين الذين يحاولون ابتزاز اموال الشعب المصرى وانتحالهم ما ليس لهم من الاعتبار والصفات للتفريز بهم (٣٤) .

وقد سبقت بريطانيا الى انشاء قنصليات عديدة بجانب المقر الرئيسى للقنصلية فى الاسكندرية فى رشيد ومخا والقصر وقناة السويس .

ويأتى كبار التجار فى المرتبة الثانية بعد القناصل وهم يقيمون غالبا فى الاسكندرية وينبغى أن يضاف اليهم الوكلاء التجاريون فبينما لم يكن بالاسكندرية سنة ١٨٢١ سوى انجليزى واحد لتجارة القطن بلغ عدد

البيوتات التجارية تسع بيوت تجارية كبرى فى سنة ٣٧ وصل عدد الرعايا الى أكثر من مائة انجليزى يقيمون فيها بصفة دائمة فى سنة ١٨٤٣ .

وفى سنة ٣٩ كانت التجارة الانجليزية تحتل المركز الاول فى مصر ، وقد لمس القناصل منذ وقت مبكر فى حكم محمد على المحاباة التى كان يخص بها الاجانب وأطروا ذلك كثيرا الى حكوماتهم بل لاحظ بعضهم تسلطهم على اهالى البلاد فكتب يصفهم عندما رأوا أنفسهم تحت حماية صاحب السلطان فى البلاد بأنهم نفضوا عن أنفسهم على الفور رداء الذلة والخنوع وأخضعوا يسرون فى كل مكان كما لو كانوا سادة الامة والقائمين على تربيتها وهم يستظنون حالتهم الجديدة بشتى الطرق مطمئنين الى أن السلطات المحلية ستتحال الى جانبهم (٣٥) .

ويبدو أن العمل بالتجارة لم يقتصر على الوكلاء التجاريين فان ما حققه هؤلاء من مكاسب أغرى القناصل بالعمل فى هذا الميدان أيضا وأصبحت لهم تجارة واسعة أداروها لحسابهم مع الباشا نفسه « غير أن هذا لم ينطبق على القناصل المنتمين الى الجنسية الانجليزية أو الفرنسية وكذا النمساوية والروسية والاسبانية والبلجيكية » بل يبدو أن من عمل فى الميدان كان من قناصل الدول الصغرى ورغم ما حققوه من ثروات طائلة من وراء تعاملهم مع الحكومة غير أنهم لم يأتوا عملا يدل على استقلالهم كما كانوا يمنحون حمايتهم لمن لا حق لهم فى الحماية بقصد الارباح التى تعود من وراء ذلك (٣٦) ، لتحقيق أغراضهم الخاصة لا لتحقيق أغراض عامة ، وإذا كان القناصل العموميون لم يشتغلوا بالتجارة فان وكلاءهم وخاصة من الاهالى أقبلوا على المعاملات التجارية فنجد فى احدى الوثائق التى تعود الى سنة ٣٧ ما يشير الى أن ميخائيل حنا سرور قنصل الانجليز كان يتعامل مع أحد الاهالى فى الحقل التجارى فى ثغر دمياط وأن هذا الاخير فر وعليه دراهم للقنصل فصدرت الاوامر بالبحث عنه للايفاء بدينه اذا ظهر الحق بيد القنصل (٣٧) .

وعلى العكس من هؤلاء نجد التجار البريطانيين يمارسون تجارتهم المشروعة أو يأتون الى الباشا بتوصيات من انجلترا عن أعمال يريد

انجازها هناك بينما كان ذوو المشارب من الاوروبيين يخدعون الباشا ويكلفونه نفقات باهظة لتحقيق اغراضهم الخاصة وهكذا أثرى التجار الاوربي ويعثر الباشا اموالا كان يمكن الانتفاع بها فى تحسين احوال البلاد (٣٨) .

وهكذا استمدت هذه الفئة مكانتها فى المجتمع عن طريق ممارستها لعملها سواء اكان سياسيا أم تجاريا وبالإضافة الى العنيتين السابقتين نجد طبقة ثالثة تتألف من تجار التجزئة فقد كان بالاسكندرية نحو مائة حانوت للتجار الاوربيين للاقمشة والجواهر والزجاج ويترج تحت هذه الطبقة أيضا أصحاب المطاعم والقهوى وأرباب الصنائع والحرف (٣٩) .

كذلك بلغ عدد الوكالات الاوربية فى القاهرة ١٣٠٠ وكالة وألف ومائتين قهوة وقد شجع الباشا اقامة القهاى حين صرح فى احدى رسائله بأنه لا يرى مانعا من اجابة صديقه قنصل انجلترا الى اقامة قهاوى فى قسم بولاق بشرط أن تكون فى جهات غير مأهولة بالسكان .

ومن المؤكد أن هؤلاء الاجانب المستغلين بالحرف أو أصحاب المقاهى كانوا اقوى تأثيرا من غيرهم على حياة المجتمع المصرى فقد أصبح ارتياد المقاهى من العادات التى اكتسبها المصريون من الاوربيين ومارس هذه العادات بعض طوائف الحرف والصناع .

أما فئة موظفى الحكومة فلم يكن عددهم كبيرا وبالأذات الانجليز الذين اقتصر عملهم على المصانع والفابريكات وكانوا يزاوون أعمالهم بمثابة مديرين لحركتها أو كصناع فيها فقد جىء بمعلمين من الانجليز لبعض المصانع لتعليم الصناع المصريين ذوى الاستعداد للفهم كل يوم ساعتين (٤٠) .

وعموما فقد كان هؤلاء جميعا سواء القناصل منهم أو التجار أم الموظفين يسكنون احياء خاصة بهم ولا يجوز لافراد كل طبقة أن تتعدى فى علاقاتها وروابطها بقية الطبقات بمقتضى وظائفهم أو حرفهم أو ثروتهم ويمتاز أهل الطبقة العليا بالتوسع فى الانفاق على ما هو مألوف فى الهيئات الاجتماعية الاستعمارية كما كانوا يتعهدون الفقراء من بنى جنسيتهم بالرعاية وأخيرا

هناك الرحالة الاوربيون الذين يريدون الاستمتاع بأوقات فراغهم أو حل رموز العلم وفريق ثالث منهم يأتى بقصد طلب المال ومعظم هؤلاء من العسكريين والتجار والاطباء والمهندسين وذوى المشروعات أما من كانوا يحضرون للنزهة فيقابلهم الباشا بحفاوة ويخصص لهم بعض القصور لاقامتهم وكان عدد كبير منهم من ذوى المقامات العالية والراتب الخطيرة انما تم فى نطاق العمل التبشيري فالارسلانيات الامريكية التى توافدت القطر المصرى بواسطة فواصل الدول التابعين لهم (٤١) .

كما عمل بعض الانجليز فى الخدمات العامة فعندما انشأ الضابط الانجليزى واجهرن بريداسريعا بين الهند وأوروبا عن طريق السويس فمصر فالاسكندرية نظم له مصلحة سميت مصلحة الترانزيت كان كل عملها من الانجليز وقد اشترها منه محمد على ثم زاد فى تنظيمها وأخذ فى تعيين موظفين من المصريين ليحلوا محل الاوروبيين (٤٢) .

والخلاصة أن هذا التقسيم الفئوى لم يكن ينطبق على الجالية البريطانية وحدها بل شمل الجاليات الاوربية التى عاشت فى مصر والى تكون منها هى الاخرى فئات تجارية وصناعية وموظفين حكوميين ورحالة وبالإضافة الى هذه الفئات كان هناك فئات أخرى أصبحت تدرج ضمن فئة الملاك الزراعيين وأصحاب العقارات وقد تنازل محمد على منذ بداية سنة ٣٨ للاوربيين وبخاصة الانجليز عن عدد من القرى والاراضى الملحقه بها لتكون فى حوزتهم .

وقد تناولنا ذلك بالتفصيل فى فصل سابق حين تعرضنا للجانب باعتبارهم من كبار الملاك الزراعيين .

وكان هدف محمد على من منح هذه الاراضى الى هذه الفئة هو الاستفادة من رأس المال الاجنبى فى قطاع الزراعة لافادة الدولة ومحاولة تحسين حالة الفلاح خاصة بعد أن عدل عن نظامه الاحتكارى وقد أضر من جراء اتباعه لفترة طويلة .

والحقيقة أن اباحة تملك الاطيان والعقارات للجانب فى مصر ظل سارى المفعول خلال سنة ٤٢ كما كان يسمح لهم بدخول البلاد والاقامة فيها دون قيد أو شرط (٤٣) .

لكن هل كان يسمح لهم بشراء العقارات مع انه ليس فى الامتيازات ما يمنع الاجنبى من ان يشتري او يمتلك البيوت او الاراضى ؟ . ان المادة التى تعفى الاجنبى من دفع الضرائب تمنعه بالضرورة من شراء العقار الثابت واقتنائه لان جميع العقارات الثابتة خاضعة للضرائب اذ انها اهم مورد للدخل وبناءا على ذلك عهدت الحكومات الاوربية الحاصلة على الامتيازات الى اصدار تعليمات تمنع رعاياها من امتلاك الارض بل لقد وصل الامر الى ان امرت القناصل ان يبيعوا بيعا جبريا الاراضى التى قد يجدونها فى حوزة رعايا الدول التى يمثلونها وكان من اثر ازدياد علاقات الصداقة والتسامح التى توطدت اركانها بين المسلمين والاجانب بمضى الزمن ان نشأت حالة جيدة اذ ان مساحات واسعة من الارض وعددا عظيما من المنازل والمخازن أصبح فى حوزة الاوروبيين « المستوطنين » أى كان التسجيل فى معظم الاحيان باسماء السيدات اذ اتضح ان هذه الطريقة انسب واسهل وكانت سجلات المحكمة تحتوى على عدد من الاسماء بوصفهم ملاك معترف لهم بما فى حوزتهم من الارض وكانوا يلقون كل تشجيع وضمن لما يشترون ويقتنون من املاك (٤٤) .

الخلاصة ان الجالية البريطانية قد تكونت من فئات عديدة منها الدينية والسياسية والتجارية وارباب الصناعات والحرف وموظفو الحكومة واخيرا فئة الملاك سواء اكانوا ملاكا للاراضى أم للعقارات .

رابعاً : جاليات اخرى « اليونانيون والارمن - الامريكيون والافرنج المحليون » :

اختصت فئات اليونانيين والارمن بالذات دون الجاليات الاخرى بشغل وظائف الادارة كما حظيت بعطف محمد على فيقال ان الارمن واليونانيين قد تولوا وظائف الادارة أسوة بالاقباط وقد ارتفع شأن الارمن فى مصر بفضل ما استمتع به بوغوص فى كاف محمد على من نفوذ واسع وجساه عريض وقد شعر الباشا بأنه لا يستطيع القيام بعمل من الاعمال ديين مساعدة هؤلاء .

وكان تضلع الارمن فى اللغات يؤهلهم بنوع خاص لوظائف السكرتارية والترجمة وقد اختص الباشا بوغوص بك بوظيفة الناظر لتعدد جوانب

معرفته (٤٥) اذ عهد اليه بمباشرة أمور التجارة والبحرية وأصبح يحمل لقب مدير عام التجارة (٤٦) .

ويمكن القول بأنه من أهم فئات البيروقراطية المصرية الارمن اللذين لعبوا دورا هاما في الجهاز الادارى المصرى على عهد محمد على وكان اختيارهم يتم بناءا لاعتبارات فنية أو تاريخية (٤٧) .

بعبارة أخرى ظلت قيادات هذا الجهاز الادارى من الارمن المورالية أو الجراكسة والارناؤوط وقد أدى تشجيع محمد على للجانب الى العمل فى جهازه الحكيمى والى تزايد اعدادهم وجالياتهم فى مصر .

الى جانب هذه الفئة الادارية كانت هناك فئة أخرى زراعية وقد تم استدعاء بعض الارمن من ازمير ليقوموا بزراعة الافيون فى مصر .

كما ظهرت هناك فئة أخرى عملت فى حقل التعليم فقد بدأ النشاط التعليمى الحقيقى للارمن فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر عندما ازداد نفوذهم فى عهد محمد على وقد ساعدت هذه المكانة الارمن على أن ينشئوا لهم أول مدرسة فى سنة ١٨٢٨ وعندما ازداد عدد الجالية الارمنية لم تعد المدرسة كافية لسد حاجات الجالية فقام أرمنى آخر كان يمثل مركزا هاما فى الحكومة ببناء مدرسة جديدة بالاشتراك مع الاسقف الارمنى (٤٨) .

كذلك تم إلحاق الارمن بمدارس المبتديان بعد إلغاء المكتب العلمى ومن هؤلاء التلامذة ابراهيم سركييس (٤٩) .

كما عين يوسف افندى وهو ارمنى الاصل ناظرا أول لمدرسة الزراعة بنبروه التى انشئت فى أواخر سنة ٣٦ (٥٠) ، كما تم ادخال أبناء الارمن الذين يعملون فى خدمة محمد على فى المدرسة التجهيزية الحربية التى انشئت فى سنة ٢٥ .

ومن أعضاء الجالية الارمنية أيضا بعض الفئات التى تنتمى الى أرباب الصناعات والحرف فقد عمل عدد كبير منهم فى صناعة الذهب والفضة كما

اشتغل آخرون بمختلف الصناعات اليدوية بالرغم من أن جملتهم كانوا على شئ من التعليم ، وقد بلغ عدد الجالية الارمنية فى مصر ١٥٠٠ فرد وكانوا يعيشون فى المدن ويمارسون مهنا مختلفة كما رأينا وبمنهم من كان يعمل بالتجارة (٥١) .

كان تشجيع قديم الاوربيين بقصد السياحة والنجارة هو مبدأ تكوين الجاليات الاجنبية التى لعبت دورا مهما فى الشئون التجارية والمالية فى مصر . أما اليونانيون فقد وفدوا الى مصر منذ زمن بعيد غير أنه قد زاد عدد المهاجرين منهم الى مصر الى الحد الاقصى بعد الثورة اليونانية سنة ١٨٢١ . ومنذ ذلك التاريخ أصبح من الضروري ايجاد تنظيم للجاليات اليونانية فى مصر من ناحية والمحافظة على ثقافتهم ولغتهم من جهة اخرى وكان من جراء ذلك أن بدأ يونانيو الاسكندرية يفكرون فى انشاء اول تنظيم لهم خاصة وان الباشا كان يعطف عليهم وبذلك انشئ أول تنظيم يونانى بالاسكندرية فى مايو سنة ٤٣ وبالرغم من أن أول جالية لم تنشأ الا فى هذا التاريخ الا انه كانت هناك فئة من اليونانيين التى اهتمت بتعليمهم فقد كان لهم مدارس بدأت منذ سنة ١٦٤٥ واستمر الحال على ذلك حتى سنة ١٨٠٠ حين شرع البطريك فى تنظيم المدارس اليونانية ومحاولة رفع مسئوليتها غير أن هذه الفئة التى عنت باصلاح التعليم قد لقيت معارضة من فئة رجال الدين أنفسهم « رجال الكنيسة » ذلك أن الاعتقاد السائد بينهم كان أنه كلما زاد تعلم المرء قل اعتقاده فى الله لكن الظروف التى واتت اليونانيين فى عصر محمد على وعطفه عليهم بانشاء جاليتهم بالاسكندرية كل ذلك مهد لنهضة تعليمية ذلك أنهم افتتحوا مدرسة لهم فى سنة ١٨٤٣ كانت تسمى مدرسة اليونان (٥٢) .

كما تم ادخال عدد من أبناء اليونانيين الذين كانوا يعملون فى خدمة محمد على فى المدرسة التى تم انشاؤها سنة ٢٥ تحت اسم المدرسة التجهيزية الحربية لتعليمهم الحركات العسكرية وركوب الخيل كما ضمت المدرسة لفيها آخر من أبناء الترك والاكراذ (٥٣) .

والى جانب هاتين الفئتين الدينية والتعليمية كان هناك عدد من التجار اليونانيين الرأسماليين وقد بلغ عددهم اثنا عشر تاجرا وكان بعضهم مشمولاً

بمحايات دول أجنبية أخرى كانجلترا والنمسا بينما كان يتمتع بعضهم بالحماية اليونانية ، وقد بلغ عدد البيوت التجارية اليونانية ١٦ بيتا منهم عشرة من اليونانيين الكاثوليك وستة من اليونانيين الذين لا يتبعون الكنيسة .

ومن هذه البيوت التجارية بيت D'Anastasy, tossizza التى كان ممثلوها من القناصل المشتغلين بالتجارة والذين أخذوا فى بناء سفن للنقل وبخاصة فى بحر الارخبيل (٥٤) .

ولم يقتصر عمل اليونانيين على التجارة فقط — حقيقة أن الجزء الأكبر منهم يمارس التجارة مع بلاده الا أنهم فى نفس الوقت يمارسون مهنا عديدة وعموما كان التجار الاوربيون المستقرون فى مصر يعضون جميعا تحت اسم الفرنجة وكانت لهم جهاتم الخاصة فى القاهرة كما كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات وان كانت تضايقتهم بعض عمليات اغتصاب اموالهم (٥٥) التى كانوا يتعرضون لها فقد اتخذت عدة اجراءات فى القاهرة ودمياط ورشيد لاجبار المسيحيين الاقباط واليونانيين واليهود على دفع بعض الاموال وقد قام أحمد أفندى أمين عام الخزانة بتوزيع منشور دورى على جميع القناصل المقيمين وفحوى هذا المنشور أن الباشا يريد وضع حد للاضطرابات التى تجتاح مصر وبالتالى تنسب مشاكل للتجارة تمس مصالح كثير من الاوربيين وأنه لذلك يرغب فى تخفيض عدد قواته المسلحة وتسريحها وهذا لا يأتى الا بصرف مستحقاتهم وتأخراتهم من رواتب ولهذا فهو مضطر الى طلب القروض واقترح أن يقوم كل قنصل بنفسه بتوزيع المبالغ المطلوب تحصيلها على الافراد التابعين لحمايته ويقوم بتحصيلها منهم بدقة أحمد أفندى كما خصص دخل الجمارك لضمان وسداد هذه القروض وطلب من القناصل تعيين شخص لكى يحصل هذا الدخل أولا بأول عند وروده (٥٦) .

ويبدو أن الوالى كان فى بدايه حكمه فى حاجة ماسة الى الاموال لدفع مرتبات الجند لضمان عدم ثورتهم وما يتبع ذلك من مضر تلحق بالبلاد لهذا اضطر الى فرض فرض جديدة على الرعية اليونانية فى فبراير سنة ١٨٠٦ (٥٧) .

وبالرغم من ذلك فقد شهد عصر محمد على نزوح الاجانب بكثرة وبكر اليونانيون بوجه خاص في المجيء الى مصر منذ سنة ١٨١١ وانخراط عدد منهم في جيش الباشا بعد ان قضى على المماليك في مذبحه القلعة (٥٨) .

غير ان رجال الجالية اليونانية لم يكن كل فئاتها ممن يعملون في مناصب ذات شأن فقد ضمت هذه الجالية عددا من الخدم والحراس الذين كانوا يعملون مع الاسر التركية وقد بلغ عدد هؤلاء ثلاثمائة من اليونانيين الذين اسلموا كما كان هناك عدد من الجوارى اليونانيات الاصل وصل الى ستمائة جارية (٥٩) ، بينما بلغ عدد الجالية اليونانية بما فيهم القادمين من سورية ثمانية آلاف (٦٠) .

كان نشاط الامريكين في العالم الخارجى ما يزال محدودا جدا في عصر محمد على ولذلك فان اول اتصال يجرى بين الامريكين وبين مصر انما تم في نطاق العمل التبشيري فالارسلات الامريكية التى تواجدت على منطقة البحر المتوسط منذ سنة ١٨٢٠ لم يكن من الممكن ان تتجنب مصر مع وجود مبدأ التسامح الدينى الذى طبقه محمد على .

وعندما اتت الارسلات البروتستانتية الامريكية الى مصر لم يكن الغرض من وجودها على الاطلاق رعاية ابناء الجالية الامريكية فى مصر ولم يكن الغرض من انشاء الارسلات لمدارسها ان تهيب لانباء الجالية تعليما خاصا بهم وانما هدفها كان ايجاد كنيسة ومدرسة تكون المكان الذى يلتقى فيه ابناء فى سن معينة يمكن تشكيلهم تربويا وتوجيههم التوجيه الخاص المطلوب وتكون المدرسة اذن هى المركز الذى يمكن ان يتصل عن طريق هؤلاء الناس بالجمهور وينشرون فيه المذهب البروتستانتي (٦١) .

وهكذا لجأت الارسلات الامريكية الى أسلوب غير مباشر لنشر مذهبها فعمدت الى ان تكون المدرسة المنشأة هى التى تقوم بهذه المهمة بدلا من الارسلات ربما لما وجدته من اعراض ومقاومة من جانب اقباط مصر ازاء نشر المذهب البروتستانتي الذى كان واضحا وموجها ضد الارسلات البريطانية من قبل فأرادت ان تتحاشى مثل هذه المعارضة

وبالطبع تطلب وجود بعض الامريكيين فى مصر ضرورة تعيين قنصل عام حتى يضمن مواطنوا الولايات المتحدة فى مصر وسورية سلامة ارواحهم واملاكهم فاذا حدث أن أسيئت معاملة أحد هؤلاء يقوم قنصلهم برفع الظلم عنهم ، وقد أظهر الباشا موافقته على تعيين قنصل عام للولايات المتحدة وقد أبلغ بوغوص بك وزير الخارجية بل وأكد لوليم هودجون من أعضاء السفارة الامريكية بالقسطنطينية أن الباشا يقدر الولايات المتحدة تقديرا عظيما وأنه يتمنى ان تزداد العلاقات معها توثقا لما يتوسمه من الخير لصالح البلدين .

وقد أشار الى أن هناك تشابها بين الولايات المتحدة وبين مصر فكلا البلدين مدين بثروته للزراعة والتجارة .

وقد تم بالفعل تعيين مسنر جليدون قنصلا ولم تمنع صفته الوظيفية من اعتبارها فاتحة لعلاقات تجارية يتمنى الباشا مخلصا أن تزداد توثقا (٦٢) .

وهكذا اقتصر الوجود الامريكى على فئة من رجال الدين وفئة أخرى من التجاريين وان كان نشاطها غير متضخم المعالم .

وهناك فئة من الاجانب الذين طالت اقامتهم فى مصر أو ولدوا فيها فصاروا يعرفون بالاجانب المحليين وهؤلاء لا يرتبطون بجنسية معينة وقد مارسوا أعمالا مختلفة فى السقل الزراعى والتجارى .

وكان من بين هؤلاء رجال الاعمال الاوروبيين الذين تولوا الاشراف على شئون الجملة الخاصة بالسلع الواردة من أوروبا (٦٣) .

واذا كان عدد الاجانب عموما قد ازداد زيادة كبيرة بسبب تشجيع محمد على لهم للاستفادة من خبراتهم المتعددة فى المجالات المختلفة فهذا لم يستتبع بالضرورة أن يكون كل هؤلاء جديرون بالاحترام . « فقد كان من بين الاجانب جماعة من المغامرین الذين أتوا جريا وراء المال لضيق ذات ايديهم (٦٤) ، أى ممن كانوا يحلمون بالشراء العاجل من أيسر السبل ومن الفارين من وجه العدالة فى بلادهم وكان الاوروبيون الذين وفسدوا فى بداية الامر من عنصر طيب ثم لم يلبث أن هبط محصر جماعة ممن يجرون وراء المفسانم (٦٥) .

بعبارة أخرى يمكن عذهم من الافلتين الذين جاءوا من أجل الكسب وجمع المال وجمهرة هذا الفريق الاخير كانوا من رعايا البحر المتوسط .

فاللوانى المزدحمة وقرى مالطة وصقلية قد أرسلت الفلّاضين من أهلها الفقراء والعاطلين والساقطين الى أرض المال الوفير وكل هؤلاء اندغموا الى الاسكندرية حيث كانوا يشرفون على أعمال الخدم المحليين ويلبسون احتيلجات وملذات الرواد ، ويديرون المحلات والحفلات فى العصورى والمطاعم والمحالج وكازينوهات القمار والفنادق وكثيرون منهم كانوا عمالا بالمعنى الحقيقى ينشأون كالمطفالين على الرخاء المحيط بهم ويتدافعون على العظام التى تسقط على الارض أو يسرقون فتلت الموائد ، وقد انقلب قنصل الدول سماسرة لهؤلاء الناس المفامرون ينالون الامتيازات لأصدقائهم أو شركائهم وتحولوا أدوات لهذا الفوز المالى الخلف الذى كان ينفرو الاقتصاد المصرى الزراعى (٦٦) .

كما ضمت هذه الفئة أيضا خدم المنازل وابناء السبيل ممن يقومون بأعمال وضيعة قليلة الجدوى ويتراوح أمثال هؤلاء الفرباء فى الاسكندرية وحدها من ثمانية الى عشرة آلاف (٦٧) .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المجال هو ما هى اشكال التأثيرات الاوربية وما المدى الذى وصلت اليه فى المجتمع المصرى ؟

لقد تعددت اشكال التأثير الاوربى فمنه من كان فكريا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو مظهريا .

فمحمد على والمجتمع المصرى ككل تأثر ببعض الاوربيين واتبعوا الفيلسوف الفرنسى سان سيمون الذين رحلوا الى مصر فى أواخر عهده وأعطاهم سلطة واسعة فى الاشراف على المشروعات الانشائية والعمرانية والتنظيمية وعلى الرغم من أن الشكل التنظيمى العام لدولة محمد على يتضمن تأثرا باتجاهات سان سيمون الا أنه لم يوافق على جوهر فكرهم وهو ما دعاهم الى العودة الى بلادهم الا أنهم بالتأكيد تركوا أثرا ما فى فكر المجتمع وتركوا تلاميذ ومريدين ثم تعرضت أكثر عناصر المجتمع المصرى م ٢٤ - المتغيرات

تأثيرا ونشاطا لعملية التفاعل مع الفكر الاوروبى عندما اتبع الوالى سياسة ارسال البعثات (٦٨) . وذلك حينما اعتمد فى بادىء الامر على الاجانب لتثقيف الشعب وأمر رعاياه باحترامهم والاذعان لنصائحهم فأوجد ذلك نوعا من الاختلاط بين الاوربيين والاهالى لا بالاتجار الواسع فحسب بل بالاحتكاك اليومي فى العادات والاخلاق العقلية (٦٩) . من ذلك على سبيل المثال ان أخذ كثير من الاغنياء فى استعمال السكين والشوكة وسرعان ما تعودوا شرب النبيذ جهارا فشاعت هذه العادة بين الكثير من كبار موظفى الحكومة (٧٠) .

ومن مظاهر التأثير الاوربى ايضا تغيير الملابس وبناء المنازل على الطراز الغربى وافتتاح النوادى والحانات . بل والامتزاج بأهل البلاد المسلمين امتزاجا يكاد يكون اندماجا .

ويضيف ابراهيم زكى « وبدأ تيار العادات الاوربية ينتشر فى البلاد المصرية ماذ تولى محمد على الحكم وكذلك أخذت الاحياء الاوربية فى مصر تزداد انتشارا وعمرانا أما هندسة البناء فكان محمد على اول من أدخل المباني الرومية فحذا حذوه بنوه وبعض الامراء فى إنشاء العمائر على هذا النمط واقتدى الاهالى بالامراء فكثرت المباني داخل القاهرة وضواحيها كما تم ادخال التقويم الفرنجى بالتدريج نتيجة للنفوذ الاجنبى وكان التقويم هجرىا فى عصر محمد على وقد كان دائما يقارن بين التقويم الهجرى والتقويم الفرنجى فى المعاهدات التى كانت تعقد بينه وبينهم (٧١) .

وأخيرا أدى توجيه التجارة المصرية صوب الغرب الى اعتماد البلاد على الاسواق الاوربية وتعرضها للتأثر بتقلبات الاقتصاد الاوروبى كما أدى تدفق التجار الاوربيين الى جعل مصر أكثر تعرضا للتدخل الاوروبى فى شئون البلاد الداخلية بحجة حماية تجارها ومصالحها التجارية .

وهكذا أخذ الاوربيون يستثمرون أموالهم فى مصر حتى سيطروا على معظم تجارتها وكافة انواع النشاط المالى خاصة بعد انهيار نظام محمد على الاحتكارى ففتحت السوق المصرية واسعة أمام الرأسمالية الاجنبية

بعد أن قضى محمد على على الطبقة الوسطى - البورجوازية المصرية الوليدة - .

كذلك تأثر محمد على نفسه بالاوروبيين اذ كان يمر فى ساعات فراغه مع طائفة منهم ويحاول أن يتعلم كل ما يستطيع أن يتعلمه غير أنه لم يهتم بالتأثير المظهرى كما فعل حكام الاستثناء حينما تزىوا بزى الافرنج وحلقوا لحاهم ولوا السننهم ببعض اللغات الاجنبية (٧٢) .

وأخيرا ظل محمد على على الرغم من تشجيع وفود الاجانب الى البلاد واقلمتهم بها يحرص كل الحرص على صون نفوذه الكامل فى ادارة شئونها ولم يستطع القنصل التدخل فى هذه الشئون أو حمل الباشا على شيء يرى أنه يتنافى مع مصلحة البلاد (٧٣) .

كما أن محمد على لم يتوانى فى أن يلحق العقوبات بالاجانب المخطئين فقد كان يحبسهم فى سجون الحكومة كما أن بعضهم تعرض للنفى أو العمل الاجبارى تأديبا لهم عما يفترون من أعمال تخل بالامن كالمشاجرات التى كثيرا ما كانت تنشأ بينهم (٧٤) . ثم لم يلبث هؤلاء أن اشاعوا فى المدن الوانا من الفوضى والاضطراب اذ كثر اعتداؤهم على الاهليين بل وعلى رجال الحكومة من المحافظين على الامن والنظام لذلك حاول الباشا أن يضع حدا لنشاطهم المردول بمساعدة قناصل دولهم وقد خيرهم بين أمرين اما أن يقوموا هم بأنفسهم بتنظيم رقابة فعالة على رعاياهم فى الاسكندرية حتى لا يعكروا صفو الامن واما أن يتركوا للباشا نفسه اتخاذ ما يراه من الاجراءات ثم استقر رأيهم على مشروع إنشاء هيئة بوليسية خاصة بمدينة الاسكندرية فى يناير سنة ١٨٣١ تتألف من ستين رجلا يعرفون الفرنسية أو الايطالية وعليهم أن يقوموا بأعمال الميسر ويحافظوا على الهدوء فى حى الافرنج وفى الاسواق ومنطقة الجمرى وعند أبواب المدينة على أن يستعينوا بالجيش عند الضرورة لانهم كانوا غير مسلحين غير أن الباشا لم يكن يشعر بالارتياح الى وجود هيئة بوليسية شبيهة مستقلة مما أدى الى اغفال هذا المشروع وبقيت الحالة على ما كانت عليه حتى اذا عجز القناصل عن كبح جماح رعاياهم وكثرت الحوادث من سرقة وتهريب وإهين رجال الحكومة على ايدى اشرار الاجانب لم يجد الباشا بدا

من اتّخذ بعض الاجراءات والقرارات وطلب الى القناصل فى ٦ نوفمبر سنة ٣٥ أن يعاونوه فى تنفيذها محافظة على الامن والنظام .

اما هذه الاجراءات والقرارات فيمكن تلخيصها فى ثلاثة أمور أولها أن يطلب الى كل شخص يريد التقدم الى البلاد للقامة بها ابتداء من ١٥ يناير سنة ٣٦ أن يبين عقب وصوله اليها الموارد التى يعتمد عليها فى كسب رزقة وأن يقدم للسلطات المحلية رجلا من خيار القوم يضمّنه ويكون مسئولا عن مسلكه مدة اقامته .

ثانيا : أن يطبق ذلك على جميع الاجانب المقيمين بالبلاد وقتذاك .
ثالثا : أن يتعهد ربان كل سفينة تحمل الى مصر اشخاصا لا تتوفر فيهم هذه الشروط بأن يعيد أولئك الاشخاص الى الجهات التى جاءوا منها على نفقته وتحت مسئوليته .

ومع ذلك ظل الاجانب وبخاصة فى القاهرة والاسكندرية مصدر متاعب كثيرة فلم تقطع شكوى الحكومة من الجرائم التى كان يرتكبها بعضهم دون أن تصل اليهم يد العدالة بسبب نظام الحماية القنصلية ومما زاد الامر اضطرابا أن الاجانب كانوا يعمدون فى فض المنازعات الى طريقة المبارزة كما كانوا يطلقون الرصاص وسط المساكن والاحياء المأهولة بالسكان فضلا عن أنهم كانوا يستبيحون لانفسهم الصيد فى حقول الفلاحين الى غير ذلك من الامور التى تعالت بسببها الشكوى منهم .

وفى النهاية رأى الباشا ضرورة اجتماع القناصل ووضع حد لمثل هذه الاعمال وبالفعل تقرر ابعاد كل اجنبى ليس له عمل يرتزق منه ويحريم الصيد بالحقول وتمنع اطلاق الرصاص وسط المساكن أو داخل حدود المدينة وكذا الاقتراب من المباني العامة كالمخازن ومعامل البارود عند الصيد (٧٥) .

من ذلك نرى أن عصر محمد على شهد نقىض الاضداد مع الاجانب فهو فى بداية حكمه كان متساهلا معهم الى أبعد الحدود مما شجع الكثيرين على المجيء الى مصر للعمل قبيها سواء اكانوا من اصحاب الخبرة أو العاطلين انما بعد أن ظهرت مفاسدهم لم يتوان فى الضرب على ايدي المفسدين بيد من حديد بابعادهم عن البلاد انتقاء لشرفهم وحماية للمصريين من عبثهم أو حتى وضع حد لعدم التهادى قى غيهم لضمان أمن بلاده .

هوامش الفصل السابع

- (١) مذكرات نقولا الترك — صص ١٤٤ — ١٤٦ .
- (٢) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٤٥ .
- (٣) شفيق غربال — المصدر السابق — ص ٦١ .
- (٤) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٣٣ ، ٣٥ .
- (٥) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ١١ ، ١٢ .
- (٦) جاك تاجر — المصدر السابق — صص ٢٠ ، ٢٤ .
- (٧) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ١٣ .
- (٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٥٥ ، ١٦١ .
- (٩) شفيق غربال — المصدر السابق — صص ٧٧ ، ٧٨ .
- (١٠) جرجس سلامة ، المصدر السابق — صص ٣٦ ، ٣٧ .
- (١١) ديوان المدارس عربى « ٤٩ » دفتر ٥٧ جزء ٤ — ص ١٣٨٧ —
— مكتبة ٢٢٩ آخر ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ .
- (١٢) د. أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى عصر محمد
على — ص ٨٩ .
- (١٣) جاك تاجر — المصدر السابق — ص ٢٠ .
- (١٤) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .
- (١٥) محمد بك فريد — المصدر السابق — ص ١٨٩ .
- (١٦) محمد صبرى — المصدر السابق — ص ٥٤ .
- (١٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .
- (١٨) Henry Dodwell, the founder of modern Egypt, pp.201—202.
- (١٩) د. السروجى — المصدر السابق — ص ١٨ ، محمد فؤاد
شكرى — ص ١٦٤ .

- (٢٠) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٣٨ ، ١٣٩ ،
صص ١٥٤ ، ١٦٠ .
- (٢١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٤٧٢ .
- (٢٢) نفس المصدر — صص ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٣ .
- (٢٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٦٥ ، ١٦٦ .
- (٢٤) Georges Dowins, Mohamed Aly du Caire, 1805 — 1807.
Correspondance des consuls de france en Egypte, pp. 78 — 79.
- (٢٥) مذكرات نقولا الترك — ص ١٢٣ .
- (٢٦) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — صص ١٣ ، ١٤ .
- (٢٧) Henry Dodwell, op cit, P. 199.
- (٢٨) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٤٤ ، ٤٦ .
- (٢٩) نفس المصدر — ص ٦٦ .
- (٣٠) جرجس سلامة — نفس المصدر — ص ٩٣ .
- (٣١) نفس المصدر — صص ١٨ ، ١٩ ، ٣٢ .
- (٣٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٤٧ .
- (٣٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٧١ — ٢٧٥ .
- (٣٤) كلوت بك — المصدر السابق ج ٢ — صص ٢٢٤ ، ٢٢٧ .
- (٣٥) ذوقان قرقوط — المصدر السابق — ص ٩٤ .
- (٣٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٦١٨ ، ٦٢٠ .
- (٣٧) دفتر معية سنينة عربى ص ٤٤ — أمر ٨٨ — دفتر ٥ — ١٦
شعبان سنة ١٢٥٢ هـ .
- (٣٨) محمد فؤاد شكرى المصدر السابق — تقرير كامل — ديسمبر
سنة ١٨٣٨ — ص ٧١٥ .
- (٣٩) كلوت بك — ج ٢ — صص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

- (٤٠) إبراهيم زكى — المصدر السابق — صص ١٢٢ ، ١٣٤ .
- (٤١) كلوت بك — المصدر السابق — صص ٢٣١ — ٢٣٥ .
- (٤٢) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٣٦ .
- (٤٣) عزيز خانكى — المصدر السابق — ص ٣٦ .
- (٤٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٦٣٤ ، ٦٣٥ .
- (٤٥) نفس المصدر صص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، صص ٣٩٢ ، ٤٧٢ .
- (٤٦) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣١٨ .
- (٤٧) د. يونان لبيب — تاريخ الوزارات المصرية — ص ٤٠ .
- (٤٨) جرجس سلامة — المصدر السابق — ص ٨٣ .
- (٤٩) دفتر رقم ١٢٩ مدارس عربى رقم ٢٩٠ ص ٢١،٣ — رجب سنة ١٢٦٥ هـ .
- (٥٠) د. جمال الدين الشيال — المصدر السابق — ص ٢٤ .
- (٥١) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٣٠٤ ، ٣٠٦ .
- (٥٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٧٢ ، ٧٣ .
- (٥٣) إبراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٨١ .
- (٥٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٣٣ ، ٥٤٢ ، ٥٤٧ .
- Reynier, Egypt after the battale of Heliopolis, London (٥٥)
1802, p. 73.
- Georges Douins, op cit, pp. 79 — 80. (٥٦)
- Ibid, p. 92. (٥٧)
- (٥٨) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٢٣ .
- (٥٩) نفس المصدر — ص ٣٨٩ — تقرير دوهاميل سنة ٣٧ .
- (٦٠) نفس المصدر — ص ٣٠٦ .

- ٦١) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٤٧ ، ٤٨ .
- ٦٢) جرجس سلامة — المصدر السابق — صص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
- ٦٣) هيلين ريفلين — المصدر السابق — صص ١٤١ ، ١٤٢ .
- ٦٤) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٠٥ .
- ٦٥) نفس المصدر — ص ٢٤ .
- ٦٦) ذوقان قرعوط — المصدر السابق — صص ١٣١ ، ١٣٢ .
- ٦٧) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — ص ٣٩٣ .
- ٦٨) صلاح عيسى — المصدر السابق — ص ١٨٦ .
- ٦٩) الياس الايوبى — المصدر السابق — ص ١٢٣ .
- ٧٠) عدلى نور — المصريون المحدثون عاداتهم وتقاليدهم — ص ٤٢٤ .
- ٧١) ابراهيم زكى — المصدر السابق — صص ١٩٠ — ١٩١ .
- ٧٢) صبحى وحيدة — المصدر السابق — صص ١٥١ ، ١٥٢ .
- ٧٣) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ٢٥ ، ٢٦ .
- ٧٤) ابراهيم زكى — المصدر السابق — ص ١٢٦ .
- ٧٥) محمد فؤاد شكرى — المصدر السابق — صص ١٩٩ — ٢٠١ .

قائمة المصادر

أولا - وثائق غير منشورة :

- ١ - التعليم : عدد المكاتبات ٩٥٤ مكتبة دار الوثائق بالقلعة .
(أ) ديوان مدارس عربى « ٤٩ » .
(ب) ديوان مدارس عربى « ٥٠ » .
- ٢ - التزامات قري - - - - - محافظة ابحاث ١١٩ دار الوثائق .
- ٣ - سجلات ديوان المعية السنية عربى - - - - - مجموعة ١ عدد الدفاتر ٦ دار الوثائق .
- ٤ - ديوان التجارة والمبيعات - - - - - محافظة - ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ دار الوثائق .
- ٥ - محافظ ابحاث الصناعة فى عصر محمد على محافظة ١٠١ ثورة محمد على باشا الصناعية وآثارها الاجتماعية دار الوثائق .
- ٦ - محافظ ابحاث الفلاح المصرى منذ عهد محمد على الى اسماعيل باشا تشتمل على العديد من دفاتر المعية التركى ودفاتر الخديوى التركى ومجلس ملكية ديوان خديوى تركى .

ثانيا - المراجع العربية :

- ١ - ابراهيم زكى - الحالة المالية والتطور الحكومى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على - المطبعة المصرية بمصر .
- ٢ - ابراهيم علمر - الارض والفلاح - القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- ٣ - أحمد أحمد الحقة - تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير - القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٤ - أحمد أحمد الحقة - تاريخ مصر الاقتصادى - القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٥ - د. أحمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم فى عصر محمد على - القاهرة سنة ١٩٣٨ .

- ٦ — د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التجديد فى المجتمع العربى فى القرن التاسع عشر — محاضرات القيت فى معهد البحوث والدراسات العربية
- ٧ — د. أحمد عزت عبد الكريم — حركة التحول فى بناء المجتمع القاهرى فى النصف الاول من القرن التاسع عشر بحث مقدم الى الندوة الدولية لتاريخ القاهرة مارس — ابريل سنة ١٩٦٩ مطبعة دار الكتب سنة ١٩٧٠ .
- ٨ — ادوار جوان — مصر فى القرن التاسع عشر سيرة جامعة لحوادث سلكنى الجنان محمد على باشا وابراهيم باشا تعريب محمد مسعود القاهرة سنة ١٩٣١ .
- ٩ — ادوارد لين — ترجمة عدلى نور — المصريون المحدثون عاداتهم وتقاليدهم فى القرن التاسع القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ١٠ — الجبرى — عجائب الآثار فى التراجم والاخبار — ج ١ ، ج ٣ ، جزء ١٢
- ١١ — اليس الايوبى — محمد على سيرته واعماله وآثاره — ادارة الهلال بمصر — سنة ١٩٢٣ .
- ١٢ — أمين مصطفى عفيفى — تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث الطبعة الاولى القاهرة سنة ١٩٥١ .
- ١٣ — اندريه ريمون — ترجمة زهير الشايب — فصول من التاريخ الاجتماعى القاهرة الميثاقية القاهرة سنة ١٩٧٤ .
- ١٤ — انطون يعقوب — مصر الحديثة او مصر فى ثلاث سنين — القاهرة سنة ١٩١٧ .
- ١٥ — انور الرفاعى — بونابرت فى مصر والسلام — دمشق سنة ١٩٤٧ .
- ١٦ — جاك تاجر — الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر — دار المعارف — د . ت .
- ١٧ — جاك تاجر — اقباط ومسلمون منذ الفتح العربى الى سنة ١٩٢٢ — القاهرة سنة ١٩٥١

- ١٨ — ج — بيلالى — موجز تاريخى عن اطوار الملكية العقارية فى الديار المصرية سنة ١٩٢٤ .
- ١٩ — ج — دى شابرول — ترجمة زهير الشايب — دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين — ط ١ سنة ١٩٧٦ .
- ٢٠ — جرجس سلامة — تاريخ التعليم الاجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين سنة ١٩٦٠ .
- ٢١ — جبريل بير — ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهيم دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة — مكتبة الحرية الحديثة سنة ١٩٧٦ .
- ٢٢ — جلال يحيى — مصر الحديثة — الاسكندرية سنة ١٩٦٩ .
- ٢٣ — جمال الدين الشيال — تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على القاهرة سنة ١٩٥١ .
- ٢٤ — جمال الدين الشيال — التساريخ والمؤرخين فى مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- ٢٥ — جمال حمدان — شخصية مصر . د . ت .
- ٢٦ — د . حليم عبد الملك — السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير — مكتبة الانجلو القاهرة سنة ١٩٤٦ .
- ٢٧ — خليل سرى — الملكية الريفية الصغرى كأساس لاعادة بناء الكيان الريفى فى مصر القاهرة سنة ١٩٣٨ .
- ٢٨ — ذورين وورنر — ترجمة حسن أحمد السلمان — الارض والفقر فى الشرق الاوسط القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٢٩ — ذوقان قرقوط — تطور الفكرة العربية فى مصر سنة ١٨٠٥ — سنة ١٩٣٦ — بيروت سنة ١٩٧٢ .
- ٣٠ — د . رؤوف عباس حامد — النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة — دار الفكر الحديث للطباعة والنشر — سنة ١٩٧٣

- ٣١ — رفعت المحجوب : النظم الاقتصادية — القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- ٣٢ — رمزى تادرس — الاقباط فى القرن العشرين — الجزء الاول — القاهرة سنة ١٩١٠ .
- ٣٣ — رينية قطاوى بك — جورج قطاوى نقله عن الفرنسية الفريد بلوزا محمد على وأوروبا — القاهرة سنة ١٩٥٢ .
- ٣٤ — سليم البستانى — نابليون بونابرت فى مصر وسورية — الاسكندرية سنة ١٩١٣ .
- ٣٥ — شفيق غربال — اعلام الاسلام — محمد على الكبير — دائرة المعارف الاسلامية — القاهرة . د . ت .
- ٣٦ — شفيق غربال — الجنرال يعقوب والفرس لاسكارييس ومشروع استقلال مصر سنة ١٨٠١ — المعارف سنة ١٩٣٢ .
- ٣٧ — صالح جودت — مصر فى القرن التاسع عشر القاهرة سنة ١٩٠٤ .
- ٣٨ — صبحى وحيدة — فى أصول المسألة المصرية القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٣٩ — صلاح عيسى — الثورة العرابية — بيروت سنة ١٩٧٢ .
- ٤٠ — عاطف أحمد عبد اللطيف — السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر — رسالة دكتوراه غير منشورة سنة ١٩٧٥ .
- ٤١ — عباس فضلى — الفلاح والتشريع المصرى — القاهرة سنة ١٩٢٢ .
- ٤٢ — عبد الرحمن الرافعى — تاريخ الحركة القومية — عصر محمد على ج ٣ — القاهرة سنة ١٩٣٠ .
- ٤٣ — عبد الرحمن زكى — الجيش المصرى فى عهد محمد على باشا الكبير — القاهرة سنة ١٩٣٩ .
- ٤٤ — عبد الرحمن زكى — محمد على وعصره — القاهرة . د . ت .
- ٤٥ — عبد الفتى غنام — الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع القاهرة سنة ١٩٤٤ .
- ٤٦ — عبد العظيم رمضان — صراع الطبقات فى مصر — بيروت سنة ١٩٧٨

- ٤٧ — عبد الكريم رافق — بلاد الشام ومصر — دمشق سنة ١٩٦٧ .
- ٤٨ — عبد الله عزباوى — الحركة الفكرية فى مصر فى القرن الثامن عشر — رسالة دكتوراه غير منشورة سنة ١٩٧٦ .
- ٤٩ — عزيز خانكى — التشريع والقضاء — القاهرة سنة ١٩٤٠ .
- ٥٠ — عزيز خانكى بك — فرض ضريبة على التراكات والأوقاف — القاهرة سنة ١٩٣٧ .
- ٥١ — عزيز خانكى — الملكية العقارية فى مصر سنة ١٩٣٦ .
- ٥٢ — عزيز خانكى — محمد على ونابليون — القاهرة سنة ١٩٤٦ .
- ٥٣ — د. على الجريتلى — تاريخ الصناعة فى مصر سنة ١٩٥٨ .
- ٥٤ — فتحى عبد الفتاح — القرية المصرية — دراسة فى الملكية وعلاقت الانتاج سنة ٧٣ .
- ٥٥ — قانون الجفالك — سنة ١٢٥٩ هـ .
- ٥٦ — كريستوفر هيرولد — ترجمة فؤاد اندراوس — مراجعة د. أحمد أنيس — بونابرت فى مصر — القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ٥٧ — كريم ثابت — محمد على — القاهرة د . ت .
- ٥٨ — كلوت بك — تعريب محمد مسعود — لحة عامة الى مصر — الجزء الاول — د . ت .
- ٥٩ — كلوت بك — لحة عامة الى مصر — الجزء الثانى .
- ٦٠ — د. لويس عوض — تاريخ الفكر المصرى الحديث الخلفية التاريخية ج ١ فبراير سنة ١٩٦٩ .
- ٦١ — د. لويس عوض — الفكر السياسى والاجتماعى — ابريل سنة ١٩٦٩ .
- ٦٢ — د. ليلى عبد اللطيف أحمد — الادارة فى مصر فى العصر المملى — جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨ .
- ٦٣ — محمد السعيد محمد — الاقتصاد الزراعى — القاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣ .

- ٦٤ — د. محمد أنيس — الدولة العثمانية والشرق العربى — القاهرة
سنة ١٩٦٤ .
- ٦٦ — محكمة رفعت — تاريخ مصر السيلوى فى الألفية الحديثة — القاهرة
سنة ١٩٢٠ .
- ٦٧ — محمد رفعت رمضان — على بك الكبير — القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٦٨ — محمد شفيق غربال — تكوين مصر — القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٦٩ — محمد صبرى — تاريخ مصر الحديث — مطبعة دار الكتب المصرية
بالقاهرة سنة ١٩٢٦ .
- ٧٠ — مقدم محمد فرج — النضال الشعبى ضد الحملة الفرنسية — مطابع
الدار القومية د . ت .
- ٧١ — محمد بك فريد — البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة
الخدوية المطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٣٠٨ هـ ، م . ا . ج —
تاريخ الدولة العلية العثمانية وتاريخ العائلة الخديوية بدون تاريخ .
- ٧٢ — محمد فريد أبو حديد — سيرة عمر مكرم — القاهرة سنة ١٩٣٧ .
- ٧٣ — محمد قواد شكري — مصر فى مطلع القرن التاسع عشر — ج . ا —
القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- ٧٤ — محمد قواد شكري — بناء دولة مصر فى عهد محمد على — د . ت .
- ٧٥ — محمد كامل مرسى — الألفاظ — ج . ا — القاهرة سنة ١٩٥٤ .
- ٧٦ — محمد كامل مرسى — الملكية العقارية فى مصر — القاهرة سنة ١٩٣٦ .
- ٧٧ — محمد محمود السروجى — الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر —
القاهرة سنة ١٩٦٧ .
- ٧٨ — محمود الشرقاوى — مصر فى القرن الثامن عشر — ٣ أجزاء —
القاهرة ط ٢ سنة ١٩٥٣ .
- ٧٩ — محمود عودة — القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع — جامعة
عين شمس — سنة ١٩٧٢ .

- ٨٠ - موري بيرجر - ترجمة محمد فوفيق - البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة - القاهرة سنة ١٩٥٩ .
- ٨١ - نقولا الترك - ذكر تملك جمهور فرنسا لولاية الاقطار المصرية والبلاد الشامية - باريس سنة ١٩٤٦ .
- ٨٢ - نقولا الترك - مذكرات نقولا الترك - القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- ٨٣ - هاملتون جب - ترجمة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى - المجتمع الاسلامي والغرب - ج٢ - القاهرة سنة ١٩٣١ .
- ٨٤ - هنري عيروط - ترجمة محي الدين اللبان - الفلاحون - الطبعة الثانية - القاهرة سنة ١٩٦٨ .
- ٨٥ - هيلين ريفلين - الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر - القاهرة سنة ١٩٦٨ .
- ٨٦ - يعقوب ارتين - الاحكام المرعية في شأن الاراضي المصرية - القاهرة سنة ١٨٩٠ .
- ٨٧ - يوسف نحاس - الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية - سنة ١٩٢٦ .
- ٨٨ - يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام سنة ١٩٧٥ .

ثالثا - الدوريات :

- ١ - مجلة الثقافة - السنة الثانية العدد ٢٠ مايو سنة ١٩٧٥ .
- ٢ - مجلة الثقافة - السنة الثانية العدد ٢١ يوليو سنة ١٩٧٥ .
- ٣ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .
- ٤ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٨ يناير سنة ١٩٧٦ .
- ٥ - مجلة الثقافة - السنة الثالثة العدد ٢٩ فبراير سنة ١٩٧٦ .
- ٦ - مجلة الكاتب - السنة الرابعة - يوليو العدد ٥٢ سنة ١٩٦٥ دراسة في المجتمع المصري من الانقطاع الى الرأسمالية .

- ٧ — الوقائع المصرية عدد ٢٠٩ جماد الاول سنة ١٢٤٦ هـ .
٨ — الوقائع المصرية عدد ٢٠٠ — ٢ جمادى اول سنة ١٢٤٦ هـ .

رابعاً — نسدوات :

- ١ — ندوة الشيخ رفاعه الطهطاوى — ١٨ — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ . —
رفاعة الطهطاوى وقضايا عصره — د. يونان لبيب رزق .
٢ — ندوة عبد الرحمن الجبرتي وعصره بمناسبة انقضاء ١٥٠ عاماً على
وفاته ١٦ ابريل — ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٤ ، ج ١ ، ج ٣ .

مصادر أجنبية

أولا - وثائق غير منشورة :

- 1 — Documents privée — Archive Français L'expédition française, 15 fructidor, août 1797.
- 2 — Documents privée — Archive Français L'expédition française, du 31/8/1799 — 24 9 1799.
- 3 — Documents privée — Archive Français L'expédition française, « Armée d'orient » 5 sept. 1799 — 9 sept. 1799, 14 sept.
- 4 — Documents privée — Archive Français L'expédition française, du 28 août 1799 au août 1800.
- 5 — Memoires historiques, du 3/11/1799 — 17/4/1800.

ثانيا - وثائق منشورة :

- 1 — Dogureaux, Pierre, Jean General, Journal de l'expédition d'Egypt, paris, 1904.
- 2 — Douins, Georges, l'Egypte de 1802 — 1804, le Caire, 1926.
- 3 — Douins, Georges, Mohamed Aly Pacha du Caire, 1805—1807 Correspondance des consuls de France en Egypte.
- 4 — Figeac, M. Champollion, Fourier et Napoléon, l'Egypte et les cents jours memoires et documents inedites, Paris 1844.
- 5 — Hamy E.T., lettres ecrites d'Egypte, Paris 1901.
- 6 — Rousseau, M.F. Kleber et Menou en Egypte, documents Publiés pour la société d'histoire Contemporaine, Paris.1900.

- 7 — Simon. E.T. Simon Correspondance de l'Armée française en Egypte. Paris, 1903.
- 3 — Thibaudeau, A.G., memoires, 1799 — 1815 — Paris, 1913.

ثالثا — المصادر الأجنبية :

- 1 — Dodwell, Henry, the founder of modern Egypt, Cambridge, 1931.
- 2 — Gabriel Baer, A history of Landownership in modern Egypt, 1800 — 1950, London, 1962.
- 3 — Gabriel Baer, Egyptian Guilds in modern times, Jerusalem 1964.
- 4 — Gabriel Baer, Studies in the social History of modern Egypt, the university of Chicago Press, 1969.
- 5 — Girard, M.P.S. description de l'Egypte, 2eme edition tome 17 — Paris, M.d. CCC. XXIV.
- 6 — Issawi, Charles, Egypt at mid-Century an economic survey, Oxford University Press, 1954.
- 7 — Legrain Georges, Metz — Jean, aux pays de Napoléon, l'Egypte Grenoble, 1913.
- 8 — Marcel, M.J.J. Egypte sous la domination français, Paris, 1848.
- 9 — Paton, A.A., A history of the Egyptian revolution from the Period of the mamelukes to the death of Mohammed Ali V.I. London, 1863.
- 10 — Paton, A history of the Egyptian revolution. V.II London 1863.

- 11— Raymonde, André, Artisan et Commerçants au Caire Au XVIII^{eme} siècle, tome 1 Damas, 1973.
- 12— Raymonde, André, Artisan et Commerçants au Caire Au XVIII^{eme} siècle, tome 2, Damas, 1974.
- 13— Reynier, Egypt, After the battle of Heliopolis, London, 1802.
- 14— Savant, Jean, Les Mameloukes de Napoléon, Paris, 1949.

رقم الايداع ١٩٨٩/٢٠٩٩
الترقيم الدولي ٣ - ٠٤٥٤ - ٠٤ - ٩٧٧

مطبعة دار التأليف ٨ شارع يعقوب محمد ش: ٣٥٤١٨٢٥

مطبعة دار التأليف ٨ شارع يعقوب بمصر: ١٣٥٤/١٨٢٥

To: www.al-mostafa.com